الكتب وجهات نظر

في الثقافة والسياسة والفكر

Weghat Nazer - Volume 12 - Issue 135 - April 2010

مجلة شهرية العدد ١٣٥ - السنة الثانية عشرة - أبريل ٢٠١٠ - الثمن عشرة جنيهات

الضرائب العقارية

في القانون والاقتصاد والسياسة

- هل هناك تغيير بلا عنف ؟
- «الابن» في مواجهة العسكر!
- تركيا «عثمانية جديدة»؟

السنة الثانية عشرة
العدد ١٣٥
أبريل ٢٠١٠

عضو مجلس الإدارة المنتدب للإنتاج
أحمد الزيادى

الكتب
وجهات نظر
فى الثقافة والسياسة والفكر

تصدر عن:
الشركة المصرية للنشر العربى والدولى

رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم المعلم

رئيس مجلس التحرير
سلامة أحمد سلامة

رئيس التحرير
أيمن الصياد

رئيس التحرير الفنى
حلمى التونى

حقوق نشر
جميع المواد والرسوم
محفوظة

محتويات العدد:

● تيموثى جارتون آش ٤
الثورة المخملية!!!..
هل هناك تغيير بلا عنف؟
● ميساء شجاع الدين ١٠
تاريخ يطارده التوريث..
الابن فى مواجهة العسكر
● أحمد محمد أبو زيد ١٨
عشرون عاما على الوحدة..
اليمن غير السعيد
● ليلى إبراهيم أبو المجد ٢٨
فتاوى قاتلة!
● حلمى محمد القاعود ٣٢
أول رواية عن احتلال العراق..
السيف والكلمة
● تيم هارفورد ٤٠
لماذا الدول الفقيرة فقيرة
● تونى يوت ٤٨
لماذا لم يجرِّب الأمريكيون الاشتراكية؟
● صلاح العمروسى ٥٤
دراسة: الضرائب العقارية فى
القانون والاقتصاد والسياسة
● عبد الرشيد الصادق محمودى ٦٢
غزل ذلك الزمان..
بين زكى مبارك وطه حسين
● إصدارات جديدة ٦٨

كتَّاب العدد:

- أحمد محمد أبو زيد.. باحث مصرى فى العلاقات الدولية مقيم بالإمارات العربية المتحدة
- تونى يوت.. أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة نيويورك.
- تيم هارفورد.. اقتصادى وصحفى إنجليزى.
- تيموثى جارتون آش... أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أكسفورد
- حلمى محمد القاعود.. أستاذ الأدب والنقد بجامعة طنطا
- سوات كينيكليوجلو.. نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشئون الخارجية
- صلاح العمروسى.. باحث اقتصادى
- عبد الرشيد الصادق محمودى.. أستاذ الأدب العربى
- ليلى إبراهيم أبو المجد.. أستاذ الدراسات التلمودية - جامعة عين شمس
- ميساء شجاع الدين... باحثة يمنية

رسوم العدد

محمد حجى - Paresh Nath - Ares

يحظر النسخ أو الطبع أو التصوير على دعامات ورقية أو عبر الحاسبات لكل أو بعض المقالات المنشورة أو أجزاء منها، بغير إذن كتابى مسبق من الناشر.

المراسلات:

الشركة المصرية للنشر العربى والدولى
٣ ميدان طلعت حرب - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٣٩٣٠٤٩٠/ ٢٣٩٣٠٤٩٢/ ٢٣٩٣٠٤٩٦ - فاكس ٢٣٩٣٠٤٩٨ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى (التحرير): e-mail: info@weghatnazar.com

الاشتراكات:

السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) شاملة أجرة البريد: داخل مصر: ١٠٠ جنيه مصرى - اتحاد بريد عربى: ٦٠ دولارًا أمريكيًا - أوروبا وأفريقيا: ٧٠ دولارًا أمريكيًا - أمريكا وكندا: ٨٠ دولارًا أمريكيًا - باقى دول العالم: ١٠٠ دولار أمريكى.
إدارة الإشتراكات: ٨ شارع سيبويه المصرى - ص. ب: ٣٣ البانوراما - مدينة نصر
هاتف: ٢٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس ٢٤٠٤٨٥٤٦ - subscription@weghatnazar.com

ثمن النسخة:

فى مصر ١٠ جنيهات مصرية - السعودية ١٥ ريالاً - الكويت ١,٥ دينار - الإمارات ١٥ درهما - مملكة البحرين ١,٥ دينار - قطر ١٥ ريالا - سلطنة عُمان ١,٥ ريال - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - سوريا ١٥٠ ليرة - الأردن ديناران ونصف - ليبيا ديناران - الجزائر ٣٠٠ دينار - المغرب ٣٠ درهمًا - تونس ٤ دنانير - اليمن ٣٠٠ ريال - فلسطين ٣ دولارات.
Austria, France, Germany and Italy: EURO 6 - United Kingdom £ 3 - USA $ 5.

طبع بمطابع الشروق بالقاهرة

تعبر المقالات المنشورة عن آراء مؤلفيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأى «وجهات نظر» إلا إذا أشارت إلى ذلك صراحة

يرى البعض تناقضا فى وصف «الثورة» بالمخملية...

الثورة المخملية!!!

هل هناك تغيير بلا عنف؟

تيموثى جارتون آش
Timothy Garton Ash

■■ فى خريف عام ١٩٨٩، استحدث مصطلح «الثورة المخملية» لتوصيف تغيير سلمى مسرحى تفاوضى للنظام فى دولة صغيرة فى وسط أوروبا لم تعد موجودة الآن. وبقدر ما استطعت أن أتوصل، فقد استخدم المصطلح للمرة الأولى بواسطة صحفيين غربيين، ثم لاحقا بواسطة «فاتسلاف هافل Vaclav Havel» وزعماء معارضة آخرين فى «التشيك» و«سلوفاكيا» (رغم الاستعلام المكثف مع كبار مؤرخى الثورة المخملية من التشيك والغربيين، لم أتمكن (حتى الآن) من التأكد من أول استخدام للمصطلح). وقد تم إطلاق هذا الوصف الخلاب بأثر رجعى، بواسطة عدد من الكتاب كنت من بينهم، على الأحداث التاريخية التراكمية التى تكشفت فى بولندا والمجر وألمانيا الشرقية، كما حدث فى «الثورات المخملية لعام ١٩٨٩».

بعد عشرين عاما، وفى صيف عام ٢٠٠٩، نظمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية محاكمة استعراضية لمفكرين وزعماء سياسيين اتهمتهم بالتحريض على «انقلاب مخملى» أى ثورة مخملية. وخلال سنوات متداخلة، أطلقت على الأحداث الدرامية فى أماكن مثل أستونيا ولاتفيا وليتوانيا وجنوب أفريقيا وشيلى وسلوفاكيا وكرواتيا وصربيا وجورجيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وقرجيستان ولبنان وبورما صفات مختلفة بالإضافة لكلمة «ثورة». لذلك فقد قرأنا عن الثورة الغنائية (دول البلطيق)، والثورة السلمية التفاوضية (جنوب أفريقيا وشيلى)، والثورة الوردية (جورجيا)، والثورة البرتقالية (أوكرانيا)، والثورة الملونة (تستخدم على نطاق واسع، بعد البرتقالية)، وثورة الأرز (لبنان)، وثورة التيوليب (قرجيستان) والثورة الانتخابية (عامة)، وثورة الزعفران (بورما)، وفى الآونة الأخيرة الثورة الخضراء فى إيران. وعادة، كما فى الحالة الأصلية فى تشيكوسلوفاكيا، فقد راج الوصف الساحر من خلال تفاعل الصحفيين الأجانب والنشطاء السياسيين فى تلك الدول.

من الممكن وصف تلك الأحداث، بدرجات متفاوتة من المظهرية، باعتبارها محاولات - كانت كلها غير ناجحة - لإجراء تغيير سلمى تفاوضى للنظام على غرار عام ١٩٨٩، يضم عناصر الاحتجاج الجماهيرى والحراك الاجتماعى والعمل السلمى. ويبدو أن الثورة المخملية لم يكن لها ماض فقط، بل أيضا حاضر وربما مستقبل. وبعد أن بدأ الأمر بوصف لحدث تاريخى منفرد - الثورة المخملية فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩ - فقد أطلق التعريف المحدد ليصبح ببساطة «الثورة المخملية»: تصنيف الثورة المخملية.

[١]

إذا تعمدنا الرسم بفرشاة عريضة، فإن النموذج المثالى لنمط ثورة عام ١٩٨٩ - الثورة المخملية - ربما يتناقض مع النموذج المثالى لنمط ثورة عام ١٧٨٩، والذى تطور فى الثورة الروسية عام ١٩١٧ وثورة ماو الصينية. كان النموذج المثالى لعام ١٧٨٩ عنيفا ومثاليا وعلى أساس طبقى معلن ويتسم بالتطرف التقدمى والإيغال فى الإرهاب. وقد علق «ماو تسى تونج» تعليقا شهيرا «الثورة ليست حفل عشاء»، ومضى يقول: «الثورة هى انتفاضة وعمل من أعمال العنف تطيح فيه إحدى الطبقات بطبقة أخرى. ومن الضرورى لتصحيح الخطأ أن نتجاوز الحدود المناسبة، ولا يمكن تصحيح الخطأ دون تجاوز الحدود المناسبة» (ماو تسى تونج، تحقيق عن حركة الفلاحين فى هونان، مقتبس من كتاب «جورج لاوسون George Lawson» «الثورات التفاوضية: جمهورية التشيك وجنوب أفريقيا وتشيلى Negotiated Revolutions: The Czech Republic, South Africa and Chile“ (Ashgate، ٢٠٠٥، ص ٥١)).

على النقيض من ذلك، كان النموذج المثالى لعام ١٩٨٩ لا عنيف ولا مثالى ولا يستند إلى طبقة منفردة وإنما إلى تحالف اجتماعى جماهيرى - «قوة الشعب» - لإجبار القابضين على زمام الحكم على التفاوض. ولا يوغل هذا النموذج فى الإرهاب بل فى التسوية. وإذا كانت المقصلة هى شعار نمط ثورة عام ١٧٨٩، فإن رمز ثورة عام ١٩٨٩ هو المائدة المستديرة (أعلم جيدا أن المقصلة لم تظهر إلا فى مرحلة لاحقة من الثورة الفرنسية).

يشعر العديد أن الثورة اللا عنيفة هى تناقض فى المصطلحات. فطوال قرنين من الزمان ارتبطت الثورة بالعنف. وهذا هو أحد أسباب أن الناس يريدون تصنيف تلك الثورات من النمط

بترتيب مع:
The New York Review of Book

ترجمة: عادل فتحى

الجديد وفقا لصفة مخففة. وفى إحدى المناقشات الداخلية بين قادة الثورة المخملية الأصلية فى «براغ» فى خريف عام ١٩٨٩، تساءل أحد المعارضين التشيك عما إذا كان لا يتوجب عليهم استخدام كلمة «ثورة» على الإطلاق، لأنها توحى بالعنف (يرجى الرجوع إلى روايتى فى كتاب «المصباح السحرى: ثورة ٨٩ كما شوهدت فى وارسو وبودابست وبرلين وبراغ: The Magic Lantern: The Revolution of '٨٩ Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin, and Prague" (Random House، ١٩٩٠، ص ١١٣)). وقد أعلنت النشرة الاستعلامية للمنتدى المدنى فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٨٩ «دعونا نرفض أى شكل من الإرهاب والعنف. إن أسلحتنا هى الحب واللا عنف» (مقتبس من مقال بديع لـ«جون ك. جلين John K. Glenn» بعنوان «المتحدون المتبارون والمحصلات المتنافسة لانهيار الدولة: الثورة المخملية فى تشيكوسلوفاكيا Competing Challengers and Contested Outcomes to State Breakdown: The Velvet Revolution in Czechoslovakia»، مجلة «القوى الاجتماعية Social Forces» المجلد ٧٨ العدد ١ (سبتمبر ١٩٩٩) ص ١٨٧-٢١١.

يرجى أيضا ملاحظة أن المقابل السلوفاكى للمنتدى المدنى كان بالفعل يدعى «الجمهور ضد العنف»).

فى حالة البابا يوحنا بولس الثانى و«أونج سان سوكى Aung San Suu Kyi» (سياسية ومعارضة من بورما) والبوذيين الآخرين فى بورما، يمكن القول بأن اللجوء للوسائل السلمية كان فى الأساس خيارا أخلاقيا ودينيا. كانت الرسالة المتكررة المعتادة للبابا البولندى «اهزموا الشر بالخير!». ومع ذلك، ففى معظم الحالات يكون ذلك خيارا إستراتيجيا أكثر من كونه أخلاقيا - ولا ضير فى ذلك. ومن الخصائص المحددة لنمط ثورة ١٩٨٩ التفضيل الإستراتيجى للعمل السلمى بواسطة أولئك الراغبين فى التغيير. ولذلك يمكن أيضا اعتبار الثورة المخملية نوعا من - أو تداخلا مع - تصنيف آخر: المقاومة المدنية (فى هذا الخصوص يرجى الرجوع إلى كتاب «المقاومة المدنية وسياسات القوة: تجربة نشاط اللا عنف من غاندى حتى الآن Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-violent Action from Gandhi to the Present»، تأليف آدم روبرتس Adam Roberts وتيموثى جارتون آش (مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٩). عند كتابة هذا المقال، اعتمدت على نتائج هذا الكتاب والمشروع البحثى لجامعة أوكسفورد الذى يقف وراءه).

وصف «تروتسكى Trotsky» (أحد قادة ثورة أكتوبر الروسية والرجل الثانى بعد لينين) الثورة ذات مرة باعتبارها «الاقتحام القسرى للجماهير إلى ملكوت الحكم مجازفين بحياتهم (مقتبس من لاوسون «الثورات التفاوضية»، ص ٧٢). يحدث ذلك أيضا فى الثورة المخملية، ولكن يتم الاحتفاظ بخط حيوى بين القسرى والعنيف. كثيرا ما نتحدث عن «قوة الأرقام»، وهذا هو نوع القوة التى نتحدث عنها هنا. قبل بضعة أعوام من «الثورة البرتقالية» قال الرئيس الأوكرانى «ليونيد كوتشما Leonid Kuchma» متحدثا فى لا مبالاة عن مظاهرة للمعارضة صغيرة نسبيا «لو أنى رأيت مائتى ألف شخص لتقدمت باستقالتى». فى عام ٢٠٠٤، كان هناك حوالى خمسمائة ألف متظاهر يلوحون بالأعلام البرتقالية فى شوارع «كييف» - وكان على خليفة «كوتشما» المختار أن يستقيل فورا بعد انتصاره الزائف فى الانتخابات (يرجى الرجوع إلى مقال تيموثى جارتون آش وتيموثى سنايدر Timothy Snyder «الثورة البرتقالية The Orange Revolution»، The New York Review، ٢٨ أبريل ٢٠٠٥، وأعيد طبعه فى كتاب تيموثى جارتون آش «الحقائق مخربة: الكتابة السياسية من عقد بلا اسم Facts Are Subversive: Political Writing from a Decade Without a Name" (Atlantic Books، ٢٠٠٩)). تتسم تلك الأحداث بحضور جماهيرى غفير، حتى يتحول تقدير الصحفيين للأرقام ضربا من الشعر. كم كان عدد المتظاهرين المكللين باللون الأخضر والذين ملأوا شوارع طهران من ميدان (الثورة) إلى ميدان (الحرية) فى يوم ١٥ يونيو عام ٢٠٠٩ الذى لا ينسى؟ (يرجى الرجوع إلى مقال «روجر كوهين Roger Cohen» «إيران: المأساة والمستقبل Iran: The Tragedy and the Future»، The New York Review ١٣ أغسطس ٢٠٠٩). مليونان؟ ثلاثة ملايين؟ لم يستطع أحد أن يعرف على وجه الدقة؛ ولن يعرف أحد أبدا.

عام ١٧٨٩ فى فرنسا، عام ١٩١٧ فى روسيا، عام ١٩٤٩ فى الصين - كلها كانت عند نقطة ما

الـــثـــورة المخـــمـــلـــيـــة

مثالية معلنة؛ كلها وعدت بالفردوس على الأرض. الثورة المخملية هى ضد المثالية تماما، أو على أقل تقدير غير مثالية. إنها تسعى فى مكان ما إلى خلق مؤسسات سياسية وقانونية وترتيبات اجتماعية واقتصادية موجودة بالفعل فى مكان آخر (فى الديمقراطيات التحررية الراسخة على سبيل المثال) و/ أو التى يزعم (خطأ فى الغالب، أو بمثالية رجعية مبالغ فيها) أنها كانت موجودة فى المكان نفسه فى زمن سابق. وقد تشكك «فرانسوا فوريت Francois Furet»، المتخصص فى التأريخ للثورة الفرنسية، إذا ما كان من المناسب على الإطلاق تسمية الثورات المخملية عام ١٩٨٩ بـ «ثورات»، حيث إنها لم تأت «بفكرة واحدة جديدة» (مقتبس من لاوسون «الثورات التفاوضية»، ص ٩٠. فى هذا الخصوص يرجى أيضا الرجوع إلى كتابى «المصباح السحرى» ص ١٥٤، وكتاب «كريشان كومار Krishan Kumar" "1989: أفكار ومثل ثورية ١٩٨٩: Revolutionary Ideas and Ideals» (مطبعة جامعة مينيسوتا، ٢٠٠١)). وبهذا المعنى، فإنها كانت أقرب إلى نمط آخر من الثورات - قبل عام ١٧٨٩ - النمط الذى أطلق عليها اسمه: ثورة، فوران، دوران العجلة للوراء إلى ماض أفضل، سواء أكان حقيقيا أم متخيلا.

تستشهد «هانا أرندت Hannah Arendt» (سياسية يهودية ألمانية، ١٩٠٦-١٩٧٥) بتلخيص نموذجى لفكرة الثورة كعودة للماضى، من النقش الموجود على الختم العظيم عام ١٦٥١ لكومنولث «كرومويل Cromwell» فى أوج الثورة الإنجليزية: «استعيدت الحرية ببركة الرب» (كتاب هانا أريندت «عن الثورة On Revolution"، ١٩٦٣، (ص ٣٦). (Viking كان من الممكن أن تضع بولندا عام ١٩٨٩ نفس تلك الكلمات على شعارها لو كان لديها شعار. أحد الشعارات العظيمة لأوروبا الوسطى عام ١٩٨٩ «العودة إلى أوروبا» هو أيضا نسخة من نمط الثورة كعودة للماضى. ويستعرض معظم المطالبين اللاحقين للقب الثورة المخملية، مثل هذا الخليط من ماض وطنى مثالى وحاضر أفضل فى مكان آخر. وبينما تكشف تلك الحركات عن بعض الطموحات المثالية غير الواقعية، فلا يتشكل أى منها بصورة حاسمة من عقيدة مثالية أو رؤية لفردوس جديد على الأرض. «الفكرة الجديدة» هى شكل التحول الثورى نفسه، وليس محتوى طموحاته العقائدية.

إن القول بأن ثورات أعوام ١٧٨٩-١٩١٧-١٩٤٩ كانت على أساس طبقى هو بالتأكيد مبالغة خطيرة فى التبسيط - بل والتحريف - التاريخى. وكما نعلم، لم تكن الثورة البلشفية فى الحقيقة عملا جماهيريا بطوليا للطبقة العاملة. ولكن من الإنصاف القول أن الزعماء الثوريين من أمثال «لينين» و«ماو» زعموا فى العادة أنهم يعملون باسم طبقة أو طبقات - «العمال والفلاحين»، وهكذا. فى الثورة المخملية تكون المناشدة نموذجا لمجتمع بكامله، الأمة، الشعب. أما القومية (أو الوطنية، وفقا للظروف أو التفسيرات) فهى فى العادة قوة دافعة لتلك الثورات، كما يمكن أن تكون قوة دافعة للحركات الأكثر عنفا. فى الممارسة الفعلية، عادة ما يكمن المفتاح الإستراتيجى للحراك الجماهيرى - لإخراج تلك الحشود المسالمة الرائعة إلى الشوارع وتوليد «قوة الشعب» - تماما فى بناء أكبر التحالفات الممكنة بين طبقات وشرائح المجتمع وجماعات المصالح التى لا تتعاون فى العادة، والذين استطاع غير الديمقراطيين القابضون على زمام الحكم أن «يفرقوهم ويحكموهم» فى السابق.

فى الثورة من النمط العتيق، تتم إثارة الجماهير الغاضبة فى الشوارع بواسطة زعماء ثوريين متطرفين - كاليعقوبيين - أعضاء جماعة سياسية فرنسية متطرفة، المترجم - والبلشفيين وماو - لمساندة التطرف، بما فى ذلك العنف والإرهاب، باسم المثالية. أحضروا الحراس الحمر! فى الثورة من النمط الحديث، تخرج الجماهير إلى الشوارع لجلب القابضين على زمام الحكم إلى طاولة المفاوضات. إن لحظة قمة الحراك الجماهيرى هى لحظة الانتقال إلى التفاوض؛ أى التوصل إلى تسوية. أو فى بعض الحالات، إلى القمع العنيف - فى الوقت الراهن على الأقل. ومما تتسم به الثورة المخملية أيضا أنها تستغرق وقتا طويلا فى العادة حتى تنجح، بعد العديد من المحاولات الفاشلة، والتى من خلالها يتعلم منظمو المعارضة - بل أيضا بعض ممن هم فى السلطة - من أخطائهم وإخفاقاتهم - كما حدث على سبيل المثال فى بولندا وصربيا وأوكرانيا. استشهادا بالعبارة المعروفة لـ «صامويل بيكيت»، فإن المتظاهرين «يفشلون ثانية، يفشلون بصورة أفضل». كلا الطرفين يفعلان الأمر بصورة مختلفة فى المرة القادمة. فى النهاية، تأتى اللحظة التى يتساوى فيها الطرفان.

لذلك فهناك اسم آخر لهذا التصنيف هو «الثورة التفاوضية». إن احتمالات خروج النخبة الحاكمة تكون حرجة. وبدلا من فقدان رؤوسهم على المقصلة أو أن ينتهى بهم الأمر مشنوقين على أعمدة الإنارة، فإن أعضاء النظام القديم المستعدين لنقل السلطة، من رئيس مثل «ف. و. دو كليرك F. W. de Klerk». آخر رئيس للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، المترجم -، وحتى الشيوعيين البيروقراطيين المحليين ورجال الشرطة السرية، يرون مستقبلا يمكن التعايش معه، بل قد يكون ورديا أكثر بالنسبة لهم، فى ظل نظام جديد. ليس فقط لأنهم سينجون بحياتهم، وليس فقط لأنهم سيبقون أحرارا، بل لأنهم أيضا سوف يحتفظون بجزء من مكانتهم الاجتماعية وثروتهم، أو يحولون نفوذهم السياسى السابق إلى نفوذ اقتصادى (خصخصة الصفوة الشيوعية الحاكمة)، والذى يساعدهم أحيانا للعودة بصورة مدهشة للنفوذ السياسى فى ظل قواعد أكثر ديمقراطية (مثلما فعل الشيوعيون السابقون فى جميع أنحاء أوروبا فى حقبة ما بعد الشيوعية). فى الثورة المخملية، لا ينجو رجال الدين فقط. بل يحصل «لويس السادس عشر» على قصر صغير لطيف فى فرساى، وتفتتح «مارى أنطوانيت» مشروعا ناجحا لملابس النساء الداخلية غالية الثمن.

تعد تلك التسويات غير المريحة، بل والمقيتة أخلاقيا، مع أعضاء من النظام السابق جزءا متأصلا لا يمكن تجنبه فى الثورة المخملية. إنها حسب القول الشهير لـ «إيرنست جيلنر Ernest Gellner» - فيلسوف وعالم اجتماع يهودى تشيكوسلوفاكى، ١٩٢٥-١٩٩٥، المترجم - «ثمن المخمل». ومع ذلك، فإنها تخلق أمراضها الخاصة لما بعد الثورة. فمع مرور السنين، يكون هناك إحساس بنقص التطهير الثورى، وتتردد الأقاويل المريبة حول صفقات مبتذلة أبرمت بين النخب القديمة والجديدة خلف الأبواب المغلقة، ويسود بين الكثيرين شعور بالظلم التاريخى الواضح. ها أنا هنا، عامل متوسط العمر فى أحواض بناء السفن فى جدانسك، عاطل عن العمل نتيجة للتحول التحررى الجديد المؤلم نحو الرأسمالية، بينما المتحدث الرسمى الشيوعى ورجل الشرطة السرية السابقان يحتفلان كالمليونيرات هناك فى فيلاتهم الجديدة ذات الأسوار العالية وحمامات السباحة المليئة بالفتيات نصف العاريات يتجرعان الشمبانيا. وقد جاء المليون الأول لكل منهما من خلال نهب الدولة أثناء فترة الثورة التفاوضية.

ليس هناك من حل مثالى لتلك المشكلة، ولكنى سوف أقترح حلين جزئيين. أولا، دعك من التطهير الثورى (تلك اللحظة الفوضوية التى يعلق فيها رأس الملك المقطوع عاليا)، ودعك من عقوبات العدالة الجنائية بأثر رجعى، بل يصبح الأكثر أهمية هو إجراء محاسبة علنية رمزية أمينة لماضى بلادك الردىء. ذلك وحده كفيل بوضع

هل هناك حقا «ثورة مخملية»؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون «مصطلحا صحافيا» براقا؟

الـثـــورة المخـمـلـيـــة

خط ساطع بين الماضى السيئ والمستقبل الأفضل. لذلك فإنى كنت أجادل بأن التكملة الضرورية لأى ثورة مخملية هى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق. ثانيا، فإن إرساء حكم القانون فى أسرع وقت هو أمر حيوى لتحقيق نجاح دائم، أما الفساد فهو عنصر شديد التدمير. «السرعة أكثر أهمية من الدقة»، ذلك هو الشعار الشهير لـ «فاتسلاف كلاوس Vaclav Klaus» (رئيس جمهورية التشيك) المؤيد للخصخصة واقتصاد السوق الحرة، والذى يضحى بالأهداف بعيدة المدى لصالح الأهداف قصيرة المدى.

هناك جانب آخر للثورات المخملية يجب ذكره. جرت العادة أن ننظر إلى الثورة باعتبارها على النقيض تماما من الانتخابات: فهنا إطاحة عنيفة بديكتاتور؛ وهناك انتقال سلمى للسلطة فى نظام ديمقراطى. ولكن كانت هناك أمثلة عديدة للثورة المخملية طوال العقد الأخير، من صربيا إلى أوكرانيا إلى إيران، حيث كانت الانتخابات هى اللحظة المحفزة لثورة من النمط الحديث.

فى الأنظمة شبه الشمولية، فإن إجراء انتخابات - رغم عدم توافر كافة شروط الحرية، ومع وجود عيب رئيسى هو سيطرة النظام على التلفاز - يوفر الفرصة لحراك مبدئى خلف مرشح للمعارضة، سواء كان «فوجى- سلاف كوستونيكا Voji-slav Kostunica» فى صربيا، أو «فيكتور يوشينكو Viktor Yuschenko» فى أوكرانيا، أو «مير حسين موسوى Mir Hussein Moussavi» فى إيران. عندئذ يصبح التلاعب - الحقيقى أو المزعوم - فى الانتخابات بواسطة القابضين على مقاليد الحكم هو الشرارة المؤدية إلى حراك اجتماعى أوسع نطاقا، مع تصاعد مطالب التغيير، ليس فقط داخل النظام وإنما للنظام نفسه. إن رمزية اللون لمرشح المعارضة، برتقالى فى أوكرانيا وأخضر فى إيران، تصبح - أو يزعم على الأقل أنها - لون الأمة المخدوعة كلها، ولون «ثورة اللون». ولذلك فهناك اسم آخر لتلك الظاهرة أو فرع رئيسى لها، هو «الثورة الانتخابية».

بالنظر إلى التاريخ الحديث للثورات الانتخابية، ربما يتوصل الحاكم الشمولى الحكيم إلى هذا الاستنتاج: لا تجازف بإجراء أية انتخابات على الإطلاق! ولكن من العجيب أن عددا قليلا منهم بالفعل يتوصل لهذا الاستنتاج. لقد رسخت الديمقراطية الرسمية، بمعنى عقد مراسم شعبية تسمى انتخابات من وقت لآخر - باعتبارها أكثر الأعراف الدولية انتشارا. إذا جاز التعبير، يمكن القول أن الانتخابات ليست هى التعويض الذى تقدمه الرذيلة للفضيلة؛ كما أنها تبدو كجزء من الاحتفال المقبول بشرعية أى ديكتاتور لديه احترام لذاته. وفى تسع حالات من كل عشر، يتمكن الحكام الشموليون من الخروج منتصرين من تلك الانتخابات، أو «الانتخابات» التى تضم خليطا من الدعم الشعبى الحقيقى والولاءات القبلية وسيطرة وسائل الإعلام والرشوة الدعائية والتهديد والتزوير المباشر للأصوات. وعلى سبيل المثال، ففى حالة صربيا، تمكن «سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milosevic» من الفوز بسلسلة من انتخابات شبه حرة على الأقل، أو حتى ثلاثة أرباع حرة، قبل أن يفقد السلطة فى ثورة انتخابية عام ٢٠٠٠.

[٢]

كنت أهدف هنا إلى وضع فرضية، ثم تقصيها - أيضا من خلال مؤشر للظروف التى قد يثبت فى ظلها مع مرور الوقت أن الفرضية أصبحت أكثر أو أقل إقناعا. (أكثر أو أقل إقناعا باعتبارها المقابل الترجيحى النوعى للمؤرخ أمام الدليل أو النقض الكمى الدامغ للعالم). تقضى الفرضية بأن العام ١٩٨٩ قد أرسى نموذجا جديدا للثورة اللا-عنيفة التى تحتل الآن غالبا مكان - أو على الأقل تنافس - النموذج الأقدم العنيف الذى يرتبط فى أذهاننا بالعام ١٧٨٩.

تتضمن السمة الجوهرية الأولى التأكيد على كلمة «راسخ» مقابل كلمة «مبتكر». من الناحية اللغوية، ربما كانت الثورة التشيكوسلوفاكية هى الأولى التى يطلق عليها «مخملية»، ولكن أوروبا الوسطى عام ١٩٨٩ لم تفرز ذلك النموذج من الأثير. إن التاريخ السابق وثيق الصلة لا يتضمن فقط عملية التعلم الخاصة بأوروبا الوسطى من خلال محاولات الانعتاق الفاشلة فى أعوام ١٩٥٣ (ألمانيا الشرقية)، و١٩٥٦ (المجر)، و١٩٦٨ (تشيكوسلوفاكيا)، و١٩٧٠-١٩٧١ و١٩٨٠-١٩٨١ (بولندا)، وإنما أيضا التعبئة لخلع الجنرال «بينوشيه Pinochet» فى تشيلى، حيث سبق الاستفتاء هناك عام ١٩٨٨ استفتاء عام ١٩٨٩ فى أوروبا الوسطى؛ وكذلك الإطاحة بأسرة ماركوس فى الفلبين فى الأعوام ١٩٨٣-١٩٨٦، والتى منحتنا المصطلح الفلبينى-الإنجليزى الرائع «قوة الشعب»؛ وأيضا «ثورة القرنفل» فى البرتغال عامى١٩٧٤-١٩٧٥، والتى ربما كانت أول «ثورة مخملية» فى أوروبا ما بعد الحرب؛ وكذلك إذا عدنا للوراء حتى النموذج المبدع لـ «غاندى Gandhi» فى الهند.

هكذا فإن الفكرة تقضى فقط بأن العام١٩٨٩ قد أرسى النموذج، بمعنى أنه باعتباره حدثا عملاقا، أو مجموعة من الأحداث التى غيرت العالم، فإنه يصبح النقطة المرجعية التاريخية الرئيسية لهذا النوع من التغيير؛ وكذلك بمعنى أنه يبدو أن هناك المزيد من الثورات الأخرى من النمط الحديث منذ عام ١٩٨٩، وعدد أقل من النوع القديم. أو هذا على الأقل هو ما أخبرنا به أولئك الذين يلصقون بتلك الأحداث صفة الثورات المخملية والملونة والسلمية والانتخابية والتفاوضية والبرتقالية والوردية والزعفران والأرز والتيوليب والخضراء وما إلى ذلك.

وهناك سمة ثانية غير جديرة هنا. فليس كل ما يطلق عليه «ثورة» هو فى الحقيقة ثورة. فمجلاتنا المصقولة مليئة بالهراء حول «ثورة» فى تصميم الأحذية أو الطبخ الإنجليزى أو مصارف التجزئة أو المكانس الكهربائية؛ ونعلم جميع أن ذلك مجرد غلو. الآن، وخلال السنوات العشرين الأخيرة، يسارع المراسلون الأجانب إلى إلصاق بطاقة «ثورة» (مع صفة ساحرة) على احتجاجات الشوارع الجماهيرية التى تبدو - على سبيل المثال - مثل براغ عام ١٩٨٩، ولكنها فى الجوهر ليست كذلك. فى بعض الأحيان يكون هؤلاء المراسلون أنفسهم أعضاء قدامى فى ثورات سابقة، بما فى ذلك عام ١٩٨٩؛ وأحيانا ربما كانوا يتمنون فقط لو أنهم كانوا كذلك. وكى تصل قصتك إلى الصفحة الأولى، فإن كلمة «ثورة» هى الخيار الثانى الأفضل بعد سفك الدماء فعلا. وفى المقابل، يرجع ذلك جزئيا إلى أن القراء والمحررين يربطون بوعى أو بنصف وعى بين كلمة «ثورة» وإراقة الدماء. والقوالب العتيقة لا تموت بسهولة (عندما أعيد طبع مقالى السابق فى The New York Review «١٩٨٩» (العدد المؤرخ ٥ نوفمبر ٢٠٠٩) كملحق لجريدة «جارديان Guardian» (٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩)، كانت ترافقه صورة درامية لشاب يحمل مدفعا آليا يجرى فى شوارع بوخارست فى رومانيا عام ١٩٨٩. نعم، يصرخ القارئ فى قرارة نفسه «تلك ثورة» ولكن ما حدث فى رومانيا لا يمثل ١٩٨٩ على الإطلاق: لقد كان الاستثناء وليس القاعدة).

مع ذلك، فتلك الملاحظة الاحترازية تصبح أكثر تعقيدا بسبب حقيقة أن التصنيف الصحفى الخارجى يساعد أحيانا الناس المنخرطين فى حدث ما على توصيفه - بل وفهمه - بصورة مختلفة عما يفعلونه فعلا. فرواية الصحفى الأجنبى

كان النموذج المثالى لعام ١٩٨٩ يستند إلى تحالف اجتماعى جماهيرى لإجبار القابضين على زمام الحكم على التفاوض

الثورة المخملية

تصبح جزءا من روايتهم أنفسهم. ووضع ذلك فى إطار ثورة يساعد فى جعلها كذلك. توجد هنا دائرة متفرج- ممثل- متفرج.

بعد ما تقدم، فإننا نحتاج لمعايير حقيقية - وليست زائفة ساذجة - لتقرير ما هو جدير بأن يعد ثورة من النمط الحديث. إن ما يكتب عن الثورات يفيد فى التمييز بين الموقف الثورى والأحداث الثورية والمحصلة الثورية. والأخيرة هى الأكثر إلحاحا. يروق لى التعريف الجديد للثورة - أو تعريف الثورة من النمط الحديث - والذى قدمه «جورج لاوسون» فى كتابه النفيس «الثورات التفاوضية». فهو يقترح أن الثورة هى «التحول السريع الجماهيرى القسرى المنهجى للمؤسسات والمنظمات الرئيسية لمجتمع». (ويشير ذلك بحق إلى أن الفعل الجماهيرى اللا-عنيف يمكن أن يكون «قسريا» دون أن يكون دمويا).

يحتاج الأمر إلى اختصاصيين لتطبيق «اختبار لاوسون» على كل دولة بمفردها أو منطقة. وبالنسبة لمعظم شرق وسط أوروبا، بما فى ذلك دول البلطيق، فأعتقد أنه من الواضح أن الاختبار قد نجح، كما حدث فى جنوب أفريقيا. أما فى جنوب شرق أوروبا، فربما تبدو صفة «سريع» غالبا أقل مناسبة، ولكن فى غالبيتها فقد كان هناك بالتأكيد تحول منهجى. ويجب وضع علامات استفهام كبيرة جدا فى جورجيا وأوكرانيا. ومن المؤكد أن قرجيستان لا تجتاز اختبار «لاوسون». وماذا عن لبنان؟ هناك أيضا حالات (حاليا على الأقل) سحق فيها بوضوح التحرك نحو تحول سريع جماهيرى قسرى منهجى. وتعد بورما واحدة من أوضح الأمثلة على ذلك، ولكن يجب ألا ننسى فى أوروبا القمع الناجح لمحاولة ثورة مخملية فى روسيا البيضاء عام ٢٠٠٦. وقد يجادل الكثيرون بأن حركة الطلبة والعمال الصينيين التى بدأ قمعها بمذبحة ميدان «تيانانمين» فى الرابع من يونيو عام ١٩٨٩ (اليوم نفسه الذى أجريت فيه الانتخابات المذهلة شبه الحرة فى بولندا)، كانت أكثر العواقب إخفاقا على الإطلاق.

إن قائمة النجاحات المؤكدة ليست مدهشة تماما. ويقع الجزء الأكبر منها فى منطقة واحدة فقط من العالم - أوروبا ما بعد الشيوعية - وكان معظمها حتى الآن ضمن الغرب التاريخى الثقافى، لو كان ذلك سيتضمن (وفقا لـ «صامويل هنتنجتون Samuel Huntington» أمريكا اللاتينية والعالم المسيحى الأرثوذوكسى. وربما كان الاستثناء الممكن هو الفلبين، ولكن الفلبين هى مجتمع مسيحى إلى حد كبير. وسواء اجتازت «ثورة الأرز» فى لبنان اختبار «لاوسون» أم لم تجتزه، فإنها وقعت فى بلد مسيحى بنسبة ٤٠٪ تقريبا. أما المغزى شديد الأهمية لمحاولة «الثورة الخضراء» فى إيران فهو أنها قد وقعت فى مجتمع مسلم للغاية، فى جمهورية إسلامية ذات نمط خاص بها، بل إنها تأخذ لون الإسلام شعارا له. ولكن هل يمكن للمرء مع ذلك أن يشير إلى ثورة مخملية ناجحة بوضوح فى دولة ذات أغلبية مسلمة؟ (مالى؟ المالديف؟) أو فى دولة تسودها البوذية أو الكنفوشية؟

يبدو أن هناك علاقة إحصائية متزامنة بين اختيار العمل اللا-عنيف والنتائج الديمقراطية التحررية عموما (يرجى الرجوع إلى كتاب «آدريان كاراتنيكى Adrian Karatnycky و«بيتر آكرمان Peter Ackerman» «كيف تفوز بالحرية: من المقاومة المدنية إلى الديمقراطية الراسخة How Freedom Is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy" (Freedom House، ٢٠٠٥). مع ذلك، يجب أن نحذر مغالطة الخلط بين العلاقتين المتزامنة والسببية. فربما كانت أنواع المجتمعات التى تنتهج الوسائل اللا-عنيفة هى الأكثر ترجيحا والأفضل إعدادا لتعزيز الديمقراطية التحررية. وقد يكون السبب والتأثير الظاهريان أعراضا لسبب أكثر عمقا.

هناك سؤال إضافى؛ هل الطموح نحو مزيد من الديمقراطية هو أيضا إحدى الخواص التعريفية للثورة المخملية - ومع ذلك، ففى تلك الحالة فإن هناك خطرا أن يتحول الجدل بشأن وجود صلة بين اللا-عنف والديمقراطية التحررية ليصبح دائريا. هل يمكن أن تكون لديك ثورة مخملية لإرساء نوع مختلف من الديكتاتورية؟ من الصعب وصف حماس وحزب الله باللا-عنف، رغم أنهما قد أبليا بلاء حسنا فى الانتخابات، ولكن ما الذى يمكن أن يأتى من وراء - مثلا - «ثورة جعرانية» يقودها الإخوان المسلمون فى مصر؟

[٣]

ما الذى يمكن أن يخرج به المرء من كل ذلك؟ إن الثورة المخملية هى مجرد رقعة صحفية- سياسية؟ أم أن الثورة المخملية موجودة ولكنها حقا مجرد نوع من خصائص التحول لما قد نطلق عليه نشر الديمقراطية فى الغرب الأكبر طوال خمسة وثلاثين عاما منذ ثورة القرنفل فى البرتغال عام ١٩٧٤؟ فى تلك الحالة، وحيث إن معظم الغرب الأكبر قد أصبح الآن ديمقراطيا، فسوف نصل إلى نهاية الخط. أم يجب علينا بدلا من ذلك أن نستنتج أنه - كما أجاب «شو إنلاى Zhou Enlai» - رئيس وزراء الصين الأسبق - عندما أجاب على سؤال عن رأيه فى الثورة الفرنسية - «ما زال الوقت مبكرا جدا للحديث عن ذلك»؟ إن عشرين - أو حتى خمسة وثلاثين - عاما هى فترة زمنية قصيرة لتقييم الظواهر التاريخية الكبرى. وإذا كان هناك خلال العقدين القادمين العديد من الثورات العنيفة من النمط القديم وقليل من الثورات اللا-عنيفة من النمط الحديث، فسوف يثبت ذلك قصور فرضيتى الخاصة بالثورة المخملية. ومع ذلك، إذا كان هناك المزيد من الأمثلة الناجحة للثورات المخملية فى المجتمعات غير الغربية، بما فى ذلك المجتمعات المسلمة والكونفوشية والبوذية، فعندئذ ربما أصبحت الفرضية تبدو مقنعة.

مع ذلك، فالقول بأنه «يجب أن ننتظر ونرى» يفتقد نقطة حيوية. إننا - إذا كنا نعنى بذلك الديمقراطيات والديمقراطيين التحرريين - لسنا مجرد مراقبين فى هذا التاريخ. فنحن - مثل الصحفيين الأجانب الذين ينشرون تلك الروايات - أيضا لاعبون فى تلك الأحداث إلى حد ما.

لا يمكن المبالغة فى التأكيد على أن تلك الحركات قد تمخضت عن ظروف وتصرفات الناس فى تلك الأماكن. ليست تلك مؤامرات غربية، كما يزعم الآن الحكام الشموليون من روسيا إلى الصين إلى إيران - يساندهم فى جنونهم الارتيابى قلة من المراقبين الغربيين المقتنعين بالمؤامرة. من المؤكد أن هناك تورطا غربيا فى العادة، بعضه معلن وبعضه سرى، ولكن ليست هناك حالة واحدة يمكن فيها الزعم ظاهريا بأن ذلك التورط كان حاسما. بل إن مزاعم المؤامرة الغربية هى نفسها جزء من اللعبة السياسية المحلية، بقصد تشويه زعماء المعارضة أمام الرأى العام المعادى للغرب وتبرير اعتقالهم بدعوى الخيانة. ومن الأمثلة التقليدية لذلك، لائحة الاتهام فى المحاكمة الاستعراضية للإصلاحيين الإيرانيين، والتى تقول فى إحدى النقاط: «تتكون الثورة المخملية من ثلاثة أجنحة، فكرية وإعلامية وتنفيذية، ولكل منها صلات بعدد من المؤسسات الأمريكية، وهناك نوع من تقسيم العمل فيما بينها. وضمن هذا المثلث من الفتنة، تؤدى كل من تلك المنظمات الأمريكية وظيفة معينة ويتعاون معها عدد من الناس. ومن بينها وأكثرها أهمية مؤسسة تسمى

وصف «تروتسكى»
الثورة ذات مرة باعتبارها
الاقتحام القسرى للجماهير
إلى ملكوت الحكم
مجازفين بحياتهم

هوفر فى جامعة ستانفورد تم تشكيلها إبان الحرب الباردة (أعبر عن امتنانى الشديد لزميلى فى مؤسسة هوفر، البروفيسور «عباس ميلانى Abbas Milani»، لقيامه بترجمة تلك الوثيقة الهامة). وهكذا دواليك.

مع ذلك، فإن ما ينكشف بوضوح من دراسة مقارنة دولية هو أن فرص النجاح أو الفشل تعتمد إلى حد كبير على عوامل خارجية - ولكن ذلك يجب فهمه بصورة أكبر كثيرا من مجرد مؤامرات أمريكية هدامة مزعومة. إن احتمالات محاولة ثورة مخملية لا تعتمد فقط على طبيعة الدولة والمجتمع اللذين تقع فيهما، بل أيضا على مكان تلك الدولة وذلك المجتمع فى منظومة دولية أكبر (يظهر ذلك بوضوح شديد من الدراسات فى كتاب «روبرتس وجارتون آش» «المقاومة المدنية وسياسات القوة»، والدراسات فى كتاب «الديمقراطية والشمولية فى العالم ما بعد الشيوعى Democracy and Authoritarianism in the Postcommunist World»، من تأليف «فاليرى بونس Valerie Bunce» و«مايكل ماكفول Michael McFaul» و«كاثرين ستونر-فايس Kathryn Stoner-Weiss»، (مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٩)). إذا رسمنا مرة أخرى بفرشاة عريضة جدا، فمن الممكن التوصل إلى أن الفرص الأفضل تكمن فى أن نعيش فى دول شبه شمولية تعتمد إلى حد كبير، سياسيا واقتصاديا و- إذا جاز التعبير - نفسيا، على دول أكثر ديمقراطية - وعلى وجه الخصوص عندما تكون الدول الأجنبية ذات التأثير الأكثر سلبية أو الأكثر فعالية عليها هى ديمقراطيات غربية. وهكذا فقد أخفقت المحاولات فى دول كبيرة مستقلة ذات مرجعية ذاتية مثل الصين، وكذلك أيضا فى دول صغيرة منعزلة ثانوية مثل بورما المحشورة بين الصين والهند.

كما جاء الأمر فى غير صالح بورما عام ٢٠٠٧، كانت الديمقراطيات غير الغربية مثل الهند أقل حرصا عامة من تلك الغربية لممارسة فعالية مؤثرة لصالح الثورات المخملية. فنظرا إلى أنها قد نشأت فى الغالب من كنف تجربة استعمارية، فهى تضع قيمة عالية للسيادة الوطنية وتميل إلى اعتبار حتى الصور حسنة النية للتدخل الخارجى غير القسرى استعمارا جديدا محتملا. وتحافظ تلك الديمقراطيات بالتأكيد على مصالحها القومية الخاصة. فالهند على سبيل المثال تشعر كما هو واضح أن من مصلحتها الاقتصادية والعسكرية والجغرافية-السياسية أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع النظام العسكرى فى بورما. فهل سيستمر الحال هكذا؟ أم ستتوق الديمقراطيات غير الغربية مع مرور الزمن إلى المغامرة (غير الاستعمارية على الإطلاق) بمساعدة الناس فى الدول الأقل حرية ليساعدوا أنفسهم؟ الإجابة التى سيقدمونها ربما تكون حاسمة لمستقبل الثورة المخملية.

إن إمكانية قيام الديمقراطيين والديمقراطيات بتحسين احتمالات الثورة المخملية فى أماكن أخرى - إذا ما رغبوا فى ذلك - سوف تكون موضوع مقال آخر. وكذلك السؤال عما إذا كان يتوجب عليهم ذلك، حتى لو استطاعوا؛ حيث إن البعض قد يجادلون بأن هذا الهدف إما مرغوب أو شرعى. وعلى أية حال، فقد أصبح ذلك أكثر صعوبة خلال العقد الماضى، حيث نظر الحكام الشموليون فى روسيا والصين وإيران وغيرها إلى الثورة المخملية باعتبارها مكيدة غربية معادية، وقاموا بدراسة تاريخها بعناية كى يقضوا عليها فى مهدها.

عند محاولة التصدى لها، قام هؤلاء الحكام بمحاكاة بعض أساليبها: على سبيل المثال، تأسيس منظماتهم غير الحكومية الخاصة بهم (والتى هى فى الحقيقة - إذا ما استخدمنا مصطلحا بريطانيا - منظمات شبه غير حكومية)، وإرسال مراقبى الانتخابات الخاصين بهم. وأعتقد الآن - أكثر من أى وقت مضى - أن الإجراءات غير المباشرة طويلة المدى التى يمكن للمجتمعات الحرة أن تتخذها سوف تثبت أنها أكثر أهمية وفاعلية من الإجراءات المباشرة قصيرة الأمد. وذلك أيضا درس من تاريخ الحرب الباردة وما انتهت إليه.

أما الذى لا نتحمل أن نفعله فهو أن نجلس فى ارتياح ونتظاهر بأننا لسنا جزءا من هذا التاريخ المكتشف، بل فقط مجرد متفرجين محايدين. فلهذا الموقف فى حد ذاته تأثير مخيب للآمال علينا. إن وجود مستقبل وماض للثورة المخملية سوف يعتمد فى المقام الأول على إرادة وحنكة الناس فى تلك الأماكن؛ ولكن ذلك سوف يعتمد أيضا - وعلى نطاق أضيق - علينا. ■

كتاب الزاوية

قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية
أحمد أمين

(١)

«هذا الكتاب يمثل مرحلة زالت أو هى على وشك الزوال»، هكذا قدم أحمد أمين عام ١٩٥٣ لموسوعته المهمة، وربما غير المسبوقة عن التعابير والتقاليد التى شاعت فى مصر ردحا من الزمان، والذى أعادت «دار الشروق» طباعته أخيرا فى طبعة أنيقة فخمة.

يقوم الكتاب على سلسلة من المقالات كان قد كتبها أحمد أمين فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى فى «مجلة الاذاعة».

وتعكس المقدمة التى كتبها أحمد أمين، ماكان ومازال من شيوع لتعال من المثقفين التقليديين على الموروث الثقافى الشعبى، واعتبار أن فى نشره تشهيرا بالمصريين وحطًا من قدرهم، حتى أن الكاتب نفسه، رغم حماسته لما أقدم عليه، يوضح فى أسلوب اعتذارى لما عرض له من عادات وتقاليد أن كتابه «تسجيل لما كان وحمدا لله على أخذها فى الزوال».

ويحمد لأحمد أمين، وهو غير المتخصص، تأكيده على أن الكتاب «فى حاجة إلى استكمال الناقص، وزيادة الشرح». كما أن التعابير «فى حاجة لأن تدرس دراسة لغوية لمعرفة أصولها..»

ولا نعرف إن كان المتخصصون فى دراسة الثقافة الشعبية، بعد أن أصبح لها أقسام متخصصة فى كليات الآداب، قد أقدموا على ذلك أم لا. ولكنا فى كل الأحوال نأمل أن نجد من بينهم من يقدم على إعادة قراءة كتاب أحمد أمين بعد مازاد على نصف القرن، ليرصد لنا ماتغير ومالم يلحقه التغيير فى عاداتنا وسلوكياتنا

تاريخ يطارده التوريث

الابن فى مواجهة العسكر

ميساء شجاع الدين

■■ هذه الحرب لاتضع أوزارها، هكذا بدا لسان حال كل من تابع حرب صعدة بفصولها الستة واستمع لخبر المفاوضات الأخيرة بين الحكومة اليمنية والحوثيين لوقف القتال، فلم يبد أحد الاهتمام بإعلان وقف القتال بيقين جماعى. إنه ليس أكثر من هدنة لحرب لم تُعرف أسبابها حتى تحدد نهايتها. هذه الحرب التى بدأت عام ٢٠٠٤ لم تكن فقط فاتحة صراع طويل بين الحكومة ومجموعة متمردين، بل كانت أيضاً بداية أزمات تلاحقت فى اليمن وإعلاناً لسقوط آخر أوجه شرعية الحكومة اليمنية وآخر مظاهر هيبتها، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لحراك سياسى فى مختلف أرجاء البلاد، تصاعد حتى دخل دائرة أزمات وحروب لا يبدو أن اعلان نهاية حرب صعدة سوف ينجح فى إنهاء كل ما خلفته.

صعدة مدينة جبلية متاخمة لحدود المملكة العربية السعودية، بارتفاع يتراوح ما بين ١٥٠٠-١٨٠٠ متر عن سطح البحر، والمشغولون بنسج معاركهم المذهبية فيها ومتابعة ما يتصورونه صراعاً طائفياً هناك يتجاهلون حقيقة أنها محافظة لعدد لا يقل عن ٧٠٠ ألف مواطن دمرت الحرب مدينتهم التاريخية بالكامل. وحسب الشهود العيان والمنظمات الإنسانية، لم تعد المدينة إلا أطلالاً، والبشر هناك بلا مأوى ومصدر رزق بعد ما حُرقت أراضيهم ودُمرت منازلهم. المحظوظون فقط هم من استطاعوا الفرار إلى المدن المجاورة، بينما دخل ما يقارب ربع مليون نازح - يعيشون فى خيم لاجئين- فى شتاء قارس تنخفض فيه درجة الحرارة لما دون الصفر، والآلاف سقطوا قتلى أو جرحى. وتتواتر الأنباء عن مجاعات توالت فى مدينة صارت معزولة بالكامل عن بقية العالم، وشهدت مذابح عدة تورط فيها جميع الأطراف المتحاربة، لكن يبدو أن العالم لا يأبه كثيراً لمعاناة صعدة الإنسانية، وينشغل بالصراعات الإقليمية، ولا ينقل له الإعلام سوى مجرد جبال خالية من البشر، إلا من طائرات ومقاتلين.

حروب قديمة لم تنته

باستثناء هذه الحقائق، لا حقائق أخرى واضحة ومؤكدة فى حرب صعدة الغامضة. لاتوجد إلا معارك تدور وتدور كما قال الجاهلى شبامة بن قيس بعد عودته من حرب بكر وتغلب: «لقد قتلنا وقُتلنا ورب الكعبة لا أدرى على ماذا»! تناقل الناس أخباراً عن صراع طائفى فى صعدة، لكن ظلت مسألة المذهبية فى اليمن لوقت طويل مسألة مناطقية أكثر منها مذهبية، فالمرتفعات الشمالية فى اليمن التى تمتد من يريم حتى صعدة هى مرتفعات زيدية، وهو انتماء يكتسبه سكان هذه المناطق، لكنهم إذا ما انتقلوا إلى مناطق المرتفعات الوسطى السنية أو غيرها يتحولون تلقائياً إلى سنة، والعكس صحيح. وهكذا كان الانتماء المناطقى أقوى بكثير من الانتماء المذهبى الذى لم يكن يعنى الكثير لليمنيين لزمن طويل.

ربما تكون قصة أى حرب هى قصة حروب قديمة لم تنته. إذن لا مانع من الخوض قليلاً فى أبعاد هذا الصراع بشكل تاريخى وأيديولوجى رصين. فمحور صنعاء- صعدة الذى يشهد حرب صعدة اليوم بدرجات مختلفة، كان هو ذاته محور قتال اليمنيين الذى استمر سبع سنوات بعد ثورة ١٩٦٢. فصعدة مدينة تاريخية قديمة اكتسبت أهمية شديدة حين سكنها الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، وتأسست فيها

> «لقد قتلنا وقُتلنا ورب الكعبة لا أدرى على ماذا»!
>
> شبامة بن قيس بعد عودته من حرب بكر وتغلب

هذه الحرب لاتضع أوزارها، هكذا بدا لسان حال كل من تابع حرب صعدة بفصولها الستة واستمع لأخبار وقف لقتال بدا وكأنه ليس أكثر من «هدنة» لحرب لم تُعرف أسبابها حتى تحدد نهايتها. هذه الحرب التي بدأت عام ٢٠٠٤ لم تكن فقط فاتحة صراع طويل بين الحكومة ومجموعة متمردين، بل كانت أيضاً بداية أزمات تلاحقت في اليمن .. ولا تبدو قد انتهت. وعلى الهامش بدا وكأن اليمن «السعيد»، وبعد عشرين عاما من الوحدة، لايكفيه مافيه، فما أن أعلنت واشنطن فشل محاولة تفجير الطائرة المحلقة بعيدا جدا فوق ديترويت، حتى تصدر اسم اليمن مرة أخرى نشرات الأخبار.. وأجندات كل الاجتماعات الأمنية والاستخباراتية.

ماذا يجري هناك..؟

هذه قراءة، نعلم مقدما أن هناك بالقطع من يختلف معها. ولكننا هنا نفتح هذه الصفحات «للنقاش» مفسحين المجال لكل الآراء ووجهات النظر.

المحرر

الدولة الزيدية التى ظلت مستمرة هناك، تمتد وتنكمش، من عام ٨٩٨ إلى عام ١٩٦٢، أى لأكثر من ألف عام متواصلة، حتى صارت صعدة، سياسياً وفقهياً، هى المركز الأساسى للمذهب الزيدى فى اليمن.

ولم تكن ثورة ١٩٦٢ التى أسقطت حكم الإمامة الزيدية مجرد انقلاب عسكرى لمجموعة ضباط وطلاب وسياسيين عائدين من الخارج هالهم حجم الانعزال الذى تغرق فيه البلاد، بل هى، بدرجة كبيرة، تمرد قبلى تزعمته قبيلة حاشد الغاضبة والمجروحة لمقتل ابن زعيمها آنذاك حميد بن حسين الأحمر. كانت الفكرة آنذاك بسيطة، وهى إسقاط الحكم الإمامى الزيدى الذى يحصر السلطة بنسل البطنين: الحسن والحسين.

كان الضباط والطلاب حينها - على انقساماتهم الأيديولوجية- تدعمهم مصر، ومعهم القبائل اليمنية التى استطاعوا استمالتها لأسباب مختلفة. وفى المقابل، كانت السلطة الإمامية التى دعمتها السعودية ومعها بعض القبائل اليمنية أيضاً. وهكذا كرست الحرب واقعاً جديداً؛ فالطلاب والسياسيون توارت أهميتهم واختلافاتهم الأيديولوجية، ولم يعد هناك صوت يعلو فوق صوت المعركة التى أدارتها القبائل وجيش كان ينشأ جنباً إلى جنب مع الدور القبلى الجديد فى السياسة اليمنية، ليصبح هذا الثنائى (الجيش والقبيلة) هو السمة التى ظلت تحكم السياسة اليمنية حتى اليوم.

توالى الرؤساء على اليمن الشمالى حينذاك، والمثير أنهم كانوا جميعاً زيوداً عسكريين، باستثناء القاضى الإريانى. وظلت إشكالية العلاقة بين السلطة الحديثة والقبيلة أبرز القضايا المثيرة للجدل، حتى جاء الرئيس الحمدى عام ١٩٧٤ ليصطدم بالقبيلة، ويتم اغتياله بعد أربع سنوات، ليلحق به الرئيس الغشمى الذى استند إلى خلفية قبلية مهمة، وهى قبيلة حاشد، لكن سرعان ما تم اغتياله هو أيضاً بعد ستة شهور من توليه الحكم ثأراً لسابقه، ليخلفه امتداده، قبلياً وعسكرياً، الرئيس على عبدالله صالح.

وعلى مدى ثلاثين عاماً من حكم الرئيس على عبدالله صالح، سيطرت القبيلة على الجيش، فالقبيلة كانت الفاعل الأبرز الذى استطاع أن يتحرك بسهولة بين الأطراف السياسية المختلفة أيديولوجياً، فهى متحررة من هذا العبء الأيديولوجى، وهى طرف قوى مسلح لابد من استمالته أيضاً. والأكثر من ذلك هو سيطرة قبيلة واحدة هى قبيلة حاشد، بل حتى أجزاء معينة من حاشد، هم: همدان وسنحان - الأخيرة ينتمى لها الرئيس، والأولى هى قبيلة سلفه الغشمى - إضافة للعصيمات التى تحظى بنفوذ سياسى ومالى واجتماعى، فهى القبيلة التى تأتى منها مشيخة حاشد أو زعامتها، وكان ينتمى لها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس حزب الإصلاح، الذى تُوفى عام ٢٠٠٨، وحل محله أبناؤه، وصارت السلطة محكمة تماماً بين هذه الأطراف.

ما نشهده ليس إلا صراعاً على السلطة بين فصيلين: ابن الرئيس، الذى يسعى لوراثة والده، مقابل الرجل العسكرى والحليف المهم للرئيس ذاته..

وهابية فى معقل الزيدية

كثر الحديث مؤخراً عن تأثير إيرانى فى صعدة، لكن المسألة بدأت فعلياً من تأثير سعودى وهابى ظهر بقوة فى مدينة صعدة الزيدية التى انتهت الحرب الأهلية عام ١٩٦٩ وهى فى يد الإمامة حتى آخر لحظة. وبعد الحرب دأبت السعودية على دعم وتمويل المعاهد الدينية التى أنشئت عام ١٩٧٥، لنشر نمط تعليم مضاد لنمط التعليم ذى الصبغة الماركسية فى مدارس النجمة الحمراء ومدارس البدو الرحل فى الجنوب، ولتحقيق وحدة فكرية دينية بين اليمنيين لإلغاء الفوارق المذهبية أيضاً. وانتشرت هذه المدارس بطول البلاد وعرضها، وكانت، تحت إشراف علماء مثل الزندانى، تقدم منحاً مالية لطلابها، فنجحت فى استهداف الفئة الفقيرة التى تشكل معظم المجتمع اليمنى، وكانت تدعى آنذاك بالمعاهد العلمية، حتى تم دمجها بالتعليم العادى ووضعت تحت إشراف وزارة التربية والتعليم عام ٢٠٠٢.

لم يقتصر التعليم الدينى على المعاهد العلمية، بل كانت هناك مجموعة من المدارس الدينية التى انتشرت فى البلاد، ولم يكن من قبيل المصادفة أن أكثر هذه المدارس سلفية وتشدداً كان فى محافظة صعدة، معقل الزيدية، وأشهر هذه المدارس على الإطلاق هى «مدرسة دار الحديث» بدماج التى أسسها هادى ابن مقبل الوادعى عام ١٩٧٨ بعد عودته من السعودية متشبعاً بالفكر السلفى الوهابى، حتى إنه ألف رسالة يحرم فيها استخدام الملاعق باسم «الصواعق فى تحريم الملاعق»، وقد حظيت هذه المدرسة بإقبالٍ ملحوظ من التلاميذ من مختلف أنحاء اليمن، وغيره من بلدان العالم الإسلامى.

مقابل هذا المد السلفى - وبعضه جهادى - وضمن لعبة الحكومة اليمنية المفضلة فى خلق ماتسميه «التوازنات» التى قد تكون فى الواقع صراعات، تم تأسيس «منتدى الشباب المؤمن» فى صعدة عام ١٩٩٠، لمواجهة المد السلفى الذى أقلق علماء الدين التقليديين فى صعدة، وللحفاظ على المذهب الزيدى وتدريسه. وجراء ذلك، بدأت المدينة تشهد بعض التوترات الطائفية بين الوهابيين والزيود. ودأب السلفيون على اتهام الزيود فى المدينة بالهادويين - نسبة إلى تيار متشدد فى المذهب الزيدى.

وفى عام ٢٠٠٠ حدث انقسام داخل هذا المنتدى، عندما جاء حسين بدر الدين الحوثى متأثراً بالاثنى عشرية فى إيران، حسب ما قاله أمين عام المنتدى فى ذلك الوقت محمد عزان، موضحاً أنه اختلف معه حول فكرة عصمة الإمام التى ينكرها الزيود، وغيرها من المسائل. ومنذ عام ٢٠٠٣ بعد غزو بغداد، بدأت جماعة الشباب المؤمن - أو، بمعنى أدق، أتباع الحوثى - رفع شعار رخيص ومستعار من الثورة الإيرانية، وهو «الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. النصر للإسلام»، وهو شعار بدا مبتذلاً فى دولة ليست فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولاغرض منه إلا استثارة المشاعر الدينية لعامة الشعب اليمنى. صار هذا الشعار يعقب كل صلاة جمعة، وعندما علمت بأمرهم الحكومة اليمنية والرئيس على عبدالله صالح، تقرر، حسب الرواية الرسمية، مواجهة هذه الجماعة عسكرياً فيما تصوره البعض مواجهة عسكرية قصيرة، لكنه طال أكثر من اللازم.

غسيل الدماغ

إن جامع الرئيس صالح الضخم فى ميدان السبعين بصنعاء، الذى تم افتتاحه عام ٢٠٠٨، القائم على مساحة لاتقل عن ٢٢٢ ألف متر مربع، وبتكلفة تزيد على ١١٥ مليون دولار، فى دولة لا يتجاوز دخلها عشرين مليار دولار، وتعد من الدول الأفقر فى العالم، لم يكن إلا مظهراً فجاً لاستغلال مشاعر الدين فى اليمن.

ولعل أكثر مايثير الاهتمام فى حرب صعدة هو قضية تجنيد الأطفال، وعملية غسيل المخ التى يتعرض لها الشباب، وهى قضية مخيفة، ويبدو أنها ليست مقصورة على جماعة الحوثيين، فالأمر ينسحب على كثير من المدارس الدينية فى اليمن، ومنها السلفية.

إن ما يتردد حول شباب تم إقناعهم بوجود قواعد أمريكية فى اليمن، وأنهم إنما يقاتلون الدولة العظمى أمر قد يبدو مقارباً للخيال بالنسبة إلى البعض، لكنه واقع لا مبالغة فيه فى بلد ناءٍ فقير مثل اليمن، تكتسب المرجعيات الدينية فيه صفة القداسة، وأول دروس الدين التى يتلقونها هو مفهوم الطاعة، ناهيك عن مفهوم العصمة الموجود لدى الحوثيين الذين يرتكبون الجرائم ضد سكان صعدة بلا تردد، ويشعرون أنهم يحظون بدعم إلهى يمكنهم من التغلب على جيش يمنى منقسم وجيش سعودى متردد.

أما جامعة الإيمان التى تحتل مساحة ضخمة فى العاصمة صنعاء، وتحيطها أسوار كبيرة تمنع حتى من

مجرد رؤية مبانيها، وتعزلها عن المجتمع، فيرأسها الشيخ عبد المجيد الزندانى الذى يحظى بزعامة روحية مطلقة على تلاميذها الذين يسكنون داخل حرمها، وقد صارت مرجعية الشيخ - وليس قوانين الدولة - هى الشىء الوحيد الذى يلتزمون به. ويوجد داخل الجامعة سكن لأسر الطلاب الذين يتلقون أموالاً، ومعظمهم مستقدمون من الريف من بيئة جاهلة وفقيرة تماماً.

وقد انبثقت من قيادات هذه الجامعة هيئة الفضيلة فى يوليو ٢٠٠٨، ولاقت من الرئيس قبولاً حسناً باعتبارها قوة قد يحتاج إليها الرئيس، بينما أعلن حزب الإصلاح عن رفضه هذه الهيئة على الرغم من أن قياداتها هى قيادات إصلاحية بالأساس. وتحاول هذه الهيئة السير على نهج شقيقتها فى السعودية، هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، لكنها لم تستطع أن تكون بالشكل نفسه، نظراً إلى الطبيعة المسلحة للمجتمع اليمنى، وانفلات الوضع عن سيطرة الحكومة اليمنية.

إن وجود هذه الهيئة يبعث على التساؤل فعلاً: هل يحق لدولة أو جماعة فى بلد يعانى كل هذه المشكلات الاقتصادية والسياسية أن تضع على رأس أولوياتها محاربة الرذيلة فى المجتمع الفقير؟ فالهيئة لم تمارس نشاطها إلا فى أفقر المحافظات اليمنية، فى الحُديدة بالساحل الشمالى الغربى للبلاد، وهى تستغل الظروف الملائمة للمجتمع غير المسلح هناك. ويبدو أن مشهد العشش والخيام لم يهز كثيراً مشاعر أصحاب الهيئة المشغولة بنشر الفضيلة حسب ما يدعون.

إن هذا التلاعب بالجوع والخوف الغريزى الذى صار يحكم الشعب اليمنى وتستغله التيارات المختلفة الساعية لفرض سيطرتها، قد أدى إلى نمو القوى الاجتماعية والدينية بشكل فيه الكثير من الشراسة والقسوة، وقد بعثت معها صراعات وانقسامات لا أول لها ولا آخر. ولعل الأغرب فى موجة التدين التى صارت تكتسح الكثيرين فى مجتمع متدين فطرياً ويكتسب من الدين عاداته وأعرافه هو الاهتمام المبالغ فيه بالتفاصيل وانعدام القيمة الأخلاقية الحقيقية، فقد أصبح الدين يُدرك باعتباره مرادفاً للشريعة والأخلاق، وتستخدم هذه الألفاظ بشكل تبادلى، فوصف شخص بأنه بلا دين يعنى وصفه بأنه بلا أخلاق، والعكس صحيح. وليس أدل على ذلك مما جرى ليهود بنى سالم الذين كانوا مقيمين فى صعدة، وأدى التنكيل بهم إلى ترحيلهم إلى صنعاء؛ حيث قتل أحدَهم مسلم بحجة التقرب إلى الله، وفى حدث غير مسبوق وكان يعتبر فى الماضى مساً بالشرف تتسابق القبائل لنفضه وردعه، لم تتم معاقبة قاتل اليهودى، ليصف الحاخام اليهودى ما جرى قائلاً: «فى شى تغير.. هذا الدين لم يعد دين محمد»!

الكأس المسمومة

الأسباب الطائفية فى هذه الحرب الطويلة ليست أكثر من ديباجة، أو ربما كانت مجرد شرارة انطلاق. فقرار مصيرى مثل شن الحرب لايجوز أن يُتخذ دون معرفة أحد وفجأة دون سابق إنذار، إلا إذا كان هناك ما يخفى ويُدبر بليل. وكما يبدو من الفصول المتكررة والمتتالية لحرب صعدة، فإن ما تشهده الحرب ليس إلا صراعاً على السلطة بين فصيلى الجيش: ابن الرئيس، أحمد على عبدالله صالح الذى يسعى لوراثة والده، مقابل على محسن الأحمر، أحد أقرباء الرئيس، وحليفه العسكرى المهم منذ توليه الحكم. ويبدو ذلك مفهوماً فى بلد يفتقر إلى جميع أشكال العمل المؤسسى السياسى، سواء حكومة أو معارضة، وتحكمه أهواء مجموعة أشخاص، ففى هذا السياق تظل دائماً أكثر الأسباب شخصية بما قد تحمله من تفاهة هى أكثرها قرباً للواقع والحقيقة.

«حرب صعدة لم تكن إلا كأساً مسمومة قُدمت لعلى محسن الأحمر»، هكذا وصف دبلوماسى غربى حرب صعدة، فعلى محسن الأحمر قائد الجيش القوى الذى كان ركيزة حكم على عبدالله صالح منذ بداية توليه السلطة صار لابد من التخلص منه ومن قبضته الحديدية، حتى تخلو الساحة لابن الرئيس وأولاد أخيه. لكن القائد العجوز يرفض التنحى ليمهد الطريق للشاب الثلاثينى ويكون تحت إمرته بعد كل هذه الخدمة العسكرية حتى صار يتحكم فى الجيش من خلال قيادات عسكرية تدين له بولاء مطلق، ويزيد من خطورتهم انتماؤهم للقبيلة الحاكمة. ومما سهل من توريط القائد العسكرى على محسن الأحمر فى هذه الحرب خلفيته السلفية التى تجعله فى عداء تقليدى مع الزيود فى صعدة؛ حيث تولى مهمات الحرب بحماسة، رغم أنها كانت بهدف إنهاك فصائله والقضاء عليها.

يكمن رأس المشكلة فى شخصنة العملية السياسية برمتها، حتى صار كل شىء مرتبطا بالرأس؛ رأس النظام، ورأس المعارضة، وهذا الرأس عادة ما يكون منفصلاً عن جسده

يزيد من تأجج هذه الحرب دخول القبائل ساحتها لأسباب مختلفة؛ حيناً مالية، وأخرى ثأرية. أضف إلى ذلك أن السلاح يباع من الجيش للحوثيين، سواء بسبب التواطؤ أو الفساد. وهكذا أصبح لهذه الحرب وقودها من البشر والمال والسلاح، الذى شكلته أطراف كثيرة مستفيدة من استمرارها مالياً وسياسياً، لتتشابك العوامل الدينية والقبلية مع السياسية وتجعل منها حرباً لا نهائية طاحنة. لكن يظل دائماً أشد ما يؤججها ويجعلها مستعصية على الحل هو ذاك الصراع على السلطة الذى لابد أن يحسم بتصفية أحد الطرفين أو تحجيمه الى الحد المقبول، وتكون فى هذه الحالة خانة النصر امتلأت.

حتى ذلك الحين ستظل صعدة الموجودة منذ ما قبل الميلاد بسكانها الذين يزيدون على نصف مليون، يتعذبون بنار حروب متوالية قضت عليها بالكامل، حتى جاءت الحرب السادسة التى أطلقت عليها الحكومة اليمنية «حرب الأرض المحروقة»، وبصرف النظر عن لا أخلاقية التسمية التى أطلقتها حكومة يمنية على أرض يمنية، فإن هذه الحرب لم تُسقط فقط شرعية الدولة وهيبتها، بل سقطت معها كل الأخلاقيات التى لا يمكن للحكومة اليمنية أن تدعيها.

والأمر لا يقتصر فقط على صعدة، فهذه الحرب أنهكت اليمن وأغرقتها فى دوامة تبدو لا نهائية، وكانت بداية أزمات كثيرة تلاحقت على اليمنيين، لكنها كشفت حقيقة كانت مؤثرة بقوة على طبيعة الوضع السياسى فيما بعد، وهى أن على عبدالله صالح عام ١٩٩٤، الرجل القوى الذى اتخذ قراره بخوض حرب ضد جيش قوى فى الجنوب بتحالف سياسى واسع ودعم شعبى قوى، زاد من شرعيته إعلان على سالم البيض الانفصال بعد نشوب الحرب بفترة وجيزة، ليس هو ذاته فى عام ٢٠٠٤ عندما شن حرب صعدة؛ حيث بدا واضحاً للجميع أنه لم يعد فقط وحيداً بلا أى قوى سياسية أو شعبية مساندة، بل أيضاً لم يعد يميز بشكل جيد بين القرارات الحاسمة والقرارات الانتحارية، وهذا ما أسقط هيبته وشعبيته تماماً.

«فدلاهما الشيطان بغرور»

لم تستطع اتفاقية الدوحة التى أبرمت فى يناير ٢٠٠٧ إنهاء الحرب، ولا كان إعلان الرئيس فى يوليو من العام نفسه نهاية الحرب يعنى نهاية حقيقية لحرب لم تنته أسبابها، فقد عادت الحرب بضراوة فى أغسطس ٢٠٠٨. ومن المثير فى هذه الحرب اتساعها واستقطابها الإقليمى، إضافة إلى التغطية الإعلامية الدولية غير المسبوقة التى حظيت بها على الرغم من أنها لازالت ضعيفة ومحدودة بنقل بعض التصريحات الرسمية والصور المتكررة للقتال دون تفاصيل بسبب اغلاق منطقة القتال فى وجه منظمات الإغاثة الإنسانية ناهيك عن الإعلام.

لا أحد حتى الآن يعلم ما سبب انطلاق هذه الجولة الجديدة، مثلها مثل بقية الجولات السابقة. أشارت أصابع الاتهام إلى إيران حيناً وإلى السعودية حيناً آخر بالنظر إلى التاريخ الطويل لتدخلها فى الشأن اليمنى.

أصابع الاتهام، فى هذا

الاتجاه أو ذاك صحبتها أسئلة وعلامات استفهام عدة منها:

١. إذا كانت السعودية فعلاً على خلاف أيديولوجى مع الزيديين فى اليمن، فلماذا ساندت الحكم الملكى الزيدى فى ثورة ١٩٦٢؟ ولماذا لا تزال الأسر الرئيسية للنظام الإمامى السابق تعيش فى السعودية بجوازات سفر سعودية؟

٢. لماذا تسعى إيران أن تضايق السعودية فى حدودها الجنوبية البعيدة عنها ولا تتدخل من ناحية الحدود الشرقية للسعودية؛ حيث يوجد الاثنا عشرية السعوديون ومنابع البترول، ناهيك عن القرب الجغرافى بعد أن صارت العراق مجرد حديقة خلفية لإيران؟ لماذا تلتف إيران هذه الالتفافة الطويلة ولديها ما هو أسهل وأقرب؟

جاء تدخل السعودية متحمساً لخوض الحرب، واعداً بحسمها سريعاً، وبجلبة إعلامية خفتت أو اختفت فيما بعد. تشير إلى وجود رابط وتعاون بين الحوثيين والقاعدة. ويعتقد العارفون بالمنطقة أنه حتى لو سلمنا، جدلاً، بافتراض تواجد الحوثيين والقاعدة فى الأماكن ذاتها، فهذا لا يعتبر دليلاً حقيقياً إلا لمن يجهل اليمن، فالفصيلان: القاعدة والحوثيون فى مدينة الجوف يعتمدان على دعم القبائل بمقابل قد يكون فى أغلبه مادياً، وهى قبائل لا يعنيها كثيراً الفروقات الأيديولوجية الموجودة بين الطرفين تحت الشعار العريض المعادى لأمريكا وإسرائيل، وهما مترادفان متطابقان مع كلمة الشيطان فى أذهان البسطاء اليمنيين، هذا غير فطرية تدينهم التى لا تجعلهم يميزون كثيراً بين التيارات الدينية المختلفة.

حرب صعدة الملغزة كشفت بعض الأمور التى تستحق الذكر، وهى القدرة فى عهد الإعلام والقرية الكونية على جعلها حرباً تدور فى الظلام فى مساحة تتجاوز مساحة بعض الدول الصغيرة مثل لبنان!

المعارضة اليمنية..

جعجعة بلا طحن

لم يسقط الدين فقط ضحية من ضحايا صراع السلطة فى مختلف أرجاء اليمن بل لحقه التاريخ فى عملية تزوير واضحة فى الجنوب تختلط فيها الحقائق بالادعاءات بالتفسيرات المغلوطة. فالحراك الجنوبى الذى بدأ بمطالب حقوقية وسياسية مشروعة كان فى وسطه منذ البداية تيار يمكن وصفه بتيار عدنى، سعى منذ البداية للمطالبة بالانفصال.

تمتلك هذه الأحزاب صحافة قوية تعمل كمنبر معارضة حر يكيل الانتقادات للحكم، بينما قيادته فى ود شديد مع رأس الحكومة

هذا التيار هو منسوب لمدينة عدن التى كانت عاصمة لليمن الجنوبى سابقاً وشهدت صراعاً حقيقياً ليس فقط ضد المستعمر البريطانى، بل من أجل الهوية اليمنية للمدينة، ومعها المناطق الجنوبية. كانت مدينة عدن تشكل أهمية حيوية للبريطانيين الذين احتلوها عام ١٨٣٩ بعدد سكانها الذى لم يكن يزيد على ٦٠٠. وازدياد حيويتها بعد ما صارت ثانى أهم موانئ العالم دفع البريطانيين لنقل إدارتها من إدارة المستعمرات فى بومباى إلى لندن عام ١٩٣٢. وبدأت عملية توطين لأوروبيين وجالية غير عربية، مما جعل أحد مطالب الحركة الوطنية آنذاك هو وقف هجرتهم. وفى تلك الأثناء رُفع شعار «عدن للعدنيين» لفصل المدينة عن محيطها اليمنى، وتبنته بحماس البرجوازية الأجنبية فى المدينة، وتلا ذلك تكوين محميات «الجنوب العربى» تحت الإشراف البريطانى، لتجمع السلطنات والمشايخ اليمنية الجنوبية فى كيان سياسى موحد مرتبط باتفاقيات دفاع مع البريطانيين، حتى تتوقف هجماتهم وتلجم المعارضة الوطنية. وتعمدت بريطانيا وصفه بالعربى وليس اليمنى لخلق هوية جديدة من منطلق تخويف الجنوب بقبائل الشمال وكثرتهم العددية. وبعد الاستقلال، قامت معركة أخرى حول هوية الجنوب؛ حيث رفع البعض شعار عدن للعدنيين، ومعها بعض السلاطين المستفيدين من الوضع لتثبيت اسم الجنوب العربى لينفصل تماماً عن بقية الكيان اليمنى.

هذا التيار العدنى ضئيل العدد ضعيف الوجود استغل الحراك الشعبى فى الجنوب لإبراز مطالبه، والأمر البارز فى كل الدعاية التى استخدمها هو رغبته الحقيقية فى خلق تاريخ جديد لليمن، حتى ينزع فكرته من جذورها الاستعمارية، والأسوأ من هذا هو النبرة العنصرية المناطقية التى سيطرت على خطاب هذا التيار. ويبدو أن قمع الحكومة المستمر والمناوشات الدائمة بينها وبين أهالى الجنوب خلقت آذانا مصغية أكثر لهذا التيار، حتى استعارت مفرداته وقيمه بقية قوى الحراك.

أخشى هنا من التنبيه أن الحراك الجنوبى لم يعد يقبل بأقل من الانفصال، ويزيد ذلك سوءاً أن الجرائم العنصرية التى يتعرض لها مواطنون عاديون من المناطق الشمالية فى المناطق الجنوبية لم تعد حالة فردية، بل صارت جرائم متكررة بشكل يؤكد دخول الحراك الجنوبى منحى العمل المسلح العنيف، وأنه لم يعد يستحق شرف وصفه بالسلمى، كما تزايدت صعوبة الموضوع وتعقيده بعد ما صار مطلب الانفصال هو المطلب الأساسى لهم، وهذا ليس إلا ناتجاً عن فشل الحكومة فى التعامل مع آثار حرب ١٩٩٤، ومن ثم مع الحراك فى بدايته، فقد استغل هذا الفشل الكثير من الشخصيات الانتهازية، وساعدها تخبط الأوضاع وخوف الناس، حتى سقط الجنوب فى يد جماعات جهوية متطرفة بعد ما ظلمته الحكومة وخذلته المعارضة.

و حتى تكتمل صورة المشهد السياسى المأزوم الذى شاركت فى صنعه جميع الأطراف بلا استثناء، فلابد من ذكر جميع المساهمين الفاعلين، وعلى رأسهم حزب التجمع اليمنى للإصلاح الذى يتزعم الآن تحالف أحزاب المعارضة الرئيسية فى اليمن فى تنظيم صار معروفاً باسم «أحزاب اللقاء المشترك»، وحزب الإصلاح يمتلك قاعدة شعبية جيدة، فهو عبارة عن تجمع قبلى دينى فيه تيار أساسى من الإخوان المسلمين. وقد أسس الحزب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وترأسه حتى وفاته عام ٢٠٠٨، وكان الشيخ زعيم قبيلة حاشد التى ينتمى لها الرئيس، وحليفاً أساسياً للحكومة منذ تولى الغشمى للرئاسة وبعده على صالح.

وبمجرد ما أعلن عن صيغة تعدد الأحزاب إثر الوحدة، قام حزب الإصلاح بهدف بدا واضحاً هو مواجهة الحزب الاشتراكى بتحالف مع حزب المؤتمر الحاكم وشريك الوحدة مع الحزب الاشتراكى. وكانت الحرب بين حزب الإصلاح والحزب الاشتراكى شديدة الضراوة، واستمرت بعد حرب ١٩٩٤ حتى بدأ تحالف الإصلاح مع الحزب الحاكم يتقوض. وعلى الرغم من انهيار التحالف بين حزبى المؤتمر والإصلاح، وتحالف الأخير مع الحزب الاشتراكى، فقد ظل حزب الإصلاح يتحرك برأسه منفصلاً عن جسده، فرأسه الشيخ عبد الله الأحمر ظل متحالفاً مع الحكومة، وظلت قاعدته تعارض لسقف محدود دون تجاوز رأس النظام، حتى ظهرت فى اليمن ظاهرة أحزاب الصحافة، حيث تمتلك هذه الأحزاب صحافة قوية تعمل كمنبر معارضة حر يكيل الانتقادات للحكم، بينما قيادته فى ود شديد مع رأس الحكومة.

وهذه الظاهرة ترجع إلى أن المعارضة الحزبية فى اليمن لم تصل للوعى بضرورة تقديم برنامج سياسى تعمل به، فكم من أزمات تعرض لها المواطن اليمنى وسكتت إزاءها المعارضة، حيث تتصور المعارضة أن الوظيفة السياسية لها هى مجرد نقد الحكومة، وهذا عمل صحفى وليس سياسياً، ولا يجوز تصور أنه بمجرد نقدها للأداء الحكومى تبرأ ذمتها وتنتهى وظيفتها كمعارضة.

جاء عام ٢٠٠٤ نقطة تحول حقيقية فى هذا التحالف القبلى السياسى بين رأسى الحزبين: على عبدالله صالح، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، حيث حمل الشيخ الأحمر الحكومة مسئولية

دخول البلد نفقاً مظلماً بالرغم من كونه شريكاً أساسياً للرئيس على عبد الله صالح منذ بداية عهده، وكونهما سعيا فيها، يداً بيد، على تكريس دولة القبيلة والقضاء على الحزب الاشتراكى، حتى بعد الحرب الأهلية. وبالطبع لم يكن شىء تغير فى أداء الحكومة، غير أن الرئيس بعد عودة ابنه الأكبر من الخارج مع تقدم سن أولاد أخيه الذين بدأوا يشاركون فى السلطة من خلال مناصبهم العسكرية، بدا أميل إلى جعل الحكم أكثر أسرية ، إضافة لدخول أولاد كلا الطرفين العمل التجارى بما فيه من منافسة غير شريفة بطبيعة الحال.

رحل الشيخ الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى عام ٢٠٠٨، وخلف وراءه أولاده، جزء منهم أعضاء فى مجلس النواب، ولدى كل منهم أعمال تجارية ضخمة ونشاطات سياسية، هذا غير النفوذ القبلى، ولعل أبرزهم هو الشيخ حميد الأحمر الذى يصر حزب الإصلاح على تقديمه زعيماً له رغم أنه لايمتلك هذه الصلاحية حزبياً، فهو ليس رئيس الحزب أو أمينه العام، ولم يظهر نجمه السياسى إلا منذ أربع سنوات.

ويزيد من الطين بلة أن تقديم شخصية مثل الشيخ حميد الأحمر واجهة للمعارضة اليمنية ككل هو أمر لايخدم الوضع كثيراً لأسباب متعددة؛ فهو امتداد للطبيعة القبلية التى أوصلت البلاد لهذه المرحلة، وهذا الأمر فى الجنوب بالذات يفقد حزب الإصلاح ومعه أحزاب اللقاء المشترك أى مصداقية. فعوضاً عن تقديم شخصية من القبيلة الحاكمة، من المعروف أنه لم يصل لهذه المكانة السياسية ولا الثروة التجارية لولا مكانته القبلية، وكان من الأولى تقديم شخصية أقرب للشارع فى الجنوب تبعث فيه الطمأنينة وتقنعه بجدية أحزاب اللقاء المشترك فى التغيير، خاصة أن مايحدث فى الجنوب هو أبرز ما تواجهه اليمن وأكثره خطورة.

رأس منفصل

إذن، مشروع أن نتساءل: ما الذى أوصل اليمنيين إلى هذا المشهد السياسى؟ يكمن رأس المشكلة فى شخصنة العملية السياسية برمتها فى اليمن، حتى صار كل شىء مرتبطا بالرأس؛ رأس النظام، ورأس المعارضة، وهذا الرأس عادة ما يكون منفصلاً عن جسده.

كل شىء يمر بشكل شخصى، فلا يوجد عمل مؤسسى حقيقى، لا حزبى ولا حكومى، وكأننا لم نخرج عن زمن شيخ القبيلة الذى يعتمد على الاتصال المباشر بأفراد قبيلته، يرعى مصالحهم ويحل خلافاتهم، هذا غير شراء ولاءاتهم، وهذه قضية أخرى، فمن أكبر قضايا الفساد صرفيات الدولة على شبكة الموالين للرئيس من مشايخ وسياسيين وإعلاميين وغيرهم، مما يستنزف أكثر من نصف ميزانية الدولة. وهذا الأمر لا يقتصر على الرئيس، فالمشايخ أو القادة السياسيون المحليون فى اليمن مهما زادت ثروتهم لا يمكن أن يستثمروها لصالح عام، مثل مستشفى أو مدرسة، بل يفضلون العطاء المباشر لضمان الولاء الشخصى.

لم تتغير كثيراً عقلية شيخ القبيلة عن عقلية السياسى اليمنى بمختلف خلفياتهم التعليمية والثقافية، دون فارق بين من ترأس دولة بإطار مؤسسات وتشريعات حديثة، أو حزباً أو تنظيماً سياسياً. وهذا ما يفسر أحياناً الانقلابات التى تطرأ على خريطة التحالفات فى السياسة اليمنية دون وجود مبرر واضح. ومن ذلك مثلاً الانقلاب فى مواقف على سالم البيض خلال فاصل زمنى قصير لايتجاوز أربع سنوات، فهو كان عام ١٩٩٠ صانع الوحدة التى صار إنجازها مرتبطاً بشخصه وتضحياته، وفى عام ١٩٩٤ تراجع عن هذا كله ليعود الآن بصفة المناضل الوطنى من أجل تحرير بلده وشعبه. وعندما يتحدث عن شطر اليمن الجنوبى فى الحالتين فهو يذكره كأنه بلده الشخصى وشعبه.

ولا يختلف عن ذلك الشيخ طارق الفضلى الذى بدأ نشاطه السياسى مقاتلاً ضد الحزب الاشتراكى فى الجنوب، ومشاركاً فى جيش الحكومة عام ١٩٩٤ لصالح الوحدة، وصار قيادياً فى حزب المؤتمر الشعبى الحاكم، ثم تحول الآن إلى مقاتل من أجل الانفصال، وتحالف مع أعداء البارحة من بقايا النظام الاشتراكى المطالبين بالانفصال. بل واستبدل بمصطلحات الجهاد والدين فى حديثه مصطلحات مثل الإضراب المدنى. وتحول من الرجل الذى قام بعملية تفجير فندق الجولد مور فى عدن فى بداية التسعينيات إلى الرجل الذى تتجول ميلشياته فى أبين لمنع الناس من العمل. وهذا الانقلاب تفسيره واضح، عبر عنه طارق الفضلى نفسه فى حوار صحفى بقوله إنه تصور أن الوحدة ستعيد له أرض آبائه وأجداده وسلطنتهم، لكن ذلك لم يحدث، فقرر أن يكون انفصالياً.

مرض الشخصنة والاستبداد السياسى له أعراض كثيرة، على رأسها الفساد والارتزاق اللذان صارا لا يعيبان السياسى ولا ينتقصان من شأنه

وفى هذا السياق أيضاً يأتى انهيار التحالف بين الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والرئيس على عبدالله صالح عام ٢٠٠٤، دون أسباب مفهومة، بعد أن ظل الطرفان مرتبطين طوال خمسة وعشرين عاماً بعلاقات ود وتحالف لم تضرها الخلافات الحزبية لكلا الطرفين، ولا فك التحالف بينهما ليحل محله تحالف بين حزب الإصلاح مع أعداء البارحة من اشتراكيين وغيرهم، وظل الحزب أسيراً لهذه العلاقة بين الرأسين فلا يتعرض للرئيس صالح بنقد، ويكتفى بالنقد والهجوم على رئيس وزرائه وأعضاء حكومته وحزبه على الرغم من أنهم فعلياً لا أثر حقيقياً لهم.

بين هؤلاء كلهم يقف الرئيس صالح الذى لا يمانع من التحالف مع أى أحد ضد أى أحد، ولا يجد غضاضة فى وصف حلفائه القدامى بالكارت المحروق، فقد ربط نفسه بالوطن وقرنها بالوحدة حتى تعامل معه الناس على أساس ذلك ، فمن يعارض صالح يعارض الوحدة، ومن يريد انهيار الحكومة يجد انهيار البلد صار مرتبطاً بانهيارها. هكذا وقع الجميع فى مأزق ناتج عن هذه الشخصنة المطلقة، حتى بدأ سؤال ملح يشغل بال الناس: أيهما أفضل، استمرار الرئيس على صالح بكل مآسى حكمه أم تفكك أوصال البلاد واكتمال حلقة الفوضى المطبقة عليها؟ وهذا سؤال - لمن يتذكر- سبق أن دارت رحى سؤال شبيه له بين العرب والعراقيين تحديداً: أيهما أفضل، حكم صدام حسين أم الاحتلال الأمريكى؟ لا أدرى حتى الآن كيف تطاوعنا ضمائرنا فى طرح هذه الأسئلة والاستغراق فى الرد عليها، فالسؤال الذى يجدر الانشغال به هو: لماذا وصلنا لهذه الخيارات؟

فعلياً، خيارات اليمن تتساوى بوجود الرئيس صالح وعدمه، وإذا ما استمرت الحال فى هذا العقم فلن تكون إلا مسألة وقت، حتى تظهر بعض الشخصيات الجديدة التى تعد امتداداً للأزمة التى تعيشها اليمن. ففى الفترة الأخيرة بدأت تظهر على الساحة قوى سياسية جديدة لم تستنزفها العملية السياسية العقيمة، لكنها فى الواقع لا تعبر إلا عن هذه العملية، فهى قوى سياسية اجتماعية متشحة بالدين، ظهرت لتأمين الناس مما يحيطهم من خوف أو جوع.

مرض الشخصنة والاستبداد السياسى له أعراض كثيرة، على رأسها الفساد والارتزاق اللذان صارا لا يعيبان السياسى فى اليمن ولا ينتقصان من شأنه. ويبدو هنا التركيز واضحاً على الفساد باعتباره أمراً يخص السلطة بالذات، وتتجاهل قوى المعارضة اليمنية بجميع أطيافها مشكلة الارتزاق الأشد خطراً، لأن المعارضة اليمنية بكل تياراتها؛ خارجاً وداخلاً، عنيفة وسلمية، تتلقى أموالاً من الخارج، وبالأخص من السعودية التى تغدق العطاء على المشايخ والقوى السياسية المختلفة من خلال اللجنة الخاصة - سيئة الذكر- التى شكلتها عام ١٩٦٢ برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولهذه اللجنة تاريخ طويل من العمل المشبوه فى الساحة اليمنية، من تدبير انقلابات وحروب أهلية حتى خطف سياح.

فى المقابل، درجت الحكومة اليمنية على عادة طلب المساعدات المالية، مثلما جرى فى مؤتمر لندن عندما سبقته تصريحات المسئولين اليمنيين باقتراح أرقام المساعدات المطلوبة، على الرغم من أن الدولة فشلت فى استيعاب أربعة مليارات وسبعمائة مليون دولار قُدمت لها عام ٢٠٠٦. وهذه المساعدات مضروب عليها بالطبع سياج أمنى من الدول المانحة، لمنع تعديات الفساد. ولأن الحكومة مشغولة بصراعاتها الداخلية فهى لا تمتلك أى خطة تنمية على الرغم من حجم التحديات التنموية، لذا لم تنجح فى صرف هذه المساعدات فيما هو مطلوب منها، وفشلت حتى فى إنهاء المرحلة الأولى من مشروع كهرباء ضخم يفترض أن يغطى احتياجات البلاد بالكامل.

بالطبع الفساد وجه آخر للارتزاق والمتاجرة السياسية التى صار يجيدها أقطاب السياسة اليمنية، فصارت اليمن فى آخر سلم الشفافية والنزاهة الدولية بمرتبة ١٥٤ من ١٨٠ دولة. ومثال تهريب الديزل واضح لكشف شكل الفساد الذى تتورط فيه الحكومة مع المعارضة، فهو يكلف الدولة أكثر مما تكلف وزارتا الصحة والتعليم مجتمعتين. وعندما فرض البنك الدولى على اليمن ضرورة رفع الدعم عن البنزين ومشتقاته اعترض على ذلك بعض النواب، ومن بينهم معارضون بارزون طبلت لهم صحف المعارضة باعتبارهم أبطال الشعب، على الرغم من أن هؤلاء عارضوا القرار من منطلق الخسائر الشخصية التى سوف يتكبدونها لأن عملية تهريب الديزل ستتوقف إذا ارتفع سعره.

بهذا الشكل صار اليمن دولة ضعيفة عرضة للتدخلات الخارجية، بما فيها التواجد العسكرى. ومع احترامى لبيان علماء الدين اليمنيين الذين أعلنوا الجهاد، فقد كان من الأولى معرفة لماذا أصبحنا دولة يتهددها التدخل الخارجى إلى هذا الحد حيث تحولت اليمن لساحة من صراعات إقليمية مثل الصراع السعودى- الإيرانى، وصراع آخر كونى مثل الحرب على الإرهاب؟ هذا ما يفترض أن يشغل بال اليمنيين. وليست الإدانة بكافية فى وقت لم نعد نرى فيه غضاضة بوجود حالة من الشخصنة والاستبداد التى رافقها بطبيعة الحال الفساد والارتزاق السياسى.

ربما تكون سعة الهاوية أكبر من سعة السماء حسب ما كان ينظر لها الشاعر

محمود درويش

البلد المجهول فى مؤتمر لندن

دخلت اليمن الدراسات الغربية الحديثة باعتبارها دولة فاشلة أو مرشحة لأن تكون دولة فاشلة، وتداول اليمنيون هذا المصطلح بهلع واضح وكأنه إعلان ليوم الحشر. هذا الجدل حول كون اليمن دولة فاشلة فعلاً أم أنها ستكون كذلك، جدل غير مفهوم، لسبب بسيط هو هل اليمن دولة فعلاً بمعيار الدول الحديثة؟ فاليمن دولة لا تمتلك الحد الأدنى من البنية التحتية، ولا تعمل بمؤسساتها الدستورية المعطلة تماماً، هذا غير أنها تواجه حربين شمالاً وجنوباً. فما يحدث فى الجنوب هو حرب، فماذا تبقى من مظاهر الحرب حتى نعلنها حرباً؟ أليست المواجهات بين الميلشيات العسكرية والقوات الأمنية اليومية هى بمثابة حرب، فلماذا هذا القلق كله من مواجهة واقعنا بالتسميات الحقيقية التى تعبر عنه؟

كنتيجة طبيعية ظهر تنظيم القاعدة فيما بدا كأنه اكتشاف مفاجئ للبعض أو قديم للآخرين. فبعد محاولة تفجير الطائرة المتجهة لديترويت، لم يكن هذا الظهور مفاجئاً تماماً بل كان الاهتمام بوجوده فى اليمن هو المفاجئ. فأحد أكبر العمليات التى استهدفت أمريكا من حيث الحجم بعد الحادى عشر من سبتمبر كان تفجير المدمرة الأمريكية كول عام ٢٠٠٠، وأول ضربة صاروخ لتنظيم القاعدة خارج أفغانستان كانت فى اليمن عام ٢٠٠٢. وبعد تعاون أمنى لعشر سنوات بين الدولتين وطلعات جوية أمريكية استخباراتية لا تتوقف تبدى تنظيم القاعدة أكثر قوة، يجنى الفرص التى خلقتها الفوضى. ويبشر منظرو تنظيم القاعدة بجبهة فى اليمن وهم يتغزلون بالفقر اليمنى الذى دفع اليمنيين للزهد بالحياة الدنيا وحب الجهاد، مما سيساعد التنظيم فى تحرير فلسطين وإنشاء الدولة الإسلامية على أكتاف بعض اليائسين.

يتشكك الكثير فى حقيقة وجود القاعدة فى اليمن، وكثر الحديث حول مبالغة من الحكومة اليمنية حتى تتحصل على دعم دولى فى معاركها الدائرة شمالاً وجنوباً. وهى فرضية ليست مستبعدة، وأيضاً ليست مؤكدة. لكن هناك بعض الحقائق وسط هذه الضبابية، فوجود تنظيم القاعدة أمر لا شك فيه، وإن كان يصعب التخمين بحجمه. وكذلك من المؤكد أن اليمن صارت أرضاً خصبة للتيارات الدينية المتطرفة مثل القاعدة بسبب الفقر ورداءة الأوضاع المعيشية، مع غياب الدولة وسيطرة الصراعات المختلفة.

بالرغم من إجماع القوى السياسية فى اليمن على خطورة تنظيم القاعدة ومحاولتها لنفض أى تهمة أو علاقة ولو من بعيد بالتنظيم، فإن معظمها، أو جميعها، باستثناء الحوثيين، متورطون بشكل ما فى علاقة بهذا التنظيم. فحزب الإصلاح، وهو من أحزاب اللقاء المشترك المعارض، وأكبرها على الإطلاق، لديه قيادات وفكر سلفى جهادى مرتبط بالتنظيم، وبعض قيادات الحراك الجنوبى معروفة بارتباطاتها بتنظيم القاعدة. أما الحكومة اليمنية فلطالما استهواها التعامل مع التنظيم كأحد ألاعيبها الكثيرة فى مواجهة خصومها الداخليين، وطالما تحايلت فى تعاونها الأمنى مع الولايات المتحدة الأمريكية فى محاربة الإرهاب، وهذا طبيعى لحكومة أو، بمعنى أدق لرئيس حكومة مثل على صالح، يعشق المغامرات غير مأمونة العواقب.

إضافة لهذا كله، فلتنظيم القاعدة فى اليمن خاصية تميزه، فبعكس قرينه فى العراق وشبيهه من تيارات جهادية نشطت فى بداية التسعينيات بمصر، هو تنظيم لم يستهدف مدنيين إطلاقاً، ولم يضرب إلا مصالح غربية، وهو ما جعله تنظيماً غير مكروه، ولا يستشعر اليمنيون خطورته، خاصة مع كراهية اليمنيين المطلقة لأمريكا، عدا أن ما يتهدد اليمن من مخاطر بسبب الفقر والفساد من جهة، والحوثيين والحراك من جهة أخرى يجعل من تنظيم القاعدة قضية خارجية لا يتعاطف معها اليمنيون كثيراً.

ومنذ توحد القاعدة فى اليمن والسعودية فى تنظيم واحد باليمن بدأ التنظيم شن عمليات نوعية مثل محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف فى السعودية عام ٢٠٠٩ وبدأت تتزايد مخاوف الإدارة الأمريكية من هذا التنظيم التى أججها فرار ثلاثة وعشرين من قادة التنظيم من سجن الأمن السياسى عام ٢٠٠٦، وهو ما أعاد الشبهات حول مدى جدية الحكومة اليمنية فى حربها ضد التنظيم.

وهذا فى الواقع سر مأزق هذه الدول الغربية فى اليمن؛ حيث تبدو الخيارات شديدة المحدودية فى بلد صار يشتعل ناراً فى كل مكان، فهم أمام خيارين: إما تقسيم اليمن، وهذا خيار غير مأمون العواقب فى ظل غياب قيادة سياسية موحدة فى الجنوب، مع الانقسامات الحادة داخل الحراك الجنوبى التى سوف تتحول لصراعات دموية على السلطة فى بلد لم يتبق شىء من مؤسساته. هذا غير أن انفصال اليمن سوف يفتح الباب لانقسامات كثيرة قد بدأت تتشكل ملامح بعضها، مثل ما يجرى حالياً فى حضرموت من سيناريوهات تقسيمية قد تخرج عن سيطرة الجميع، خاصة إذا ما علمنا بوجود عملية تجنيس سعودى على حدود هذه المنطقة.

والخيار الآخر هو التعامل مع الرئيس على صالح بكل مخاطر وصعوبات التعامل معه، باعتبار أنه لا توجد بدائل حقيقية أو أفضل بكثير.

وهذا خيار مرهون بأمور كثيرة قد تحدث فى المستقبل، مثل فراغ مفاجئ فى رأس السلطة، أو صراع دموى عليها فى العاصمة صنعاء نفسها، وغيرهما من السيناريوهات. ويكفى النظر للشهور الستة الماضية لنعلم مدى تسارع وتيرة انهيار الدولة، وكم انحسرت سيطرتها فى البلاد، مما يفتح الباب لجميع الاحتمالات المفاجئة وغير السارة بطبيعة الحال. كما يظل هناك خيار آخر قائم، وهو تعرض الولايات المتحدة نفسها لهجوم إرهابى جديد قد ينجح وله ارتباط بتنظيم القاعدة فى اليمن.

وهنا ينبغى التفريق بين أمرين هما: المصلحة الأمريكية والمصلحة الانتخابية وهى الراجحة كفتها فى معظم الوقت، حتى لو تضاربت مع المصلحة الأمريكية على المدى البعيد. ففى افتراض حدوث عملية إرهابية لها علاقة بتنظيم القاعدة فى اليمن، لن تتردد أمريكا فى شن حرب واسعة النطاق على اليمن، أو أى شكل من أشكال التدخل المباشر. ومن هذا المنظور يمكن تفسير الدعوة لمؤتمر لندن التى جاءت من رئيس الوزراء البريطانى الساعى لإعادة انتخابه ويريد تغطية فشل بلده الاستخباراتى لأن النيجيرى عمر فاروق تم تجنيده فى بريطانيا، ومثيله الرئيس الأمريكى أوباما الواقع تحت ضغط انتخابات الكونجرس ولابد من كبش فداء لتغطية الفشل الأمنى الذريع فى كشف الهجوم.

هذا غير أصوات اليمين المتطرف الأمريكى المتحمس دائماً لشن حروبه الإلهية أو الأخلاقية، فلم يكف السيناتور الأميركى جوزيف ليبرمان، مثلاً، عن الحديث بحماس ظاهر فى كل مقابلاته التلفزيونية عن حرب الغد فى اليمن، وحرب اليوم فى أفغانستان، وحرب الأمس فى العراق، وكأنه يتحدث عن نبوءة تستحق من يتبناها. لكن أمريكا الغارقة فى أزمتها المالية وفشلها فى أفغانستان والعراق لايمكنها أن تنجر بسهولة لحرب ثالثة مهما أعماها غرور القوة. وليست فزاعة التدخل العسكرى الأمريكى إلا فزاعة للاستخدام الداخلى، وكأنها هدية من السماء هبطت على جميع القوى السياسية فى اليمن؛ فالحكومة تريد الاستقواء بالخارج، والمعارضة تريد حشداً شعبياً، وليس هناك أفضل من مقاومة أمريكا شعاراً للحشد.

هكذا وصلنا لمؤتمر لندن واجتمع العالم يتدارس قضايا اليمن التى تبدو قائمتها طويلة: من نضوب مياه، ومعدلات نمو سكانى مرتفعة، وفقر شديد، وبطالة مرتفعة، وفساد مستفحل، هذا غير المشكلات السياسية من مطالب انفصالية فى الجنوب، وحرب فى الشمال، وتنظيم القاعدة. هكذا اكتملت الدائرة وأطبقت على اليمنيين الذين لا يحتاجون لمعرفة الأرقام الغربية حتى يدركوا حجم بؤس أوضاعهم.

بدا المشهد فى لندن مهيباً أو مثيراً، فالتعبيران جائزان لأن اليمنيين ببساطة لم يعتادوا على اهتمام العالم بهم، واختلف اليمنيون بين متطير ومتشائم ومتشكك تجاه نوايا هذا العالم ذى الاهتمام المفاجئ إلى متفائل بالتدخل العالمى الحريص على استقرار اليمن لأجل السلام العالمى. وهذا الاهتمام ليس بخير مطلق ولا شر مطلق، وهو يعتمد على تفاعل اليمنيين معه وما سوف يستجد فى الشأن الداخلى، وهنا بالغ البعض بتحجيم خطره كأنه رغبة فى الاحتلال وتصوير الآخرين كمضمرى شر ومتعمدى إثارة حول اليمن لشىء ما فى النفوس. وهذا أمر غير مقنع لدولة لا يوجد فيها مايثير الطمع، فهى كانت وما زالت تعرف كدولة فى جنوب السعودية، وموقعها لا يعنى كثيراً كما يحاول البعض أن يصور، فأمريكا ليست بحاجة لقواعد عسكرية فى اليمن لضرب الإرهاب، فهى دولة محاطة بقواعد عسكرية أمريكية من كل جهة، وهذا كلام يناسب زمن ما قبل اختراع الطائرات العسكرية والصواريخ العابرة للقارات.

وفى المقابل بالغ البعض فى تطلعاته من هذا المؤتمر، وتصوروا أن التفات العالم لقضاياهم سيحميهم من الشرور الداخلية، سواء انفصال وتفتت، أو فقر أو فوضى، لكن ما للمؤتمرين فى لندن بفقر اليمنيين وبؤسهم؟ وما لهم بربع مليون فى عراء صعدة يموتون برداً وجوعاً، هذه الدول لم تجتمع إلا لحماية أمنها لا أكثر ولا أقل. اليمن ليست دولة مهمة وستظل غير مهمة، إلا بحجم ماتصدره من إرهاب ومشكلات، والدليل على ذلك أن الإدارة الأمريكية عندما اتخذت قرارها بالتدخل فى الشأن اليمنى بشكل أكبر تكشفت لها حقيقة أن عدد خبرائها فى اليمن لايتجاوز الثلاثة من وسط جيش خبراء فى الشرق الأوسط، وهذا ما دفعها للاعتماد بشكل أكبر على بريطانيا بماضيها الاستعمارى فى اليمن.

محور صنعاء - صعدة الذى يشهد حرب صعدة اليوم بدرجات مختلفة، هو ذاته محور قتال اليمنيين الذى استمر سبع سنوات بعد ثورة ١٩٦٢

سعة الهاوية

ربما تكون سعة الهاوية أكبر من سعة السماء حسب ماكان ينظر لها الشاعر محمود درويش، وهذا امر لا يجافى الحقيقة كثيراً فى بلد مثل اليمن تواجه تحديا تنمويا حقيقيا وتعانى من نفس الأمراض والخلل المصابة بها السياسة العربية من شخصنة واستبداد وفساد وعصبية كما تتناقل هذه المنطقة الكوارث السياسية فيها من توريث واحتلال أجنبى ومايحلو للبعض تسميته وجود عسكرى أجنبى. فهى منطقة يحكمها صخب الخلافات السياسية المعجونة بالاستبداد وانعدام التخطيط وضعف الإرادة وأزمة الهوية وغيرها من الخلافات حتى صار لايخرج منها إلا ضجيج التفجيرات والجوعى والاحتجاجات والحروب. وفى وسط هذا الخوف والتخبط، تمترس الجميع وراء جماعته بعصبية مخيفة بدءاً من سياسة وحتى مباريات كرة قدم وهذا أمر مخيف يوحى بحجم هشاشة الأوضاع القابلة للانفجار، فصارت دول هذه المنطقة مابين دول تعانى من احتلال أجنبى أو إنهيار أو إنقسام او فوضى أو غيرها ودول اخرى تنتظر وليست بمنأى عن المصير المخيف الذى قد يواجهها.

إذن لا وجود للخلاص الفردى والمسألة باحتياج لتغيير حقيقى وجذرى بمستوى التحديات الموجودة. فلا يعقل بعد هذا التاريخ كله أن يتحول المجتمع اليمنى لمجرد مجتمع منقسم لدرجة التشظى، منقسم قبلياً ومناطقياً ومذهبياً وسياسياً وإقتصادياً.

لكن لازال هناك مانعول عليه وهو ليس موجودا فى النخبة السياسية الحاكمة أو المعارضة فى اليمن بل فى مجتمع استطاع تولى زمام المبادرة فى إصلاح الأوضاع السياسية إذا ما آلت الأمور للفوضى والانهيار كما جرى من قبل. فهذه ليست المرة الأولى التى تغرق البلاد فيها بالفوضى والحروب الأهلية وإن قد تكون هذه المرة هى الأصعب، لكن للمجتمع اليمنى تقاليد عريقة فى التوافق فيما بينهم بعد ما يتبدى لهم فى النهاية حجم عبثية هذه الخلافات ولانهائيتها. وينسى الكثيرون الآن بعض الحقائق لعل أقربها أن الوحدة تعد بشكل ما أحدى الحالات التوافقية فى التاريخ اليمنى وإن أفسدتها النوايا السيئة التى دخلت بها نخبة كلا الطرفين، لكنها جاءت من شدة يأس كلا الطرفين من حالة الصراع الدائم بين الشطرين وفشلهم فى ترسيم حدود الدولتين لانعدام المرجعية التاريخية حتى صار خيار الوحدة أسهل عملياً من عملية ترسيم الحدود التى نشب حولها نزاع بسبب ظهور بعض الثروة البترولية التى تصورها البعض مبشرة آنذاك. وحتى يصل اليمنيون لمرحلة اليأس من هذا الصراع العقيم ويشعروا بضرورة التوافق فيما بينهم واستخراج طاقاتهم فى هذا الجانب مدركين أنه لاحكم لغلبة فى اليمن وإن كانت غالبية ناهيك عن كونها مجرد مصالح شخصية وصراعات قبلية، حتى ذلك الحين أخشى ألا تكون صعده آخر قافية ضائعة فى وسط القافلة اليمنية المتخبطة. ■

عشرون عاما على الوحدة

اليمن غير السعيد

أحمد محمد أبو زيد

مدخل

■■ من أشهر المقولات التى تصف اليمن هى أنه «بلد إستراتيجى... بلا إستراتيجية». إن هذا البلد العظيم حضارياً، القابع فى أقصى الجزيرة العربية يتحكم فى واحد من أهم المضايق والممرات البحرية للنظام الاقتصادى العالمى. فمضيق باب المندب يعبر خلاله يومياً ما يقارب من ٨ ملايين برميل (أربعة ملايين طن) من النفط، هذه الكميات هى التى تقوم عليها أساسات ودعامات النهضة الصناعية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالكامل. ومن جانب آخر، فإن اليمن يعتبر أقرب نقطة للربط بين آسيا وأفريقيا (جسر)، وهو بمثابة البوابة الرئيسية للقوى الدولية الصاعدة (الصين والهند) لأفريقيا. وكذلك، فهو درع الخليج والموازن الطبيعى للاختلال الديمغرافى الذى تعانى منه أغلب دول الخليج العربى بصورة هيكلية. إلا أن المفارقة أنه وعلى الرغم من هذه الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية فإن اليمن حالياً هو بمثابة «رجل الجزيرة العربية الفقير». ويرجع ذلك من وجهة نظرنا للعديد من الأسباب مثل التسلطية السياسية، الفساد الاقتصادى والإدارى، انتشار الأمية، ضخامة حجم البطالة، قلة الموارد الطبيعية.... وغيرها. ولكننا نجادل بأن هذه الأوضاع المزرية التى يحيا فيها اليمن ليست بنيوية أو هيكلية ولكنها مرتبطة أساساً بنوعية هيكل النظام السياسى القائم حالياً فى صنعاء، الذى تدهورت أحوال البلاد على يديه كثيراً خلال العقدين اللذين تبعا إعلان قيام الوحدة بين شطرى البلاد فى مايو ١٩٩٠.

الكتاب الذى بين أيدينا اليوم كتبه واحد من أكبر الصحفيين فى اليمن، وهو الأستاذ نصر طه مصطفى، رئيس تحرير وكالة «سبأ» للأنباء اليمنية الرسمية السابق، وأحد أكثر الصحفيين إلماماً بالشأن اليمنى وتعقيداته. وهذا الكتاب عبارة عن تجميع لدراسات سبق أن نشرها المؤلف فى مجلة «نوافذ» عندما كان رئيس تحريرها منذ أكثر من عقد. وعلى الرغم من تقادم فترة كتابة هذه الدراسات إلا أننا لاحظنا أنها مازالت صالحة ومعاصرة ومتماشية مع الأحداث والتطورات الراهنة التى يمر بها اليمن فى بداية القرن الحادى والعشرين، كأنه لم يمر على كتابتها عقد من الزمان، وهى ميزة ينفرد بها اليمن أى استدامة الأوضاع القائمة والأزمات فالبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع اليمنى مازالت كما هى (اليمن القبائل... القبائل اليمن) وبالتالى ستظل أزماتها ومشاكلها قائمة، مادام المتسببون وصانعوها موجودين وقابعين فى مراكزهم وأماكنهم. فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

على الرغم من هذه الأهمية الجيوبولتيكية والإستراتيجية فإن اليمن حالياً هو بمثابة «رجل الجزيرة العربية الفقير»

هذه المراجعة تنقسم لخمسة أجزاء. فى الجزء الأول سنلقى نظرة عامة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية اليمنية، وهو ما سيساعد القراء على معرفة حقيقة الأوضاع القائمة والظروف التى يحيا فيها المواطن اليمنى. وفى الجزء الثانى سوف نحلل أسباب التردى والتدهور السياسى والاقتصادى والاجتماعى اليمنى، وفى الجزء الثالث سوف نتطرق بالتحليل لموضوع التمرد الحوثى فى المحافظات الشمالية الغربية. وفى الجزء الرابع سنحاول تفكيك دعاوى الانفصال عن الدولة التى يرفع لواءها بعض (ويمكن أغلبية) المحافظات اليمنية الجنوبية. أما فى الجزء الخامس فسنحاول التركيز على السياسة الخارجية لليمن تجاه دول مجلس التعاون الخليجى وتقييم دعاوى وأطروحات ضم اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفى الجزء السادس سنحاول قراءة مستقبل العلاقات اليمنية مع القطب الأوحد فى ضوء الحرب الدولية على الإرهاب. أما فى الخاتمة، فإننا حاولنا تقديم رؤية إصلاحية لتحسين أوضاع اليمن الداخلية وتحسين ظروف المعيشة المتوافرة لأهلنا فى الجنوب والشمال اليمنى.

[١]

اليمن غير السعيد: خلفية عامة

اليمن دولة عربية تقع فى منطقة شبه الجزيرة العربية. يحده من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الجنوب بحر العرب والمحيط الهندى. وتبلغ مساحته حوالى ٥٢٧,٩٧٠ كم^2 - أى ضعف مساحة دول مجلس التعاون مجتمعة بدون السعودية. يبلغ عدد سكانه حوالى ٢٣ مليون نسمة (٣٠٪ زيديون وحوالى ٧٠٪ شافعيين المذهب). ويصل معدل النمو السكانى فيه ٣,٤٪. حيث

نصر طه مصطفى: «اليمن: هموم آخر القرن». (لندن: دار الساقى للنشر، ٢٠٠٤).

إلى جانب أوضاعه الاقتصادية والتنموية المتردية، يعانى اليمن من تدهور حاد فى أوضاعه السياسية الداخلية

تصل نسبة المواليد فيه لحوالى ٤٢,٦٪. وترتفع نسبة الوفيات فى اليمن عن كل ألف مواطن عن مثيلاتها فى المنطقة نتيجة تردى الأوضاع والمؤشرات الصحية، وقلة إجمالى الإنفاق على الصحة من إجمالى الناتج القومى الإجمالى (انظر الجدول رقم ١). حيث تبلغ النسبة فى اليمن حوالى ٨,٥٪ بينما لا تتعدى نسبة الوفيات فى السعودية ٢,٥٥٪، وحوالى ٢,١٦٪ فى الإمارات العربية المتحدة وحوالى ٢,٣٦٪ فى الكويت. ويبلغ الناتج القومى الإجمالى اليمنى (بالقوة الشرائية) حوالى ٢١ مليار دولار، أى أن حجم الدخل للفرد فى العام لا يصل الى ١٠٠٠ دولار (تحديداً ٨٧٩ دولارا) مقارنة بأكثر من عشرة آلاف دولار للمواطن فى دول مجاورة له مثل السعودية وسلطنة عمان وقطر. يصدِّر اليمن سنوياً مواد خام بحوالى ٢,٣ مليار دولار ويستورد بأكثر من ٤,٦ مليار دولار، أى أن هناك عجزا فى الميزان التجارى قدره ١,٨ مليار دولار. واليمن من أفقر دول العالم، حيث يعيش ما يقرب من نصف الشعب تحت مستوى الفقر (٤٧٪) وتنتشر الأمية بصورة فاحشة بين صفوف الشعب، خاصة النساء (حوالى ٥٠٪ من الشعب، ٧٠٪ من النساء اليمنيات لا يقرأن أو يكتبن) وتعانى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من تردى حاد فى أوضاعها التنظيمية وفى هيكلها الإدارى وإنتاجيتها ومصداقيتها أمام المؤسسات المانحة الدولية. إن اليمن فى جملة واحدة أصبح « رجل الجزيرة العربية المريض».

إلى جانب أوضاعه الاقتصادية والتنموية المتردية، يعانى اليمن من تدهور حاد فى أوضاعه السياسية الداخلية. فبسبب وجود نظام حكم تسلطى، يسيطر على البلاد منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بصورة غير ديمقراطية، ويمارس نوعاً من التمييز والانحياز لصالح أطراف دون أخرى. وتتفشى فيه المحسوبية والفساد فى تولى المناصب العامة، وعدم المساواة فى توزيع الثروة والسلطة بين أهالى الشمال (الغنى) والجنوب (المعدم) منذ توحيد شطرى الدولة عام ١٩٩٠. ويتجاهل مطالب الجماهير ولا يسعى إلى تحقيقها. إلى جانب تردى الأوضاع التنموية، بسبب انتشار الفساد الإدارى والقانونى والمالى والمصرفى والقضائى الذى تسيطر عليه الدولة تماماً. كل هذه الأسباب، وغيرها كما سنرى لاحقاً، كانت السبب وراء اندلاع ونشوء حركات التمرد والثورة على الحكومة المركزية فى صنعاء.

يقال إن علم الاقتصاد والإحصاء هما علما «الكذب»، وعلى الجانب الاخر، بالتناقض مع تلك المقولة، يقال أن الأرقام لا تكذب. والمؤلف يضعنا فى مواجهة مباشرة مع هذه المقولات. فهو يقول على امتداد الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع بأن اليمن قد شهد طفرة تنموية ونموا اقتصاديا كبيرا بفضل السياسات الحكومية، ولكن الواقع وكما عرضناه الذى يحيا فيه الإنسان اليمنى يقول بعكس ذلك تماماً. ومن جانبه يلقى المؤلف باللوم على بعض فئات الشعب اليمنى الذين أسماهم دعاة الانفصال والتشرذم وناكرى الجميل. إننا نختلف كلياً مع ما يقول به المؤلف. ونجادل بأن القرارات الحكومية الرسمية (والسياسية بالذات) هى السبب وراء تدهور وتردى الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب اليمنى. وبأن هذه السياسات هى السبب وراء «تعاسة » اليمن وبؤس أهله وتشردهم.

على كافة المستويات يواجه اليمن معضلات عميقة. فعلى المستوى المحلى تعانى الدولة من تآكل شرعيتها وفقدها لأحتكارها الشرعى لاستخدام القوة المسلحة، وتتزايد حركات التمرد والعصيان على الحكومة. ومن جانب اخر، هناك تردى الأوضاع الاقتصادية والتنموية بصورة تنبئ باحتمال أنهيار الدولة. وعلى المستوى الإقليمى، فإن اليمن ينظر إليه باعتباره المعبر الرئيسى لتهريب الجماعات الإرهابية والأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية لدول مجلس التعاون وللملكة العربية السعودية، ومن جانب آخر، فإن ارتباط بعض النزاعات المحلية التى يخوضها النظام ضد بعض الجماعات المتمردة ببعض القوى الإقليمية (إيران) يدخل اليمن فى لعبة «القوى الكبرى» وهو بعد دولة صغيرة لا تستطيع الصمود كثيراً فى هذا الملعب. أما على المستوى الدولى، فلعل أكثر المعضلات التى تواجه اليمن هو موضوع استقرار وإيواء جماعات الإرهاب الدولى داخل الأراضى اليمنية، واتخاذها قاعدة لشن الهجوم على ممالك الخليج أو ضد القوات الامريكية التى ملأت الخليج العربى، والموضوع الآخر هو تصاعد أهمية ونفوذ حركات القرصنة البحرية فى المحيط الهندى والبحر الأحمر، وتداعيات ذلك على سلامة وسيولة عملية النقل البحرى للنفط وحماية السفن التجارية الدولية المترددة على منطقة الخليج العربى.

- العواقب الإقليمية: إن النظام السياسى اليمنى الحاكم بسبب توجهاته الخارجية الغبية والخاطئة تجاه جيرانه فى منطقة الخليج العربى قد ساهم فى أذكاء العداء الإقليمى له ولأهل اليمن. إن أنحياز النظام السياسى اليمنى للعراق على حساب الكويت خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ جعل أغلب دول مجلس التعاون الخليجى تنظر لليمن حليف صدام بأعتباره «عدواً للخليج ». وهى النظرة التى لم تشهد تغيراً كثيراً منذ ذلك الوقت، وهو ما أدى إلى ابتعاد وتجاهل هذه الدول (الغنية) لليمن وعدم تقديم المساعدات والمعونات التى ستساهم فى تحسين أوضاع الشعب العربى فى اليمن. والتضييق على أبنائه الموجودين فى الخليج.

من جانب آخر، فإن الوزن السكانى الهائل لليمن (مقارنة بجيرانه) جعله مصدراً لتهديدهم. الذين ينظرون لهذا الاختلال السكانى كأداة فى صالح اليمن فى مواجهة باقى دول منطقة الخليج العربى والسعودية بالذات. إن دول مجلس التعاون الخليجى القريبة من اليمن والتى يتواجد داخل أراضيها ملايين من المواطنين اليمنيين تخشى من عواقب قيام هذه الجاليات باتخاذ مواقف عدائية تجاهها، فى حالة اندلاع صراع إقليمى فى منطقة الخليج العربى، إما بتحريض من النظام السياسى اليمنى لابتزاز هذه الدول الغنية، أو توظيف إحدى القوى الاقليمية (إيران)، التى قد تأخذ فى مساندة هذه الجاليات كأداة لتهديد دول مجلس التعاون الخليجى.

من جانب ثالث فإن ارتباط بعض حركات التمرد الداخلى فى اليمن ببعض القوى الاقليمية مثل إيران يجعل دول مجلس التعاون الخليجى التى تنظر لإيران كمصدر لتهديد أمنها ووجودها واستقلالها تحاول بكافة السبل العمل على احتواء هذه الجماعات، وتجميد منابعها، بصورة لا تجعلها مصدر قوة لإيران فى الفناء الخلفى لها. وهو الأمر الذى سيدفع هذه الدول خاصة السعودية والإمارات وعمان إلى مساندة النظام السياسى اليمنى القائم فى حربه ضد هذه الحركات. وهو ما أدركه النظام ووسائل الإعلام الحكومى، وبدأ فى تضخيم حجم المساندة الإيرانية لحركات التمرد الزيدى. حيث اتهم مسؤولون فى الحكومة اليمنية إيران بتوفير الدعم المادى للحركة الحوثية فى سبيل إثارة فتنة مذهبية فى البلاد تحقق أهدافها وطموحاتها فى المنطقة. وكذلك الزعم بأن المرجعيات الشيعية فى النجف، وبعض شيعة دول الخليج، الذين - حسب زعم إعلام الحزب الحاكم - يمولون الحركة الحوثية عبر الابن الثالث لبدر الدين الحوثى، يحيى الحوثى، النائب فى البرلمان اليمنى، والمقيم فى ألمانيا. هذا الأمر سيدفع دول مجلس التعاون الخليجى إلى مساندة النظام السياسى القائم فى حربه ضد هذه الحركات دون القضاء عليها

جدول رقم ١
أهم البيانات الاقتصادية فى اليمن ٢٠٠٨ (حسب القوة الشرائية)

الناتج القومي الإجمالي × (بالبليون دولار)	٢٠,٤٦
نسبة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالألف دولار)	٨٧٩
معدل النمو الاقتصادي	٢,٦
الصادرات (بالمليون دولار)	٢,٢٥٨
الواردات (بالمليون دولار)	٤,٦٩٠
الفرق في الميزان التجاري (بالبليون دولار)	١,٨٣٦
الدين الخارجي (بالمليون دولار)	٥,٤٩٤
نسبة الدين من الناتج القومي (٪)	٢٩,٢
القوى العاملة (بالألف)	٥,٤٩٤
نسبة البطالة (٪)	٣٥
معدل التضخم (٪)	٢٠,٨٠
إنتاج البترول (بالمليون برميل/يومياً)	٣٨٧٥٠٠
صادرات البترول (بالمليون برميل/يومياً)	٣٢٠٦٠٠
أحتياطي البترول (بالبليون برميل)	٣,٧٢٠
نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي (٪)	٦,٦

تماماً. وبالتالى سيزيد من قوة النظام فى صنعاء، واستمرار تجاهل مطالب وحقوق الشعب اليمنى. إن مثل هذه الاستراتيجية ستجعل النظام يفوز، لكنها ستهزم الشعب اليمنى. إن طبيعة توازن القوى الاقليمى فى الخليج العربى والجزيرة العربية خدم النظام السياسى اليمنى القائم على حساب حركات التمرد الشعبى، ولكن نتائجه النهائية على المدى البعيد ستكون بالتأكيد فى صالح الشعب اليمنى.

- التهديدات الدولية: إن عجز الحكومة المركزية فى صنعاء عن نشر الأمن والاستقرار، وعدم قدرتها على حماية الحدود الوطنية (البرية والبحرية) جعلها فى نظر جيرانها والقوى الدولية مصدراً رئيسياً لتهديد أجواء الأمن والاستقرار التى تنعم به منطقة الخليج العربى أهم مناطق العالم أستراتيجياً للقطب الاوحد. فالعجز اليمنى عن حماية حدوده وحراستها يجعل منه ملاذاً آمناً للارهابيين وللجماعات الارهابية، وسوقاً مثالية لتهريب السلاح يوجد فى اليمن حوالى ٥٠ مليون قطعة سلاح، أى بمعدل ٢,٥ قطعة لكل مواطن، وهى من أعلى نسب التسلح الشعبى فى العالم. وهو ما يجعل من احتمالية تدخل القوى الكبرى فى الصراعات اليمنية المحلية مرتفعة جداً، وهو ما لا يفيد أو يصب فى مصلحة اليمن واليمنيين.

لقد ساعد وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتزايد حدة الهجمات الارهابية فى اليمن منذ عام ٢٠٠٥ على لفت أنظار العالم للأوضاع المتردية فى اليمن. حيث خشيت القوى الدولية (القطب الأوحد) من وقوعه تحت سيطرة الجماعات الارهابية، وتأثير ذلك على مناطق أستخراج البترول فى الممالك الخليجية. فبدأت هذه القوى للحيلولة دون تحول اليمن «لأفغانستان عربية» إلى مساندة الحكومة اليمنية فى حربها ضد من تسميهم «الارهابيين». وهو الأمر الذى زاد من قوة النظام اليمنى. فساح فى البلاد قتلاً وتدميراً، مستفيداً من الحرب الدولية على الارهاب، التى أتخذها ذريعة للقضاء على معارضيه. حيث تحولت الحرب القائمة بين النظام السياسى القائم والجماعات القبلية المتمردة، تسعى للحكم الذاتى وإعادة توزيع الثروة والسلطة، إلى صراع بين حكومة وطنية ديمقراطية وجماعات إسلامية راديكالية تتبع أسامة بن لادن، معادية للغرب وللحضارة الغربية. وهو ما صب فى مصلحة النظام، وقيد من حرية حركة الحركات المتمردة.

إن أحوال اليمن المتردية والمزرية (اقتصاديا واجتماعيا) لم تنجح فى شد أنتباه أنظار القوى الكبرى فى النظام الدولى، لمساعدة الشعب اليمنى ومحاولة أنتشاله من براثن الفقر والجهل والتخلف الذى يعانى منه. ولكن عندما تم تهديد المصالح الامريكية والغربية فى الخليج العربى من جهة اليمن، بسبب الجماعات الارهابية المتواجدة على أراضيه كان النظام الرسمى هو الذى فتح أمامهم البلاد أثناء الحرب الباردة فإن كافة القوى الدولية هبت لمساعدة النظام اليمنى على التخلص ممن تدعوهم « الارهابيين ». متناسين أن هناك ما يقارب خمسة ملايين نسمة تعيش فى أسوأ الظروف التى يمكن أن يعيش فيها أى إنسان فى الجنوب اليمنى. هؤلاء الخمسة ملايين يمنى لو لم تتدخل القوى الدولية لانقاذهم، فعليها الاستعداد لمواجهة ملايين «الارهابيين».

[٢]

أسباب التدهور

هناك حكمة تقليدية فى عالم الحكم والإدارة تقول بأن: «الرجال الطيبون يصنعون سياسة جيدة، السياسة الفاسدة تنتج رجالا فاسدين ». هذه الحكمة تكاد تنطبق على الأوضاع فى اليمن، الذى يهيمن على عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة منذ عقدين من الزمان (اليمن أصبح دولة واحدة منذ ١٩٩٠) عائلة واحدة وقبيلة واحدة، يرأسها الرئيس على عبد الله صالح (٧٦ عاماً). الذى وصفته جريدة نيو يورك تايمز بأنه « رجل يضع مصالح عائلته قبل مصالح وطنه». إن الاستبداد السياسى هو اصل كل الشرور التى يمر بها اليمن. ومحاولة فهم وتحديد أسباب تدهور الاوضاع فى اليمن من خلال صفحات الكتاب لهى مهمة تكاد تكون مستحيلة. فالمؤلف يتغافل بصورة تكاد تكون كاملة عن الدور الذى تؤديه الحكومات اليمنية المتعاقبة بتوجيهات من الرئيس اليمنى ، التى أدت لبزوغ مثل هذه الأزمات، مثل قراره بتأييد صدام حسين فى غزوه للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠. وهو القرار الذى دفع ثمن عواقبه مليون إنسان يمنى يعمل فى دول الخليج العربى تم طردهم بذنب قرار رئيسهم الغبى وغير الواقعى، وحرمان الدولة اليمنية من ملايين الدولارات التى كان يحولها هؤلاء المغتربون لذويهم فى القرى والمدن اليمنية، ولتواجه الدولة اليمنية الوليدة ضغطاً لا قبل لها به. وكذلك أدى هذا القرار إلى قطع المساعدات والمعونات الخارجية التى تقدمها ممالك الخليج الغنية وباقى القوى الغربية لمساعدة الشعب اليمنى على تحسين ظروفه التنموية والاقتصادية والمعيشية. إن الرجال السيئين يصنعون سياسة سيئة. والقارئ للكتاب لا يستطيع الخروج باستنتاج معين حول من المتسبب بهذه الأوضاع المتردية التى يحيا فيها اليمن وأهله. فالكاتب على امتداد صفحات الكتاب يشيد بالسياسات الحكيمة والرصينة والملهمة للرئيس على صالح، ومدى تعبه وسهره وتضحياته من أجل الوحدة اليمنية والمواطن اليمنى (!) ويتجاهل تماماً دور الرئيس صالح فى أحداث الحرب الأهلية ١٩٩٤ وتدميره للجنوب بحجة محاربة الانفصاليين، وهو فى الحقيقة لم يكن يحارب الانفصاليين بقدر ما كان يرسخ دعائم الهيمنة الشمالية على الجنوب، كما اكدت رسالة علمية تمت مناقشتها فى مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن فى العام ١٩٩٧. حيث استخلص الباحث فى الشئون اليمنية مايكل ويلتون Michael Welton أن السياسات التى اتبعها النظام السياسى الشمالى طوال فترة ما قبل الوحدة (بقيادة على صالح) فى الضغط على الجنوبيين والقيام باستغلال الاوضاع السياسية المضطربة والظروف الاقتصادية المنهارة هى التى مهدت لتأسيس وترسيخ Establishment هيمنة الشمال اليمنى على الجنوب اليمنى فى عملية الوحدة التى تمت بين شطرى البلاد فى أوائل عام ١٩٩٠[1]. وكذلك على الجانب الإقليمى والمناوشات مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، بالطبع ناهيك عن خطيئة تأييد صدام حسين.

فى رأينا، إن أهم مصدر لتحديد من المسئول عن الأوضاع الكارثية التى يحيا فيها اليمن وأهله هو تلك التقارير العلمية التى تقيس مدى استقرار الدول ونجاحها فى توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين Basic Needs من أمن ومأكل وعمل واستقرار جماعى... إلخ. مثل تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، تقارير السلام والصراع الصادر عن مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع CIDCM التابع لجامعة ميرلاند وتقرير قائمة الدول المنهارة Failed States Index الذى تصدره مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy ومؤسسة صندوق السلام Fund for Peace. هذه التقارير «العلمية والمحكمة» تشير دوماً لأنظمة الحكم والحكومات المحلية باعتبارها المسئول الاول والمسبب الرئيسى وراء هذه الأزمات والصراعات التى تمر بها الدول. فالحكومات ونظم الحكم (طبقاً لرؤية المدرسة الواقعية) هى الفاعل المسئول عن إدارة البلاد وتصريف أحوال العباد وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وحمايتهم. وأى فشل فى إدارة هذه المسئوليات أو محاولات التملص من تحمل هذه المسئوليات، فإن عواقب هذه السياسات تعود بالسلب (وأحيانا بالخراب) على الشعب. ولا يتحمل وزر تردى الأوضاع إلا نظم الحكم والحكومات. وهو ما لم يتطرق إليه مؤلف الكتاب من قريب أو بعيد.

ولناخذ على سبيل المثال لا الحصر تقرير «قائمة الدولة المنهارة». هذا التقرير تصدره مؤسسة صندوق تمويل السلام Fund for Peace ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy منذ العام ٢٠٠٥. الذى يشير إلى أن اليمن بات بالفعل «دولة فاشلة». وعندما نقول أن اليمن دولة منهارة/فاشلة أو شبه فاشلة، فإننا نقصد بالدول المنهارة التعريف الذى ورد فى التقرير، والذى عَرفها على أنها « هى تلك الدول التى تفقد سيطرتها الفعلية على أراضيها، أو تفقد احتكارها الشرعى لاستخدام القوة ». وترى Susan Woodward أن الحكومات المركزية لهذه الدول تواجه تَحدّيا جديا مِن قِبل

لم تنجح أحوال اليمن المتردية (اقتصاديا واجتماعيا) فى شد انتباه القوى الكبرى. والتى لم تهتم إلا عندما شعرت بتهديد مصالحها

جماعات عسكرية وشبه عسكرية مسلحة، الشبكات الإجرامية، قُطاع الطرق، أَو عصابات الشوارع المُسلَّحة. حيث تسود الفوضى الاجتماعية، وتتوالى وقوع الكوارث. ومن جانب آخر، تعرف هذه الدول على أنها «تلك الدول التى تآكلَت Erosion سلطتها الشرعية وقدرتها على اتِّخاذ قرارات جَماعية، وتعانى من عجز عن تقديم خَدمات حكومية معقولةَ، وعجزها عن التَفَاعُل بصورة كاملة مع باقى أعضاء المجموعة الدولية». ويقيس هذا التقرير فشل الدول بناء على مقياس يحتوى على ١٢ مؤشرا اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وعسكريا منها استشراء الفساد، السلوك الفاسد والإجرامى للنخب الحاكمة، عدم القدرة على جمع الضرائب، الافتقار لتأييد الجماهير، التضخم السكانى، التراجع الاقتصادى الحاد، ممارسة التمييز وعدم المساواة، التهجير التعسفى للسكان Dislocation of the Population ونزيف العقول Brain Drain... وغيرها. وتحدد هذه التقارير مدى وحجم فشل الدول وسقوطها عبر عدة أشكال منها الانفجار Explosion، التآكل Erosion أو الاحتلال الخارجى Invasionعبر فترات متباعدة. وإننا إذ ذكرنا أن اليمن دولة شبه فاشلة فإن ذلك مرده أن اليمن لم يأت فى واحد من المراتب العشرين الأولى فى الترتيب العالمى لتقارير الدولة الفاشلة التى تصدرها هذه المؤسسة منذ العام ٢٠٠٥. إلا فى التقرير الأول، حيث جاء اليمن فى المرتبة الثامنة، وفى المرتبة السادسة عشرة فى تقرير العام ٢٠٠٦، ولكنه تراجع عن المراتب العشرين الأولى (الحرجة) منذ عام ٢٠٠٧، التى احتل فيها المرتبة ٢٤، وفى المرتبة ٢١ فى التقرير الصادر هذا الشهر (يوليو ٢٠٠٨). أى أنه فى طريقه لا محالة لأن يكون دولة فاشلة مرة ثالثة خلال خمس سنوات. وبالفعل فقد صعد للمرتبة الثامنة عشرة فى تقرير عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يأتى اليمن فى المراتب الخمسة الأولى فى تقرير هذا العام بسبب ما جرى فى صعده وعمران. المؤسف أن هناك ثلاث دول عربية - هى السودان، الصومال والعراق تحتل قمة الترتيب العالمى للدول المنهارة منذ صدوره.

بالنظر إلى الجدول رقم ٢، يتضح لنا أن اليمن يعانى كما ذكرنا من معضلات جسيمة، تنبئ باحتمال تحوله فى المستقبل القريب إما إلى أفغانستان عربية أو صومال جديد. لقد جاء ترتيب اليمن ثامناً عشر فى قائمة الدول المنهارة، حيث حصد اليمن ٩٨ نقطة من إجمالى ١٢٠ درجة هى مجموع مقاييس مؤشرات التقرير. من أكثر المؤشرات تدهوراً فى اليمن هو مدى جاهزية واستعداد الجهاز الأمنى فى مواجهة التحديات التى تواجهها الدولة، وهو ما ظهر جلياً فى محصلة المواجهات بين الدولة والمتمردين الحوثيين طوال الشتاء الماضى. كذلك يعانى اليمن من استشراء التنمية غير المتكافئة، فالشمال اليمنى يعج بالمشروعات التنموية وإنشاء البنية التحتية، بينما الجنوب يعانى من نقص حاد فى الاحتياجات الأساسية وفى القطاعات الخدمية والتعليمية بالذات. فطبقاً لتقارير رسمية يمنية فإن محافظة جنوبية مثل أبين يبلغ عدد سكانها حوالى نصف مليون نسمة لا يوجد بها سوى عشرة مستشفيات (أى مستشفى لكل خمسين ألف مواطن) وهو ما يجعل اليمن تحصل على ٨,٥ درجة فى مدى تردى مستوى الخدمات العامة ولا يوجد بها سوى ٣٨٠ مدرسة، منها ٢٠ فقط للمرحلة الثانوية. وهو ما جعل مؤشر قياس مدى تحمل النخبة السياسية لمسئولياتها تحصل اليمن فيه على ٩ درجات من ١٠، وهى من أعلى الدول تردياً فى هذا المؤشر. إن الأرقام لا تكذب، وإن كذبت الأرقام فإن نظرة سريعة لصور المخيمات والخراب فى اليمن وسوء الأحوال الصحية للأطفال اليمنيين خير دليل على مقولة «اليمن غير السعيد». إن اليمن للأسف الشديد أصبح تعيساً بأستخدام تعبير البروفيسور مايكل هدسون. والسبب فى ذلك هو النظام السياسى القائم. إن اليمن الآن هو دولة ضعيفة Weak State فى مواجهة مجتمع قوى Strong Society. فما يحدث فى صعدة والجنوب سببه تجاهل الحكومة لمطالب الجماعات الوطنية، ونتيجة للسياسات الحكومية التسلطية والتمييزية. المتزامن أصلاً مع ضعفها وعدم قدرتها على حفظ النظام والأمن فى البلاد.

● كلما زاد معدل النقاط الذى تحصده الدول زاد مستوى انهيارها.

فكما أوضحت الأرقام فى الجدول السابق، فإننا يمكننا القول بثقة بأن السبب الحقيقى

جدول رقم ٢
قائمة الدول الفاشلة للعام ٢٠٠٩*

الدولة	الترتيب العالمى	المؤشرات الاجتماعية				المؤشرات الاقتصادية		المؤشرات السياسية						الإجمالى العام
		الضغط السكانى	اللاجئين والأفراد المطرودين	الشكاوى الجماعية	التقاتل الإنسانى	التنمية الغير متكافئة	المستوى الاقتصادى	عدم شرعية أجهزة الدولة	مستوى الخدمات العامة	احترام حقوق الإنسان	جاهزية الجهاز الأمنى	مدى تحمل النخبة لمسئولياتها	حجم التدخل الخارجى	
الصومال	١	٩,٨	٩,٩	٩,٧	٨,٥	٧,٧	٩,٥	١٠	٩,٩	٩,٩	١٠	١٠	٩,٨	١١٤,٧
زيمبابوي	٢	٩,٨	٩,١	٩,١	١٠	٩,٧	١٠	٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٧	٩,٥	٧,٦	١١٤
السودان	٣	٩	٩,٨	٩,٩	٩	٩,٦	٧	٩,٨	٩,٥	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٨	١١٢,٤
تشاد	٤	٩,٣	٩,٤	٩,٨	٧,٨	٩,٣	٨,٣	٩,٨	٩,٦	٩,٥	٩,٩	٩,٨	٩,٧	١١٢,٢
الكونجو	٥	٩,٧	٩,٦	٨,٩	٨,١	٩,٣	٨,٣	٨,٦	٩,٢	٩	٩,٧	٨,٧	٩,٦	١٠٨,٧
العراق	٦	٨,٧	٨,٩	٩,٧	٩,١	٨,٦	٧,٦	٩	٨,٤	٩,٣	٩,٧	٩,٦	١٠	١٠٨,٦
أفغانستان	٧	٩,٣	٨,٩	٩,٦	٧,٢	٨,٤	٨,٣	٩,٨	٨,٩	٨,٨	٩,٩	٩,١	١٠	١٠٨,٢
أفريقيا الوسطى	٨	٨,٩	٩	٨,٦	٥,٧	٩,١	٨,٤	٩,٣	٩,٣	٨,٩	٩,٦	٩,٥	٩,١	١٠٥,٤
غينيا	٩	٨,٥	٧,١	٨,٢	٨,٦	٨,٩	٨,٧	٩,٨	٩,٢	٩	٩,٤	٩,٢	٨	١٠٤,٦
باكستان	١٠	٨,٣	٨,٦	٩,٦	٨,٣	٨,٨	٦,٤	٩,١	٧,٥	٨,٩	٩,٥	٩,٦	٩,٥	١٠٤,١
ساحل العاج	١١	٨,٦	٧,٨	٩	٨,٤	٨,١	٨,٣	٩,١	٨	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٩,٧	١٠٢,٥
هايتي	١٢	٩,٣	٥,٨	٧,٣	٨,٦	٨,٢	٨,٩	٩,٢	٩,٥	٨,٥	٨,٤	٨,٣	٩,٨	١٠١,٨
بورما	١٣	٩	٨,٨	٨,٩	٦	٩,٥	٨,٢	٩,٥	٩	٩	٨	٨,٧	٦,٥	١٠١,٥
كينيا	١٤	٨,٥	٩	٨,٦	٨,٣	٨,٨	٧,٥	٩	٨	٨,٢	٩,٤	٨,٨	٨,٢	١٠١,٤
نيجيريا	١٥	٩,٤	٥,٣	٩,٧	٨,٣	٩,٥	٦,٦	٩,٢	٩	٨,٦	٧,٥	٩,٦	٦,١	٩٩,٨
أثيوبيا	١٦	٨,٥	٨	٨,٢	٧,٧	٨,٨	٨,٣	٧,٩	٨,٢	٨,٥	٨,٣	٨,٨	٧,٦	٩٨,٩
كوريا الشمالية	١٧	٨,٨	٦	٧,٢	٥	٨,٨	٩,٦	٩,٨	٩,٦	٩,٥	٨,٤	٧,٨	٨,٢	٩٨,٣
اليمن	١٨	٨,٨	٧,٩	٧,٧	٧,٤	٨,٩	٨,٢	٨,٣	٨,٥	٧,٧	٨	٩	٧,٣	٩٨,١
بنجلاديش	١٩	٨,٩	٦,٩	٩,٤	٨,٤	٩	٨	٨,٥	٨	٧,٦	٩	٨,٩	٦,٥	٩٨,١
تيمور الشرقية	٢٠	٨,٤	٩	٧,٣	٥,٧	٦,٨	٨,٤	٩,٤	٨,٤	٧	٨,٢	٨,٨	٩	٩٧,٢

وراء تردى الأوضاع المعيشية فى اليمن بهذه الصورة الكئيبة والمحزنة هو النظام السياسى الحاكم فى صنعاء، الذى لم يهتم بمحاولة إصلاح هذه الأوضاع والاستفادة من التحولات الهيكلية التى وقعت فى بنية النظام الدولى الذى جاء بعد سقوط نظام الحرب الباردة، والداعى إلى التحرر الاقتصادى والإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى. ولكنه كباقى الأنظمة العربية استغل قوته فى تدعيم جذوره التسلطية والانفرادية فى صنع السياسات والاهتمام بالموضوعات والشئون العسكرية والدفاعية والأمنية على حساب الشئون الإنسانية والاجتماعية والتنموية. فكانت النتيجة هى تمرد بعض السكان على الدولة (الحوثيين) ودعوة الآخرين للانفصال عنها (الجنوبيون) وبات النظام لا يحكم سوى صنعاء وما حولها. إن اليمن والمنطقة العربية عموماً خلال العقد الثانى من هذا القرن مقبل على سنوات عجاف. فالمنطقة كلها جالسة على برميل من البارود قد ينفجر فى أى لحظة.

[٣]

التمرد الحوثى فى الشمال

كتب على المظلومين فى أوطاننا العربية السكوت عن المطالبة بحقوقهم حتى يوم القيامة، وإلا فالاتهام والادعاء الكاذب بالعمالة للخارج والوكالة والتبعية للآخرين والاستقواء بالأجنبى على حساب الوطن جاهزة للإلقاء بها فى وجه أى مدع. وهذا بالضبط موقف المؤلف تجاه دعاوى التمرد على الدولة اليمنية (بمعنى أدق التمرد على النظام الحاكم) مثل ذلك التمرد الذى يقوم به عبد المالك الحوثى (ومن قبله والده وأخوه الأكبر) وكذلك الأمر بالنسبة لأهالى الجنوب، الذين تحامل عليهم المؤلف بصورة لافتة للنظر. حيث اتهمهم قبل الوحدة بالتبعية للاتحاد السوفيتى، ثم اتهمهم بـ «معاداة الدولة اليمنية» بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وعدم ملاءمة ومصداقية اتهامهم بالتبعية والعمالة للخارج. والمؤلف فى موقفه هذا لم يتوقف لحظة ويراجع موقفه، ويحاول تفنيد الادعاءات والأطروحات التى يقول بها هؤلاء وهؤلاء. ولكنه أخذ موقف المدافع عن النظام وقادته، وصوّره لنا باعتباره دفاعاً عن الدولة اليمنية. إن الفارق بين المظلوم والخائن كالفرق بين الحمل والذئب، وبدلاً من توجيه الاتهامات بالعمالة والخيانة، وجب عليه أولاً مراجعة السياسات التى أنبتت مثل هذه الحركات (المعادية للدولة) فكم من الذئاب تلبس ثوب الحملان.

يعتقد البعض أن سبب نشوء حركات التمرد ضد الحكومة اليمنية يرجع لأسباب قبلية وعشائرية تسعى لقلب نظام الحكم الوحدوى الوطنى القائم، وليس كاعتراض على أسلوب التعامل الحكومى مع الأوضاع المتردية والمزرية التى أنتجتها السياسات الحكومية الخاطئة طوال العقود الثلاثة الماضية، وتسلط الأجهزة الأمنية والتنفيذية، ممارسة التمييز بين صفوف الشعب اليمنى خاصة ذوى الأصول الجنوبية. إن السبب الحقيقى وراء نشوء هذه الحركات كما نجادل نحن هو «محاولة التصدى لفساد الأجهزة الحكومية وتجاهل النظام للمطالب الشعبية المشروعة بإعادة توزيع الثروة والسلطة بين مختلف طوائف الشعب اليمنى دون محاباة، بصورة تخدم الوحدة اليمنية». وما يحدث فى صعدة، وما سيحدث فى غيرها من المدن اليمنية قريباً، من صنع أيدى الحكومة المركزية فى صنعاء. فبتجاهلها لحقوق ومطالب الحوثيين (الزيديين) وغيرهم من أهالى الجنوب، ولجوئها للاستخدام المفرط للقوة العسكرية فى سبيلها لمواجهة التمرد الذى أعلنه حسين الحوثى العضو السابق فى البرلمان اليمنى فى أوائل القرن الحالى، والذى قتلته القوات الحكومية فى عام ٢٠٠٤. كان السبب وراء تصاعد الصراع بين الحوثيين والحكومة المركزية، بصورة وصلت معها الامور لحد الحرب الأهلية (معارك بين طرفين محليين يتعدى عدد القتلى نتيجة الأعمال العسكرية فيها الألف قتيل).

يدّعى الحوثيون أن الحكومة فى صنعاء تتجاهل حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية، وتمارس عليهم التمييز والتضييق على الطائفة الزيدية التى ينتمى إليها الحوثيون وحوالى ٣٠٪ من الشعب اليمنى. وكذلك تمنعهم السلطات الحكومية من ممارسة شعائرهم الدينية ونشر ثقافتهم الدينية، وهو ما تنكره الحكومة تماماً. وتدعى من جانبها أن الحوثيين دعاة خراب وتدمير وانفصال، ووكلاء وأعوان لأطراف خارجية لا تهمهم مصلحة اليمن أو اليمنيون.

الحق، إن كلا الطرفين يبالغ كثيراً فى تشويه الآخر. فعلى جانب الحوثيين، فإنهم بالفعل يعانون من بعض الممارسات التمييزية والمضايقات من جانب السلطات الحكومية، ولكن ليس بالصورة التى يقولون بها. فليس الحوثيون فقط هم من يعانون من هذه الممارسات، فباقى المحافظات والقبائل (خاصة فى الجنوب) تعانى من التضييق، بل وكل الطوائف والعرقيات الأخرى. «فالنظام عادل فى أضطهاده لكافة طوائف الشعب اليمنى». وعلى جانب الحكومة، فهى مصحة فى كون الحوثيين دعاة انفصال وفُرقة. ولكنها خاطئة فيما يتعلق بكونهم عملاء لقوى خارجية. فقد يكون صحيحاً ما يتردد حول تلقى الحوثيين دعماً لوجستياً أو حتى عسكرياً من إيران، ولكنهم من جهة ليسوا وكلاء. وإنما هم تعبير اجتماعى من قبل جماعة وطنية، شعرت بالظلم والغبن مما تمارسه عليها السلطات الحكومية، وهو ما أرغمها على اللجوء لاستخدام العنف المسلح كوسيلة لإرغام الحكومة على تلبية رغباتهم وحقوقهم وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم، باعتبارهم مواطنين يمنيين.

[٤]

دعاوى الانفصال فى الجنوب

يُشتم المرء من قراءة الفصلين الخامس والسادس من الكتاب رائحة السخرية والتهميش والاستخفاف بدعاوى الجنوبيين بالانفصال عن دولة الوحدة. حيث يصور لنا المؤلف (أو هكذا تراءى لنا) أن الجنوبيين يريدون الأنفصال لأسباب نفسية (كالحسد والحقد) أو لأسباب شخصية (يركز المؤلف على شخص رئيس اليمن الجنوبى السابق على سالم البيض) يريد بها بعض الأفراد والشخصيات الاستيلاء على السلطة. هذا الطرح وإن كان به جزء من الصحة إلا أنه سطحى للغاية. فالأسباب التى دعت أهالى الجنوب لرفع دعاوى فك الارتباط ثم الانفصال عن دولة الوحدة أعمق مما يقول به المؤلف. فهى نبعت بالأساس من أسباب بنيوية. حيث يعانى أهالى الجنوب بالفعل من الممارسات العنصرية والتمييزية ضد أبنائه (خاصة فى مجال التعليم والتوظيف) وباتت الغالبية من أهالى الجنوب ترى أن الوحدة اليمنية التى دفع أبناؤها ثمناً باهظاً من أموالهم ودمائهم وأملاكهم وأراضيهم، لم تكن وحدة بقدر ما كانت هيمنة من الشمال على الجنوب، واستغلالاً للأوضاع المتردية التى كان يعانى منها الجنوب عقب انهيار الحليف الرئيسى له (الاتحاد السوفيتى). وبدلاً من أن يساعده الشمال وينتشله من أوضاعه المميتة هذه، استغل قوته واستقراره النسبى فى فرض سطوته وهيمنته عليه. إن أهالى الجنوب لم يتحولوا لدعاة انفصال إلا عندما اكتشفوا أن آلهة الوحدة التى آمنوا بها لم تكن إلا أصناماً، لم تنفعهم بقدر ما أضرتهم.

فبسبب شعور بعض الجماعات والقبائل الجنوبية بالغبن والظلم من عدم تساوى طرق توزيع الثروات والسلطات مع الشماليين - بصورة جعلت من اليمن دولة واحدة على الأوراق فقط، بينما هى فى الواقع دولتان. شمالية غنية متمدنة وجنوبية فقيرة ومهمشة - غذى دعاوى الانفصال عن الشمال، بصورة مثلت تهديداً وتحدياً للحكومة المركزية فى صنعاء، وصل لحد الحرب الأهلية عام ١٩٩٤. وفى ظل ارتفاع نسبة من هم فى سن العمل (١٥-٦٥) بصورة تجعل من اليمن دولة شابة Young State مقارنة بجيرانها الشيوخ Aged State. هذه النسبة العالية من الشباب - وفى ظل ارتفاع نسبة البطالة لحوالى ٣٥ ٪ وأرتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر لما يزيد على ٤٥ ٪ من إجمالى سكان اليمن - جعله بالفعل على حافة الانهيار والوقوع فى براثن حرب أهلية وانفصالية. وذلك لعدم قدرة الحكومة المركزية على تلبية وإشباع رغبات وحاجات الشعب اليمنى. وانصباب الاهتمام

يقال إن علم الاقتصاد والإحصاء هما علما «الكذب»، وعلى الجانب الآخر، بالتناقض مع تلك المقولة، يقال إن الأرقام لا تكذب

بالطرف الشمالى مسقط رأس الرئيس عبد الله صالح والنخبة وتجاهل الجنوب وأهله.

بعد وأد فتنة الحرب الأهلية استمرت حكومة الشمال فى تجاهل مطالب الجنوبيين، بصورة وصلت معها أوضاع الحياة لمستويات لا تطاق فى الجنوب. فلا مشروعات تنموية، ولا توجد وظائف، وهناك تضييق على الجنوبيين فى التعلم وتولى المناصب العامة. ومن جانب آخر، تزايدت الهوة بين أهل الشمال والجنوب، التى تزامنت مع ظهور حركات تمرد على الدولة كتمرد الحوثيين وأنتشار وجود جماعات الإسلام السياسى فى البلاد، كل هذه الأسباب وغيرها جعلت حركة الحراك الجنوبى الداعية للأسف للانفصال وتمزيق الوحدة تقوى وتزداد شعبية بين صفوف المواطنين. الخطير هنا، إن دعاوى الانفصال هذه المرة تجد لها شعبية كبيرة بين صفوف القبائل وبين الرأى العام الجنوبى. بصورة قد تجعل الكثيرين يتوقعون فعلاً فك الارتباط بين الشمال والجنوب.

إن مستقبل اليمن كدولة واحدة سوف يتوقف على مواقف واتجاهات السياسات الحكومية وكيفية أستجابتها للمطالب والاحتياجات التى تطالب بها حركات التمرد وغيرها من الجماعات والمنظمات القبائلية والمدنية المعارضة للسياسات الحكومية وتسعى لتحقيقها. إن النظام السياسى اليمنى القائم بات يمثل عقبة أمام تقدم اليمن وتطوره. وإذا لم يحدث تطور جوهرى فى كيفية تعامله مع المشاكل والأزمات المحلية التى ظهرت نتيجة سياساته الخاطئة والفاشلة طيلة سنوات طويلة، فإن وجود اليمن الذى نعرفه كدولة قطرية قد يكون محل تهديد شديد. وهو ما يتمناه للأسف الكثير من الأطراف المحلية والاقليمية والدولية.

[٥]

الحب المستحيل: اليمن ودول مجلس التعاون

على الرغم من أن المؤلف قد تبوأ كما يذكر فى سيرته الذاتية منصب رئيس المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية فى صنعاء إلا أن القارئ والمدقق سيلاحظ انعدام وجود أى خط تحليلى إستراتيجى طوال فصول الكتاب! فالمؤلف يسرد وقائع تاريخية معلومة بالضرورة ويعرضها بطريقة صحفية، دون أن يتطرق لدلالاتها وأهميتها أو وزنها. ولا يلبث أن يذكرنا مراراً وتكراراً بالألمعية الإستراتيجية للرئيس على صالح، ويصوره على أنه نابليون أو بسمارك. وهو ما يتناقض مع وقائع السلوك الداخلى للجماعة الوطنية اليمنية ولدول مجلس التعاون الخليجى تجاه النظام السياسى للرئيس صالح. وبالنسبة لموضوع العلاقات اليمنية الخليجية والآمال اليمنية للانضمام لعضوية منظمة مجلس التعاون الخليجى، وبالرغم من العنوان الجذاب للفصل الثانى الذى كرسه المؤلف لمناقشة هذا الموضوع الجوهرى، فقد غاب عنه الاستعانة بأى نظرية أو منهج تحليلى لتدعيم فرضيته التى يطرحها عبر الفصل ويدافع عنها، وهى وجوب قبول دول الخليج العربية لانضمام اليمن لعضوية المنظمة الدولية التى تجمعهم. ولكنه بدلاً من ذلك فقد انتهج المؤلف الخط التقليدى فى التحليل، فاستخدم المؤلف المنهج الوصفى والتاريخى فى تدعيم فرضيته. سارداً أهم المراحل التى مرت بها العلاقات اليمنية الخليجية، وبالتركيز على العلاقات اليمنية السعودية. فلم يضف جديداً، ولم يقدم أجوبة على الأسئلة التى طرحها، وهى كيف يمكن التوفيق بين حقائق الجوار (الجغرافى) والتماثل (الثقافى) وبين صعوبة الحوار (سياسياً) واستحالة الاندماج (اقتصادياً).

إننا من جانبنا سنحاول الاجابة عن تلك الأشكالية باتخاذ أطروحات ومقولات المدرسة الواقعية الجديدة وجدلهم مع الليبراليين المؤسسيين الجدد والبنائيين الوظيفيين، حول شروط ووظائف التكامل الإقليمى ودور المؤسسات الدولية فى تدعيم التعاون والتكامل الإقليمى، منهجاً تحليلياً لنا. والذى أوصلنا لنتائج مختلفة تماماً عما وصل إليها المؤلف فى كتابه.

إن طبيعة العلاقات ونوعيتها بين الدول تتوقف من المنظور الواقعى على مدى التفاوت أو التوافق فى القدرات والإمكانيات ومصادر القوى. فإذا كانت الهوة بين معادلات وصور توزيع القدرات والإمكانيات واسعة بين الدول، فإن الطرف الأقوى هو الذى يسيطر على مقدرات النظام. ويقوم بفرض توازن قوى يعمل لصالحه ويحقق مصالحه الوطنية. حتى يتم تغيير معادلات وصور توزيع القدرات والإمكانيات فى النظام. بصورة تعيد تشكيل التوازن بناءً على الاختلاف الذى أحدثته فى بنية النظام طبقاً لمقولات نظرية توازن القوى Balance of Power . خاصة وإن كان هذا الطرف الطموح Revisionist يمتلك السلاح النووى- كإسرائيل فى حالة النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط، أو يسعى لحيازته. كإيران فى حالة النظام الإقليمى الخليجى.

من جانب آخر، فإن نوعية العلاقات بين الوحدات الدولية فى أى نظام تتوقف على صور التهديد الذى قد تمثله إحدى هذه الوحدات لباقى وحدات النظام. فطبقاً لنظرية توازن التهديد Balance of Threat فإن الدول تميل للتحالف والتكتل Coalition ضد الدول التى تمثل تهديداً كبيراً لها، وتميل للتعاون والتقارب Rapprochement والتكامل مع الوحدات الدولية المسالمة والوديعة التى لا تمثل لها أى صورة من صور التهديد. والتهديد هنا ليس فقط تهديد عدوانيا Aggressive وصلبا Hard، كالذى تمثله إحدى الدول التوسعية Revisionist الطامحة لإعادة ترتيب وتشكيل التوازن السائد فى النظام بصورة أفضل، ترى فيها خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها وطموحاتها القومية. (كالذى فعلته ألمانيا واليابان وإيطاليا فى الحرب العالمية الثانية) أو كالذى «تَدعى» الولايات المتحدة أن العراق وإيران كانتا تحاولان تطبيقه فى منطقة الشرق الأوسط، بصورة قد تهدد باقى الممالك والإمارات الخليجية وكافة وحدات النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط. ولكن هناك نوعاً آخر من التهديد. هو ما يمكن أن نطلق عليه «التهديد الناعم Soft Threat». حيث ترى بعض دول مجلس التعاون - على وجه الخصوص السعودية - وبعض القوى الكبرى - الولايات المتحدة خاصة - أن اليمن بتأخر وتردى أوضاعه التنموية والسياسية والاقتصادية وسيادة أجواء الاضطراب الداخلى، واحتمالية انتقال أجواء عدم الاستقرار لباقى دول النظام الإقليمى الخليجى، يمثل مصدر تهديد جوهرى لهذه الدول - الملاصقة له. بصورة لا تقل عن التهديد (العدوانى) الذى كان يمثله العراق وإيران.

إن اليمن بحدوده ومكانته الجغرافية المتميزة يستطيع تقديم الكثير لدول مجلس التعاون الخليجى بإشرافه على مضيق باب المندب الذى يعتبر المعبر الوحيد المتاح لعبور ناقلات البترول القادمة من دول الخليج إلى البحر الأحمر ثم قناة السويس ليصل إلى أسواقه فى أوروبا والولايات المتحدة وباقى العالم الغربى. بصورة تجعله لا يقل أهمية عن مضيق هرمز الذى يعتبر بوابة النفط - والذى تشرف عليه إيران وعمان. فإذا كان مضيق هرمز هو المنفذ الوحيد لخروج النفط من الخليج إلى العالم، فإن مضيق باب المندب هو الحامى والمنفذ البحرى الوحيد المجدى الذى يحافظ على أرتفاع نسبة أرباح الدول المصدرة للنفط. وذلك عن طريق توفير الوقت الذى يقدمه. حيث يستطيع اليمن خنق Suffocate دول مجلس التعاون الخليجى. وبالتالى خنق الاقتصاد العالمى بتعطيل المرور فى مضيق باب المندب بأى ذريعة. وهو الغلق الكفيل برفع تكاليف نقل البترول لأسعار جنونية، نظراً لاضطرار ناقلات النفط وقتها للدوران حول أفريقيا (رأس الرجاء الصالح) للوصول إلى أوروبا والولايات المتحدة. وهو ما سيؤدى - فيما سيؤدى إليه - إلى ارتفاع أسعار البترول بصورة كبيرة. لكنها لن تفيد دول الخليج لارتفاع قيمة نقله. هذا الخيار لم يستخدم قط من قبل ولكنه متاح وفى استطاعة اليمن- الذى قد يغرق سفينة أو قاربا فى وسط المضيق ويتذرع بمحاولة انتشاله بصورة تقتضى معها إيقاف حركة المرور بالمضيق. فاليمن وإن كان فقيراً ومعدماً اقتصادياً (كما سنرى لاحقاً) إلا أن الطبيعة قد وهبته موقعاً جغرافياً متميزاً يستطيع معه تعويض الندرة فى الموارد الطبيعية التى تنقصه. حيث يعتبر اليمن مثالاً لما يعرف فى أدبيات العلاقات الدولية

على كافة المستويات يواجه اليمن معضلات عميقة. فعلى المستوي المحلي تعاني الدولة من تآكل شرعيتها وفقدها لاحتكارها الشرعى لاستخدام القوة المسلحة

بالدول الصغيرة MicroStates التى لا يكون دورها فعالاً ومؤثراً على العلاقات الدولية إلا بقدر ما تملكه من موارد طبيعية بصورة أستثنائية (مثل دول الخليج) تجعلها قادرة على ممارسة نوع من النفوذ والتأثير على النظام الدولى بقدر ما تملكه من هذه الموارد. ومن جانب آخر موقعه الجغرافى والجيواستراتيجى المتميز الذى قد يكون متحكماً فى طرق التجارة الدولية أو قريب من إحدى القوى المنافسة، بصورة تساعد باقى القوى الأخرى على إدارة صراعاتها مع هذه القوى. أو إشرافه على أحد المضايق أو الممرات المائية الحيوية للتجارة والاقتصاد العالمى (مثل اليمن). هذه السمة الجغرافية الطبيعية تجعل هذه الدول متواضعة الأحوال الاقتصادية والسياسية والعسكرية قادرة على ممارسة نفوذها على النظام الدولى عن طريق تحكمها فى هذه الموارد والممرات البحرية التى وهبتها لها الطبيعة كبديل عن صغر حجمها وضعف اقتصادها ومحدودية تسليحها.

المقولة الرئيسية لنا هنا تقول بأن: «لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجى دوراً محدوداً فى صياغة وبلورة السلوك الخارجى للدول الست الأعضاء فيها نحو الاستجابة البناءة لمطالب اليمن، الساعى للانضمام لعضوية هذه المنظمة». ويرجع ذلك لسببين. أولهما: أن دول مجلس التعاون الخليجى ترى أن التهديدات المحتملة (المتغير الثابت Intendance Variable) جراء انضمام اليمن لعضوية هذه المنظمة تفوق المكاسب المحتملة (المتغير التابع Dependent Variable) من وراء انضمامه. وبالتالى تعريض أمن وبقاء هذه الدول للتهديد. السبب الثانى: يقول أن السلوك اليمنى (السلبى والعدائى) الذى انتهجه النظام السياسى اليمنى أثناء حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) ضد أحد أعضاء هذه المنظمة (الكويت والسعودية) مازال جرحاً لم يندمل بعد لدى بعض دول مجلس التعاون الخليجى. ومازال يمثل شوكة فى حلق دول الخليج. واساءة لم تغفرها دول مجلس التعاون بعد لليمن. فدول مجلس التعاون الخليجى تخشى من تكرار السلوك اليمنى فى حالة اندلاع حرب خليجية جديدة.

إن حقيقة الخطر الديمغرافى والتهديد الذى قد يمثله اليمن لدول مجلس التعاون الخليجى هو تهديد مصطنع تم تضخيمه لإعاقة انضمام اليمن لعضوية منظمة دول مجلس التعاون الخليجى. حيث تؤكد الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولى والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية عدم وجود تهديد ديموغرافى يهدد هذه الدول من ناحية اليمن. فعدد سكان السعودية وصل فى العام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ لحوالى ٢٨ مليون نسمة والإمارات العربية المتحدة ٤,٤ مليون نسمة وحوالى ٢,٥ مليون نسمة للكويت وما يقرب من مليون نسمة فى قطر وحوالى ٣,٢ مليون نسمة فى سلطنة عمان وأخيراً ٧٠٨,٥ ألف نسمة فى البحرين، بأجمالى حوالى ٤٠ مليون نسمة مقابل ٢٢,٢٣ مليون نسمة فى اليمن أى حوالى ضعف عدد سكان اليمن. وعليه؛ فإن انضمام اليمن لا يمثل تهديداً لدول المجلس مجتمعة وإنما للسعودية فقط. والتى هى بالأساس أساس بناء وبقاء المنظمة.

أما عن المعوقات التى تمنع انضمام أية دولة إلى منظمة دولية وكما يحددها البروفيسور Joseph Nye وتطبيقاً على حالة اليمن ودول منظمة مجلس التعاون الخليجى فيمكن تلخيصها فى معوقين أساسيين هما (الحساسية/التأثر Sensitivity والقابلية للإيذاء من قبل الآخرين Vulnerability ٥٣). حيث يرى Nye أن عدم إقبال الدول على التعاون والأعتماد المتبادل مع بعض الدول الأخرى يرجع إلى «حساسية» هذه الدول وخشيتها من عواقب وتداعيات هذا التعاون. يُعرف Nye الحساسية/التأثر من التعاون Sensitivity بأنها: «احتمال التعرض لمؤثرات خارجية مكلفة من جانب بعض الأطراف الخارجية. بصورة تؤثر أو تغير من طبيعة الأوضاع القائمة». من جانب آخر يرى Nye أن الدول تخشى التعاون مع بعض الدول لخوفها من أحتمال تعرضها للإيذاء من قبل الآخرين Vulnerability (انكشافها). التى يُعرفها على أنها «استمرار التعرض لمؤثرات خارجية مكلفة من جانب أحد الأطراف الخارجية حتى بعد اتخاذ كافة الإجراءات ووسائل الوقاية (كالتحذير أو الهرب) من هذه المواقف». ويضرب Nye مثالاً لذلك بتأثير أرتفاع أسعار البترول «الطفرة النفطية Oil Embargo » إبان حرب ١٩٧٣ على الولايات المتحدة واليابان - الذى يرى أنها تضررت أكثر من الولايات المتحدة جراء هذه الأزمة، نظراً لعدم أمتلاكها وسائل وقاية كافية لمواجهة هذه المخاطر.

وعلى هذا الأساس وطبقا للمدرسة الواقعية ترفض دول مجلس التعاون الخليجى انضمام اليمن إلى عضويتها وإن كانت لا تصرح بذلك مباشرة. فدول مجلس التعاون الخليجى تبدى خشيتها وحساسيتها Sensitivity من بعض الأوضاع السياسية والداخلية والاجتماعية المضطربة فى اليمن. وكذلك من نوعية وكيفية الأداء الاقتصادى اليمنى الذى قد لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه إجراء عمليات الإصلاح وتدبر أمر هذه الأوضاع. بصورة تزيد من احتمالات تعرض دول مجلس التعاون للإيذاء من قبله. وكذلك من السلوك الذى اتخذه النظام اليمنى خلال حرب الخليج الأولى ضد إحدى دول مجلس التعاون الخليجى (الكويت) لصالح أحد أعداء دول المجلس (العراق).

من وجهة نظر دول منظمة مجلس التعاون فإن عدم قدرة النظام السياسى اليمنى على إدارتها ومعالجتها تمثل تهديدا محتملا Potential Threat. بصورة قد تجعل اليمن قادراً على إيذاء دول مجلس التعاون الخليجى. حيث ترى دول مجلس التعاون الخليجى أن عدم قدرة النظام اليمنى، على سبيل المثال، على حماية حدوده مع دول مجلس التعاون (السعودية وعمان) قد يجعل من هذه الحدود ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية ومنظمات الجريمة والتهريب والمخدرات من جانب. وتهريب الأسلحة والإرهابيين إلى حدود وأقاليم دول مجلس التعاون للقيام بأعمال إرهابية وتخريبية تشيع أجواء من الفوضى والاضطراب داخل حدودها من جانب آخر. وهو ما سيجعلها شديدة التأثر بذلك. إما بسبب عدم قدرة اليمن على حماية حدوده من جانب، ولضعف القدرات الأمنية والعسكرية الخليجية فى مواجهة هذه التحديات والمخاطر من جانب آخر. وهو ما يجعل معدلات تعرض دول مجلس التعاون للإيذاء جراء عدم مقدرة اليمن على حماية وتأمين حدوده مرتفعة جداً.

من جانب آخر فإن أنصار الواقعية الجديدة مثل البروفيسور Mearsheimer يذهبون للقول بأن عمليات توزيع القوة بين الدول وسياسات توازن القوى (توازن القدرات Balance of Capabilities بتعبير Waltz) هى المحدد الرئيسى وراء تحديد علاقاتها الثنائية والجماعية. وأن حسابات المكسب والخسارة قد تكون ذات تأثير ضعيف إذا ما كان بقاء الدولة وأمنها على المحك. فالمهم للدول هو توسيع نطاق وحدود أمنها وسلامتها وبالتالى بقاؤها، وليس توسيع نطاق التعاون والتبادل وبالتالى رفاهيتها. فالدول تسعى للبقاء وليس للثراء.

على ذلك الأساس الواقعى - أيضا - تنظر دول مجلس التعاون الخليجى إلى علاقاتها مع اليمن. فإذا كان هناك بعض المكاسب النسبية Relative Gains التى قد تعود عليها وعلى اليمن بالنفع من وراء تعاونهم الثنائى المتبادل فى مجالات مثل تدعيم وحماية الحدود الجنوبية لدول مجلس التعاون الخليجى، وتقوية وتدعيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لليمن، فإن هناك مكاسب كلية Absolute Gains ترى دول مجلس التعاون الخليجى أنها تحققها فى حفاظها على إبقاء اليمن خارج نطاق المنظمة.

طبقاً لهذه الرؤية فإن اليمن ليس لديه ما يقدمه لتدعيم المنظمة وتقوية أسسها وأوضاعها الإقليمية والدولية - بل إنه يكاد يكون عبئا Burden على كاهل دول المجلس (الغنية). فى ظل تردى أوضاعه الاقتصادية وأنخفاض معدلات أدائه الاقتصادى. والأهم من ذلك أن اليمن منذ توحده عام ١٩٩٠ كان دوماً فى حالة من عدم الاستقرار والاضطراب. وهى الحالة التى تخشى دول مجلس التعاون الخليجى انتقالها لحدودها الوطنية فى حالة انضمام اليمن إلى عضوية منظمة مجلس التعاون الخليجى.

فبمقارنته مع جيرانه، فإن اليمن يبدو كالمتسول. فبينما يبلغ نصيب الفرد اليمنى من الناتج القومى ما لا يتعدى ٨٧٩ دولارا يصل مثيله فى البحرين لحوالى ٧٧٢٠ دولارا فى البحرين وحوالى ٢٧٤٠٠ دولار فى قطر وأكثر من عشرة

ينظر إلى اليمن باعتباره المعبر الرئيسى لتهريب الجماعات الإرهابية والأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية لدول مجلس التعاون ، وللمملكة العربية السعودية

آلاف دولار فى كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة حسب إحصائيات البنك الدولى وتقارير التنمية البشرية. وعليه فإن محاولة ضم اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجى من الناحية الاقتصادية تعتبر مهمة هرقلية Herculean Mission. يتوجب على دول مجلس التعاون تحمل عواقبها إذا ما أرادت ذلك. فاليمن من منظور اقتصادى واقعى لن يكون مشتركاً فى تحمل الأعباء BurdensSharing مع دول المجلس تمهيداً لتأهيله للانضمام للمنظمة لأنه ببساطة جزء من العبء ذاته. وبالتالى فإنه سيكون معوقاً ومقيداً لهذه الدول Restraint التى ستبدأ فى الشعور بارتفاع وتيرة اعتماد اليمن عليها بصورة مبالغ فيها. وهو ما يجعل تكاليف صفقة Transactions Costs انضمام اليمن لعضوية مجلس التعاون الخليجى باهظة جداً. مع اقتناع دول مجلس التعاون بأن هذه المهمة لا تجدى ولن تنفعها. إن البيئة الاقتصادية لليمن مازالت طاردة للاستثمار. ومازالت معدلات الفساد الاقتصادى والادارى واستقلالية المنظمات الاقتصادية عن الدولة ومصداقيتها (طبقاً لتقرير الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage) تمثل عائقاً أمام تحسين أدائها الاقتصادى العام. بصورة لا تؤهلها للأنضمام لمنظمة مجلس التعاون الخليجى.

أما عن المؤشرات الاجتماعية فإن اليمن ودول مجلس التعاون الخليجى يشتركان ويتقاسمان تراثا حضاريا وثقافيا ودينيا واحدا. فكلاهما عربى ومسلم - وإن اختلفت المذاهب والنحل. إلا أن الإسلام واللغة العربية يظلان الجامع بين هذه الدول وشعوبها بعرى لا تفنى. وعلى الرغم من هذا التشابه والتماثل البنائى الاجتماعى والثقافى إلا أن هناك اختلافات وتباينات (نوعية وكمية) لا يمكن التغاضى عنها إذا حاولنا التطرق للعلاقات والمؤثرات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجى واليمن. إن مؤشرات مثل نسبة الأمية والإنفاق على التعليم والصحة والمؤشرات التقنية وغيرها هامة جداً فى تحديد مدى الاختلافات. وماهية العوائق التى تحول دون انضمام اليمن لمنظمة دول مجلس التعاون الخليجى. إن اليمن بالفعل متخلف جداً فى المؤشرات الاجتماعية والتنموية. وإن أمكن التغاضى عن بعض مؤشرات الضعف والوهن الاقتصادى والسياسى - فإنه لا يمكن التغاضى عن تدنى مستوى التنمية وتدنى مستويات المؤشرات الاجتماعية، فهذه المنظمة فعلياً هى ناد للأغنياء. ولن يسمح أعضاؤها بانضمام اليمن إليهم إلا إذا كان على نفس المستوى.. أو قريب منه.

وعليه: فعلى اليمن التخلى عن الوعود والآمال الكاذبة التى تعده وتخدره بها دول المنظمة. فتلك وعود كاذبة، وسراب يجرى وراءه اليمن. فهذه الدول لا تهتم سوى بأمنها وبقائها. ولا تحتاج لأى طرف آخر. حتى لو كانت احتمالات فائدته لها ولأمنها وبقائها كبيرة. فتلك مخاطرة لا - ولن - تريد دول الخليج الخوض فيها مرة أخرى... فكفاها ما فعله بها صدام واحد.. وعراق واحد.

[٦]

العلاقات اليمنية مع القطب (الأمـــريـــكـــى) الأوحـــد

أسوأ ما فى الكتابة عن العلاقات الدولية هو عدم فهم البنية الدولية International Structural الموجودة فى فترة زمنية محددة، وثانياً عدم الاستعانة بأحد المناهج المتخصصة فى شرح وتفسير السلوك Behaviors والأحداث Actions والتفاعلات الدولية International Interactions. لأن ذلك يشبه من يتحدث عن الغابة ولم ير منها غير أشجارها. هذا بالضبط ما وقع فيه المؤلف عندما تصدى لمحاولة تحليل وتفسير العلاقات اليمنية الأمريكية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين.

السياق الذى كانت تتحرك فيه العلاقات اليمنية الأمريكية طوال العقود الأربعة التى تلت نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) هو الحرب الباردة والثنائية القطبية Bipolarity. حين ساد الصراع السياسى (الإيدولوجى) بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية (المعروف بالاتحاد السوفيتى) حول الهيمنة على العالم. والذى كان قائماً بالأساس على أستراتيجيات التحالف والأستقطاب الدولى والاحتواء Containment. وعليه، فالتقارب الأمريكى مع اليمن الشمالى بعد تولى الرئيس على صالح السلطة بانقلاب عسكرى فى أواخر ١٩٧٨ ومع من سبقه لم يكن حباً فيه كما يحاول المؤلف الإيحاء بذلك وإنما كان مجرد تكتيك إستراتيجى من الولايات المتحدة لمواجهة انتشار واحتواء التمدد الشيوعى فى الجزيرة العربية والخليج العربى، الذى أخذ فى التوسع بعد الإعلان عن قيام أول جمهورية ماركسية فى الوطن العربى (جمهورية اليمن الديمقراطية) التى اتخذت من الماركسية اللينينية (الاشتراكية العلمية) كنظام للحكم. وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة بمثابة إخلال بالتوازن الإستراتيجى الكونى بينها وبين الاتحاد السوفيتى. الذى أوجد له اليمن (والصومال وأثيوبيا وقتئذ) موطئ قدم له فى المياه الدافئة، وفى الفناء الخلفى لأكبر مستودع لموارد الطاقة الطبيعية فى العالم. وهو ما من شأنه تعريض الولايات المتحدة وحلفائها للإنكشاف والتهديد من جانب حليف الأتحاد السوفيتى اليمن الجنوبى. وعليه، فإن المساندة الأمريكية وإعادة تسليحها وتقوية الجيش اليمنى الشمالى كانت لاعتبارات سياسية واستراتيجية بالأساس، أكثر منها لاعتبارات شخصية أو أخلاقية. والتى وصلت لحد التحالف مع المملكة العربية السعودية لمواجهة تمدد النفوذ المصرى السوفيتى ومساعدتهما للنظام الماركسى الوليد فى حرب استمرت لما يزيد على ثمانى سنوات.

وحتى بافتراض اتباع الرئيس على صالح لمنهج «المكسب والخسارة» فإنه قد لعب على وتر الاختلاف بين القطبين وحاول تعظيم حجم استفادته من المناطق الرمادية Gray Zone بينهما. فعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى، فى محاولة منه لمواجهة اليمن الجنوبى بصورة غير مباشرة (صديق عدوى... فهو صديقى) وزاد، من جانب آخر، تقربه من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، اللذين حاول استخدامهما كظهير رباعى للدفاع عنه حالة حدوث مواجهة بينه وبين اليمن الجنوبى وحلفائه السوفييت على نظامه الوليد، الذى لم يرسخ بعد جذوره فى الأرض.

هذه الاستراتيجية (التقليدية) التى اتبعها الرئيس على صالح لم تكن بالانجاز المبهر أو بالعبقرية السياسية التى يحاول المؤلف الايحاء بها. وإنما هى تقليد أتبعه أغلب الحكام التسلطيين عبر العالم الثالث طوال الحرب الباردة. فبسبب إملاءات وحقائق القوة وتوزيعها على النطاق الدولى لجأ هؤلاء الحكام إلى «الرقص على الحبال» والتحذلق والانتقال من معسكر لآخر فى وقت قصير للغاية. حيث ساهمت البنية الدولية السائدة آنذاك (الحرب الباردة) فى إنجاح مثل هذه المناورات وأساليب الخداع. إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة، وتحول النظام الدولى لمرحلة الانفرادية القطبية Unipolarity لم تسمح البنية الجديدة للنظام الدولى، التى تركزت فيها مصادر القوة فى أيدى قوى عظمى واحدة، بمثل هذه الممارسات والمخادعات. وبات على بعض المتحذلقين والأغبياء الذين لم يستطيعوا قراءة التحولات التى حدثت فى النظام الدولى دفع ثمن باهظ لتحديهم القوى العظمى الوحيدة فى النظام الدولى. وقد كان أول ضحايا النظام الدولى الجديد صدام حسين وحلفائه (اليمن، الأردن، الجزائر وفلسطين). فعندما حاول صدام حسين غزو العراق وتوهمه بأنه يستطيع الإفلات من العقاب، كان القطب الأوحد متربصاً له ولحلفاؤه بالمرصاد، وبدأ تدريجياً فى تقطيع أوصالهم وجعلهم عبرة لكل من يقدم على تحدى الإرادة الأمريكية.

من الخطايا التى لن تمحى من تاريخ النظام اليمنى (السنحانى) تأييده لغزو صدام حسين لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ (المؤلف يحاول إيهامنا بأن هذا الموقف من صنع وسائل الإعلام التى لفقت الأحداث وادعت مساندة اليمن لغزو الكويت). وينكر المؤلف معرفة الرئيس على صالح بنية صدام المسبقة وعزمه على غزو الكويت، وكذلك إنكاره

يوجد فى اليمن حوالى ٥٠ مليون قطعة سلاح، أى بمعدل ٢,٥ قطعة لكل مواطن، وهى من أعلى نسب التسلح الشعبى فى العالم

لمعرفته بنية صدام على عدم حل الأزمة سلمياً وداخل البيت العربى. والحقيقة أن الرئيس على صالح قد أيد بالفعل صدام حسين، وبات معروفاً ومتداولاً فى الشارع اليمنى أن الرئيس صالح حليف صدام (أطلق العامة على الرئيس صالح صدام الصغير وابن صدام). وهو ما نجده انعكاساً له فى السلوك التصويتى للوفد اليمنى فى مجلس الأمن الدولى (الذى كان يترأسه اليمن وقتئذ). حيث رفض اليمن المشاركة فى التصويت على القرار رقم ٦٦٠ الخاص بإدانة الغزو العراقى للكويت، وعارض كذلك القرار رقم ٦٧٨ الخاص باستخدام القوة العسكرية لأرغام صدام على الخروج من الكويت، وبرر اليمن تصويته هذا بحجة الدعوة لحل الأزمة ودياً وداخل إطار عربى، مع العلم بأن الرئيس صالح كان يعلم مسبقاً بنوايا صدام، وعدم رغبته فى حل الأزمة ودياً أو الانسحاب من الكويت. إن صدام كان نموذجاً للقائد العدوانى التوسعى، ذى النوايا الهجومية العدوانية تجاه جيرانه. وما كان اليمن يأمل بمساندته لركب صدام حسين هو مشاطرته غنائم النصر. إلا أن رياح النظام الدولى الجديد لم تأت بما تشتهيه سفن صنعاء، كما كانت طوال الحرب الباردة.

انتصرت أمريكا وحلفاؤها وانهزم صدام ومحوره. وكما هى عادة التاريخ العسكرى، فإن المنتصر حصل على كل شىء، وتحمل المنهزم كل الوزر. إن الصراعات العسكرية للقوى الدولية مباراة محصلتها صفر، إما غالب أو مغلوب Zero-Sum Game. وكان على اليمن (حكومة وشعباً) أن يتحمل عواقب القرارات الخاطئة والغبية التى اتخذها الرئيس على صالح نيابة عن الأمة اليمنية. التى لم يلبث على ولادتها شهور معدودة، وتعانى من أوضاع اقتصادية وتنموية فى غاية السوء خاصة فى الشطر الجنوبى منها. وهى الأوضاع التى زادها سوءاً طرد ما يقرب من مليون يمنى من الموجودين فى دول الخليج العربى (خاصة السعودية والكويت). إن السياسة الفاسدة يصنعها رجال فاسدون. إلى جانب قطع المساعدات والمعونات الخارجية التى كانت تقدمها الممالك الخليجية الثرية والقوى الغربية لمساندة ومساعدة الشعب اليمنى وتحسين ظروفه المعيشية. حيث انقطعت المعونات الأمريكية المقدمة لليمن منذ العام ١٩٩١ وحتى العام ٢٠٠٣. حيث كانت آخر معونة قدمتها الولايات المتحدة لليمن هى مساعدة بقيمة ٢٣ مليون دولار قبل حرب الخليج بأسابيع.

طوال عقد التسعينيات ساد الفتور مجمل العلاقات الأمريكية اليمنية. ولم تبدأ العلاقات فى التحسن إلا بعد وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الكارثية. وهنا ساعد التغير الهيكلى فى بنية النظام الدولى وخدم السياق الدولى نظام الرئيس على صالح مرة أخرى بعد سنوات الانفرادية القطبية العجاف. لقد كانت الحرب الدولية على الإرهاب الدولى بمثابة طوق النجاة لنظم الحكم التسلطية المتداعية عبر الشرق الأوسط، وعلى رأس هؤلاء المستفيدين كان النظام السياسى اليمنى. نعم، مصائب قوم عند قوم منافع.

لقد استغلت النظم التسلطية العربية الحملة الدولية على الإرهاب كما يذهب البروفيسور سعد الدين إبراهيم كفزاعة للغرب، وكوسيلة للتخلص من أعداء النظام ومنافسيه الإسلاميين، بدعاوى مساندة الإرهاب ومساعدته. فكانت الحرب على الإرهاب بمثابة رخصة لهذه النظم لعمل ما تريد دون الخشية من رد الفعل الأمريكى والغربى على ما تفعله وما تنتهجه من سياسات ضد شعوبها ومواطنيها.

وبالنسبة لليمن، ولأنه كان من الرعيل الأول الذى ساهم فى تفريخ الجيل الأول ممن يسمون اليوم بـ «الإرهابيين» فى أواخر العقد السابع من القرن الماضى. عندما تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مع بعض الأنظمة العربية (مصر والسعودية واليمن الشمالى والأردن والسودان) فى تنظيم حملات «الجهاد الإسلامى» فى أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتى، والقيام بنقل وتدريب «المجاهدين العرب» (كما كانت تطلق عليهم مجلة النيوزويك) من معسكرات التدريب فى اليمن إلى كابول وغيرها من المدن والقرى الأفغانية.

لكن، وعندما تغيرت النظرة الأمريكية لهؤلاء «المجاهدين» وأصبحوا «إرهابيين» كانت النظم العربية هى أول المؤيدين لهذا التحول. فقد أثبتت التجربة التاريخية أن المعارضة الإسلامية فى أغلب الدول العربية باتت «المنافس الحقيقى» لهذه الانظمة، وتهدد بخلعها من الحكم فى حال إجراء أنتخابات حرة ونزيهة.

لقد لعب القدر لعبته العجيبة مع أنظمة الحكم العربية مرة أخرى. فقد أنقلبت الولايات المتحدة على الإسلاميين، بعد سنوات من التقارب والمغازلة، واتخذت منهم أعداء لها وللغرب وللحضارة البشرية بمجملها. فما كان من هذه الأنظمة إلا أن قفزت فى الركب الأمريكى لمحاربة الإرهاب (!) والاستفادة من ذلك بابداء الولاء (وأحيانا التبعية) فى الحرب على الإرهاب ومساندة الولايات المتحدة (عدو صديقى هو عدوى) وهى فى الباطن تفعل ذلك للتخلص من منافسيها وأعدائها المحليين، التى خلقتهم هى بسياساتها الفاشلة وحكمها التسلطى والأمنى.

ولأن اليمن يعتبر من أهم المناطق التى شهدت بزوغ الجماعات الإرهابية، وبالطبع لقربها الشديد من المملكة العربية السعودية (الجائزة الكبرى للقاعدة) ولدول الخليج العربى النفطية، وللقوات والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة على طول الشواطئ الغربية للخليج العربى. فكان من المتوقع أن يكون اليمن جبهة رئيسية فى الحرب الأمريكية على الإرهاب. وهو الأمر الذى التقطه الرئيس على صالح منذ الوهلة الأولى (فقد تعلم الدرس جيداً من حرب الخليج الثانية) واستعد جيداً لتعظيم حجم استفادته من الكارثة التى شهدتها الولايات المتحدة (رُب ضارة نافعة) وهى الإستراتيجية التى ساعدت توالى العمليات والهجمات الإرهابية فى اليمن قبل وعقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر (خاصة بعد حادثة تفجير البارجة الأمريكية USS COLE فى أكتوبر ٢٠٠٠) على تحقيقها وإنجاحها.

فبعد ما يقرب من عشر سنوات عجاف قام الكونجرس الأمريكى بإعادة برنامج المنح والمساعدات الخارجية التى قطعت منذ عام ١٩٩١. حيث قام الكونجرس بتسهيل حصول اليمن على مساعدات اقتصادية وتنموية وتكنولوجية وثقافية وعسكرية كذلك. بل وقام الكونجرس الأمريكى بتنفيذ التوصية الرئاسية التى قدمها الرئيس جورج بوش الابن بضرورة زيادة حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لليمن، جزاء له على دوره الريادى والمساعد جداً فى مساعدة الولايات المتحدة فى حربها على الإرهاب. هذه المساعدة ضاعفت حجم المساعدات الأمريكية لليمن مئات المرات. حيث وافق الكونجرس على تخصيص مبلغ ١٧٠ مليون دولار كمعونة لليمن فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠. بزيادة قدرها ١٧٤ مليون دولار عن حجم المعونة السابق. هذا إلى جانب تزويد الجيش اليمنى والبحرية اليمنية وقوات الشرطة اليمنية بأحدث المعدات القتالية، التى تساعد على تقوية القوة الضاربة للجيش اليمنى ورفع قدرات الشرطة على ردع ومواجهة الجماعات الإرهابية والجريمة، والإسهام فى حماية حدودها البرية والبحرية التى تستغل فى تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير المشروعة وعبور الإرهابيين داخل دول الخليج العربى (عمان والسعودية). إن البنية الدولية مع الانتهازية السياسية خدمت مصالح النظام الحاكم فى صنعاء. وساعدت على تدعيم علاقاته مع القوى العظمى الوحيدة فى النظام الدولى، وهو ما ساعده فى الانتصار على خصومه فى الشمال والجنوب. ولكن... إذا كان النظام السياسى قد انتصر، فإن الشعب اليمنى قد انهزم. حيث حكم عليه مراراً أن يحيا حياة بائسة وتعيسة، مادام هذا النظام باقيا. فكيف يستقيم الظل والعود أعوج.

لأسباب كثيرة، يعتبره البعض مصدراً رئيسيا لتهديد أجواء الأمن والاستقرار التي تنعم بها منطقة الخليج العربى - أهم مناطق العالم استراتيجياً للقطب الأوحد

خاتمة: رؤية إصلاحية

ما العمل إذا؟ وكيف السبيل للنجاة وإنقاذ بلدنا العزيز اليمن؟ الاجابة هى القبائل. أما كيف ذلك، فهو ما سنشرحه الأن. فكما كانت القبائل مصدراً لاستقرار اليمن وأمنه طوال تاريخه، فإننا نجادل بأنها يمكن أن تلعب نفس الدور فى المستقبل. إننا نجادل هنا بأنه: كلما زادت حالة التوافق بين القبائل اليمنية الكبرى، كانت أحتمالات استقرار اليمن أكبر. بمعنى أن هناك علاقة طردية

بين وجود حالة من التوافق بين قبائل اليمن الكبرى واستقرار الأوضاع الداخلية اليمنية.. والعكس بالعكس.

هذه التحديات التى تواجهها الحكومة المركزية اليمنية فى صنعاء قد تهدد بتمزيق وحدة اليمن. والتى يجب أن نلاحظ أن السبب وراءها يرجع بالأساس إلى تراكم الأخطاء السياسية التى ارتكبتها القيادة السياسية والحكومات المتعاقبة منذ الوحدة، إلى جانب النخبة السياسية والاقتصادية الاستغلالية، التى وضعت مصالحها الشخصية والطبقية قبل المصلحة الوطنية وتحقيق المنافع العامة. والقول بأن الأوضاع فى اليمن ليست بهذا السوء خير جواب عليها هو النظر للواقع ولأحوال المواطن اليمنى فى الجنوب. وإذا لم يتم الاستجابة والتكاتف (الداخلى والقبائلى بالأساس) من أجل مواجهة هذه التحديات والمخاطر والعواقب المترتبة عليها فإن البديل الوحيد الذى سيكون متاحاً فى المستقبل هو «الفوضى».

المقصود بالوفاق القبائلى: «وجود حالة من التناغم والتوافق الجماعى بين القبائل اليمنية الكبرى حول اختيار شكل ونوعية نظام الحكم، كيفية اختيار رئيس الجمهورية وتحديد مهامه وصلاحياته وواجباته تجاه الشعب اليمنى». إن العمل على إنشاء «المجلس الأعلى للقبائل» الذى سيضم كبار مشايخ القبائل وقضاتها (عاقل وقاض)، ذات الصفة الرسمية والطبيعة الالزامية لقراراته، كمجمع انتخابى، لتحديد شكل النظام السياسى فى البلاد وعملية اختيار شخص الرئيس يتماشى مع طبيعة البناء الاجتماعى اليمنى [٢]. بصورة تضمن وجود حالة من التوافق والتناغم والتعاون بين كافة أطياف الشعب اليمنى، الذى سيضمنه وجود اجماع بين شيوخ القبائل والعشائر. هذا الاجماع فى مجتمع مثل اليمن له قوة القانون.. وربما أكبر. وهو ما يتجاهله الكثيرون، باعتقادهم أن القبائل ما هى إلا مجرد صورة من صور العرف أو العادات والتقاليد البالية. إن ذلك غير صحيح.

إن السجل التاريخى لليمن يؤكد أن السيادة ومصادر القوة كانت أبداً وستظل لشيوخ القبائل. إن كافة صور البنى السياسية والاجتماعية التى حاولت تجاهل هذه الحقائق بات مصيرها للفشل. فالاستعمار البريطانى الذى احتل الجنوب اليمنى منذ ١٨٣٨، والمعروف عنه اشتهاره بتطبيق سياسة «فرق تسد Divided-and-Role » طَبق هذه الاستراتيجية فى اليمن كما طبقها فى مصر والهند. لأنه وجد اليمن ذاته «مُقسم». فعندما جاءت بريطانيا للجنوب العربى، كان موزعاً لحوالى ٢٢ إمارة وسلطنة ومشيخة. وبالتالى فإن البريطانيين لم يحاولوا تغيير النظام السياسى والاجتماعى القائم، بل حاولوا إفناءه من الداخل From Within (ذاتياً). وذلك عن طريق إذكاء روح الفتنة بين هذه القبائل، لتمديد روح الانقسام فيما بينهم. وبعد الاستقلال، عندما قام النظام الوطنى الاشتراكى بحكم الجنوب العربى، ومساعيه الصادقة لتحسين الأوضاع المعيشية وعمله على إصلاح البلاد وتحسين ظروف العباد إلا إنه سقط بسرعة.

أرجع الكثيرون السبب الرئيسى وراء سقوط النظام الاشتراكى الماركسى فى جنوب اليمن إلى العوامل الاقليمية والدولية بالأساس ويتجاهلون تأثير العوامل المحلية وعلى رأسها الطبيعة القبلية لليمن. إن السبب الرئيسى والأهم فى رأينا وراء سقوط النظام فى الجنوب هو سعيه نحو القضاء على الطبيعة الاجتماعية والطبوغرافية للمجتمع اليمنى فى الجنوب. ففى محاولته لاقامة «الفردوس الأرضى» واقامة جنة الشيوعية فى اليمن الجنوبى، فإن هذا النظام قد حارب بشدة القبائل والعشائر والمشايخ وأى صورة من صور التنظيمات السياسية والاجتماعية خارج نطاق الأيدلوجية الشيوعية (الماركسية اللينينية). هذه المحاولات لإفناء القبائل جعلها تنقلب عليه، وتتحالف مع القوى الدولية (الولايات المتحدة) والإقليمية (السعودية) الداعية لغرض فى نفس يعقوب - للحفاظ على النظام القبائلى فى اليمن. وهو ما عجّل وسَهل سقوط هذا النظام الحالم برفعة وتقدم اليمن. أما نظام الإمامة الزيدية، فقد سقط ليس لأنه حاول إفناء القبلية، ولكن لأنه حاول الاستئثار بالحكم دون مشاركة حقيقية من باقى القبائل والمشايخ كما يفعل النظام القائم الآن فى صنعاء. وهو ما سَهل انهياره والانقلاب عليه.

الخلاصة: أنه لا يمكن حكم اليمن وأدارته بدون القبائل، ولا يصلح أن تستأثر قبيلة أو قبيلتان بالقوة والنفوذ دون باقى القبائل. إن استقرار اليمن وامكانية حكمه وإدارته تحدث فى وضعين بنائيين متناقضين تماماً. إما بتمزيق النظام القبائلى والعشائرى كما فعل البريطانيون. وإما بايجاد نوع من التفاهم والتوافق بين رؤساء القبائل وتوزيع عادل للسلطات والنفوذ فيما بينهم. أما محاولة إفنائها أو استئثار احداها بالقوة دون الآخرين فمصيرها الفشل، ونتائجها حرب قبائلية مميتة تمزق البلد. إن الطبيعة القبلية لليمن قد تكون نعمة على أهله، وقد تكون لعنة.

إن الاستراتيجية التى نقترحها تمثل فى رأينا أحد أكثر البدائل قبولاً وتحقيقاً لمصالح الوطن وآمال الشعب اليمنى (بكافة طوائفه وعشائره) فى الوحدة والاستقرار والسيادة. إن كافة النماذج والأمثلة التاريخية السابقة والنموذج السائد الآن (استئثار قبيلة واحدة بالسلطة والنفوذ) لا تقدم حلاً نهائياً للصراع السياسى والاجتماعى الممتد فى اليمن. هناك خمسة افتراضات نظرية قد تواجه اليمن فى المستقبل، وأربعة سيناريوهات مستقبلية نتوقع أن يخوضها اليمن فى المستقبل القريب. إننا نقول بأن أفضل الاحتمالات النظرية تحقيقاً لمصلحة اليمن واليمنيين هو «نموذج الوفاق القبائلى ». وأن أفضل أشكال النظم السياسية والاجتماعية ملاءمة لطبيعة المجتمع اليمنى هو «نظام الوفاق الوطنى ». أما كيفية وأدوات تحقيق فتلك مهمة لا نقدر على تحمل ثقلها وحدنا. فلابد أولاً من وجود «شيوخ وطنيين» ذوى عقول متفتحة، وقلوب ناضرة، تعلو فوق الصغائر والخلافات الشخصية والقبلية، وأنتشال اليمن من الأهوال التى يعانى منها، من أجل حماية مستقبل الأجيال اليمنية الشابة. إن تحقيق مثل هذه الأستراتيجية قد يكون من رابع المستحيلات واقعياً ولكن لو اتفق شيوخ القبائل فيما بينهم على نسيان الماضى ولعق جروح الماضى والمضى قدماً، سعياً وراء مستقبل أفضل لليمن ولليمنيين، فإن أصعب العوائق سيكون سهلاً.

هنـاك حكمة تقليـدية
فى عـالم الحكـم والإدارة تقـول:
«الرجـال الطيبـون يصـنعون سـياسـة
جيـدة، السـياسـة الفاسـدة
تنتج رجالا فاسـدين»

ملاحظات ختامية

1. Michael Welton: The Establishment of Northern Hegemony in the process of Yemeni Unification. (MA dissertation¨ School of Oriental and African Studies¨ London¨ 1997).

٢. المجمع الانتخابى Electoral Collage: عبارة عن لجنة عليا تتكون من حوالى ٥٣٨ عضوا عدد الأعضاء فى مجلسى النواب والشيوخ إلى جانب ثلاثة أعضاء يمثلون العاصمة واشنطون. تجتمع هذه اللجنة قبل طرح أسمى المرشحين الأساسين للرئاسة للتصويت العام. ويتم أختيار الرئيس من قبل هذه اللجنة أولاً. ويحاول البعض تبرير وجود هذا المجمع الانتخابى بأن الولايات المتحدة وبعد استقلالها عن الإمبراطورية البريطانية وغيرها قد وجدت صعوبة كبيرة فى صهر كل هذه الأعراق والأجناس فى نظام سياسى واحد، خاصة مع تكاثر أعداد المهاجرين من العالم الآخر إلى الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس قام توماس جيفرسون الرئيس الأمريكى الثانى وأحد واضعى الدستور الأمريكى بجعل النظام الانتخابى فى الولايات المتحدة يقوم على ركيزتين هما «المجمع الانتخابى» باعتباره ممثل مجتمع النخبة السياسية، والتصويت العام لبقية الشعب/العامة. حيث كان حاضرا فى ذهن جيفرسون طوال الوقت النظام الانتخابى الإسلامى القائم أساسا على آلية «أهل الحل والعقد People of Complexly and Resolution» فى اختيار الخليفة أيام الخلافة الراشدة. حيث يجتمع العلماء والمفكرون والعقلاء للإجماع على من يتولى الخلافة من المرشحين. ثم يتم اختيار الخليفة بواسطتهم، ثم يعرض المرشحون على العامة لاختيار الخليفة من بينهم. وغالبا ما كان رأى العامة يتماشى مع رأى «أهل الحل والعقد». ■

ليـــلى إبـراهيـــم أبـو المجـــد

فتـــاوى قـــاتلـة!

■■ كشفت حادثة مقتل الفلسطينى الذى دهسه متطرف إسرائيلى بسيارته جيئة وذهاباً والتى بثتها الفضائيات العربية نقلاً عن التليفزيون الإسرائيلى، كشفت هذه الحادثة النقاب عن السرطان الأصولى المتطرف الذى استشرى فى الكيان الصهيونى، والدور الحقيقى الذى يلعبه الحاخامات على الساحة السياسية فقد سيطروا على زمام الأمور، وأصبح الساسة مجرد عرائس ماريونيت فى أيديهم، يحركونهم كيف شاءوا. فلقد أثبتت دراسة صادرة عن قسم العلوم الاجتماعية بجامعة برايلان الإسرائيلية أن ٩٠٪ ممن يصفون أنفسهم بأنهم متدينون يرون أنه إن تعارضت الخطوات التى تتخذها الحكومة الإسرائيلية مع رأى الحاخامات فإن الأولى تطبيق رأى الحاخامات، وأن أكثر من ٩٥٪ من الجنود المتدينين أكدوا أنهم لا يمكنهم الانصياع لأوامر عسكرية تصدر لهم دون أن تكون متسقة مع الفتاوى الرئيسية التى يصدرها الحاخامات والمرجعيات الدينية.

وتصديقا على ما سبق فقد نشرت الصحف الإسرائيلية الصادرة منتصف ديسمبر ٢٠٠٩م، أن الجنود المتدينين رفضوا تنفيذ الأوامر العسكرية وتفكيك المستوطنات العشوائية فى الضفة الغربية عملاً بفتوى الحاخام إليعزر ملميد مدير المعهد الدينى العسكرى فى مستوطنة (تفوح) جنوب نابلس.

لذلك رأيت أن أناقش على هذه الصفحات كتاب فتاوى صدر مؤخراً فى إسرائيل تحت عنوان : توراة الملك.. أحكام قتل غير اليهود »، وقد كتبه حاخامان هما يتسحق شبيرا، ويوسى إيليتسور، وهما يرأسان المعهد الدينى المسمى «يوسف مازال على قيد الحياة» فى مستوطنة «يتسهر» القريبة من نابلس، والكتاب صادر عن المعهد التوراتى الملحق بالمعهد.

يقع الكتاب فى ٢٣٠ صفحة ولا يباع فى المكتبات أو محال بيع الكتب، ويتم تسويقه عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) مقابل ٣٠ شيكل للنسخة الواحدة.

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى عدة أسباب هى :-

١- أن هذا الكتاب تشريعى ويستمد مادته وأحكامه من المصادر الدينية اليهودية : من التوراة وأسفار الأنبياء والتلمود وكتب التشريع فى العصر الوسيط (مؤلفات موسى بن ميمون وموسى بن نحمان) كما يستمد مادته من كتابات الحاخامات المتطرفين فى العصرالحديث مثل الربى كوك وهو من آباء الصهيونية الدينية والربى شاءول يسرائيلى وكان رئيساً للمعهد الدينى المسمى «مركز هراب» وهو معقل الصهيونية الدينية القومية ومقره القدس.

٢- يتناول هذا الكتاب موضوعاً مهماً فى هذا التوقيت بالذات، وهو ذكرى مرور عام على حرب الإبادة التى شنتها إسرائيل على غزة فى العام الماضى، والكتاب يوضح للجمهور الإسرائيلى المتطرف متى يحل له قتل غير اليهود (العرب والفلسطينيين) اعتمادا على المصادر الدينية لا على نص القانون الإسرائيلى أو القانون الدولى.

٣- مؤلفا الكتاب حاخامان يترأسان ويقومان بالتدريس فى مؤسسة تعليمية، ويمثلان اليمين المتطرف (الحريديم)[1]. ويطالبان بتدريس هذا الكتاب فى جميع المعاهد الدينية (يشيفوت).

٤- حظى الكتاب بتأييد شخصيات مهمة تمثل قطاعاً عريضاً من اليمين المتطرف وهم : الربى يعقوب يوسف وهو ابن الربى عوفديا يوسف الزعيم الروحى لحزب شاس وهو حزب اليهود الشرقيين المتشددين، والربى يعقوب له وزنه الجماهيرى فى شاس.

كما وافق الربى دوف ليئور على الكتاب وهو الحاخام الأكبر فى قرية أربع، وهو يمثل حزب (هئحود هلئومى) الاتحاد القومى الذى يضم أكثر قوى اليمين المتشدد تطرفاً فى مستوطنات الضفة الغربية. كما وافق عليه الربى جينزبورج وهو شخصية لها ثقلها فى حزب (أجودات يسرائيل) وهو حزب الحريديم غير الصهاينة، وهو من رؤساء المعهد الدينى الذى ينتمى إليه المؤلفان.

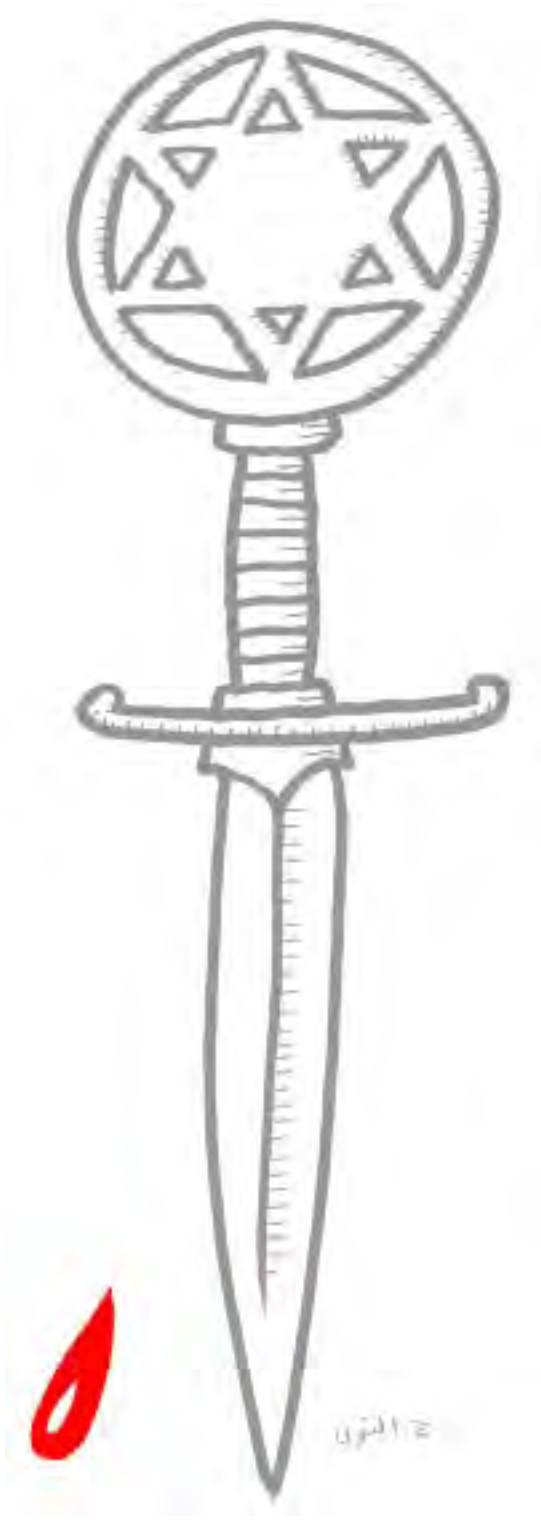

«توراة الملك.. أحكام قتل غير اليهود»
للحاخام يتسحق شبيرا والحاخام يوسى إيليتسور
بالإمكان الحصول على الكتاب من على الموقع:
http://www.virtualgeula.info/Stock/Books/Show/10479

أثبتت دراسة لجامعة برايلان الإسرائيلية أن ٩٠٪ ممن يصفون أنفسهم بأنهم متدينون يرون أنه إن تعارضت الخطوات التى تتخذها الحكومة الإسرائيلية مع رأى الحاخامات فإن الأولى تطبيق رأى الحاخامات

وهناك شخصية رابعة وافقت على الكتاب، وجاءت موافقتها كتابياً فى مقدمة الكتاب وهو الربى زلمان نحميا جولدبرج، وهو عضو سابق فى المحكمة الشرعية العليا، وقد تراجع عن رأيه ويأسف لأنه أعطى موافقته على الكتاب، دون أن يقرأه، وقد تبين له أن المؤلف قد أخطأ، وأن الكتاب يضم تشريعات غير صحيحة من الناحية القانونية، ولا يقبلها العقل البشرى.

والربى جولدبرج يعد أحد رجال الفتوى البارزين لدى الجمهور الدينى والحريدى، ولكنه لا يصنف ضمن حاخامات اليمين.

٥- أحدث الكشف عن هذا الكتاب ضجة إعلامية، وأثار لغطاً شديداً حوله، فلقد كشفت صحيفة «معاريف» النقاب عن هذا الكتاب، ووصفته فى العنوان الرئيسى لعددها الصادر فى ٩/١١/٢٠٠٩م، بأنه بمثابة تصريح بالقتل، وأنه «المرشد إلى قتل غير اليهود»، وتربعت صورة مؤلفى الكتاب، وصورة غلافه، وصور الحاخامات الذين وافقوا كتابياً على صدوره، فى صدر الصفحة الأولى من الصحيفة.

وعلى إثر ذلك أجرت القناة السابعة للتلفزيون الإسرائيلى لقاء مع الحاخام يتسحق شبيرا على الرغم من كونه من الحريديم، ولا يتعامل مع شبكة الإنترنت، ولا يسمع الراديو، ولا يشاهد التلفزيون ولا يقرأ الصحافة العلمانية، ولا يأبه لما نشر فيها، ولا بما سيسفر عنه هذا الهجوم الذى يتعرض له الكتاب، وتهمة التحريض الموجهة إليه.

كما أحدث الكتاب ردود فعل متباينة فى المجتمع الإسرائيلى بين مؤيد، ومستنكر، وخائف. فعلى حين يرى رؤساء المعهد الدينى الذى ينتمى إليه المؤلفان أن الكتاب يقوم بشرح جاد لمسألة فى الشريعة، وأن المؤلفين قاما بعمل مقدس، وكانا على مستوى المسئولية المطلوبة فى كتابة كتاب توراتى. وأن كبار الحاخامات والدارسين المهتمين بالأمر، يعرفون للكتاب مكانته العالية، وإسهامه فى أدب التشريع فى العصر الحالى، وقالوا إن المؤلفين لا ينويان الظهور فى وسائل الإعلام، وعلى الأخص تلك التى لا تلتزم بفرائض الشريعة، وأنهما أكدا وقالا: «نحن لا نخفى شيئاً، فنحن فى عصر حرية الإعلام، ولسنا فى عصر الحكم القيصرى فى روسيا، وقد أعاننا الرب على أن ننشر كتابا مقدساً دون أن نحصل على تصريح من رقيب كما كان الحال فى الماضى ودون أن نحجب شيئاً خشية الرقابة، كما اضطررنا أن نفعل ذلك فى أحيان كثيرة إزاء مسألة اختيار شعب إسرائيل، فهى ركن أركان الإيمان اليهودى. ولذلك تظهر هذه المسألة فى هذا الكتاب سواء فى صورة علائق بالتشريع أو كجوهر الشريعة. ويستكمل رؤساء المعهد الدينى دفاعهم عن الكتاب قائلين: «يمكنك أن تجد فى هذا الكتاب القول الشرعى الواضح فيما يتعلق بمسألة الحرب ضد العدو، فهذا موضوع الساعة، وللأسف فهذه المسألة تظهر سلوكاً ملتوياً نعانى الكثير بسببه، فيكفى أن ترى الكآبة على وجوه زعماء إسرائيل فى مسألة الجندى جلعاد شاليط الذى يعانى من الأسر بسبب امتناعهم عن القيام بأفعال مباشرة وبسيطة (أى شن الحرب على غزة) فى حين يجلس رؤوس الأفعى العرب آمنين فى حماية السكان المدنيين، ويسخرون منا. ونحن نأمل أن يدرس طلاب (اليشيفوت) فى كل مكان هذا الكتاب، وبعون الرب سوف نحظى بزعامة حق تستمد مبادئها وسلوكها من الشريعة الحق، شريعة الحياة».

ونجد على الجانب الآخر، فريقا يرى فى هذا الكتاب تهديداً للديمقراطية فى إسرائيل، لذلك تقدم عضو الكنيست عن حزب العمل أوفيرفينس، فور الكشف عن الكتاب للمستشار القانونى للحكومة وقدم إليه عريضة مطالبا بإجراء تحقيق حول ما نشر فى الكتاب من أقوال تحرض على القتل.

وطالبت حركة ١٢ (حشوان) نوفمبر، وهى حركة إصلاحية تأسست عقب اغتيال إسحق رابين، واتهام منظمات صهيونية ودينية بالتحريض على قتله، وتهدف هذه الحركة إلى نشر التسامح، وقبول الآخر، والحد من التطرف الدينى، وقد طالبت هذه الحركة فى دعوى قدمتها للمستشار القانونى للحكومة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٩م، بمصادرة الكتاب وتقديم مؤلفيه إلى المحاكمة الجنائية بتهمة التحريض. ولكن المستشار القانونى لم يلتفت إلى الدعوى، وبناء على ذلك تقدم ائتلاف يتكون من عشرة تنظيمات تضم الإصلاحيين وحركة «صوتك» و«الحارس الصغير» وغيرهما، تقدم هذا الائتلاف بدعوى للمحكمة العليا بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٩م، ضد المستشار القانونى للحكومة، وضد كتاب «توراة الملك».

ويرى هذا الائتلاف أن الكتاب يحل دم غير اليهود والعرب استنادا إلى أقوال التوراة، كما أنه يحرض الأفراد على القيام بأعمال عدائية وانتقامية دون حاجة إلى تصريح أو أوامر عسكرية ومن هنا يخشى هذا الائتلاف أن يترجم هذا الكتاب إلى لغات أخرى، ويستخدم كدليل على الإرهاب اليهودى[٢]، وبالتالى يعرض حياة اليهود فى أنحاء العالم للخطر!

كما جاء فى نص الدعوى التى تقدم بها هذا الائتلاف: «أن هذا الكتاب بمثابة قنبلة على وشك الانفجار. فاليهود الذين يقتلون الفلسطينيين، والذين يشعلون النار فى المساجد، والذين يقتلعون أشجار الزيتون التى يمتلكها الفلسطينيون، قام جميعهم بتلك الأفعال ويقومون، وسيقومون تنفيذاً لما جاء فى هذا الكتاب!».

ويرى فريق ثالث من المتدينين أن هذا الكتاب يدعو إلى سفك الدماء والتطهير العرقى والإبادة الجماعية، وإن من يعمل بما جاء فى هذا الكتاب يتعدى مانهت عنه التوراة فى الوصايا العشر (خروج ٢٠/١٣): «لا تقتل»، ويتعدى أيضاً ما نهى الرب أبناء نوح عنه[٣] (تكوين ٩/٤-٧).

ويرى هذا الفريق أن الكتاب لا يدعو إلى قتل غير اليهود فقط، بل يدعو إلى قتل من يتهرب من الجيش الإسرائيلى، ومن يعفى من التجنيد بمن فيهم طلاب المعاهد الدينية، كما يدعو إلى قتل كل يهودى يعارض الحرب. ويدعو هذا الفريق الجميع أن يقول لا لكتاب التشريع هذا، فهو ليس كلام الرب الحقيقى، ولكنه كلام عشترت إلهة الحرب، ويجب علينا أن نحرقه لأنه كتاب الشيطان، ومن يقرأه يدنس اسم الرب، وإذا عملنا بما جاء فى هذا الكتاب فسوف يبتعد الخلاص ولن يأتى المسيح[٤] بسبب كثرة الخطايا.

وفيما يلى عرض لأقسام الكتاب وأهم ما جاء به من فتاوى:-

قسم المؤلفان الكتاب إلى ستة فصول، منها فصل يضم النتائج. وخصصا فصلاً لكل حالة تبيح لليهودى قتل الأغيار، وشرحا السبب الذى أحل لليهودى أن يلحق الضرر، أى يقتل غير اليهودى استنادا إلى ما جاء فى كتب الشريعة. ومن الجدير بالملاحظة أن المؤلفين تجنبا استخدام الفعل (قتل) فى الكتاب واستبدلاه بالفعل (أوقع الضرر بـ) كما تجنبا ذكر العرب أو الفلسطينيين، واستخدما مصطلح (جوييم) الذى يعنى غير اليهودى، وذلك حتى لا يقعا تحت طائلة القانون ويقدما للمحاكمة. ولقد حرص المؤلفان فى كل فصل على التأكيد على الخلاصة التى توصلا إليها بعد الرجوع إلى المصادر الدينية وكتب التشريع اليهودى.

يتناول هذا الكتاب موضوعاً مهماً فى هذا التوقيت بالذات، وهو ذكرى مرور عام على حرب الإبادة التى شنتها إسرائيل على غزة فى العام الماضى

الفتوى الأولى:

أحل الحاخامان لليهودى أن يقتل أى فرد من الأغيار (الجوييم) فى حالة إذا تعدى هذا الفرد وقام بأى عمل نهت التوراة غير اليهود

عنه[٥]، ولا يعد القتل فى هذه الحالة محرماً، ثم أردفا وقالا من الممكن أن يتم ذلك عن طريق تقديمه إلى المحاكمة.

الفتوى الثانية:

أحل الحاخامان لليهودى أن يقتل أى فرد من الأغيار حتى وإن كان لا يعادى إسرائيل، أو كان من أتقى أتقياء العالم. وذلك إن كان وجوده يشكل خطراً على حياة اليهودى، حتى وإن كان لا ذنب لهذا الفرد فى هذا الوضع على الإطلاق!

الفتوى الثالثة : وجاءت فى ملحوظة هامشية :

يحل لأى يهودى أن يبادر دون حاجة إلى قرار من الحكومة أو الجيش، وأن يسفك دم مملكة الشر، وقال الحاخامان فى تبرير ذلك إن أفراد المملكة التى تعرضت للاعتداء يمكنهم أن يردوا العدوان.

الفتوى الرابعة، وجاءت فى فصل تحت عنوان قتل الأبرياء :

أوضح المؤلفان أن الحرب فى الأساس ضد من يطاردنا، وعلى الرغم من ذلك فإن أى فرد ينتمى للشعب العدو يعد عدواً لأنه يساعد القتلة، وبالتالى يحل قتله، فقد وجدنا فى الشريعة أن غير اليهود، بصفة عامة، موضع شك، ولا يؤتمنون على دماء بنى إسرائيل، وبما أننا فى حرب معهم، فيحل قتل حتى الأطفال والرضع الذين لم يقترفوا أى ذنب، لأننا إن تركناهم فسوف يشكلون خطراً، وسوف يصبحون أشراراً مثل أهليهم !

الفتوى الخامسة، وجاءت فى فصل يتناول الثأر والقصاص :

قال الحاخامان : لكى ننتصر على الأشرار يجب علينا أن نتعامل معهم بمبدأ الثأر والقصاص والعين بالعين، وقررا أن الثأر ضرورة ملحة لكى لا يجنى الشرير ثمار عدوانه، ولذلك أحلا القيام بأعمال وحشية، والهدف منها هو خلق توازن فى القدرة على الرعب والإرهاب !

الفتوى السادسة :

يحل قتل الأطفال فى حالة إن كان تواجدهم يسد الطريق أمام إنقاذ اليهود، ويدعو المؤلفان إلى قتل الأطفال فى هذه الحالة استنادا إلى المنطق، فمن الواضح أن هذا الطفل عندما يكبر سوف يلحق الأذى باليهود، ولذا يجب على اليهودى أن يتعمد قتل الأطفال ولا يكتفى بأن يقتلوا مع الكبار فقط !

ويرى المؤلفان أنه يحل لليهودى أن يقتل أبناء الزعيم (المعادى) من أجل الضغط عليه، وإن كان قتل أطفاله سوف يردعه ويمنعه عن الشر، فيجب على اليهودى ألا يتردد ويقتلهم!

الفتوى السابعة :

أفسح المؤلفان مساحة كبيرة لشرح هذه الفتوى، وقالا إن كتب الشريعة أحلت قتل «المطارد» أى من يتعقب إنساناً لكى يقتله، تطبيقا لقاعدة : «من قام لكى يقتلك فسارع وأقتله»، وقالا يحل قتل «المطارد» حتى وإن كان مدنياً، حتى وإن لم يهدد بالقتل بصورة مباشرة، ويعد فى حكم «المطارد» أى مدنى يساعد المحاربين، ومن ثم يحل قتله، فكل من يساعد جيش الأشرار بأى صورة تعينه على القتال يعد فى حكم «المطارد»، وكذلك كل مدنى (من الأغيار) يشجع الحرب ويساند القادة والجنود ويشجعهم على مواصلتها، وكل مدنى يتبع مملكة تحاربنا ويساند المحاربين أو يعرب عن ارتياحه لما يقومون به يعد فى حكم «المطارد» ويحل قتله.

وعلى العكس من ذلك فمن يضعف بالقول أو ما شابهه مملكتنا يعد فى حكم المطارد!

ويتبين لنا بعد هذا العرض لردود الأفعال التى صاحبت الكشف عن الكتاب وبعد العرض الموجز لأهم ما جاء به من فتاوى، نرى أن الكتاب لم يأت بجديد فى الفتوى، ولكن الجديد فيه هو : أن الفتاوى جاءت ضمن بحث جاد يعرض رأى الشريعة فى مسألة شرعية وهى : قتل غير اليهود، وقد وضعه مؤلفان يقومان بتدريس الشريعة فى معهد دينى، أى يتمتعان بأهلية التأليف فى المسائل الشرعية، وقد وثقا الفتاوى وذكرا الدليل والسند الذى استندا إليه وحددا مصدره فى كتب التشريع اليهودى على مر العصور، وبناء على ما سبق يعد هذا الكتاب دليلاً موثقا يدين الشريعة اليهودية ولا يدين الحاخامين فقط، ولقد جاء هذا المعنى فى تعليق أحد دارسى الشريعة من طلاب المعهد الدينى إذ قال : إن الحاخامين لا يخشيان المثول أمام القضاء لمحاكمتهما، فأولى بالقضاة أن يحاكموا كتب التشريع التى اعتمد عليها هذا البحث !

يوضح الكتاب للجمهور الإسرائيلى المتطرف متى يحل له قتل غير اليهود (العرب والفلسطينيين) اعتمادا على المصادر الدينية لا على نص القانون الإسرائيلى أو القانون الدولى

الجديد فى هذا الكتاب أنه خرج من نطاق كونه كتابا تشريعيا موجها إلى طلاب المعاهد الدينية حاخامات المستقبل إلى نطاق أوسع وأصبح بمثابة تصريح دينى موثق يبيح لكل فرد فى المجتمع الإسرائيلى أن يقتل لا العرب والفلسطينيين (بمن فيهم النساء والشيوخ والأطفال وحتى الرضع) فحسب بل يبيح لكل فرد إسرائيلى أن يقتل من لا يساعد المؤسسة العسكرية فى حربها ضد الأعداء، أو يعترض ولو بالقول على ما تقوم به، كما يبيح للمؤسسة العسكرية الإبادة الجماعية والتطهير العرقى، فالكتاب ينظر إلى الوحشية فى الانتقام على أنها وسيلة الردع الفعالة، ويطالب باللجوء إليها كحل لمسألة الجندى الإسرائيلى الأسير لدى حماس (جلعاد شاليط) !

أما الجديد فى ردود الأفعال على هذا الكتاب فهو رد فعل اليهود المتدينين المعتدلين، فهم يرون أن الكتاب يدعو إلى سفك الدماء ومن ثم فهو يتعدى النهى الذى جاء فى الوصايا العشر، والنهى الذى جاء فى الفرائض التى فرضت على الإنسانية جمعاء منذ عصر نوح. ويرون أن اليهود يتحملون مسئولية هذا الواقع الكئيب الذى يعيشه الجميع، وهذا العنف، وهذا التمييز العنصرى، وأن الكتاب فى دعوته إلى مبدأ الثأر والقصاص قد نسى أن هذا المبدأ موجود فى الثقافة الإسلامية أيضاً وأنهم بذلك يحولون الحياة إلى جحيم وإلى حرب مستمرة.

أما أخطر ما جاء فى رد فعل هذا الفريق من اليهود المتدينين فهو الاعتراف، استنادا إلى الأبحاث الأثرية التى تمت مؤخراً فى إسرائيل، بأن اليهود شعب محتل، وليسوا أصحاب الأرض، وأنهم بسبب هذه الخطايا التى يرتكبونها لن يأتى المسيح المنتظر، ولن يتحقق السلام الحقيقى الأبدى ! ■

الهوامش :

١- الحريديم يعنى اليهود المتشددون دينياً، وتشير كلمة «حريدى» بمعناها المحدد إلى اليهود المتدينين من شرق أوربا الذين يرتدون زى اليهود فى شرق أوروبا (المعطف الطويل الأسود والقبعة السوداء و«الطاليت» أى وشاح الصلاة) ويرسلون ذقونهم إلى صدورهم وتتدلى على آذانهم

خصلات من الشعر المقصوع. وهم لا يتحدثون بالعبرية قدر استطاعتهم باعتبارها لغة مقدسة ويفضلون التحدث باللغة اليدشية، ولا يقرأون الصحف العلمانية، ولا يشاهدون قنوات التليفزيون، ويلتزمون بالطعام «الكاشير» أى الشرعى، وتتميز الأسرة الحريدية بكثرة عدد أفرادها لأنهم لا يحددون النسل ويقتدون بيعقوب عليه السلام فقد أنجب ١٢ ولداً وبنتاً واحدة. ويرى المجتمع الحريدى أن عليه الالتزام بالشريعة فقط دون غيرها، وتعد «اليشيفا» أى المعهد الدينى هو المؤسسة الثقافية الدينية التى يذهب إليها الشاب الحريدى لكى يتعلم التلمود وتفسير الشريعة ويتخرج منها حاخاماً، ولا يزاولون عملاً آخر ويعيشون على الإعانات التى تأتيهم من يهود العالم وعلى الأخص من يهود أمريكا. وفى البداية وحتى وقت قريب كان هناك عداء شديد بين الحريديم والصهيونية، فهم يرون فى قيام دولة إسرائيل على أكتاف الصهيونية انتهاكا لإرادة الرب، وتمرداً من الصهيونية على الرب لأنها لم تنتظر قدوم المسيح وقامت بإنشاء دولة إسرائيل.

٢- مصطلح الإرهاب اليهودى لم يأت فى الأصل العبرى الذى نقلنا عنه ولكن جاء مصطلح «العداء للسامية»، وهو الاتهام الذى يرفعه اليهود فى وجه كل من ينتقد أى فعل أو سياسة عدوانية تقوم بها دولة إسرائيل أو اليهود، بل يرفعونه فى وجه كل من ينكر أى حادثة يدعى اليهود أنها حدثت مثل أحداث النازى، فكل من يتجرأ وينكر أحداث النازى أو يقول إن اليهود بالغوا فى عدد القتلى، يعدونه معادياً للسامية مثلما حدث مع المفكر روجيه جارودى. كما يرفعون هذا الاتهام فى وجه كل من يذكر أو يشير إلى حادثة ادعى اليهود عدم حدوثها مثل فطيرة الفصح التى كان اليهود يستخدمون دم الأطفال المسيحيين فى عجنها، فقد اتهم اليهود الأستاذ عادل حمودة والأستاذ إبراهيم نافع بمعاداة السامية لأن الأستاذ عادل حمودة عرض فى صحيفة الأهرام كتابا قديما يتحدث عن حادثة وقعت فى دمشق عشية عيد الفصح والتحقيقات التى تمت حينها والتى اتهم فيها اليهود بقتل أحد المسيحيين لاستخدام دمه فى عجينة الفصح.

٣- وتسمى فرائض بنى نوح والمصطلح المقابل لها هو الوصايا العشر أو الفرائض (٦١٣) المفروضة على اليهود، وصيغة فرائض بنى نوح كما وردت فى التوراة تتضمن نهيين فقط هما : النهى عن سفك الدماء، والنهى عن قطع جزء من الحيوان وهو حى والأكل منه، وقد أضاف التلمود فى (سنهدرين ٥٦ وجه الصفحة) على هذه النواهى وجعلها سبعة نواه وجعلها بمثابة شرائع إنسانية تجب على البشر جميعا وهى تنهى عن: سفك الدماء، غشيان المحارم، عبادة الأوثان، قطع جزء من الحيوان وهو حى والأكل منه، التجديف على الرب، السرقة، الاعتداء على الغير.

٤- الإيمان بمجىء المسيح، ركن من أركان الإيمان اليهودى، وهو الركن الثانى عشر، وينتظر اليهود المتدينون نزول المسيح كل يوم ليقيم مملكة الرب على الأرض، ويتحقق السلام الحقيقى الأبدى، وبعد حرب ١٩٦٧ م واحتلال فلسطين نظرت الأحزاب الدينية إلى هذه الحرب على أنها معجزة وإشارة من الرب. وحدث مؤخراً تحول فى موقف الأحزاب الدينية غير الصهيونية فأصبحت ترى فى الاستيلاء على الأراضى العربية بداية الخلاص، وأصبحت من أشرس العناصر الصهيونية وأكثرها تطرفا وتمسكا بكل الأراضى المحتلة وبضرورة الاستيطان فيها.

٥- أى فرائض بنى نوح السبع.

٦- وتسمى هذه القاعدة الفقهية أو هذا الحكم الشرعى «دين روديف» أى حكم المطارد، ولم تنص عليه التوراة صراحة، ولكنه جاء فى التلمود فى أكثر من موضع، أكثرها تفصيلاً فى باب سنهدرين ظهر صفحة ٧٢. فقد استنبط فقهاء التلمود هذا الحكم من التوراة وأسفار الأنبياء. كما يزعمون، والأمثلة التى استشهدوا بها على وجود هذا الحكم فى التوراة هى :

١- ما قام به موسى عليه السلام مع أهل مدين.

٢- وما قام به يفتاح الجلعادى.

٣- قصة شاءول مع داود عليه السلام.

والمقام لا يتسع هنا لمناقشة هذه الأمثلة وللرد عليها.

٧- معظم الفتاوى التى جاءت فى هذا الكتاب، سبق وأفتى بها حاخامات آخرون فى مناسبات مختلفة أو رداً على الأسئلة والاستفسارات التى يرسلها لهم تلاميذهم، وعلى سبيل المثال فقد نشر عدد من كبار الحاخامات فى السابع من سبتمبر عام ٢٠٠٥م فتوى دينية على صدر الصفحة الأولى من صحيفة «هآرتس» تدعو إلى قتل المدنيين الفلسطينيين، وفى رسالة بعثوا بها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك أرييل شارون، حثوه فيها على عدم التردد فى قتل المدنيين الفلسطينيين أثناء المواجهات المندلعة فى الأراضى المحتلة، وجاء فى الفتوى التى وقعها الحاخامات المسئولون عن المدارس الدينية، وفى مقدمتهم الحاخام دوف ليئور ما نصه : «نحن الموقعون أدناه، ندعو الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلى إلى العمل بقاعدة : «من قام لكى يقتلك، فبادر واقتله»... هكذا تصرف شعب إسرائيل منذ أيام النبى موسى، الذى حارب أهل مدين، وهكذا تصرف يفتاح الجلعادى وشاءول وداود، وكل قادة إسرائيل على مر العصور...»

ونشرت فتوى للحاخام مردخاى إلياهو وهو الحاخام الأكبر الشرقى لإسرائيل، وأحد أكبر المرجعيات فى الإفتاء لدى أتباع التيار الدينى الصهيونى، فى ٢٠٠٧/٧/٢٩م فى جريدة معاريف تحظر هذه الفتوى على المستوطنين الذين استولوا على المنازل الفلسطينية فى قلب مدينة الخليل أن يتركوها بل يجب عليهم مقاومة قوات الشرطة الإسرائيلية التى تحاول طردهم من المنازل وإخلالها !

وللحاخام نفسه فتوى أخرى نشرت فى صحيفة معاريف فى ٢٠٠٤/٤/٢٢ م، وتم تعميمها على جميع وسائل الإعلام، وحظيت باهتمام وسائل الإعلام الدينية والمطبوعات التى توزع داخل المعابد اليهودية فى إسرائيل وتقول هذه الفتوى: يتوجب قتل جميع الفلسطينيين حتى أولئك الذين لا يشاركون فى القتال ضد الاحتلال، وقال الحاخام إلياهو إن هذه فريضة من الرب ويتوجب على اليهود تنفيذها !

كتاب الزاوية

قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية

أحمد أمين

(٢)

الأحجبة:

الأحجبة جمع حجاب وقد اشتهر بين العوام المصريين استعمال الأحجبة، وأشهر من اشتهر بعملها المغاربة من أهالي تونس، والجزائر ومراكش، ويليهم في ذلك السودانيون وبعض الفقهاء. والعادة أن يكتبوها بحبر أحمر وأخضر، ثم تطبق الورقة وتوضع في جلد أحمر ويعلقها في رقبته من أراد، ويكون الحجاب تحت الثياب، وبعض الناس يتعمد أن يكتب الحجاب بنجاسة حفظًا من العفاريت، ويقولون إن الجن أسرع في إنجاز الأغراض من غيرهم.

وبعض الناس ينقطعون لهذا العمل وبعضهم يغالي فيه وبعضهم يتحجب بالمصحف الشريف؛ لذلك طبع في حجم صغير جدا ليوضع في الجيب الصغير. وبعض الأغنياء يضعه في علبة صغيرة من الذهب أو الفضة للتبرك وقد ألف بعض العلماء كتبًا في الأحجبة على اختلاف أنواعها: فحجاب لشفاء المريض، وحجاب لقضاء الحاجات وحجاب لتحبيب الزوج في الزوجة وغير ذلك ومن أشهرها كتاب «مجربات الديربي».

وأعرف رجلا انقطع لعمل الأحجبة، وكان مكارًا خبيثًا تقصده النساء لعمل حجاب لتحبيب زوجها فيها وتقصده أخرى لشفاء ابنها وغير ذلك، فما مضت عليه سنة من هذه الحرفة إلا وأصبح معتوها وألزم نفسه بأن يقول كل ليلة يا لطيف خمسة آلاف مرة. ومن الغريب أنه يعتقد أن هذه الأحجبة وأمثالها ضلال في ضلال. ولكنه لا يمكنه أن يتركها بعد أن تعودها وأصبحت جزءًا من حياته. وستأتي أنواع من الأحجبة في مواضعها. وأحيانًا تكون هذه الأحجبة مؤسسة على الوهم، كالذي حكى لي صديق أنه رأى حجابًا قد وقع من ضيف كان نازلا عنده، ففتحه فلم يجد إلا ورقة من قصاصات إحدى الجرائد.

[١]

■ ■ «عماد الدين خليل» (١٩٣٩ - ٢٠٠٠) من مواليد مدينة «الموصل» الشامخة التى واجهت على مدار التاريخ أحداثًا كبرى، غيرت مسيرة الأحداث فى العراق كله، وهى اليوم تقوم بالدور ذاته فى مواجهة الغزو الاستعمارى المتوحش. وقد كتب عنها أعمالاً إنشائية عدة، فقد عمل فيها معظم الفترة الماضية من حياته، وكان أمينًا للمتحف الحضارى بها، وتركها منذ سنوات ليعمل فى بعض الدول العربية أستاذًا جامعيًا فى تخصصه الدقيق وهو تاريخ العصور الوسطى.

وتتوزع موهبة «عماد الدين خليل» بالكتابة فى التخصص، بالإضافة إلى الأنواع الأدبية الأخرى سردًا ونظمًا، فهو شاعر، وروائى، ومسرحى، وكاتب مقالة، وخاطرة، ومؤلف فى القضايا المعاصرة التى ترتبط بالإسلام والمسلمين من الناحية الحضارية.

وكانت له تجربة روائية، تمثلت فى روايته «الإعصار والمئذنة»، وقد صوَّر من خلالها بعض ما مر به العراق من أحداث فى عهد «عبدالكريم قاسم»، ولأنها كانت التجربة الروائية الأولى المنشورة، فقد عانت من سلبيات التجارب الأولى، وبقيت لها إيجابية الفرض النبيل، وقد كتبت

السياق التاريخى كان أكثر نجاعة وتوفيقًا فى معالجة الواقع الراهن، بل أكثر تأثيرًا أيضًا!

لقد اختار الكاتب ثنائية «السيف والكلمة» مرتكزًا لإنشائه الروائى، انطلاقًا من أهميتها، بوصفها مقابلاً لما جرى فى عصرنا من ثنائية (القوة والدعاية)، قوة الدولة الكبرى الساحقة، ودعايتها الضخمة العريضة التى راوغت كثيرًا من الناس وخدعتهم وورطتهم فى تأييد الجريمة والرضا بها، بل والمساعدة عليها، دون إدراك لعواقبها الكارثية التى تكشفت فى الأيام والأسابيع والشهور والسنوات التالية، حيث تحولت عاصمة الرشيد التى كانت مقصد العالم ومركزه المتحضر المتفوق فى العلوم والآداب والفنون والإدارة والتجارة والزراعة والصناعة. إنها مركز العلم وكفى، يتطلع إليها الناس فى كل مكان، لذا كان انكسارها انكسارًا للإنسانية كلها بأجمل قيمها وأخلاقها وطموحاتها الراقية، وكان انتصار الوحشية مثالاً لأحط ما أفرزه الإنسان من شرور وآثام وجرائم، حضت عليها شريعة «الياسا» المغولية، التى تتطابق مع شريعة «الديمقراطية» الأمريكية، فالمطابقة بين الشريعتين واضحة، حتى لو كانت كل منهما تجمل وجهها بوحدة البشرية، وضرورة إخضاعها لإملاء الشريعة القوية الغازية!

ومن ثم، يأتى الاقتباس عن «بنوتو كروتشة» مصدقًا لتعبير الرواية عن الواقع الراهن، وإن كان من خلال التاريخ الذى لم يصرح بالأحداث الجارية «التاريخ كله تاريخ معاصر»، وهى أقوى من عبارة أخرى شائعة «التاريخ يعيد نفسه»، فالإعادة تعنى تكرارًا محتملاً، ولكن جملة «كروتشة» تفيد الاستمرار والمعاصرة، وعلى من يريد الاستفادة من الدرس أن يستفيد، فالقوة والدعاية تغريان بالوحشية والدم وتخريب الحضارة، ومن يعنيه الأمر يستطيع أن يستعد للمواجهة، وخاصة من خلال «الكلمة» وما تمثله من فكر ووعى ورؤية وتصور، وقبل ذلك من إيمان واعتقاد وروح، وهو ما جسدته «الرواية» التى سبحت فى عمق التاريخ قبل ثمانية قرون تقريبًا، لتكشف عن كنز «فنى» غنى، نمر عليه عبورًا عابرًا ولا يستوقفنا إلا نادرًا، ثم جاءت «السيف والكلمة» لتدهشنا باكتشافه عبر شخصياتها وأحداثها، وتقول لنا «التاريخ كله تاريخ معاصر»!

[٢]

ينهض بناء الرواية على فصول مرقمة (أربعين فصلاً)، تسردها أربع شخصيات، كل شخصية تحكى الأحداث من وجهة نظرها، وهى طريقة سردية لجأ إليها «نجيب محفوظ» فى «ثرثرة فوق النيل»، و«خيرى الذهبى» فى ثلاثية «التحولات»، حسيبة وفياض وهشام، وسلام أحمد إدريسو فى ثلاثية «العائدة».. والشخصيات الأربع فى «السيف والكلمة» تتناوب السرد، بضمير المتكلم والفعل المضارع، فى إشارة لا تخفى إلى مضمون «التاريخ كله تاريخ معاصر»، ويلاحظ أن فقرات السرد تبدأ بالمضارع: «تغرز»، «ألتفت»، «أرفع»، «أعوز».. ليصف ما يجرى من وقائع تبدأ من نهاية الرواية الدامية، حيث قتل «سليمان» والد بطل الرواية «الوليد» بقطع رأسه بوشاية من خطيب أخته «عبدالعزيز» الذى انحاز إلى التتار الغزاة وتماهى معهم فى خيانة صريحة، فاقتحموا منزل «حنان» الخطيبة، وذبحوا والدها «سليمان»، وراحوا يبحثون عن شقيقها «الوليد» الذى ركب فرسه «الشهباء» وفر من قبضتهم متجهًا إلى فلسطين، وقد أخذ يحكى عن طريق «الاسترجاع» أو الارتداد الزمنى، الأحداث منذ بدايتها، مصورًا المكان والأصدقاء والناس والهول الذى صنعه المغول الغزاة حين دخلوا بغداد بعد أن ذبحوا الخليفة، والمدافعين عنها، والناس فى أرجائها المختلفة.

تبدو أحداث الرواية مرتبطة بأمرين، الأولى محاولة عبدالعزيز خطبة «حنان» من خلال زياراته المتكررة لوالدها «سليمان»

السيف والكلمة

حلمى محمد القاعود

فى مثل تلك الأيام قبل ستة أعوام بالضبط اكتملت «دراما» سقوط بغداد. وهنا «رواية» تستحضر التاريخ لتغوص بنا فى «دراما» ماجرى.

المحرر

عنها دراسة مطوَّلة ضمن كتابى «الرواية الإسلامية المعاصرة».

وتأتى رواية «السيف والكلمة»[1] لتغوص فى أعماق التاريخ، وتسجل سبقًا حقيقيًا فى التعبير عن محنة احتلال العراق على يد الغزاة الأمريكيين وحلفائهم فى الغرب الاستعمارى عام ٢٠٠٣م، من خلال استعادة ما جرى فى الغزو المغولى الذى أسقط الخلافة الإسلامية فى بغداد عام ٦٥٦هـ. إنه لم يشر بكلمة واحدة إلى الغزو الراهن، ولكن كل سطر فى الرواية يذكِّر به ويعلن عنه ويشير إليه، بل إن العنوان (السيف والكلمة)، والاقتباس الذى وضعه فى مفتتح السرد للناقد الإيطالى «بندتو كروتشة» (التاريخ كله تاريخ معاصر)، يؤكد على حضور الغزو الوحشى الجديد بأبعاده الإجرامية التى عرفها أهل بغداد فى القرن السابع الهجرى، مع الفارق فى وسائل الوحشية وأساليب المتوحشين.. ومجىء الرواية فى

صاحب المكتبة أو الوراق بلغة تلك الأيام، وكانت محلات الوراقين ملتقى لكل المعنيين بهموم العلم والمعرفة، وهم بحمد الله كثيرون، الأمر الآخر يرتبط بالأول، وهو الخوف من المجهول، أو الحديث عن غزو المغول وتوجههم نحو بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية!

وفى كل الأحوال، فإن نذر الفناء تطل كالشؤم من الأفق الشرقى، تلوح لها من بعيد، تدوم فى سمائها القريبة متوعدة بالويل. ما الذى سيحدث؟ إنه مجرد خبر قد يصدق وقد يكذب، وقد لا تكون المسألة كلها فى أقصى حالات الشؤم أكثر من هجمة موقوتة، أو حرب بين الخلافة وخصومها، وبعدها تتلاشى الهجمة، وتكف الحرب كعشرات، بل مئات غيرها، يبقى الحصن الذى تجذَّر فى الأرض على مدى يزيد على القرون الخمسة، وفرح الناس ولعب الأطفال وعبث الصبية وكدح الآباء وحنان الأمهات.. يبقى المهرجان اليومى للمسرات والبهجة، استقبال الفجر الذى يطل على بغداد بألف وعد ووعد، ووداع الغروب الذى يلف دروبها وحاراتها وأسواقها بردائه الليلى الأملس فيدفئها ويحميها.. ولكنهم قادمون!

السيف والكلمة
عماد الدين خليل (رواية)
بيروت: المركز الثقافى العربى، ٢٠٠٧

عـــــــن احـــــــتـــــــلال الـــعـــــــراق

هكذا تعيش بغداد فترة ما قبل الغزو الهمجى، بين الشك والأمل، بين الخوف والرجاء، وهنا يظهر معدن الإيمان، المؤمن الحق لا يحزن ولا يخاف، الحزن والخوف حالتان عابرتان، والحالة الوحيدة الباقية الدائمة القادرة على الامتداد طولاً وعرضًا وعمقًا، هى الإيمان.. قوة الروح.. الحقيقة الوحيدة الباقية وما عداها ظنون وظلال: ومن أجل ذلك كان المؤمنون فى العالم الوحيدين الذين لا يخافون ولا يحزنون.

تهيئ الرواية قارئها لما سيأتى من هول ورعب، وتتولى الشخصيات الروائية عرض المحنة التى تنقلنا من القرن السابع الهجرى - دون أن تقصد - إلى القرن الخامس عشر الهجرى، حيث تعيش بغداد محنتها الثانية، ومع ذلك فإنها تنظر إلى أعلى بنظرة مطمئنة تعلو على ما هو كائن تشبثًا بما سيكون.

النمل الأسود يعتصر التين والزيتون، الشائعات تتكلم عن زحف الجراد القادم من الشرق، ويوشك أن يأكل بغداد، وتتبدى المواقف على حقيقتها، الخائفون، المذعورون، الباردون كالجليد، المؤمنون بالقدر.. والمقاومة صفر، لا أحد من السكان يتصدى للغزاة بعد أن اجتازوا أرض الخلافة ووصلوا إلى جلولاء، وغاب جند الخلافة، وصارت هجماتهم على حافات العراق، والخليفة قاعد مستريح فى قصره، وبغداد تستقبل المهاجرين الخائفين من الشرق أفرادًا وجماعات، ورسل «هولاكو» الذى لا يرحم، تترى على دار الخلافة فى ضغط واضح، لا يترك فرصة لالتقاط الأنفاس، ورسائله الموجهة إلى الخليفة تتضمن العتاب والتهديد.. والدعوة إلى الطاعة والحضور لمقابلته فى «مراغة»، وهدم حصون بغداد! ويختم إحدى رسائله قائلاً: «إننى متوجه إلى بغداد بجيش كالنمل والجراد»!.

وتنقسم الحاشية على نفسها، فلم تستطع أن تقدم للخليفة يد العون، أو تمنحه الرأى السديد، لكى يضع الدفة فى الاتجاه الصحيح..

ابن العلقمى - الوزير - ينصح بالملاينة، والدفع بالمال، وكان قد جعل الخطبة والسكة تحملان اسم هولاكو!

أما الدويدار - قائد الجيش - فإنه يدعو للمقاومة والقبض على رسل هولاكو، وهذا يواصل رسائله ضاغطًا أكثر على أعصاب الخليفة!

يحاول الخليفة أن يرّد على «هولاكو» برسائل تهديد مماثلة، ولكن قيمتها صفر، لأنها بلا غطاء يجعلها صادقة، إنها تفتقد السلاح الذى يحمل الروح والقيم والمقدّسات!

وفى هذا الجو المشحون بالقلق والحزن لا يستطيع «عبدالعزيز وحنان» أن يقيما حفل القران، «عبدالعزيز» لا يعبأ بما يجرى، ولا يهتم بما يسميه دائمًا «الشكليات» التى لا ضرورة لها، و«حنان» تعدها من مطالب الحياة الأساسية وأسبابها.. وتزداد الغيوم وتتكاثر، والأنباء لم تعد تسر، وصوت النذير لا يجد آذانًا مصغية من الخليفة ومساعديه، ولا يوجد ردّ فعل من أى نوع كان.. هناك ما هو أنكى: الاستخفاف بالتحدى والتحقير من شأنه.. وصل المغول إلى «كرمنشاه» واقتربوا من أقاليم العراق الشرقية، فأمر «الناصر» أن يقنت الناس فى الصلاة، فلما تبين أن القنوت الذى لا تسنده القوة لا يأتى بطائل، اكتفى بإرسال ثمانمائة جندى لإسناد التحالف الذى أقامته الموصل وأربيل والأيوبيون لمجابهة الغزاة..

الخليفة «المستعصم» الذى خلف «الناصر» يتميز بالغفلة وضعف الرأى، وعندما يذكر المغول فى مجلسه يجيب مطمئنًا: إن بغداد تكفينى، ولا يستكثرونها علىّ إذا نزلت لهم عن باقى البلاد!! ونسى أن بغداد هى حلم المغول! وهى المطلوبة. ثم إن الخليفة قطع أرزاق الجند، فلحق بعضهم بالشام وآخرون بالمغول، وفئة ثالثة لجأت إلى ذلّ السؤال فى الجوامع والأسواق.

لم تُجْدِ محاولات الدويدار - الملقب بالصغير - فى حسم الموقف، بعد أن كاد يحقق انتصارًا خاطفًا ضد الغزاة، فقد دارت عليه الدائرة، وتمزق جيشه، وتدفق المغول على ضواحى بغداد. وبدأ بناء الدولة يتفكك، وارتفع صوت الاستغاثة من كل مكان، وتبلور موقف «عبدالعزيز» - خطيب حنان - فى الحرص على ذاته، وابتعاده عن المشاركة مع الآخرين فى مواجهة الهول، أو إنقاذ المركب الموشك على الغرق، وراح يفكر فى القفز للنجاة بنفسه.

استولى الرعب على ملامح أهل بغداد، وأعاد تشكيلها. دفعهم سيف العدو إلى نسيان قيم الصبر والمقاومة التى علمتهم إياها كلمات الله..

مائتا ألف مغولى أو يزيدون قوام الجيش الغازى، فيهم عدد من أمراء المسلمين أنفسهم، والمتطوعة، والنصارى القادمين من أعماق المشرق، والجورجيين الذين يملكون خبرة جيدة فى تسلق الأسوار..

استشهد عدد كبير من أهل بغداد وعلمائها ومقاوميها.. اهتزت رءوس.. سُلِخْت جلود.. تفحمت جثث.. قطعت أوصال، والمذبحة ماضية إلى غايتها.. كان الغزاة يعرفون أن امتلاك بغداد يعنى أنهم كسروا رقبة عالم الإسلام على امتداده، وأن الطريق أصبح أمامهم مفتوحاً إلى آخر مدى. لم

يكن صراعًا متكافئًا بأى معيار. معنى الطاغوت المغولى يحصد الرءوس هنا وهناك. منجله الحاد كان يجول فى دروب الكرخ وأزقتها وعند أسوار الرصافة وأبراجها، فلا يُبقى عنقًا يخفق بالحياة، تكدست الجثث فى كل مكان، ولفحت روائحها الأنفاس.. تحوّل الكرخ إلى مقبرة يخيم عليها السكون، والذين بقوا فى دورهم كانوا أشباحًا لا تملك دمًا أو لحمًا.. استنزف الخوف والجوع وانتظار المجهول آخر ما فيها من حياة. أحكم الغزاة قبضتهم على بغداد، ويستعدون للرجوع إلى شريعة القتل كرة أخرى، القدر المغولى متوقع فى أية لحظة. العهود عندهم لا تعنى شيئًا على الإطلاق، تلك مسيرتهم الدموية الطويلة من أعماق التركستان حتى أسوار بغداد!

ومع ذلك كان ابن العلقمى يسعى لمقابلة هولاكو، أملاً فى إقناعه بالتوصل إلى صلح مقبول من الطرفين، وكان ينادى فى طريقه إلى الباب الوسطانى أهل بغداد الذين اختاروا المقاومة لقوة تفوقهم كثيرًا: سوف يقع الصلح إن شاء الله، فلا تحاربوا! ولكن لم يلتفت إليه أحد.. فالأمان المغولى لا يصدقه أحد، وما هؤلاء الساعون إلى الصلح مع الغزاة إلا أدوات لتمرير اللعبة الدموية النادرة، وتفريغ قاعدة الخلافة من بقايا قوتها للإجهاز عليها..

بعد يوم واحد من إعلان الأمان، قتل «هولاكو» الدويدار قائد الجيش وسبعمائة من كبار رجال الدولة، واستسلم له الخليفة الذى خرج وأبناؤه الثلاثة مع المئات من سادات بغداد وأئمتها وأعيانها، اعتقاداً بأن «هولاكو» سيفى بوعده، ولكنه قتلهم جميعًا!

كان «عبدالعزيز» فى هذا الهول مشغولاً بنفسه، وبأحلامه ليأخذ مكانًا فى «المستنصرية» أكبر جامعات العالم يومئذ، ويتقرب أكثر من الغزاة، وكان القلق يتسرب إلى خطيبته، والشك يتحول إلى شبه يقين لدى والدها سليمان وشقيقها الوليد، الذى أخذ مع رفاقه من الشباب يفكرون فى المقاومة، والعمل المنظم ضد جيش الهمج الذين استباحوا بغداد وأهلها وحضارتها.. وكانت مقاومة الشيخ «الصرصرى» الضرير، إيذانًا بالمقاومة، لقد منح «هولاكو» الأمان لإحدى الدور التى دُعى إليها الشيخ، فأبى أن يستجيب للدعوة، وأعد فى داره أكواماً من الحجارة، وحين دخل عليه المغول: راح يرشقهم بها، حتى إذا ما خلصوا إليه قتلوه، رحمه الله. وفى المقابل كان عدد من العلماء أكرهوا على الإفتاء بتفضيل السلطان الكافر العادل على السلطان المسلم الجائر!

اختار الكاتب ثنائية «السيف والكلمة» مرتكزاً لإنشائه الروائى، بوصفها مقابلاً لما جرى فى عصرنا من ثنائية «القوة والدعاية»

عاد الوزير ابن العلقمى إلى منصبه بعد المجزرة! وأصدر هولاكو مرسومًا بتعيين «على بهادر» شحنة لبغداد، يعاونه اثنان من المغول للعمل على إعادة الحياة الطبيعية إلى بغداد، وبدأ تجنيد العلماء ضعفاء النفوس للعمل فى ماكينة الغزاة! وتعددت صور الغدر المغولى، وتوهجت شريعة القتل «الياسا»..

فى المقابل، كان هناك علماء أفذاذ، يوجهون المقاومة، ويرسمون الطريق للشباب المجاهد.. رعدة الخوف إذا عرفت كيف تتسرب إلى مفاصل العدو، وحدها يمكن أن تعين المجاهدين على قتلهم فى وضح النهار، المهم السيطرة على النفس وعدم الاستسلام لإغراءات الفداء التى لا تقاوم بنداءات الثأر الدفين، لابد من إعمال العقل وتحويل العمل الفدائى إلى معارك رياضية تنطوى على الرقم الصحيح.. خلخلة البنيان والقدرة على الاستمرار، وتوزيع الشهداء فى صبر وسكينة وإيمان..

تتوتر العلاقة بين حنان وعبدالعزيز. حنان تعاتب الزمن المغولى، وعبدالعزيز فى أثر المغول يسعى.. ولابد من فهم هذه العلاقة والتحرر من قبضتها وفقاً لما توصلت إليه حنان بعد عذابات التفكير والألم، ثم إنها ترفع عن كاهل والدها الحرج بإنهاء ارتباطها بعبدالعزيز الذى يحلم أن يكون رجل «المستنصرية» الأول، وعالمها الفذ!

المقاومون يرشحون وجودهم، إذ قدرت بغداد أن تسترد شيئًا من الدين، وتستعيد شيئًا من أفراحها الضائعة، وتحلم باليوم الذى تتطهر فيه من الرجس المغولى، وتعبر أنهار الحزن والوجع التى تتدفق فى شرايينها، فإن من حق «حنان» أن تخرج من دائرة العذاب. لقد بدأ الأمل على كل حال، وبدأت المقاومة تحصد رءوس القتلة، وأخذ الرعب يسيطر على قادتهم وأفرادهم.. ولكن الخونة عبروا عن انزعاجهم وخوفهم بالوشاية والغدر.. وكان «عبدالعزيز» فى طليعتهم، حيث استقدم الغزاة إلى بيت «سليمان» والد خطيبته، ليقطعوا رأسه، ولم يهتز له جفن، فقد صعد درجات السلم فى المستنصرية بسرعة شديدة، بفضل الخيانة، ونسى أساتذته الذين اغتالتهم خناجر المغول، وشردهم فى الأرض حرصهم المشروع على أمانة الكلمة، ورفضهم أن يكونوا أدوات يلعب بها «هولاكو».

لقد كان لعبدالعزيز ـ مثل كل الخونة ـ أسبابه التى يرفعها فى وجوه من يرفضون مسلكه الانتهازى، وحجته التى يعلنها دائماً، وهى ألا تترك المستنصرية للغرباء، وأن العرفان وحده هو البدء والمنتهى، ونسى أن المعرفة التى لا تستهدى بضوابط القيم الخلقية ومعايير الإيمان الوضىء، شرّ مستطير. إن العلم الذى يدل على الله هو السبيل إليه، أما العلم الذى لا يدل عليه فهو حجاب فاتن، أو حصان جموح يصعب على صاحبه أن يهيمن عليه أو يقوده عبر الطريق الذى يريد.. إنه يحجبه عن الصراط، ويضيعه فى المتاهات.

وكانت النهاية الدامية التى أودت بسليمان، والد خطيبته، وهروب الوليد إلى فلسطين بعد أن وشى به، وانطلاق المقاومة ضد الغزاة وترسخها، وضياع الخائن المثقف وتماهيه مع الأعداء وتبنيه لمقولاتهم وأفكارهم، صورة لما يجرى على أرض العراق اليوم، وما جرى فى بغداد عاصمة العالم فى القرن السابع الهجرى.

البناء الروائى، جاء دائريًا، بدأ من النهاية وانتهى إليها، كأنه يحقق مقولة «كروتشة» (التاريخ كله تاريخ معاصر)، فهو ـ أى التاريخ ـ لا يعيد نفسه، بقدر ما يدور ويلف، ويكرر نفسه فى دورات متتالية تفرض على أهل المعرفة أن يستفيدوا من التاريخ، لأن الأحداث الراهنة تاريخ معاصر بأشخاصه وأحداثه وإن تغير المكان والزمان، والأسماء والمواقف.

[٣]

بغداد، هى المكان القديم الذى جرت فيه أحداث الرواية، وهى المكان الجديد الذى أشار إليه «كروتشة»، ولم يصرح به، بحكم أن التاريخ كله تاريخ معاصر، ويمكن أن تكون بغداد هى القدس المحتلة، وهى رام الله المحتلة، وهى غزة المحتلة، وهى كابول المحتلة، وهى كل بلد عربى أو إسلامى تتحكم فيه قوات «المغول» الجدد، أو التتار الهمج الذين يرفعون شريعة «إلياسا» فى صور أخرى مزيفة، مثل الحرية، الديمقراطية، الحضارة، العدالة..

بغداد هى المكان الروائى الذى بسطته الرواية لتكشف عن ثرائه وغناه بالأحياء الراقية، والخضرة والبساتين والمتنزهات والبيوت الجميلة والجسور القوية والمساجد العامرة التى هى فى الحقيقة تتجاوز مهمة العبادة والصلاة والدعاء إلى مهمتها الحضارية الكبرى التعليم والدرس والبحث والمعرفة.. إنها مدارس وجامعات كبرى يحلم بها الناس فى شتى أرجاء الأرض أن تكون متحققة فى بلادهم وعواصمهم.. من الرصافة إلى الكرخ، إلى محلة قصر عيسى، إلى المستنصرية، إلى جامع الشيخ الجيلانى، والدجيل والإسحاقى ونهر ملك ونهر عيسى وباب البصرة وباب الحلبة وكلوازى والبصلية وسوق الخيل وسوق السلطان وسوق الثلاثاء والبدرية والمقتدرية والرحبة ومقابر قريش وباب الطاق والإمام الأعظم، إلى دار القرآن.. معالم بغداد تمثل تعبيراً عن عشق المكان فى الرواية، والصدمة المروعة بسبب ما أصابه على يد الغزاة الهمج، وما خلفوه من دم ودمار وروائح كريهة، جعلته قبراً مفتوحاً، بعد أن كان رمزًا للحياة والجمال والمعرفة والقوة التى تحمى الحضارة.

بغداد عاصمة العالم آنئذ، كانت مسرح الأحداث الروائى بحكم التركيز عليها من جانب الغزاة الهمج، فقد كانوا يطمحون إلى كسر رقبتها ـ كما سبقت الإشارة ـ ليكسروا رقبة العالم الإسلامى كله، وقد نجحوا فى ذلك، بفضل قوتهم، وضعف الخلافة، وخيانة «المثقفين» بلغة زماننا، أو أهل العلم بلغة الزمان القديم.

كانت بغداد أغنية روائية حزينة ظلت ترددها الرواية على مدى صفحاتها الممتدة، ولم نر بجوارها إلا الصحراء ذات الصخور السوداء القاتلة، التى كان يعبرها الوليد بفرسه الشهباء هربًا من القتل الذى جلبته الخيانة، وتحيزًا لاستئناف المقاومة، وبقيت بغداد المكان الذى ينتظر أن يستعيد الخضرة والبهاء والجمال والمعرفة والحرية الحقيقية..

أما الزمان، فهو التأريخ الذى يظل

معاصراً.. تاريخ أمة تصعد بالإيمان والعلم والقوة والتضحيات، وتهبط بنقيض هذه الأمور أو اختلالها، ولا يجدى واحد منها، ولو كان العقل فى استقامة الحياة ورخائها، فالعقل عنصر واحد، تنعدم جدواه إذا غيب الإيمان أو حجبه عن العمل، ولذا كان القرن السابع الهجرى وعاءً زمنياً تجمعت فيه عوامل الضعف والانهيار والهزيمة: قيادة بائسة مشغولة بلذاتها، لا تفكر إلا فى نفسها والكرسى الذى تجلس عليه، ولو بقيت بغداد وحدها، فإنها تكفى الجالس وتشبع شبقه إلى الحكم، ولو كان فى ظل الأعداء، أعداء الأمة وأعداء الدين وأعداء الإنسانية، ثم بطانة منقسمة على ذاتها بين خائن يبحث عن مصالحه الذاتية ومنافعه الشخصية، وعاجز لا يستطيع أن يأخذ موقفًا ناضجًا، أو يعد العدة لمواجهة الأعداء. ثم نخبة تصورت أن «العلم» هو كل شىء، دون أن تنظر إلى ما وراءه، فاندفعت تبحث عن إشباع ذاتى لأحلام صغيرة لا تصنع مجداً ولا بطولة، فى الوقت الذى غابت فيه النخب الحقيقية عن الميدان، قهراً وقسراً وإن كانت لم تبخل بحياتها وعطائها فى سبيل الله والوطن، وتعاملت مع جماهير الأمة بما يجب، فقدمت التضحيات بالدم والمال، وكانت قدوة وإماماً، وشاركت بالنصح والإرشاد، فوضعت النقاط على الحروف، حتى لا تسقط الأمة من حالها وتضيع فى عالم البهتان الذى تصنعه النخبة الخائنة!

زمان الرواية فى القرن السابع الهجرى، كان حافلاً بلغة هذا القرن المادية والمعنوية، ونظمه وعاداته، وتقاليده وعلاقاته.. نرى ذلك فى شكل البيوت والمتاجر والشوارع والأزقة والبستان والجسور والمراكب، والأفراح والأحزان والمساجد والمدارس، والمأكولات والمشروبات، بالوصف أو الأسماء.. كانت الرواية وفية لزمانها، وإن كانت تومئ إلى زماننا فى مضمونها وجوهرها.

بيد أن الزمان الروائى الذى استغرقته الأحداث، يبدو محدوداً برحلة «الوليد» من بغداد إلى فلسطين، وهو فوق فرسه الشهباء هارباً من الموت المغولى. كان زمانًا قصيراً، ولكن الاسترجاع أتاح له فرصة التمدد ليبدأ من أول وصول أخبار الاجتياح المغولى للحدود الشرقية فى بلاد الخلافة الإسلامية، حيث تركستان، حتى وصل إلى بغداد وكسر رقبتها، وبالتالى رقبة العالم الإسلامى كله، وأخضعه لإدارة «إلياسا» أو شريعة الشر التى وضعها التتار الهمج، وطبقوها على بغداد مركز الحضارة فى العالم، فقتلوا البشر ودمروا الحجر، وملأوا دجلة بخلاصة ما وصل إليه العقل البشرى آنئذ من معرفة وفكر وثقافة، حيث

يمكن أن تكون بغداد هى القدس المحتلة، وهى رام الله المحتلة، وهى كابول المحتلة، وهى كل بلد تتحكم فيه قوات «المغول» الجدد، الذين يرفعون شريعة «إلياسا» في صور أخرى مزيفة، مثل الحرية، الديمقراطية، الحضارة، العدالة

ذابت صفحات الكتب مع المياه الجارية التى اكتظت بآلاف، بل بمئات الآلاف من الكتب والرسائل فى شتى فروع العلم والآداب.

كان «الوليد» وهو هارب من الموت المجانى، يحكى عن بغداد منذ كان طالباً مع عبدالعزيز فى المستنصرية، ويتحدث عن أساتذته وأسرته وأصدقائه، إلى أن جاء الموت الهائج الذى يستبيح كل شىء فى طريقه، وطوى بغداد تحت جناحيه، واستعان بالنخبة الخائنة، وبدا أن الأمر استتب له، ولكن هيهات، فقد بدأت المقاومة تقض مضجعه، وتربك خططه، وتخلخل مفاصله، مع فداحة الثمن الذى دفعه «سليمان» والد «الوليد» وأخته وأمه، فضلاً عن علماء مجاهدين وأبطال مجهولين، وشعب أخطأ فى حقه حكامه ومسئولوه.

انتهى الزمان الروائى بوصول «الوليد» إلى بر النجاة، حيث فلسطين، وفيها لن يتعقبه الغزاة، ولكنه لم يقل لنا شيئًا بعدئذ عن مصير الغزو الذى تقرر فوق أرض فلسطين - كما يقول التاريخ - عندما نهضت مصر بقيادة قطز، وحسمت المسألة فى «عين جالوت» وقهرت «الهمج»، وأعادتهم من حيث أتوا إلى بلاد التتار، مهزومين مقهورين، ونزعت منهم الهمجية بعد أن تعرفوا إلى الإسلام ودخل كثير منهم إلى رحابه الإنسانية المشرقة.

[٤]

هل يمكن القول إن شخصيات الرواية فى مجموعها جاهزة بسلوكها وصفاتها وتكوينها، ولا تتطور أو تتغير؟

يمكن ذلك إلى حد كبير.. معظم الشخصيات تقدم نفسها من خلال الرواية ذات موقف واضح ومعروف، ويصعب التنبؤ بتغيره أو تحوله.. باستثناء «عبدالعزيز» الذى طغت عليه «أنانيته» و«أحلامه»، فانحاز لمعسكر العدو الهمجى طمعاً فى قيادة المدرسة أو جامعة «المستنصرية».

نتعرف على «الوليد» شابًا مسلماً يدرس فى «المستنصرية»، يتشرب العلم بذكاء واضح، وحيوية فائقة، يبكر فى الحضور إلى حلقة العلم، ولا يدع درساً واحداً يفوته مهما كانت الظروف، يؤمن أن العلم ليس هو كل شىء، هناك أمور أخرى لا تقل عنه أهمية. مع الكلمة يمكن أن يحيا الإنسان، وعلينا أن نمنح حياتنا طعوماً ومذاقات أخرى، وكل عذب حلال! الوليد يمارس ألعاب الفروسية ويكتسح خصومه فى سباق الخيل، ويرمى فيصيب الهدف. ويرى كل خبرة جهداً معرفيًا بمعنى من المعانى. إنه لم ينس أشواق الروح ولم يهمل مطالب الحس والوجدان.

علاقته بزميله عبدالعزيز كانت مؤثرة وخطيرة، لأنها كانت تخترق حصونه التى تمترس فيها وعاش فيها للعلم ونفسه فحسب. قدمه إلى أبيه، وساعد فى خطبته إلى أخته، ولكنه كان يراه عالمًا مغلقاً على ذاته، وكان يخوض معه جدلاً متواصلاً، ولكنه جدل عذب. وكان الوليد بالنسبة له حجر القدح الذى يشعل النار فى الأشياء الجافة..

لم يستطع الوليد أن ينقل عبدالعزيز من عالمه المغلق إلى عالم الانفتاح والعطاء والمقاومة.. فكان البعاد والبرود، وأسهم الوليد فى جماعات الجهاد التى أقضت مضجع الغزاة الهمج، وكان يغيب عن بيته بالأيام والأسابيع، ولكنه كان باراً بوالديه، وأخته «حنان».. إلى أن وقعت الواقعة بين عبدالعزيز وحنان، حيث تحررت منه وفسخت خطوبتها، فكان الانتقام بالوشاية إلى المغول، الذين قطعوا رأس الوالد «سليمان»، وبحثوا عن «الوليد» ليقطعوا رأسه هو الآخر، وجدوا فى أثره، ولكنه كان أسرع منهم وركب الشهباء، وانطلق إلى أرض فلسطين.

كان «الوليد» قد أحس خيانة «عبدالعزيز» قبل استشهاد والده وهروبه، وحاول بعض رفاقه أن يتخلصوا منه بإعدامه جزاء الخيانة، ولكن «الوليد» رفض، ومع ذلك لم يسلم من وشايته وتآمره الرخيص.

شخصية الوليد، نراها من الخارج، غالبًا. وإذا رأيناها من الداخل، فهى مشغولة ببغداد وما يجرى لها، لا نرى فيها أشواق الشباب للجنس الآخر، ولا الرغبة فى الزواج، وكأنها قدّت من «المثالية» المفرطة التى لا تبصر غير الوطن، ولا تحيا خارجه، وإن كانت تتوحد مع الحيوان، فتلمس فيه المشاركة أو الإحساس المشترك، وكانت فرسه الشهباء، مثالاً على هذا التوحد والتفانى فى الصداقة.. كأنها فرس عنترة التى تنظر إليه «بعبرة وتحمحم»، وتشاركه أفراحه وأحزانه جميعًا، وتحتمل فى سبيله المتاعب والمشقات.

أما «عبدالعزيز» وسبقت الإشارة إلى بعض ملامحه، فهو النقيض الذى يضن على الوطن وخدمة الدين، وإن كان يتفانى فى محراب العلم والمعرفة. يملك طموحاً يبلغ حافات الهوس، يريد أن يصير واحداً من علماء «المستنصرية» المشاهير. ألف إحساس يجتاحه وهو يتعامل مع الكلمة عندما يقولها الأستاذ أو يقرؤها فى كتاب. يرى أساتذته وقد ذابوا وجداً فى المحبة للعلم، مثل المتصوفة، إنه الوجدان البشرى، كينونة الإنسان كلها هى التى تتعلم، وتقرأ، وتعرف، وتقول، وتحلل، وتصير.. إنها المعرفة الصافية النقية المتألقة كالبللور الخالية من كل كدر أو شائبة والمحمولة إلى الإنسان بقوة الكلمة، الكلمة آنئذ كانت هى التى تطعم وتسقى، وتسخو بالملذات!

تأثر عبدالعزيز بصديقه الوليد، ولكنه لم ينسجم مع منهجه، وظل يدور فى دائرة «المعرفة» التى تزوجها، وصارت «ضرّة» لخطيبته «حنان». إنه يعانى من الإحساس المبالغ فيه بالذات، ومن أجل تأكيد هذا الإحساس، وتغذيته مضى مسرعاً صوب هدف بعيد مستهدياً بقوة العقل وحده، محاولاً أن يختزل حيثيات الزمان والمكان، وأن يصل.. فلما أوشك على الوصول - فيما خيل إليه - اندلع الحريق لكى يلتهم كل شىء.. وها هو الآن يتشبث بالمحاولة لعله يصل!

بعد الفاجعة، وسقوط بغداد، وإحكام سيطرة الغزاة عليها، استخدموه ليملأ الفراغ فى المستنصرية، وحاول أن يوفر الكتب والأسفار.. ولكن أحد الطلاب صاح فى وجهه: لقد أحرقوها!

قطع «عبدالعزيز» كل الحبال التى تصل بأصدقائه ومعارفه، فضلاً عن خطيبته «حنان» وأسرتها، فتماهى مع الأعداء، ومنحهم سر «الوليد»، وجاء بهم ليقتلوا عمه «سليمان»، الذى اخترقت كلماته الأخيرة

ذاكرته كالسكين التى احتزت رقبته: «الحرف فج من فجاج إبليس.. الكذب كله لغة سواى، والحق لغتى.. علم يدل علىّ هو السبيل إلىّ.. علم لا يدلّ علىّ هو الحجاب الفاتن.. تتعلم العلم تباهى به العلماء وتمارس السفهاء وتجتاز المجالس وتصيب الدنيا.. النار.. النار» (ص ٢٩٢).

ويصل به المطاف، إلى الباب الوسطانى، حيث «هولاكو» العظيم - من وجهة نظره - الذى سيحقق له الحلم، بقيادة المستنصرية، وقبض الثمن الذى يستحق.. ولكنه لا يجد غير رعدة الخوف والوحشة والظلمة والمجهول!

«سليمان» والد «الوليد» صاحب محل الوراقة، أى الكتب، محب للحكمة ومخالطة الكتّاب والمؤلفين والعلماء. الكلمة تجارته، ولكنها الكلمة الحلال الموصولة بالله، والقيم، والأخلاق، والمعرفة. والكتاب بالنسبة له هو المحيا والممات والطعام والشراب، يرتبط بالشيخ عبدالقادر الجيلانى، ويتأثر بلغة الصوفية. يضنيه القلق من زحف التتار، ويذهب ضحية له حين يطبقون على بغداد. بدا غير مستريح لعبدالعزيز، حتى حررته ابنته من التزامه بزواجها. أذهله انقلاب «عبدالعزيز» على العقل فى اتجاه مغاير تماماً بعد أن اجتاز حقول العرفان التى انطوى عليها العلم البشرى كله، انسلخ تماماً عن كل ما تعلمه فى سنوات طويلة، وعاد إلى نقطة الصفر، بل إلى ما دونها، حيث تصير كل معطيات العقل ومواصفاته حطاماً، إنه يتذكر تعاليم شيخه:

«إذا جاء القلم ليقول اتبعنى فأنا عندى العلم، واسمع منى فأنا الذى أسطر الأسرار، وسلّم إلىّ فلن تجاوزنى ولن تدركنى...» ص ٣٠٣.

ومع ذلك كان يتمنى أن يعود «عبدالعزيز» إلى رشده، ولكن أمنيته لا تتحقق، لأن «عبدالعزيز» كان قد فارق العلم وبغداد والأمانة إلى غير رجعة.

وتمثل «حنان» صورة الفتاة المؤمنة فى ظل دولة الخلافة. إنها تقرأ وتطالع مثل أبيها. القراءة متعتها الغالية، القراءة تعرش فى حنايا عقلها ووجدانها، ليس لأن والدها يملك حانوتاً للوراقة فى سوق الكتب، ولكن لأنه هو الآخر قارئ ممتاز تجرى الكلمة فى عروقه، وكان صمام الأمان بالنسبة لها، وقد طلب منها أن تمنح عبدالعزيز الفرصة ليواصل طريقه مع «المعرفة» وتعينه عليها، حيث يغدو طموحه جزءاً من طموحها، ويتوحدان فى ساحة الكلمة، ولن يكون بعدها ثمة مشكلة، أو سوء تفاهم على الإطلاق!

ولكن سوء التفاهم حدث، عبدالعزيز تزوج «المعرفة»، وانحاز للغزاة الهمج ضد أهله وقومه.. مما ترتب عليه أن تحرر والدها من التزامه تجاهه.. وكان عليها أن ترى رأس أبيها «سليمان» يتدحرج أمامها حين أتى «عبدالعزيز» بالمغول إلى بيتها، يقطعون رقبته ويطاردون أخاها «الوليد»..

«حنان» صفحة تنعكس عليها أحداث الخارج، وتمثل نضج المرأة فى مواجهة الأحداث الصعبة التى تمر بها الأسرة الصغيرة، وتدبر مع أمها أحوال البيت مهما بدت الأمور صعبة وقاسية.

وإذا كان الوليد نموذج الشخصية المقاومة النموذجية، وعبدالعزيز يمثل خيانة المثقف فى سبيل طموحه الشخصى، فهناك شخصيات أخرى ثانوية، تنقسم إلى النوعين أيضاً، فريق مقاوم، وآخر خائن أو مستسلم، وفى كل نوع أعداد لا تحصى، ولكن الأخطر من كل ذلك هو غياب الجماهير، أو غياب المؤمنين.. الحلقة التى تم إغفالها فى مواجهة المخاوف والهزائم والتحديات..!! فأين جماهير المؤمنين الذين يزحمون طرقات بغداد، وأسواقها، ومدارسها، وأحياءها، وبيوتها، ونواديها؟ أين الجموع الحاشدة التى تتدفق ظهيرة كل يوم جمعة إلى الجوامع لكى تسمع وترى وتعرف، وتتزود بالوقود؟ أين الذين يلتقون على صفحات كتاب الله كل يوم، ولو لدقائق معدودات، ربما يمنحهم الطمأنينة والثقة والأمل، وبما يحفزهم على حماية الذات من التآكل والفناء، والسعى لتشكيل المصير الذى يليق بشرف الإنسان المسلم وكرامته؟» (ص ٨١).

وكأن الرواية تدرك أن الجماهير تحتاج إلى قيادة وتوجيه وقدوة، فهناك كثيرون ينتظرون الإشارة للبدء فى المقاومة، وهم على استعداد للصبر، وللعمل بمجرد رؤية القيادة الصادقة، والتضامن من أجل إنقاذ المركب من الغرق، على الأقل حماية ما يمكن حمايته من الرقاب، من ملايين الأسماك الجائعة التى تنتظرهم فى القاع.. ولحظة أن يصير الفداء متعة وضماناً، نكون قد وضعنا خطواتنا فى الطريق الصحيح، كما يرى الوليد!

وإذا كان هناك من يمثل جانب الخيانة والملاينة وخدمة العدو بالتجسس، مثل ابن العلقمى وعبدالعزيز ونصير الدين الطوسى وعلى بهادر، وغيرهم، فإن الأمة لا تخلو أبداً من العلماء العاملين الذين يقدمون القدوة والتضحيات والأمل، هذا هو الشيخ الصرصرى العجوز الذى استشهد وهو يقاتل العدو بقذف الحجارة وظهره إلى الحائط، وهنالك حسان البطائحى وقطب الدين الحداد وصفى الدين الحرانى، وفرق المقاومة التى يتزعم الوليد بعضها.. إنها شخصيات تربت على قوة الروح وشحذ السلاح الذى يحمى الناس والقيم والمقدسات.

وفى كل الأحوال، تبقى تربية الجماهير فى القاعدة العريضة (المستوى الشعبى) ضرورة للتصدى للعدوان - أياً كان - ومواجهة الغزاة بصورة تلقائية وعفوية.

بفضل قوتهم، وضعف الخلافة، وخيانة «المثقفين» بلغة زماننا، أو أهل العلم بلغة الزمان القديم. نجح الغزاة فى كسر «العاصمة»، ليكسروا رقبة العالم الإسلامي كله

[٥]

فى هذه الرواية مضمون جديد، ولغة جديدة..

لقد جعلت من قضية الفكر والثقافة والمثقفين موضوعاً أساسياً، تدور من خلاله الأحداث. كانت بغداد فى أوج ازدهارها منارة العلم فى العالم، وكانت الأمية لا وجود لها، الرجال والنساء يعرفون القراءة والكتابة، ويناقشون شتى القضايا الأدبية والفكرية، وقد سجلت كتب التاريخ فى عهد الرشيد أن بغداد لم يكن بها أمىّ أو أميّة. واختيار هذا الجو الثقافى لمعالجة قضية الغزو الهمجى الذى أهلك الحرث والنسل، وملأ دجلة بالكتب والمخطوطات لم يأت عفواً أو اعتباطاً، ولكنه جاء ليقرر حقيقة الصراع بين الحضارة الإنسانية التى صنعها الإسلام، والهمجية الوثنية التى تدمر كل شىء وفقاً لشريعة «إلياسا» أو الهيمنة بمفهومنا المعاصر، ولابد لحماية الحضارة من القوة الواعية المؤمنة التى تملكها القيادة، والجماهير جميعاً.

وليس معنى الاهتمام بالمجال الفكرى إهمال الجوانب المادية، فالرواية تشير إلى ضرورة الإعداد الشامل والاكتفاء الذاتى، لضمان الاستمرار فى مجابهة السيف المغولى، فالجوع يمنع الجماهير من أداء مهمتها فى الدفاع عن النفس أمام الموت، وإذا كانت وحشية التتار تجعلهم يحرقون الغلال الزائدة عن حاجتهم كى لا يتسرب منها شىء إلى الناس، فالواجب يقضى أن يكون لدى الناس، ما يمنعهم من الاحتياج للغزاة أو غيرهم.

ولعل هذا المجال كان من وراء الصياغة اللغوية الراقية التى اقتربت من الشعر فى عديد من المواضع، واحتضنت لغة صوفية تعبيرية فى معظم الصفحات. ومع امتياز هذه الخاصية فى الرواية، إلا أنها جاءت فى مستوى واحد تقريباً، فلا تستطيع أن تميز بين لغة المثقف عالى الثقافة، والشخص العادى محدود الثقافة، ولعل انتماء معظم الشخصيات إلى المجال الفكرى كان من وراء هذا المستوى اللغوى الواحد.

كان «سليمان» والد «الوليد» يمم شطراً مع الشيخ «عبدالقادر الجيلانى»، فى رحابه يجد العزاء والسلوى، ويجد فى كلماته ما يهون عليه منغصات الخوف والحزن والألم، وتجرى بينهما لغة التصوف المتسامية، يخاطبه قائلاً:

«السماح السماح يا شيخى.. لقد قرأت كتبك كلها وعشت كلماتك حرفاً حرفاً.. وأنا أعرف جيداً ما أردت أن تقوله. إن مغزى مصنفاتك كلها، وجوهر تعابيرك المشتعلة كالجمر. كان يرسم كلمتين أردت بهما أن تحررنا وأن تمضى بنا خفافاً، ونحن نتلقى دفء التعاليم: لا تحزنوا! فما ثمة فى عالم الفناء ما يدعو للحزن. لا تخافوا، فالذى يأوى إلى كنف الله.. مم يخاف؟ «أنت منى، أنت تلينى، وكل شىء فى الوجود يأتى بعدك.. لا شىء يقدر عليك إذا عرفت مقامك، فأنت أقوى من الأرض والسماء.. أقوى من الحروف والأسماء» (ص ٢٧).

وتتناثر هنا وهناك عبارات صوفية شهيرة من قبيل «كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة»، «الحرف يعجز أن يخبر عن نفسه فكيف يخبر عنى؟»، «ألق العبارة وراء ظهرك، وألق المعنى وراء العبارة، وادخل إلىّ وحدك ترنى وحدى»، «أنا الله لا تحيط بى الحروف، ولا تستوعبنى الكلمات»... (ص ٣٠).

وتستفيد لغة الرواية صوفية أو عادية بالآيات القرآنية، وتستلهمها فى السياق

السردى بصورة مشعة ومضيئة. فى رحلته عبر الصحراء حيث الوحدة والخوف، يشعر الوليد أنه بحاجة إلى كلمات أبيه، فيصفها بالقناديل «التى تنير الطريق للمحزونين والخائفين والمدلجين فى الظلمات.. لا أدرى مم كان يستمد زيتها العلوى، لكننى كنت متيقنًا من أن لهبها الصافى كالبللور، لا يمكن أن تكدّره هباءة من دخان، وأنه مستمد من هناك.. من فوق.. من الكوكب الدرى السابح فى أعماق السموات.. من الشجرة المباركة التى تعلو على التحيز للمشارق والمغارب..» (٥٦)، والفقرة متأثرة بالآية الكريمة المعروفة: «الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة كأنها كوكب درّى يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدى الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شىء عليم» (النور: الآية ٣٥).

ويصف الوليد أمان المغول الخادع الذى منحوه لأهل بغداد، فيقول: «إنهم دائمًا يمنحون المدن المذبوحة أمانين.. ودائمًا كان أمانهم الأول مضللاً كحرباء مجربة تعرف كيف تختار اللون الذى تضيع فيه على الآخرين، ثم ما تلبث أن تنفث سمها.. هذه المرة يستوى الجميع قبالة مطحنة الموت.. الذين يقاتلون والذين لا يقاتلون.. الكل يصير زرعًا أخرج شطأه واستوى على سوقه، وحان قطافه.. المغول لا يرحمون أبداً.. شريعة الدم تحكمهم... إلخ» (ص ١٣٧).

وفى الفقرة إشارة إلى قوله تعالى: «.. ذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع...» (الفتح: الآية ٩٢).

ويرشح الكاتب سرده بصور شتى أقرب إلى الابتكار والشاعرية، تأمل مثلاً وصفه لسيوف التتار وهى تشرب من دم البغداديين، تتلحظ متلامعة فى الأفق القريب تريد المزيد.. «لكأنه عطش ألف عام يبحث عن الارتواء».. وحين صعدت هذه السيوف إلى السطوح تلاحق الهاربين من أهل بغداد «راحت الميازيب ترش دماءهم فى الأزقة» (ص ١٦٤)، فالقتل «أصبح الممارسة الوحيدة فى هذا العالم، وسلطانه هو السلطان» (ص ١٦٥).

ثم تأمل تساؤل «سليمان» وهو يحكى لشيخه عن الأحوال المتردية: «أحلم يا شيخى بالمورد الذى تتدلى فيه عناقيد التين والزيتون.. الجوع يعتصرنا يا (عبدالقادر)، فهل سنجد عندك الرغيف المعجون بالوجد؟» هل سنتلقى منك القدح الموعود؟ وأنت القائل: أيها الباز الأشهب الذى لم يعرف الخوف؛ إن الدنيا خلقت لكم، وأنكم خلقتم للآخرة.. لا

بغداد، هى المكان القديم الذى جرت فيه أحداث الرواية، وهي المكان الجديد الذى أشار إليه «كروتشة»، ولم يصرح به

تخف أحداً سوى الله عز وجل، وكل الحوائج إلى الله عز وجل.. التوحيد التوحيد إجماع الكل!» (ص ١٩٦).

يفيض السرد الروائى بكثير من هذه الصور الشاعرية العذبة، وإن كانت بعض المفردات والصيغ تبدو نشازًا بحكم اشتقاقاتها غير الدقيقة، أو الانسياق وراء الأساليب الصحفية الضعيفة، أو الوقوع فى أخطاء نحوية أو تعبيرية، مثل «يتموضع - ص ٤٧»، «يتمحور - ص ٥٩»، «اللامبالاة - ص ٦٤»، «الاعتذار عن الحضور - ص ٦٢»، «كيف خرجوا وكيف يرجعوا - ص ١٣٥»، «توجه إلى نداء - ص ١٥٤»، «تتشبث بالبرود واللا أبالية - ص ٢٥٨»، «لا أحداً ولا حانوتًا مفتوحًا ولا كتابًا - ص ٢٦٢»، «يتغرب الآن وحيداً أعزلاً - ص ٢٦٣»، «ولكنك دليتهم على الدار - ص ٣٠٧»..

ويعتمد السرد فى بعض المواضع على الحوار الداخلى (المونولوج) وتيار الشعور، فيضىء ماضيًا لا يعرفه القارئ، أو يعبّر عما فى نفسه تجاه بعض المواقف والأحداث، تأمل مثلاً الفصل «٨» (ص ٥٠ وما بعدها)، حيث يتكلم سليمان عن النكتة السوداء وموقفه منها، والفصل «٣٥» (ص ٢٥٤ وما بعدها)، حيث يتكلم عبدالعزيز عن إحساسه بعدم الرضا وخوفه من المجهول، بسبب خيانته.

وإلى جانب ما سبق، فإن الرواية توظف الحوار، ليكون عنصراً مهمًا فى كشف الماضى، وإضاءة الحاضر، ومناقشة المستقبل، ويتفاوت قصراً وطولاً وتوسطًا، حسب الحالة التى يكون عليها المتحاورون، ولنأخذ مثالاً من الحوار الذى جرى بين سليمان وعبدالعزيز، حول التعاون مع الغزاة، ومحاولة الأخير تعليل ذلك بأن الفرصة ستعطى لهم إن لم يقم أهل بغداد بواجبهم فى تعمير البلاد، ولأول مرة يضحك سليمان بصوت عالٍ:

« - ولكن جُلّ الذين تعنيهم قتلوا، أو هاجروا يا عبدالعزيز ولم يبق منهم أحد..

- هنالك غيرهم كثيرون..

يضحك مرة أخرى وهو يربت على كتفى:

- نصير الدين الطوسى مثلاً؟

- ليس وحده على أية حال..

- ولكنه بداية سيئة يا عبدالعزيز.. بداية مخالفة لطبائع الأشياء، وبالتالى فلا أعتقد أنها ستصل هدفها بيسر وسهولة..

تعيم علىّ كلماته كرة أخرى، فأنظر إليه متسائلاً فيقول وهو لايزال يربت على كتفى:

- لقد رفع نصير الدين صوته يزكى الدولة القاهرة ويشيد بفتوحاتها ويخيف الناس من معارضتها.. وهذا ضد التاريخ يا عبدالعزيز وضد العمران... إلخ» (ص ٢٢٤).

يشير الحوار إلى طائفة المثقفين الذين يحاولون تسويغ تعاونهم مع العدو لتحقيق طموحاتهم الشخصية، ويقترفون جريمة الإشادة به وتزكيته، بينما الدماء الزكية الطاهرة للشهداء الذين قتلهم العدو مازالت ساخنة.. ودور الحوار فى كشف هذه الطائفة وسلوكها مهم فى السرد الروائى، وأقوى من التعبير عنه فى سياق آخر..

وسنجد حواراً يعتمد على الجمل القصيرة التى تقرر حكمًا مباشراً أو موقفًا يوضح طبيعة السلوك الذى يمارسه أحد المتحاورين. مثلاً الحوار الذى يدور بين الوليد وعبدالعزيز، حول حنان والعلاقة مع الغزاة، يقول الوليد بينما يحاول عبدالعزيز أن يكون هادئًا تمامًا:

« - حنان ليست شيئًا لكى تعلن ملكيتك له..

يتشبث بموقفه أكثر:

- ولكنها ستكون لى!

- إنك..

تزدرد ما كنت تود أن تقوله له.. يدرك أنك تريد أن تقول شيئًا، وأنك تسترجعه قبل أن يصل إليه:

- قل يا وليد.. إننى.. ماذا؟

- منذ زمن بعيد وأنت تمارس الخطيئة نفسها..

يتساءل ببرود، محاولاً تجاهل كل ما ترمى إليه:

- أية خطيئة؟

وتقول فى نفسك: لابد من الكى فإنه آخر الدواء..

- لقد بعت نفسك للشيطان.

يدرك تمامًا أنه بداية التحدى فيرد عليه بمثله:

- دعك من التعابير الجاهزة.. إنها فى مثل حالتنا لا تجدى نفعًا، ولا تصل بنا إلى شىء..

تصعّد المجابهة قائلاً فى نفسك: إنه لابد لكل شىء من نهاية:

- أرجو ألا تجيئنى المرة القادمة بالشحنة نفسها طالبًا أختى!

بلا مبالاة، عرف كيف يتعلمها من صولاته فى ساحات المران العقلى، أجاب:

- الأمر سيان: المهم أن آخذ حنان... إلخ» (ص ٢٨٠ - ٢٨١).

ونلاحظ أن الوليد، لم يجد مفرًا من مباغتة خطيب أخته - الذى كان - باتهامه بالتعامل مع العدو، والوقوف فى جانبه، وبيع نفسه للشيطان، ولكن الآخر يبدو مدربًا على المغالطة والدفاع عن نفسه من خلال البرود والتجاهل وعدم المبالاة «التعابير الجاهزة»، «الأمر سيان...».

وفى كل الأحوال، فإن الحوار يمثل عنصراً أساسيًا من عناصر السرد الروائى، ويبلور طبيعة المواقف والآراء التى تصدر عن الشخصيات وتصنعها الأحداث، وإن كان الوصف فى الرواية قد غلب على كل العناصر وتسيدها، بحكم ميله إلى التحليل والتفسير.

وبعد..

فإن «أمانة الكلمة» تبدو فى الرواية أخطر من الجهاد المسلح، وإن كانت لا تغنى عنه، بوصفها الضوء الذى ينير الآفاق، ويكشف الطرقات، وقد كان سقوط عبدالعزيز الداوى نموذجًا لمن خان أمانة الكلمة، فقد صار مدرسًا فى المستنصرية التى أصبحت أداة بيد المغول، وصعد درجات السلم بسرعة متناسيًا تمامًا أساتذته الذين اغتالتهم خناجر الغزاة، أو تشردوا فى الأرض حرصًا منهم على أمانة الكلمة، والتزامًا بألا يصيروا أدوات فى إمبراطورية هولاكو!

ولا حجة لمن يقول بأن تولى أبناء البلد للمستنصرية أولى من أن يعبث بها الغرباء أو الغزاة، فعبثهم إدانة أخرى لهم، وتحريض على خلخلة وجودهم الإجرامى، وكشف لعجزهم، وإضعاف لموقفهم، وقبل ذلك وبعده بعث للمقاومة التى تحرمهم متعة الهيمنة وسكينة الراحة. ■

لماذا الدول الفقيرة فقيرة

تيم هارفورد
Tim Harford

«نعم، توجد انتخابات. فالرئيس يُعاد انتخابه دائمًا بأغلبية ساحقة»

■■ يطلق البعض على مدينة دوالا Douala الكاميرونية لقب «إبط أفريقيا» الذى أجده مناسبًا تمامًا لها إذ إنها تقع مباشرة تحت الكتف المنتفخ لغرب أفريقيا؛ وتتصف هذه المدينة الموبوءة بمرض الملاريا بأنها رطبة وغير جذابة ورائحتها كريهة. أما إذا كنت تعيش فى الكاميرون، فستعرف أن مدينة «دوالا» أنشط مدنها. فالكاميرون دولة فى غاية الفقر؛ إذ إن مواطنها العادى أفقر ثمانى مرات من المواطن العادى فى أى مكان فى العالم، وأفقر خمسين مرة تقريبًا من المواطن الأمريكى العادى. لهذا سافرت إلى «دوالا» فى أواخر عام ٢٠٠١ لأتحرى عن السبب.

ولست متأكدًا من أول مَن أطلق على المدينة لقب «الإبط»، ولكن لن أندهش إذا كانت وزارة السياحة الكاميرونية نفسها هى التى أطلقته. فكما نعرف أن معظم وزارات الدفاع بالعالم مسئولة عن شن الهجوم على الدول الأخرى، وأن وزارات العمل مهمتها الإشراف على طوابير العاطلين من الشعب، أما وزارة السياحة الكاميرونية، فهى لا تخالف هذا العرف النبيل فوظيفتها هى إثناء السائحين عن زيارة بلدها.

وحذرنى زميل لى أن سفارة الكاميرون فى لندن ستحاول أن تضع أمامى كل عائق ممكن، كأن تطلب منى مثلا الذهاب إلى باريس للحصول على التأشيرة السياحية. بيد أننى لم أتكبد كثيرًا من العناء؛ لأننى كان لى صديق يعيش فى الكاميرون، دفع رشوة تعادل أجر موظف كاميرونى فى نصف يوم ليبعث لى دعوة. دفعت متسلحا بهذه الدعوة ما يعادل أجر موظف كاميرونى فى خمسة أيام لأحصل على تأشيرة الدخول فى عملية تطلبت ثلاث زيارات فقط للسفارة، وبعض التذلل من جانبى. وهذا يكشف سر عدم التقائى أنا ورفقائى فى هذه الرحلة بسائحين كثيرين طوال الأسابيع الثلاثة التى قضيناها فى الكاميرون.

ولا أريد أن أرجع كل الفضل فى تنفير السائحين من المجىء إلى الكاميرون إلى وزارة السياحة؛ إذ إنها مهمة تحتاج تعاون فريق عمل بأكمله. فوفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، تعد الكاميرون أحد أكثر الدول فسادًا فى العالم. وكشفت استطلاعات الرأى عام ١٩٩٩ أنها نفسها أكثر الدول فسادًا. أما عندما زرتها عام ٢٠٠١، فكانت قد تراجعت لتغدو خامس أكثر الدول فسادًا، الأمر الذى تعتبره حكومتها تحسنًا احتفلت به كثيرًا. وإذا تمعنت فى التفكير للحظات، علمت أن الفوز بلقب «أكثر الدول فسادًا فى العالم» أمر يتطلب الكثير من بذل بعض الجهد. ولمّا كانت منظمة الشفافية الدولية ترتب الدول حسب النظرة الدولية للفساد، كانت الاستراتيجية الرابحة للكاميرون هى التركيز على إجبار رجال الأعمال الأجانب على دفع الرشا مثلما يحدث فى المطار. ولكن جهود السلطات الكاميرونية قد تشتتت لأن الدولة فاسدة بشدة على كافة المستويات، ولا يقتصر الأمر على التعامل مع الأجانب فحسب. إذن فربما عدم التركيز هو ما جعلها تسقط من فوق عرش الفساد.

لا يعنى هذا أن مطار دوالا الدولى يعمل بكفاءة عالية، بل إنه بعيد كل البعد عن هذا الوصف. فهو رطب، وعلى الرغم من أن المطار لا يتعامل إلا مع ثلاث أو أربع رحلات يوميًا فإنك تجد حركة السير متثاقلة مضطربة بحيث تعانى صعوبة فى المرور من الحشود الكثيرة. وكان من دواعى امتنانى أن صديقى أندرو وسائقه سام قد ساعدانا فى الخروج من المطار فى ذلك المساء الحار جدًا. وكان سائقه سام يود أن ينطلق بنا على الفور بالسيارة إلى مدينة بويا Buea التى تتمتع بطقس أكثر برودة، ذلك لو أن هناك طرقا فى «دوالا» يمكنك الانطلاق عبرها بسيارتك بسرعة. ولكن لم توجد هذه الطرق. فدوالا مدينة المليونى نسمة ليس بها أى طرق حقيقية.

صحيح أن الشارع العادى فى مدينة «دوالا» عرضه من الكوخ إلى الكوخ المقابل ستة وأربعون مترًا تقريبًا، لكن الشارع لم يصمم بهذا الشكل لأن هذه المساحة مطلوبة من أجل طريق تكتنفه الأشجار، فهو مكان يعج بالباعة المتجولين، فتجد أحدهم يقف بجانب صينية يضع عليها الفول السودانى، وتجد غيره يتجول ويبيع نبات لسان الحمل plantain مشويًا؛ وترى تجمعات بها قليل من الناس، يقفون حول دراجة بخارية أو يحتسون الجعة أو نبيذ النخيل أو يطهون فى الخلاء على النار. كما ترى أكوامًا من الأنقاض، والحفر الواسعة على جانبى الطريق التى تشف عن أعمال بناء أو هدم لم تكتمل. ثم تجد الطريق - أو بالأحرى الذى كان يمكن أن يقال إنه طريق منذ عشرين عامًا - فى المنتصف مليئًا بالحفر. وفى هذا الطريق تجد أربع حارات مرورية تحتل سيارات الأجرة معظمها. ففى الحارات التى بجانب الطريق تجد سيارات الأجرة متوقفة حيث يقوم السائقون بجمع الأجرة من الركاب. وفى وسط الطريق تجد هذه السيارات تتمايل بين الحفر وبين السيارات الأخرى متبعة فى ذلك كل الاحتمالات التى لا يمكن أن يتوقعها أحد. وليس هناك أية قواعد سواء للمرور أو للسرعة. فأحيانًا تجد سيارة أجرة ممتلئة بالركاب على حافة الطريق تتمايل لتتخطى - على نحو مفاجئ - السيارات التى تسير ببطء فى وسط الطريق؛ وغالبًا ما يكون الطريق من الداخل مليئا بالحفر أكثر من الحواف. أما الضوضاء فهى لا تُصدق؛ ليس فقط لأن كل رجل، وكل امرأة، وكل طفل فى المدينة يبدو وكأنه يحمل فى يده جهاز استريو وقد ضبط مؤشر الصوت به على أعلى درجة، ولكن لأن بوق السيارة أصبح أيضًا شكلا من أشكال الاتصال المشترك. وقد استطعت أن أترجم بعض الجمل الشائعة:

بيب: «أنت لا ترانى، ولكن لدى مقاعد خاوية فى السيارة».

بيب: «أراك، ولكن ليس لدى مقاعد خاوية فى السيارة».

بيب: «لا تركب معى، فأنا ذاهب فى اتجاه مختلف».

بيب: «سأقبل ما تدفعه، هيا اركب».

بيب: «بعد دقيقة سأنحرف لأتفادى مطبا، وقد أصدمك بالسيارة، ابتعد!».

صحيح اعتادت شوارع دوالا على أن تسير بها الحافلات التى لم تعد تستطيع السير فى هذه الشوارع المتهالكة. لذا، تعد سيارات الأجرة كل ما تبقى من وسائل

للاستزادة:
The Undercover Economist
المخبر الاقتصادى
تيم هارفورد
كلمات عربية للترجمة والنشر - القاهرة

المواصلات، التى جميعها سيارات قديمة متهالكة من ماركة تويوتا، تحمل أربعة ركاب فى المقعد الخلفى، وثلاثة فى المقعد الأمامى، ولونها أصفر تمامًا مثل تاكسيات نيويورك، وملصق على كل منها شعارات مميزة مثل «الله أكبر»، أو «توكلنا على الله»، أو «الله يُسيرها».

لا يمكن لأحد يرى مشهد الشارع فى دوالا أن يستنتج أن الكاميرون دولة فقيرة بسبب نقص الحس التجارى بها، ولكن الواقع أنها مع الفقر الذى تعانيه، تزداد فقرًا يومًا بعد يوم. فهل يوجد ما يمكن فعله لعكس هذا الوضع، ومساعدة الكاميرون على شق طريقها نحو الثراء فى المقابل؟ ليس هذا بالسؤال السهل. يقول روبرت لوكاس Robert Lucas الحائز على جائزة نوبل:

«إن نتائج الرفاهية البشرية المرتبطة بمسائل مثل هذه هى نتائج مذهلة. فبمجرد أن يبدأ المرء فى التفكير فى أحدها، يصبح من الصعب عليه التفكير فى أية مسألة أخرى».

قطعة البازل المفقودة

اعتاد علماء الاقتصاد على الاعتقاد أن الثروة الاقتصادية جاءت من مزيج من «الموارد التى صنعها الإنسان» (كالطرق، والمصانع، والآلات، وأنظمة الاتصالات)، و«الموارد البشرية» (كالعمل الجاد، والتعليم) و«الموارد التقنية» (كالمعرفة التقنية، أو الآلات فائقة التكنولوجيا). ويبدو جليًا أن الدول الفقيرة أضحت دولا غنية بعدما استثمرت المال فى مواردها الطبيعية، وطورت مواردها البشرية والتقنية عن طريق التعليم وبرامج نقل التكنولوجيا.

ما الخطأ إذن فى هذه الصورة؟ لا خطأ حتى الآن. فالتعليم، والمصانع، والبنية التحتية، والمعرفة التقنية هى موارد بالفعل متوفرة بكثرة فى الدول الغنية وتفتقر إليها بشدة الدول الفقيرة. ولكن الصورة هكذا ليست كاملة: فالبازل ينقصه أهم قطعة فيه.

وأول دليل على أن ثمة نقصا فى هذه الصورة التقليدية هو المعنى المتضمن بها، هو أن الدول الفقيرة كان عليها مواكبة الدول الغنية منذ نصف قرن أو يزيد. فكلما كانت متخلفة عنها بعدد سنوات أكبر، تحتم عليها مواكبتها أسرع؛ لأن الدول ذات البنية التعليمية أو التحتية الضعيفة، تحصل فيها الاستثمارات الجديدة على مميزات كبيرة. أما الدول الغنية، فلا يجنى الاستثمار الجديد فيها إلا الربح الضئيل: ويسمى الاقتصاديون هذا الأمر بقانون «تناقص الغلة». فمثلا، إذا رُصفت وعُبدت بعض الطرق فى الدول الفقيرة، فسوف تفتح الباب نحو التجارة أمام مناطق جديدة تمامًا؛ فى حين أن رصف بعض الطرق فى الدول الغنية لن يساهم فقط سوى فى تخفيف بعض الزحام. فتجد مثلا أن خطوط الهاتف عند مدها للدول الفقيرة تكون لها أهمية عظيمة، أما فى الدول الغنية، فيستخدم الأطفال الهواتف الجوالة فى المدارس ليتبادلوا إرسال الرسائل النصية فى الفصل. بالمثل، يتسبب بعض الاهتمام بالتعليم فى الدول الفقيرة فى إحداث طفرة؛ بينما فى الغالب لا يجد معظم الحاصلين على شهادات أكاديمية فى الدول الغنية الوظائف. وبالتأكيد فاختراع الدول الغنية للتكنولوجيا يكون مسألة أشق من مجرد قيام الدول الفقيرة بنقلها؛ فمواطنو دوالا مثلا يمكنهم التمتع بسيارات الأجرة دون انتظار ظهور شركة كاميرونية مثل جوتليب دايملر تعيد اختراع محرك الاحتراق الداخلى من جديد.

وعندما تنظر إلى بلاد مثل تايوان، أو كوريا الجنوبية، أو الصين، التى تتضاعف دخولها كل عشر سنوات أو أقل، تجد نظرية المواكبة نافذة المفعول. ولكن ما زال العديد من الدول الفقيرة لا ينمو بوتيرة أسرع من الدول الغنية؛ وفى حقيقة الأمر فإنها تنمو نموًا بطيئًا، أو - كما فى حالة الكاميرون - تزداد فقرًا. وفى محاولة علماء الاقتصاد العثور على قطعة البازل المفقودة، مزجوا بين نموذج «تناقص الغلة» وبين نموذج آخر يأخذ فى اعتباره «تزايد الغلة»، وكان مفاد النظرية الجديدة أنه أحيانًا عندما تزيد الموارد، تزيد سرعة النمو: فالهواتف مفيدة إذا كان الجميع يملكونها، والطرق مفيدة إذا كان الجميع يملك السيارات؛ ويغدو من الأسهل اختراع التكنولوجيا إذا كان سبق لك اختراع الكثير من قبل.

تكشف لنا هذه المسألة عن السبب فى ثراء الدول الغنية، وتخلف الدول الفقيرة عنها بكثير، إلا أنها لا تفسر كيف تقوم دول مثل الصين، وتايوان، وكوريا الجنوبية - ناهيك عن بتسوانا، وشيلى، والهند، وموريشيوس، وسنغافورة - بملاحقة ركب الدول الغنية. فهذه الدول الواثبة - بخلاف اليابان، أو الولايات المتحدة، أو سويسرا - حققت أسرع معدلات نمو اقتصادى على ظهر هذا الكوكب، والتى كانت نفسها تعانى من فقر مدقع منذ خمسين عامًا. وكانت تنقصها الموارد التى صنعها الإنسان، والموارد البشرية، والتقنية، وحتى الموارد الطبيعية أحيانًا. ثم شقت رحلتها نحو الثراء منذ ذلك الحين، فقامت خلالها بتطوير التعليم، والتكنولوجيا، والبنية التحتية.

ولم لا؟ فقد باتت التكنولوجيا أكثر توفرًا، وتزداد تكاليفها انخفاضًا، فهذا هو ما يجب أن يتوقعه خبراء الاقتصاد من كل دولة نامية. ففى عالم تتناقص فيه الغلة، تحصل أكثر الدول فقرًا على أقصى استفادة من التكنولوجيا الحديثة، والبنية التحتية، والتعليم. ولتنظر إلى كوريا الجنوبية على سبيل المثال التى نجحت فى الحصول على التقنيات الحديثة بعدما حثت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها، أو بيع حقوق استخدامها. لم يكن الأمر مجانيًا: فبجانب دفع رسوم استخدام التقنيات، كانت الشركات المستثمرة ترسل الأرباح التى حققتها إلى أوطانها. أما المكاسب التى تعود على كل من العمال الكوريين، والمستثمرين، فى صورة نمو اقتصادى، فكانت أكبر خمسين مرة من الرسوم والأرباح التى خرجت من الدولة.

وبالنسبة إلى التعليم والبنية التحتية، فلما كانت الغلة تبدو مرتفعة للغاية، كان لزامًا توافر المستثمرين المستعدين لتمويل مشروعات البنية التحتية، أو إقراض الأموال للطلاب أو حتى للحكومة التى توفر التعليم المجانى. وكان لزامًا على البنوك المحلية والأجنبية أن تتسابق على منح القروض للمواطنين لمساعدتهم على الالتحاق بالمدارس، أو إنشاء طرق، أو محطات طاقة جديدة. كما كان لزامًا على الفقراء، أو على الدول الفقيرة، أن يكونوا سعداء للغاية للحصول على تلك

القروض، وهم على ثقة أن عوائد الاستثمار ستكون مرتفعة، وأن سدادهم لتلك القروض لن يكون بالأمر الصعب. وحتى إن لم يحدث أى من هذا لأى سبب كان، فإن البنك الدولى، الذى أُسس بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها تحت هدف واضح هو إقراض الدول من أجل التنمية وإعادة الإعمار؛ يقدم قروضًا للدول النامية تقدر بمليارات الدولارات سنويًا. ومن الواضح أن عدم توافر المال اللازم للاستثمار ليس هو القضية وإنما القضية هى إما لا توجد استثمارات، أو أنها لا تحقق العائد الذى تتوقعه منها النماذج التقليدية.

وحتى إذا أوحى نموذج «تزايد الغلة» أنه من الممكن بالنسبة للدول الفقيرة أن تصبح أكثر ثراءً طالما أنها قادرة على القيام بالعديد من الاستثمارات التكميلية فى وقت واحد من أجل تصنيع السلع وتصديرها، كبناء المصانع، ورصف الطرق، وتوليد الكهرباء، وإنشاء الموانئ. وتسمى نظرية الاستثمار هذه بنظرية «الدفعة القوية» التى وضعها عالم الاقتصاد بول روزنشتين رودن Paul Rosenstein-Roden، الذى عمل لبعض الوقت فى البنك الدولى فى السنوات الأولى للبنك. وسواء كانت الدفعة القوية هى السبب أم لا، فقد استطاع العديد من الدول الفقيرة أن يحقق نموًا سريعًا خلال العقود القليلة الماضية. فلماذا إذن لا يزال العديد من الدول متخلفًا عن ركب الازدهار الاقتصادى؟

نظرية «الحكومة قاطعة الطريق»

بينما كانت سيارتنا ترتطم بالسيارات الأخرى، وتترنح فى بطء لتشق طريقها من بين جموع الناس من المشاة، كنت أحاول أن أعرف مِن السائق «سام» المزيد عن هذه الدولة.

وسألته: «متى كانت آخر مرة أُصلحت فيها هذه الطرق يا سام؟»

رد سام: «منذ حوالى تسعة عشر عامًا».

(تولى الرئيس بول بيا Biya Paul السلطة فى نوفمبر عام ١٩٨٢، وكان قد مر عليه فى الحكم تسعة عشر عامًا أثناء زيارتى للكاميرون، وظل فى منصبه حتى بعد زيارتى بأربع سنوات، أى حتى عام ٢٠٠٥. وأذكر أنه نعت خصومه مؤخرًا باسم «السياسيون الهواة» - ومن المؤكد أنهم يفتقرون للخبرة العملية المستمرة.)

وسألته: «ألا يشكو الناس من الطرق؟»

رد: «يشكون، ولكن لا شىء يتغير. فالحكومة تقول إنه ليس لديها المال لإصلاحها. ولكن هناك المال الوفير الذى يأتى من البنك الدولى، ومن فرنسا، وبريطانيا، وأمريكا، ولكن مسئولى الحكومة يضعونه فى جيوبهم. ولا ينفقونه على الطرق».

- «هل توجد انتخابات فى الكاميرون؟»

- «نعم، توجد انتخابات. فالرئيس بيا يُعاد انتخابه دائمًا بأغلبية أصوات ٩٠٪».

- «هل يصوت له ٩٠٪ من الشعب؟»

- «لا، فهو لا يتمتع بأى شعبية. ومع ذلك، ما زال يفوز بأغلبية أصوات ٩٠٪».

ولا يحتاج المرء لقضاء وقت طويل فى الكاميرون ليدرك كم يمقت الشعب الحكومة. فمعظم نشاط الحكومة يبدو أنه قد أعد على نحو واضح خصيصًا لسرقة المال من شعب الكاميرون. أذكر أننى قد حُذرت بشدة من فساد الحكومة، ومن أن المسئولين فى المطار سيحاولون أن يريحونى من النقود التى أحملها معى، حتى إننى كنت متوترًا من ذلك الشأن أكثر من توترى خشية إصابتى بالملاريا، أو من التعرض لهجوم بغرض السرقة تحت تهديد السلاح فى أحد الشوارع الخلفية بمدينة دوالا.

اقتصاديا؛ أنظمة الحكم الدكتاتورية المستقرة أفضل من الأنظمة الفوضوية. ولكنها أسوأ بكثير من الأنظمة الديمقراطية

ومع ذلك، ينظر العديد من الكاميرونيين لرجال السياسة والموظفين الحكوميين بنظرة متفائلة، لأنهم يقدمون الخدمات للشعب ويفعلون كل ما فى وسعهم لمراعاة مصالح الدولة. وهناك آخرون متشائمون يرون أن العديد من رجال السياسة غير مؤهلين، ودائمًا ما يفضلون فرص إعادة انتخابهم على مصلحة الشعب نفسه.

اقترح عالم الاقتصاد مانكور أولسون Mancur Olson افتراضًا ناجحًا، وهو أن دوافع الحكومة ما زالت سوداوية. ووضع نظرية بسيطة ورائعة تكشف السبب وراء كون أنظمة الحكم الدكتاتورية المستقرة تؤثر على النمو الاقتصادى على نحو أسوأ من الأنظمة الديمقراطية، فى حين أنها أفضل من الأنظمة الفوضوية. وافترض أولسون أن الحكومات مجرد قطاع طرق معهم أسلحة فتاكة وأن أفرادها مجرد أناس يحتالون على الشعب ويسرقون كل شىء. كانت هذه هى نقطة البداية فى تحليله، وهى نقطة البداية التى يتعين عليك قبولها إذا ذهبت إلى الكاميرون، ونظرت حولك لمدة خمس دقائق. أى كما قال سام: «هناك المال الوفير... ولكن مسئولى الحكومة يضعونه فى جيوبهم».

تخيل إذن أن دكتاتورًا لصًا تولى زمام السلطة لمدة أسبوع، أى بالفعل سيكون هناك قاطع طريق وجيشه المتنقل الذى يزحف على البلاد، وينهب منها كل ما يريده، ثم يغادر. وإذا افترضنا أنه ليس بحاقد، ولا بصافى القلب، ولكنه شديد النفعية. فما الدوافع التى تردعه عن نهب كل خيرات البلاد؟ الإجابة لا توجد أى دوافع تردعه... إلا إذا كان يخطط أن يعود أدراجه العام المقبل.

ولكن تخيل أن هذا اللص المتجول أعجبه المناخ فى بقعة معينة وقرر الاستقرار فيها، وبنى قصرًا، وحث جنوده على استغلال الشعب الذى استوطن أراضيه. وعلى الرغم من هذا السوء والظلم، فإن الوضع الاقتصادى للسكان المحليين ربما سيتحسن بعدما قرر الدكتاتور البقاء؛ إذ إن الدكتاتور الذى يتسم بالأنانية المحضة سيدرك على الفور أنه لا يمكنه تدمير الاقتصاد، وترك الناس يتضورون جوعًا، إذا كان يخطط للمكوث فى البلاد، لأنه إذا استنزف كل مواردها لن يتبقى له ما يسرقه فى العام المقبل. من هنا جرى النظر إلى الدكتاتور الذى يستولى على أرض ما على أنه قائد مرغوب فيه أكثر من ذاك الذى يتنقل باستمرار بحثًا عن ضحايا جدد ينهبهم.

ربما يبدو الأمر غير ذى صلة بالموضوع تمامًا، إلا أننا يمكننا أن نأخذ من علم الأحياء نموذجًا عن رجل الاقتصاد السياسى: تميل سُمية الفيروسات والبكتيريا إلى الانخفاض كثيرًا بمرور الوقت، لأن سلالاتها الأشد سمية تهلك بسرعة. أذكر أن مرض الزُهرى، مثلا، اكتُشف فى أوروبا أول مرة فى أواخر القرن الخامس عشر، ووُصِف على أنه مرض فتاك للغاية يقتل ضحاياه بسرعة. ولكن استراتيجية هذا المرض ليست بالاستراتيجية الناجحة إذ إن من مصلحة الفيروس ألا يترك ضحاياه يموتون، أو على الأقل لبعض الوقت، حتى يتسنى له الانتشار، وإيجاد مزيد من الضحايا. أما سلالات فيروس مرض الزهرى المتحولة التى باتت تقتل المصابين بسرعة أقل، فكانت أكثر نجاحًا، وأطول حياة من السلالات الأشد فتكًا.

لازمت ذهنى تلك الفكرة عن هذا التحول الذى يشهده الفيروس عندما كنت أفكر فى الرئيس بيا، إذ لا يمكننى تأكيد أن وصف أولسون للدكتاتور النفعى ينطبق عليه. فإذا كان مثلما وصف أولسون، لن يصب فى مصلحته أخذ الكثير من الشعب الكاميرونى، فإن فعل ذلك، لن يتبقى له ما يأخذه العام المقبل. وكلما زاد شعوره بالأمان على كرسيه، لن يرغب أبدًا فى قتل الدجاجة التى تبيض له بيضة ذهب. بل يستوجب عليه ترك الاقتصاد الكاميرونى يعمل كى يظل يسرق منه دومًا، تمامًا مثل المرض الذى يعتمد وجوده على الأجسام التى يبليها. يكشف هذا عن أن القائد الذى يثق فى بقائه فى السلطة لمدة عشرين عامًا سوف يعمل على إصلاح الاقتصاد أكثر من ذاك الذى يود الهروب بعد عشرين أسبوعًا. ربما تكون العشرون عامًا التى يتولى فيها زمام الحكم «الدكتاتور المنتخب» خيرا من عشرين عامًا تتوالى فيها الانقلابات الواحد تلو الآخر. فهل نهتف: «يعيش الرئيس بيا؟!»

ليس معنى هذا أن مانكور أولسون فى نظريته كان يتوقع عدم ممارسة الأنظمة الدكتاتورية المستقرة إلا الأفعال الرامية لمصلحة بلادهم. بل قصد أنهم حقًا سيلحقون الخراب بالاقتصاد، ولكن بصورة أقل من الأنظمة غير المستقرة. أما قادة الدول أمثال بيا الواثقون من فوزهم الدائم فى الانتخابات، فلا ينفكون عن إلحاق الأذى دائمًا بشعوبهم، واقتصاد بلادهم. فإذا سايرنا هذا الافتراض المبسط وقلنا إن بيا لديه السلطة المطلقة لتوزيع دخل الكاميرون، ربما سيقرر أن ينهب نصفه تقريبًا كل عام فى صورة «ضرائب» تذهب فى حسابه الشخصى فى البنك. وبالتأكيد سيكون هذا حدثًا مشئومًا لضحاياه بالطبع، كما سيكون حدثًا

مشئومًا أيضًا للنمو الكاميرونى طويل المدى. هب أن تاجرًا صغيرًا يحاول استثمار مبلغ ١٠٠٠ دولار يشترى بها مولد طاقة جديدا لورشته، ويتوقع أن يدر له استثمار مثل هذا مبلغ ١٠٠ دولار سنويًا، أى عائد ١٠٪، الذى يعد عائدًا جيدًا. ولمّا كان الرئيس بيا سيستولى على نصفه، فسينخفض الرقم إلى رقم آخر غير جذاب ألا وهو ٥٪. من هنا يقرر رجل الأعمال عدم خوض هذا الاستثمار لتضيع بذلك عليه فرصة المكسب، كما تضيع على الرئيس بيا. وينطبق نفس هذا المثال المتطرف على الظاهرة التى ناقشناها فى الفصل الثالث ألا وهى أن الضرائب تحقق اللافعالية. صحيح أن الضرائب التى يفرضها الرئيس بيا تعسفية وباهظة، إلا أن تأثيرها الأساسى على الاقتصاد سيكون مشابهًا فى طبيعته.

بالتأكيد قد يكون للرئيس بيا استثماراته الخاصة لتشجيع التجارة كأن يشق الطرق، أو يبنى الجسور، تلك الاستثمارات التى تكلف الكثير على المدى القصير، إلا أنها تساعد الاقتصاد على النمو مانحًا الفرصة إلى بيا كى يسرق فيما بعد، ولكن الجانب الآخر من المشكلة سوف يحدث أيضًا: فقد يسرق بيا نصف الغلة فقط التى قد لا تكفى لحثه على توفير البنية التحتية التى تحتاجها الكاميرون. فعندما تولى بيا الحكم عام ١٩٨٢، ورث معه الطرق المتهالكة تمامًا التى تعود إلى العصر الاستعمارى. فإذا كان قد ورث دولة بدون أى بنية تحتية، لكان من مصلحته أن يشيد بنية تحتية جيدة نوعًا ما. ولكن بما أن البنية موجودة بالفعل، احتاج بيا لوضع تقدير عمّا إذا كانت هذه البنية تستحق الإصلاح، أو أنه يستطيع ببساطة أن يعيش على تراث الماضى. وفى عام ١٩٨٢، ربما يكون ظن أن الطرق قد تتحمل حتى فترة التسعينيات، وهى الفترة التى كان يتوقع أن يظل فى السلطة لحين بلوغها. وبناء على هذا المبدأ، قرر العيش على رأس مال الماضى، ولم يشغل باله بإنشاء أى بنية تحتية لشعبه. فطالما كان يوجد منها ما يكفى ليظل فى الحكم، لماذا يعبأ وينفق المال الذى يمكن أن يذهب مباشرة إلى حسابه الشخصى الذى يعده لما بعد تقاعده؟

هل ظلمت الرئيس بيا؟ ربما القليل. يقال إنه فى انتخابات عام ٢٠٠٤، التى أجريت بعد زيارتى للكاميرون، حصل بيا على ٧٥٪ من الأصوات، وهى النسبة التى اعتبرها كثير من المراقبين أنها أخيرًا نسبة عادلة نوعًا ما. وفقًا لنظرية أولسون، فإن القائد الذى يبتغى أن يحفظ لنفسه أعلى تأييد ممكن لسياساته يجب أن ينفق قدرًا أكبر من عائدات الحكومة على السلع والخدمات التى تخلق الثروة كالطرق والمحاكم، وأن يقلل ما ينفقه على نفسه وأصدقائه. أما حقيقة أن بيا أخفق فى القيام بهذا، واستطاع البقاء فى السلطة فهى تثير سؤالين:

الأول: هل من الجائز أن الانتخابات لم تكن ديمقراطية كما استنتج بعض المراقبين؟

والآخر: هل بيا قادر على تقديم السلع والخدمات التى تخلق الثروة إذا أراد؟

قطاع طرق، قطاع طرق فى كل مكان

ربما لا يكون الرئيس بيا مسيطرًا مثلما يبدو لأول وهلة. فإذا كنت تود أن تسافر من مدينة بويا حتى مدينة باميندا Bamenda فى الشمال، فستجد أن ركوب الحافلة أكثر الطرق شعبية للقيام بالرحلة ولاسيما «المينى باص» الذى يعد وسيلة السفر بين الأماكن البعيدة فى الكاميرون. وعلى الرغم من أنها صُممت لتتسع لعشرة أشخاص جالسين مستريحين، فإنها لا تنطلق إلا بعد ركوب ثلاثة عشر راكبًا. ولا عجب إذن أن المقعد الواسع نسبيًا بجوار مقعد السائق يستحق التعارك عليه. صحيح أن المركبات متهالكة وقديمة، ولكن النظام يعمل جيدًا.

ومع ذلك فالنظام كان سيحقق نتائج أفضل كثيرًا لولا السيطرة الخبيثة للحكومة. وأحيانًا يكمن حل المشكلة فى تجاهلها ببساطة. فمثلا، يمر الطريق الأسرع من مدينة بويا إلى مدينة باميندا، الذى ليس بالضرورة خط السير المستقيم، خلال المنطقة التى تتحدث الفرنسية فى الكاميرون ذات الطرق الأفضل. فإذا أردت الوصول أسرع عليك أن تسلك الطريق شرقًا لمدة ساعتين، ثم شمالا لمدة ساعتين، ثم غربًا لمدة ساعتين. وهذه الطريقة أسرع بكثير من القيادة فى خط مستقيم شمالا على الطرق المروعة التى تمر خلال المنطقة التى تتحدث الإنجليزية فى الكاميرون؛ إذ إن حكومة بيا تتجاهل مراعاة مصالح مناطق الأقلية التى تتحدث الإنجليزية والتى ليس لها نفوذ سياسى. يشكو سكان مناطق الأقلية التى تتحدث الإنجليزية من أنه عندما قام المتبرعون بتمويل بناء طريق الكاميرون السريع، لم تفعل الحكومة سوى إرسال إيصالات استلام المبالغ لهم ولم تقم ببناء الجزء الذى يمر بالقسم المتحدث بالإنجليزية.

أما العائق الثانى فى هذا الطريق المستقيم، فهو الأعداد الكبيرة من الحواجز التى يقيمها رجال الشرطة المستأسدون، الثملون فى معظم الأحيان، لإيقاف كل سيارة «مينى باص»، ومحاولة انتزاع الرشا من ركابها بأقصى ما فى وسعهم من جهد. صحيح تخيب معهم هذه الطريقة عادةً، ولكنهم من حين إلى آخر يصممون على نجاحها. يذكر صديقى أندرو أنهم أنزلوه مرة من الحافلة، وتعرض لمضايقاتهم لعدة ساعات. وأخيرًا كانت حجتهم للحصول على رشوة منه أنه لم يكن معه شهادة تطعيم ضد الحمى الصفراء، التى يحتاجها المرء عند دخول البلاد، ولكن ليس عند ركوب الحافلة. وشرح له الشرطى باستفاضة أن الكاميرون لا بد من حمايتها من هذا المرض ولكن ثمن زجاجتين من الجعة أقنعه أن الوباء قد قُضى عليه بالفعل، ثم لحق أندرو بالحافلة التالية بعد ثلاث ساعات.

وهذا أقل فعالية بكثير من النموذج الذى طرحه مانكور أولسون، إذ إن أولسون نفسه اعترف أن نظريته - فى أكثر صورها تطرفًا - لم تدرك الحجم الهائل للضرر الذى تُبتلى به الشعوب من الحكومات الفاسدة. فالرئيس بيا يريد أن يظل مئات الآلاف من قوات الشرطة والجيش سعداء، وكذلك العديد من موظفى الحكومة، ومعاونيه الآخرين. وإذا كان بيا يحكم فى ظل نظام حكم ديكتاتورى «مثالى» لكان قد فرض أقل الضرائب ضررًا بأى مقدار يراه ضروريًا، ثم يوزع العوائد على الأتباع والمؤيدين. ولكن اتضح أن هذا الأسلوب غير ملائم لأنه يتطلب توافر مزيد من المعلومات، ومزيد من الهيمنة على الاقتصاد أكثر مما يمكن أن تفعله حكومة فقيرة ليبقى خيارها الوحيد فسادا واسع النطاق تجيزه الحكومة.

والفساد لا يحقق الظلم فحسب، بل إنه مصدر إهدار فادح أيضًا. فرجال الشرطة يقضون أوقاتهم فى مضايقة الركاب حتى يحصلوا منهم على عوائد متواضعة. والتكاليف هائلة. فتجد قوة شرطة بأكملها منهمكة فى انتزاع الرشا غافلة عن القبض على المجرمين. ورحلة السيارة التى تستغرق أربع ساعات أضحت تستغرق خمس ساعات. أما الركاب، فيضطرون لاستخدام وسائل مكلفة لحماية أنفسهم: فلا يحملون معهم إلا النقود القليلة، ويقللون من أسفارهم، أو يسافرون فى أوقات الذروة من النهار أو يحضرون معهم نسخًا إضافية من كل المستندات التى يحتاجونها فى محاولة منهم لتجنب التعرض لعمليات ابتزاز الرشا.

صحيح أن حواجز الطرق، وضباط الشرطة المجرمين يعتبران أحد أشكال الفساد الجلية. ولكن ثمة ما يشبه حواجز الطرق فى كل أركان الاقتصاد الكاميرونى، ألقى البنك الدولى الضوء عليها عندما بدأ مؤخرًا فى جمع البيانات عن قوانين العمل البسيطة، واكتشف البنك أن بدء مشروع صغير لا يتم إلا عندما يدفع صاحب المشروع رسومًا تقترب من دخل المواطن الكاميرونى العادى فى سنتين. (حتى إن ما أنفقته للحصول على الفيزا كسائح يعد مبلغًا تافهًا إذا قورن بهذا الرقم). ويتكلف شراء وبيع العقارات ما يقترب من خُمس قيمتها. ولكى تجعل المحاكم تنفذ القانون فيما يخص فاتورة لم يتم دفع قيمتها، فقد يستغرق الأمر حوالى عامين كما قد يتكلف ما يزيد على ثلث قيمة الفاتورة، ويتطلب اتخاذ ثمانية وخمسين إجراءً منفصلا. تعتبر هذه القوانين السخيفة من الأنباء الطيبة للبيروقراطيين الذين يضعونها موضع التنفيذ؛ إذ إن كل إجراء لا يخرج عن كونه فرصة لانتزاع رشوة. وكلما كانت عملية القيام

الفساد لا يحقق الظلم فحسب، بل إنه أيضًا مصدر إهدار اقتصادي فادح

بالإجراءات أكثر بطئًا، زادت فرص دفع الأموال لتحريكها أسرع، الأمر الذى يسفر عن تأييد عدد غفير من مسئولى الحكومة للرئيس بيا بشكل أكبر ليدعم به بقاءه فى السلطة.

ومع ذلك فهذه ليست النتيجة الوحيدة. يساعد تعنت قوانين العمل على التأكد من أن الرجال المحترفين ذوى الخبرة فقط هم من يحصلون على العقود الرسمية؛ أما النساء والشباب فعليهم تحمل مسئولية أنفسهم فى السوق الرمادية Gray market. وتظل الإجراءات الرسمية البيروقراطية معوقًا أمام المشروعات الجديدة. تعنى المحاكم البطيئة فى إجراءاتها أن أصحاب الأعمال سيجبرون على ترك العديد من الفرص الجذابة لكسب الزبائن الجدد؛ لأنهم يعلمون أنهم لن يتمكنوا من حماية أنفسهم متى تعرضوا لعمليات غش. وأسوأ الأمثلة على هذه القوانين تجدها فى الدول الفقيرة، وهذا أحد الأسباب الرئيسية وراء فقر هذه الدول؛ إذ إن حكومات الدول الغنية تقوم عادة بتنفيذ تلك المهمات البيروقراطية الأساسية على نحو أسرع، وأرخص ثمنًا، فى حين أن حكومات الدول الفقيرة لا تنفك عن إطالة هذه العملية على أمل سرقة بعض النقود الإضافية من المواطنين.

الأعراف مهمة

إن كل ما تقوم به الحكومة من قطع للطريق، والفساد المنتشر، والقوانين القمعية التى وضعت لتسهيل ابتزاز الرشا كلها عناصر من القطعة المفقودة من لغز النمو والتنمية. وأذكر أن رجال الاقتصاد ممن يعملون فى قضايا التنمية كانوا يلتفون حول شعار «الأعراف مهمة» طوال السنوات العشر الماضية تقريبًا. ومن الصعب بالطبع أن تصف ما هو «العرف»، حتى إنه من الأصعب تحويل العرف السيئ إلى آخر جيد.

ولكن ثمة تقدما فى ذلك الشأن آخذ فى الحدوث، فنظرية مانكور أولسون عن الحكومة قاطعة الطريق تساعدنا على الفهم على نحو مبسط، كيف يمكن أن تؤثر أنواع الحكومات المختلفة على دوافع كل أفراد الشعب، بالرغم من أنها تعطينا فكرة ضئيلة فقط عن كيفية تحسين وضعنا الراهن.

ويعطينا قياس البنك الدولى للإجراءات الرسمية البيروقراطية فهمًا ممتازًا لأحد أنواع الأعراف ألا وهو قوانين العمل البسيطة. ويوضح لنا كيف يمكن لبعض الدعاية البسيطة أن تعمل على تطوير بعض هذه الأعراف. فمثلا، بعدما أعلن البنك الدولى حقيقة أن أصحاب المشروعات فى إثيوبيا لا يمكنهم البدء قانونيًا فى تنفيذ مشروعاتهم دون دفع ما يعادل راتب أربع سنوات لنشر إعلان رسمى عن بدء نشاط شركاتهم فى الصحف الحكومية، استجابت الحكومة الإثيوبية أخيرًا وقررت إلغاء تلك القوانين. وبعدها على الفور قفز معدل تسجيل الشركات الجديدة بحوالى ٥٠٪.

وللأسف، ليس من السهل دائمًا دفع الحكومات الفاسدة لتُغير أساليبها. فمع أنه يزداد وضوحًا يومًا بعد يوم أن الأعراف الفاسدة هى مفتاح لغز فقر الدول النامية، فمعظم الأعراف يصعب وصفها فى ظل نموذج جذاب مثل نموذج مانكور أولسون أو حتى فى ظل بيانات جُمعت بدقة من جانب البنك الدولى، فمعظم الأعراف البائسة تجدها بائسة بطبيعتها.

اعترف أولسون نفسه أن نظريته لم تدرك الحجم الهائل للضرر الذى تُبتلى به الشعوب من الحكومات الفاسدة

أسوأ مكتبة فى العالم

تسبب أحد الأعراف ذو النتائج العكسية فى وجود أسوأ مكتبة فى العالم. فبعد مرور بضعة أيام أثناء زيارتى للكاميرون، توجهت لزيارة إحدى مدارسها الخاصة ذائعة الصيت، وأكثرها هيبة، التى تعادل تقريبًا مدرسة إيتون Eton فى بريطانيا. لم تكن المدرسة بعيدة عن مدينة باميندا، وكانت أرضها والحدائق المحيطة بها خليطًا من الغريب والمألوف: تذكرت كثيرًا مدرستى القديمة فى بريطانيا عندما رأيت الفصول الواقعة على ارتفاع منخفض من سطح الأرض، والتى لم تتكلف الكثير فى بنائها وهى محيطة بفناء اللعب. ولكن لم يذكرنى بها الطريق الذى تحفه الأشجار والمرصوف ببلاط مختلف الأشكال والأحجام، والذى كان يقطن فيه كل المعلمين.

أخذتنا أمينة مكتبة المدرسة فى جولة بها، وقد كانت متطوعة فى منظمة «فى إس أو» VSO التطوعية التى تتخذ من بريطانيا مقرًا لها والتى تهدف إلى توظيف المتطوعين المهرة فى أكثر الأماكن احتياجًا لوجودهم فى الدول الفقيرة. وكانت المدرسة تتباهى بأن بها مبنيين منفصلين للمكتبة، ومع ذلك لم تكن أمينة المكتبة سعيدة؛ الأمر الذى عرفت سببه على الفور.

كانت المكتبة تبدو غاية فى الروعة للوهلة الأولى؛ إذ إنها المبنى الوحيد المكون من طابقين فى المدرسة باستثناء منزل مديرة المدرسة الفخم. كما كان تصميمها فريدًا حيث جاء مشابهًا لتصميم دار أوبرا سيدنى، ولكنه جاء بمنزلة الصورة الفقيرة للأوبرا. وبدلا من أن يتدلى السقف المنحدر لأسفل من نقطة مرتفعة نجد أنه قد ارتفع من واد رئيسى لأعلى على شكل V على نحو جعله يشبه الكتاب المفتوح الموضوع على حامل.

وبالرغم من تصميمه المبتكر، إلا أنى كنت متأكدًا أن ما سأشاهده فى المكتبة الجديدة المبهرة سوف يدوم فى ذاكرتى أكثر من المبنى نفسه. وفى موقعه الذى يجعله عرضة لحرارة الشمس الحارقة فى فصل الجفاف فى الكاميرون، من الصعب على الرائى من أول وهلة ملاحظة المشكلة التى يخلفها سقف يبدو ككتاب مفتوح عملاق. ولكنك يمكن أن تتناسى مثلما تناسى المهندس المعمارى للسقف أن الكاميرون بها موسم لسقوط الأمطار. فحينما تمطر السماء فى الكاميرون فهى تمطر لخمسة أشهر متواصلة، وتنهمر بقوة حتى إن المصارف والقنوات الهائلة الحجم المخصصة لتصريف مياه الأمطار سرعان ما تفيض. وعندما يلتقى هذا النوع من المطر مع سقف غير مزود ببالوعات صرف يتحول السقف نفسه إلى بالوعة صرف تصب الماء على القاعة ذات المدخل المسطح، فحينئذ تعرف أنه قد آن الأوان لوضع الكتب فى أغلفة من البلاستيك.

والسبب الوحيد فى أن كتب المدرسة ما زالت موجودة حتى الآن هو أنها لم توضع يومًا فى المبنى الجديد؛ فقد كانت أمينة المكتبة تأبى باستمرار طلب مديرة المدرسة بنقلها من المكتبة القديمة إلى المكتبة الجديدة. من هنا فهمت أن مديرة المدرسة كانت رافضة بشدة وجودى عندما خطوت إلى داخل مبنى المكتبة الجديد لأرى الخراب، كانت معظم أجزاء المكتبة قد تدمرت. احتوت الأرضية على بقع ناتجة عن أعداد لا تحصى من البرك الموحلة التى تسببت بها مياه الأمطار. وكان الهواء يحمل رائحة عفنة، تجعلنى أنظر إليها وكأنها كهف رطب من كهوف أوروبا وليس مبنى حديثًا عند خط الاستواء. كما كان الجص يخرج من الجدران بحيث أصبح المنظر أشبه بلوحة جدارية بيزنطية يعود تاريخها إلى ألف عام مضى، مع أن المبنى لا يتجاوز عمره الأربع سنوات فقط.

يا له من إهدار فادح للموارد. فبدلا من بناء تلك البناية الجديدة، كان يمكن للمدرسة شراء أربعين ألف كتاب جيد، أو شراء أجهزة الحواسب الآلية التى يمكن وصلها بالإنترنت، أو تمويل منح دراسية للأطفال الفقراء. فأى من هذه البدائل كان سيعد أفضل على نحو لا يضاهى من هذا المبنى الجديد غير الصالح للاستخدام. هذا بخلاف حقيقة أن المدرسة لم تحتج يومًا إلى مبنى جديد للمكتبة من الأساس، فالمبنى القديم يؤدى مهمته على أكمل وجه، ويمكنه استيعاب كتب تزيد ثلاث مرات عن الكتب التى تقتنيها المدرسة، كما أن به عازلا ضد الماء.

السبب وراء تصميم المكتبة غير المناسب هو أن وجود المكتبة لم يكن ضروريًا، ففى النهاية لم يكن أحد يهتم بما إذا كان المبنى مناسبًا من الناحية المعمارية أم لا، فلم يكن هناك داع له. ولكن إذا لم يكن هناك مغزى من وجود المكتبة، فلماذا بُنيت فى المقام الأول؟

دائمًا يُنسب إلى نابليون قوله: «إياك أن تنسب إلى التآمر أمورًا يمكن أن يُعزى حدوثها إلى عدم الكفاءة». وهذه هى النتيجة الطبيعية: فعدم الكفاءة هو كبش فداء سهل لما يحدث فى الكاميرون. فكل ما يراه السائح فى هذا البلد يدفعه إلى أن يهز كتفيه وينسب فقر الكاميرون

إلى حمق شعبها. وتبدو المكتبة دليلا دامغًا على هذا ولكن الحقيقة أن الشعب الكاميرونى ليس أكثر ذكاء أو أكثر غباء من باقى الشعوب. إذ تجد الأخطاء التى تعود للغباء واسعة الانتشار فى الدولة إلى درجة أن عدم الكفاءة لا يمكن أن يكون السبب المناسب الذى نبحث عنه، فثمة شىء يؤدى هذه المهمة على نحو يخضع لخطة منظمة. وأكرر من جديد إننا فى حاجة لمراجعة حوافز صناع القرار.

أولا: تعد بلدة بافوت Bafut الصغيرة مسقط رأس معظم المسئولين الكبار عن التعليم فى شمال غرب الكاميرون. ولمّا كان هؤلاء المسئولون يسيطرون على أموال نظام التعليم التى يوزعونها على أساس العلاقات الشخصية وليس الحاجة؛ فقد بات يُطلق عليهم اسم «مافيا بافوت». ولم يكن من الغريب أن مديرة هذه المدرسة الخاصة المرموقة عضوة كبيرة فى مافيا بافوت. ولأنها رغبت فى تحويل مدرستها إلى جامعة، كان السبيل الوحيد أمامها بناء مكتبة بنفس حجم ونوعية مكتبات الجامعات. ولم تر المديرة أية أهمية لحقيقة أن المكتبة الموجودة بالفعل كانت تكفى وتزيد، وأن أموال دافعى الضرائب يمكن أن يتم إنفاقها بسُبل أخرى أفضل، أو بواسطة مدارس أخرى.

ثانيًا: لم يكن هناك من يراقب نفقات مديرة المدرسة؛ إذ لم يكن أعضاء هيئة التدريس يحصلون على العلاوات، أو الترقيات التى تعتمد على الكفاءة، وإنما تلك التى تعتمد تمامًا على قرارات المديرة. ولمّا كانت المدرسة مرموقة ذات ظروف عمل جيدة بالنسبة للمعلمين، لم يفكروا فى التخلى عن وظائفهم فيها، مما يعنى أن علاقتهم بالمديرة يجب أن تظل جيدة. وفى الواقع، كان الشخص الوحيد الذى لديه القدرة على عصيان المديرة هو أمينة المكتبة التى لا تخضع للمُساءلة إلا من قِبَل المقر الرئيسى للمنظمة التطوعية البريطانية فى لندن. صحيح أنها انتقلت إلى العمل فى المدرسة بعد بناء المكتبة، ولكنها على الأقل جاءت فى الوقت المناسب لتحول دون نقل مجموعة الكتب إليها وتدميرها. أما مديرة المدرسة، فإما أنها كانت شديدة الغباء بحيث لم تدرك أن الماء يفسد الكتب، أو أنها لم تكن تكترث كثيرًا بشأن الكتب، وأرادت ببساطة أن توضح أن المكتبة بها بعض الكتب. ويبدو أن الاحتمال الثانى أرجح.

ولمّا كانت الأموال تحت إمرتها، ولا يستطيع أحد الاعتراض على تبذير الأموال بإنفاقها على بناء مبنى ثان للمكتبة، كانت مديرة المدرسة تسيطر على المشروع سيطرة تامة. حتى إنها طلبت إلى أحد طلاب المدرسة السابقين أن يصمم لها المبنى، ربما لتوضح نوعية التعليم الذى تقدمه هذه المدرسة، وبالفعل نجحت فى إثبات شىء ما وإن لم يكن الشىء الذى قصدته. ولكن مهما كان المهندس المعمارى يفتقر إلى الخبرة أو الكفاءة، فإن عيوب التصميم كان يمكن اكتشافها إذا كان لدى أى شخص يعنيه الأمر اهتمام حقيقى بمسألة التيقن من أن المكتبة تؤدى الغرض منها كمكتبة. ولكن لم يكن هذا محور اهتمام أى من أصحاب المناصب، بل كان اهتمامهم كله مُنصبًا على وضع «شىء ما» يؤهل المدرسة لأن تصبح جامعة.

لنتأمل هذا الموقف: مال يُمنح بسبب شبكة العلاقات الاجتماعية وليس الحاجة؛ ومشروع نُفذ لغرض الوجاهة وليس للاستخدام، عدم وجود مراقبة أو مساءلة، وتعيين مهندس معمارى لغرض التظاهر بواسطة شخص غير مهتم بجودة العمل. النتيجة المتوقعة: مبنى كان من الأفضل ألا يتم بناؤه فى المقام الأول، ولكن بُنى أيضًا بطريقة سيئة.

والمغزى من هذه القصة هو أن المسئولين الطموحين الذين يسعون وراء مصالحهم الخاصة هم فى الغالب السبب وراء التبذير فى الدول النامية، حتى إن الواقع أكثر قتامة من هذا. فالمسئولون الطموحون الذين يسعون وراء مصالحهم الخاصة والذين يشغلون مناصب حكومية، سواء كانت مناصب كبيرة أو صغيرة، موجودون فى كل مكان فى العالم. صحيح أنه فى كثير من البلدان تنجح القوانين والصحافة، والمعارضة الديمقراطية فى وضع هؤلاء تحت السيطرة ولكن المأساة فى الكاميرون هى أنه لا يوجد شىء يمكن أن يضع المصلحة الشخصية تحت السيطرة.

وتعقدت الأمور ـ الدوافع والتنمية فى نيبال

يعطى نظام التعليم الكاميرونى المسئولين عنه نوعًا من الدوافع غير الصحيحة مفادها أن تعليم الأطفال آخر ما يمكن أن يتربحوا من ورائه، وعليه، فهو آخر ما يركزون عليه.

أما مشروعات التنمية الأخرى فتتضمن شبكة، أكثر تعقيدًا، من الدوافع غير المألوفة. كشف الخبير الاقتصادى إلينور أوستروم Elinor Ostrom مثالا منها بعد أن درس بالتفصيل أنظمة الرى المعقدة فى نيبال. فإلى جانب السدود والقنوات القديمة التقليدية فى نيبال، كانت هناك بعض السدود الخرسانية، والقنوات الحديثة التى صممها المهندسون الخبراء، ومولتها تبرعات منظمات دولية كبيرة. فأيهما كان يعمل بشكل أفضل، ولماذا؟

عندما سمعت عن هذه الدراسة ظننت أن بإمكانى تخمين مفادها. كان يبدو جليًا أن التصميمات الحديثة، ومواد البناء، والهندسة، والتمويل الضخم؛ يجب أن تخلق نظام رى أفضل من جموع المزارعين الذين يستخدمون الطمى والعصى، أليس هذا صحيحًا؟ نعم غير صحيح.

نمتلك الآن معرفة جيدة ونعرف أن مشروعات السدود الكبيرة نادرًا ما تتناسب مع الظروف الداخلية فى هذه البلدان، والحقيقة أن «السد الصغير كان أفضل»؛ إذ إن السُبل التى كان يتبعها أبناء البلد، والمعرفة التقليدية التى تتوارثها الأجيال على مدار السنين كانت أفضل كثيرًا، أليس هذا صحيحًا؟ لا، هذا غير صحيح أيضًا.

كي ينعم بتأييدهم المستمر، يريد الرئيس أن يظل مئات الآلاف من قوات الشرطة والجيش سعداء، وكذلك العديد من معاونيه الآخرين

ما يحدث فى نيبال أكثر إثارة بكثير من تلك الفروض المفرطة فى التبسيط. نجح أوستروم فى الكشف عن مفارقة واضحة، يذهب أول جزء منها إلى أن السدود الحديثة التى صُممت وبُنيت بحرفية تتسبب فى خفض كفاءة وفعالية أنظمة الرى. أما الجزء الثانى من المفارقة، فيذهب إلى أنه عندما يدفع المتبرعون لبناء قنوات الرى، أو لتعزيزها بالمواد الحديثة، فإنها تبنى بطريقة تحسن من نظام الرى، وتوصل مزيدًا من الماء لمزيد من البشر.

فلماذا يمكن للمتبرعين شق قنوات رى ذات كفاءة، ولا يمكنهم بناء سدود ذات كفاءة؟ بالتأكيد هناك شىء يحدث أكثر تعقيدًا من المناقشة البالية بين الخبرة الفنية الحديثة والمعرفة التقليدية. تتراءى الحقيقة أكثر لمن يحاول تحليل دوافع جميع المعنيين بالأمر.

لنبدأ بالفكرة الواضحة من أن أى مشروع يكون لديه فرصة كبيرة للنجاح إذا كان منفذوه هم من سيستفيدون من نجاحه. وعلى الفور يكشف هذا لنا النقاب عن السبب وراء الميزة التى تتمتع بها الطرق التقليدية الموجودة بالفعل، ألا وهو ليس لأن هذه الطرق التقليدية تكشف عن حكمة الأصالة (التى قد تكون سببًا بالفعل)، ولكن لأن من صممها، وبناها، وقام بإصلاحها، هم المزارعون أنفسهم الذين يستخدمونها. فبعكس السدود، والقنوات الحديثة التى صممها المهندسون الذين لن يتضوروا جوعًا إذا فشلت هذه السدود، والذين أسند إليهم هذه المهمة موظفون حكوميون لا تتأثر وظائفهم بالنجاح أو الفشل فى عملهم، والذين منحوا التمويل من مسئولين فى مؤسسات مانحة تميل إلى تقييم أدائهم بالإجراءات وليس بالنتائج. من هنا، يبرز لنا على الفور السبب فى أن المواد الأفضل، والتمويل الضخم لا يؤديان بالضرورة إلى النجاح.

ومتى نظرنا إلى الأمر من زاوية أعمق، نجد أن أنظمة الرى يجب أن تتم صيانتها لتكون صالحة للاستخدام. ولكن من سيقوم بأعمال الصيانة لها؟ فكل من المؤسسات المانحة وموظفى الحكومة ليسوا مهتمين بعملية الصيانة مثلما هو مفترض؛ فمعظم ترقيات موظفى الحكومة النيباليين تعتمد على الأقدمية، وقد ينالونها أحيانًا بسبب اشتراكهم فى إنشاء مبانٍ «مرموقة». أما الصيانة، فهى بمنزلة الوظيفة التى لا تمنح أى فرصة للتقدم فيها، بغض النظر عمّا إذا كانت تعود على المزارعين بالفائدة أم لا. فما

الذى سيجعل موظف الحكومة يسافر إلى مكان بعيد عن مدينة كاتاماندو Kathmandu التى تتسوق فيها زوجته ويذهب فيها أبناؤه إلى المدرسة؛ لكى يشرف على مهمة حقيرة لا تنتهى؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرشوة دائماً ما تكون مصدر دخل محتمل لموظفى الحكومة، وتقدم عقود الإنشاءات الكبيرة فرصاً أكبر للتربح من الرشاوى عن تلك التى توفرها أعمال الصيانة.

ومثل موظفى الحكومة، تعمل المؤسسات المانحة فى ظل قيود تفضل مشروعات البناء الكبيرة. وتحتاج كل المؤسسات المانحة إلى المشروعات باهظة التكاليف؛ لأنها إذا فشلت فى إنفاق المال فمن المحتمل ألا تستطيع جمع المزيد منه. بالإضافة إلى هذا، تجد العديد من منظمات المساعدة الثنائية، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، تتقيد بتقديم أنواع محددة من المساعدة، فمثلا: على المنظمة أن تستخدم معدات تشتريها من الولايات المتحدة التى عادة ما تكون ثقيلة وذات تكنولوجيا عالية الجودة. ولمّا كانت الجرافات تستخدم فى بناء السدود أكثر من استخدامها فى أعمال صيانتها، فإن النتيجة تكون بدورها هى تفضيل مشروعات البناء الكبيرة. وحتى إذا لم تكن المؤسسة المانحة منحازة إلى المشروعات الكبيرة، فستظل مضطرة للاعتماد على المعلومات التى تصلها من موظفيها ومستشاريها المحليين، الذين يكون لديهم - فى معظم الأحيان - نفس دوافع موظفى الحكومة.

صحيح أن كل هذا يبدأ فى تفسير السبب فى أن من يأمرون بتنفيذ المشروعات الكبيرة لا يهتمون بنفس القدر الذى يهتم به الفلاحون بمسألة إنشاء مشروعات فعالة وغير مكلفة، ولكنه لا يفسر اكتشاف أوستروم أن السدود الممولة بالتبرعات لا تزيد الأمور إلا سوءاً، كما أنه لا يفسر أيضاً السبب فى أن قنوات الرى الممولة بالتبرعات تؤدى وظيفتها على أكمل وجه بغض النظر عمّا إذا كان من يأمرون بتنفيذها مهتمين بأن تؤدى الغرض منها أم لا. ولفهم السبب، يجب علينا التفكير فى المزارعين أنفسهم.

فلا أحد إلا المزارعين يهتم بصدق بصيانة نظام الرى بمجرد بنائه، وهذه ليست بمعضلة، فقبل بناء أى نظام ضخم للرى الحديث، كان لزاماً على المزارعين القيام بأعمال الصيانة للأنظمة التقليدية. فإذا كان بوسعهم صيانة الأنظمة القديمة، ألا يسعهم صيانة الأنظمة الجديدة أيضاً؟

تتطلب الصيانة القيام بمهمتين أخريين كبيرتين هما الحفاظ على سلامة السد وتنظيف القنوات من أى عوالق. ويتطلب هذا الكثير من العمل الشاق الذى لن يكترث المزارعون بالقيام به ما لم يشعروا بالمنافع، وهذا الأمر من المحتمل أن يؤدى إلى مشكلة؛ فبينما يرغب كل المزارعين فى سلامة السد، فإن المزارعين المجاورين للسد لا يهتمون كثيراً بما يحدث لقنوات الصرف التى تقع بعيداً عنهم. فلماذا عليهم أن يهتموا؟ ومن حسن الحظ، توصلت معظم المناطق الزراعية فى نيبال إلى اتفاقية تعاون؛ ففى الوقت الذى تختلف فيه التفاصيل فإن المبدأ العام هو أن يظل المزارعون الذين تقع أراضيهم فى اتجاه مجرى النهر يساعدون فى صيانة السد مقابل تلقيهم المساعدة فى صيانة القنوات. وهذا جيد حتى الآن.

فإذا دفعت إحدى المنظمات المانحة المال من أجل إنشاء قناة خرسانية جديدة، فستتحول الأمور نحو الأفضل؛

يفضل الفاسدون أحيانا دفع عجلة الاقتصاد حتى يحصلوا على نصيب كبير من كعكة أكبر

فالقنوات الجديدة خير من القديمة، وتنقل ماء أوفر، وتتطلب أعمال صيانة أقل. ولكن إذا دفعت هذه المنظمة المانحة مبلغاً كبيراً من أجل بناء سد جديد، فسينهار كل شىء. ليس لأن السد نفسه سينهار، ولكن العكس. فلأن السد الخرسانى يحتاج لأعمال صيانة أقل بكثير من السد العادى، لن تفلح حينئذٍ اتفاقية التعاون التى كانت تحافظ على صيانة نظام الرى بأكمله. وستنهار الصفقة المتوارثة. فالمزارعون القاطنون أعلى النهر لن يستمروا فى تنظيف القنوات مقابل حصولهم على مساعدة المزارعين أسفل النهر فى صيانة السد؛ فالمزارعون القاطنون أعلى النهر لم يعودوا فى حاجة إلى المساعدة، ولهذا فإن المزارعين أسفل النهر لم يعد لديهم ما يقدمونه من جانبهم فى هذه الصفقة.

من هنا باءت العديد من أنظمة الرى الحديثة فى نيبال بالفشل لأنه على الرغم من أن الخصائص الفنية للنظام ربما تكون قد شهدت تحسناً فإن الخصائص البشرية للنظام لم يجرِ التفكير فيها والتعامل معها على الإطلاق.

يعتبر هذا المثال من نيبال دليلاً آخر على أنه إذا عجز المجتمع عن توفير الدوافع المناسبة للتصرف على نحو منتج، فلن ينقذه من الفقر أى قدر من البنية التحتية الفنية. فمشروعات التنمية غالباً ما يأمر بتنفيذها أناس لديهم اهتمام كبير بنجاحها وليس اهتمام كبير بالرشا والتقدم الوظيفى. فإذا كانت كفاءة المشروع تحظى بأقل قدر من الاهتمام، فلا عجب إذا لم يحقق أهدافه المفصح عنها. وحتى وإن حقق المشروع أهدافه «الحقيقية» ألا وهى إثراء البيروقراطيين، وحتى إذا كان المشروع من تلك المشروعات التى سيجرى تنفيذها إن كان هدفها الحقيقى هو التنمية، فسوف تفسد الرشا وغيرها من الوسائل الملتوية الأخرى كل شىء.

هل ثمة فرصة للتنمية؟

دائماً ما ينصب اهتمام المعنيين بالتنمية على مساعدة الدول الفقيرة لتصبح أكثر ثراء بتحسين نظام التعليم الأساسى، والبنية التحتية مثل الطرق والتليفونات، وهذا بالتأكيد تفكير رشيد. ولكن لسوء الحظ أن كل هذا ما هو إلا جزء ضئيل فقط من المشكلة. اكتشف علماء الاقتصاد - الذين تدارسوا الإحصاءات، وعنوا بدراسة البيانات غير المألوفة مثل الدخل المالى الذى يحققه الكاميرونيون فى الكاميرون والذى يحققه الكاميرونيون المهاجرون إلى الولايات المتحدة - أن التعليم والبنية التحتية والمصانع لا تفسر السبب فى الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ربما تكون حالة الفقر فى الكاميرون تضاعفت بسبب نظام التعليم السيئ للغاية، وبسبب بنيتها التحتية المزرية. ولذلك فإذا كان من الجائز توقع أن تكون الكاميرون أفقر أربع مرات فقط من الولايات المتحدة، فسنجد أنها أفقر منها بخمسين مرة. والأهم من ذلك، لماذا لا نرى الشعب الكاميرونى يحاول أن يفعل شيئاً حيال ذلك؟ ألا تستطيع المناطق الكاميرونية تحسين مدارسها؟ ألا تزيد المنافع عن التكاليف؟ ألا يقدر رجال الأعمال الكاميرونيون على بناء المصانع، واستيراد التكنولوجيا، والبحث عن الشركاء الأجانب ... وجنى الثروة من كل هذا؟

من الواضح أن الإجابة لا. أوضح مانكور أولسون أن حُكم اللصوص يعوق النمو فى الدول الفقيرة. فإذا كان الرئيس لصاً، فقد لا يسبب الهلاك بالضرورة لشعبه، بل إنه قد يفضل دفع عجلة الاقتصاد حتى يحصل على نصيب كبير من كعكة أكبر. ولكن بوجه عام فإن أعمال السلب والنهب سوف تنتشر، إما لأن الدكتاتور غير متأكد من طول الفترة التى سيظل فيها فى الحكم، أو لأنه يبغى السماح لأتباعه بالسرقة لكى ينعم بتأييدهم المستمر.

وتحت سفح هرم الثروة، تفشل التنمية لأن قواعد المجتمع وقوانينه لا تشجع المشروعات أو الأعمال التجارية التى ستكون للصالح العام. فأرباب العمل لن يمارسوا أعمالهم التجارية بشكل رسمى (لصعوبة ذلك) وبالتالى لا يدفعون الضرائب؛ ومسئولو الحكومة يطلبون تنفيذ مشروعات لا معنى لها، إما بهدف الوجاهة أو بهدف إثراء أنفسهم، وتلاميذ المدارس لا يمانعون من الحصول على مؤهلات غير مفيدة.

وليس من الجديد أن نسمع عن الدور المهم لكل من الفساد والدوافع غير المناسبة، ولكن ربما من الجديد أن نكتشف أن مشكلة الأنظمة والقوانين الملتوية لا تشرح فقط بعضاً من السبب وراء الهوة بين الكاميرون والدول الغنية، وإنما تشرح السبب بأكمله. فالدول أمثال الكاميرون تجد حالها أقل بكثير من إمكانياتها وطاقاتها حتى لو أخذنا فى الاعتبار بنيتها التحتية الضعيفة، أو استثماراتها الضئيلة، أو حدها الأدنى من التعليم. ولكن الأسوأ من هذا أن شبكة الفساد تحيط بكل جهد لتطوير تلك البنية، وجذب الاستثمار، والارتقاء بمستوى التعليم.

سيغدو نظام التعليم فى الكاميرون أفضل متى توفر للأفراد الدافع لتلقى التعليم الجيد، وإذا كان من يمسك بزمام السلطة حكومة مختارة من قبل الشعب لكفاءتها، وأن يجرى الحصول على الوظائف وفقاً لمعايير المستوى الجيد والمهارات الحقيقية، وليس وفقاً للعلاقات الشخصية. كما ستظفر الكاميرون بتقنيات أفضل، ومزيد من المصانع العاملة متى كان مناخ الاستثمار سليماً سواء بالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب، ومتى كانت الأرباح لا تنهبها الرشا والروتين.

ويمكن أن يجرى استغلال القدر الضئيل الذى تملكه الكاميرون من التعليم، والتكنولوجيا، والبنية التحتية على نحو أفضل إذا كان المجتمع قائماً على إثابة الأفكار الجيدة الخلاقة. ولكن ليست هذه طبيعة هذا النظام.

لم نصل بعد إلى رأى مناسب يمكنه تحديد ما ينقص الكاميرون أو ما ينقص فى الحقيقة الدول الفقيرة فى العالم. ولكن بدأت تلوح لنا فكرة عنه، إذ يسميه البعض «رأس المال الاجتماعى»، وأحياناً «الثقة». ويسميه آخرون «حكم القانون»، أو «الأعراف». ولكن كلها ليست إلا مجرد مسميات. فما يزيد مشكلة الكاميرون تعقيداً هو أن حالها مقلوب رأساً على عقب - مثلها فى ذلك مثل العديد من الدول الفقيرة - بحيث إن معظم مواطنيها يحبون القيام بالأعمال التى تسبب الضرر للآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. أما دوافع كسب الثروة بأى طريقة، فهى أمور تعتمد على عقولهم مثلما اعتمدت على السقف فى مكتبة المدرسة.

لقد أصيبت الحكومة أولا بانهيار المعايير، ثم ابتلى به المجتمع بأسره. فلا مغزى من الاستثمار فى أى من الأعمال التجارية لأن الحكومة لن تحميك من اللصوص. (فقد تتحول أنت أيضاً وتصبح لصاً). ولا مغزى لدفع فاتورة هاتفك لأنك إذا لم تدفع، لن ينجح فى مقاضاتك أحد. (فلا مغزى إذن من افتتاح شركة تليفونات). ولا مغزى من تلقى التعليم لأن الوظائف لا توزع بناءً على الكفاءة. (كما لن يمكنك الحصول على قرض لتكمل تعليمك لأن البنوك لا يمكنها تحصيل القروض، والحكومة لا توفر المدارس الجيدة). ولا مغزى كذلك من إنشاء شركة استيراد لأن موظفى الجمارك سيكونون هم المستفيدين (لهذا لا تجد إلا قدراً ضئيلا من التجارة، وتحصل إدارة الجمارك على قدر غير كاف من المال، مما يجعلها تلهث بحثاً عن الرشا).

والآن ها قد بدأنا نفهم قدر أهمية المشكلة، ويمكننا البدء فى دفع الأمور نحو الأفضل. ولكن مقاومة الحلول متأصلة فى طبيعة المشكلة؛ ولهذا فإن معالجتها عملية شاقة بطيئة. لا يستسيغ عقلنا فكرة فرض الديمقراطية بالقوة، وحتى إذا فعلنا ذلك، فستتولد أنظمة لن تُكتب لها الاستمرارية. صحيح أننا لا نحب أن تضيع معونات التنمية وسط الروتين، ولكن التيقن من أن الأموال تذهب إلى أماكنها الصحيحة أمر يلتهم الوقت التهاماً.

بالتأكيد لا يمكن حل هذه المشاكل بين عشية وضحاها، ولكن بعض الإصلاحات البسيطة - التى يصاحبها قدر يسير من الإرادة من جانب رجال السياسة - يمكنها تحويل الدول الفقيرة مثل الكاميرون للسير فى الاتجاه الصحيح. وأحد الإصلاحات البسيطة هى تقليل الروتين بما يفسح الطريق أمام المشروعات الصغيرة لتعمل فى إطار قانونى وهو الأمر الذى يسهل على أصحابها التوسع والحصول على قروض. أما الإصلاحات القانونية الضرورية فهى مألوفة؛ فمع أنها تعتمد دائماً على حكومة نزيهة وواعية، فإنها لا تحتاج إلا وزيراً يضع عقله وقلبه فى المكان الصحيح بدلا من أمل حدوث إصلاح دائم بجهاز الحكومة بأكمله.

وثمة خيار آخر، وهو خيار لا غنى عنه، ألا وهو تجنيد اقتصاد العالم كله للمساعدة. فمعظم الدول الفقيرة ذات أنظمة اقتصادية ضئيلة الحجم؛ فمثلا يساوى اقتصاد أفريقيا ما وراء الصحراء بأكمله حجم اقتصاد دولة بلجيكا تقريباً. كما تملك دولة أفريقية صغيرة مثل تشاد اقتصاداً أصغر من اقتصاد إحدى ضواحى واشنطن مثل بيثيسدا Bethesda، ويعد قطاعها المصرفى أصغر من اتحاد الائتمان الفيدرالى الخاص بموظفى البنك الدولى. لا يمكن للدول الصغيرة أمثال تشاد والكاميرون تحقيق الاكتفاء الذاتى؛ إذ إنها فى حاجة دائمة للحصول على الوقود، والمواد الخام، ومعدات التصنيع بأسعار زهيدة، وكذلك القروض منخفضة الفائدة من البنوك الدولية. ولكن تقف الحواجز العالية حائلا بين شعب الكاميرون وبين التجارة مع الدول الأخرى - إذ إن بها أعلى تعريفات جمركية فى العالم التى تزيد على ٦٠٪. وبالتأكيد تدر هذه الحواجز عائداً للحكومة، وتمهد لها الطريق أمام حماية مشروعات حاشيتها، أو توزع عليهم تراخيص الاستيراد المربحة. فالدولة الصغيرة لا تستطيع الحياة فى عزلة عن الاقتصاد العالمى والذى به يمكنها النمو بقوة. ■

كتاب الزاوية

قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية
أحمد أمين

(٣)

الأشياء المقدسة:

يقدس المصريون أشياء كثيرة، كحذاء الجلشني، والنعل القديم يعلقونه على رأس الخيل أو على باب دكان، أو يعلقونه تحت إبط الأطفال، يعتقدون أنه يمنع من تأثير العين.

ويشترط في مثل هذا النعل أن يكون ملقى في الطريق، لا يعرف له صاحب، وأن توجد إحدى الفردتين فقط ويعتقدون أكثر وأكثر في بوابة المتولي، ومعنى المتولي أحد الأقطاب الذين يحكمون الدنيا. وترى بوابة المتولي مربوطا على مساميرها فتل كثيرة أو شعور أو قطعة من منديل، ويعتقدون في الأضرحة ويتبركون بالمحمل.

ومما يقدس أيضا في مصر شجرة الحنفي وشجرة العذراء في المطرية وشجرة الشراكسة ونحوها. ويقدسون أيضًا الخبز فيحرمون المشي عليه ويلتقطونه من الطريق ليضعوه بجانب الحائط، ويقولون أستغفر الله العظيم. كما يقدسون الورقة المكتوبة ولو كانت قطعة من جريدة لعل فيها آية من القرآن أو اسما من أسماء الله إلى غير ذلك..

لماذا يجرِّب الأمريكيون الاشتراكية؟

تونى يوت
Tony Judt

يبدو علينا أننا فقدنا القدرة على التساؤل عن حاضرنا ناهيك عن فقدان القدرة على تقديم بدائل لهذا الحاضر

■■ يود الأمريكيون أن تتجه الأمور إلى الأفضل فوفقا لاستطلاعات الرأى العام فى السنوات الأخيرة يتمنى الجميع أن يحصل أطفالهم على فرص أفضل للحياة منذ الميلاد، إنهم يفضلون أن تحصل الزوجة والابنة على نفس احتمالات البقاء على قيد الحياة التى تتوافر للأمومة والمرأة فى الدول المتقدمة الأخرى. ويقدر الأمريكيون التغطية الطبية الشاملة بتكلفة أقل ويتمنون متوسطا أطول للعمر وخدمات عامة أفضل ومعدلات جريمة أقل.

يقال أن هذه الأمور متوافرة فى النمسا والدول الاسكندنافية وهولندا ولكن يترافق مع هذا القول أن ذلك تقابله ضرائب عالية ودولة تدخلية «تدخل السياسة الحكومية فى شئون الشعب» نفس هؤلاء الأمريكيين يقولون «ولكن هذه هى الاشتراكية ونحن لا نريد تدخل الدولة فى شئوننا وبالإضافة إلى ذلك فنحن لا نريد دفع المزيد من الضرائب».

يعد هذا التنافر المعرفى الغريب قصة قديمة، فمنذ قرن من الزمان طرح عالم الاجتماع الألمانى الشهير فيرنر سومبارتWerner Sombart هذا السؤال لماذا لاتوجد اشتراكية فى أمريكا؟ هناك العديد من الإجابات لهذا السؤال،بعضها له علاقة بالحجم الكبير للدولة. حيث يكون من الصعب إدامة وتنظيم الأهداف المشتركة على نطاق الامبراطورية. هناك أيضا بطبيعة الحال عوامل ثقافية تتضمن الريبة الأمريكية حول الحكومة المركزية.

على مستوى الواقع الفعلى فليس من قبيل المصادفة أن تعمل الديمقراطية ودولة الرفاهية الاجتماعية على نحو أفضل فى الدول الصغيرة المتجانسة حيث لا تنشأ قضايا الريبة والشك المتبادل بشكل حاد ويتوافر الاستعداد للدفع للآخرين مقابل الخدمات والمنافع التى يقدمونها قائما ذلك على أساس أنهم سيحذون نفس الحذو معك ومع أطفالك لأنهم مثلك ويرون العالم بنفس طريقتك.

على العكس فقد أدت الهجرة والأقليات الظاهرة إلى تغيير التركيبة السكانية للدولة بحيث إننا نجد الوضع المعتاد هو تزايد الشكوك فى الآخرين وفقدان الحماس لمؤسسات دولة الرفاهية. وأخيرا فإنه مما لا جدال فيه أن الديمقراطية الاجتماعية ودولة الرفاهية تواجهان اليوم تحديات خطيرة وأن نجاتهما لا تكمن فى مجرد سؤال، كما أنهما ليستا على مستوى الثقة الذى كانتا عليه منذ ظهورهما.

ولكن ينصب قلقى هذه الليلة على السؤال التالى: لماذا نواجه نحن هنا فى الولايات المتحدة كل هذه المصاعب حتى فى مجرد تخيل نوع مختلف من مجتمع من هؤلاء الذين تتسبب الاختلالات والتفاوتات التى لديهم فى المتاعب لنا؟ يبدو علينا أننا فقدنا القدرة على التساؤل عن حاضرنا ناهيك عن فقدان القدرة على تقديم بدائل لهذا الحاضر. لماذا نحن بعيدون تماما عن تصور مجموعة مختلفة من الترتيبات لصالحنا المشترك؟

إن تقصيرنا- عفوا للغة الأكاديمية الإطنابية يعد استطراديا، فنحن ببساطة لا نعرف كيف نتحدث عن هذه الأمور ولكى نفهم لماذا يكون الحال هكذا فقد نستعين بالتاريخ كما لاحظ كينيزKeynes «إن دراسة تاريخ الرأى يعد ضرورة أولية للتحرر العقلى.» يقول تونىTony Judt «لكى نحقق أهدافنا من التحرر العقلى تلك الليلة فأنا أقترح أن نأخذ لحظة لدراسة تاريخ وجود التحيز وهو الملاذ العالمى المعاصر للاقتصاديين، والحجة الاقتصادية فى جميع مناقشات الشئون العامة.

على مدى السنوات الثلاثين الماضية فى كثير من أنحاء العالم الناطق بالانجليزية «وإن كان ذلك أقل فى القارة الأوروبية وبعض الأماكن الأخرى» عندما كنا نتساءل حول تأييد اقتراح أو مبادرة لم نكن نتساءل حول ما إذا كانت جيدة أم رديئة وبدلا من ذلك نتساءل: هل هى فعالة؟ هل هى مثمرة؟ هل تحقق فائدة للناتج المحلى الإجمالى؟ هل ستسهم فى تحقيق النمو؟ إن هذا الميل إلى تجنيب الاعتبارات الأخلاقية - لحصر أنفسنا فى مسائل المكسب والخسارة وهى المسائل الاقتصادية فى أضيق معانيها لا يعد ميلا بشريا غريزيا بل هو من الذوقيات المكتسبة.

لقد كنا هنا من قبل. ففى عام ١٩٠٥ قام الشاب ويليامWilliam Beveridge - والذى كان تقريره لعام ١٩٤٢ بمثابة إرساء لأسس دولة الرفاهية البريطانية بإلقاء محاضرة فى أكسفورد تساءل من خلالها عن السبب الذى يؤدى إلى حجب الفلسفة السياسية فى المناقشات العامة بواسطة الاقتصاد الكلاسيكى. ينطبق سؤال Beveridge بنفس القوة اليوم ومع ذلك نلاحظ أن هذا الكسوف فى الفكر السياسى لا يمت بأى صلة إلى كتابات عظماء الاقتصاديين أنفسهم. وفى القرن الثامن عشر كان لما أطلق عليه آدم سميث «المشاعر الأخلاقية» المكانة الأولى فى المحادثات الاقتصادية.

فى الواقع أن الاعتقاد بإمكانية أن نحد من اعتبارات السياسة العامة حتى تكون مجرد تفاضل وتكامل اقتصادى يعد فى حد ذاته مصدرا للقلق. أما الماركيز دىThe Marquisde Condorcet وهو من أكثر الكتاب تبصرا بالرأسمالية التجارية فى سنواتها الأولى فكان توقعه - مع نفوره من هذا التوقع هو الاحتمال بأن «لا تزيد الحرية فى عيون أمة شرهة عن كونها شرطا ضروريا لتأمين العمليات المالية». إن ثورات العصر تواجه خطر إشاعة الخلط بين حرية كسب المال وبين الحرية نفسها. ولكن كيف يتسنى لنا فى عصرنا التفكير حصرا فى الناحية الاقتصادية؟ حقا إن الافتتان بالمصطلحات الاقتصادية الموجزة لم يأت من فراغ.

وعلى العكس فنحن نعيش فى ظل فترة طويلة من الجدل الذى يألفه معظم الناس. إذا كان لنا أن نسأل من الذى يمارس التأثير الأعظم على الفكر الاقتصادى الأنجلوفونى المعاصر فسوف يقفز إلى الذهن خمسة من المفكرين الأجانب هم: Ludwig Von Mises، Friedrich Hayek، Joseph Schumpeter، Carl Popper، Peter Drucker. يعد هؤلاء هم المفكرون الأوائل والأجداد البارزون فى كلية شيكاغو للاقتصاد الكلى للسوق الحرة. اشتهرSchumpeter بتوصيفه المتحمس لقوى الرأسمالية «الخلاقة والمدمرة» أما Popper فقد اشتهر بدفاعه عن «المجتمع المفتوح» ونظريته الخاصة بالشمولية. كما أن لـDrucker كتاباته حول الإدارة التى تمارس نفوذا ضخما على نظرية وتطبيق الأعمال التجارية فى العقود المزدهرة المعروفة بطفرة ما بعد الحرب.

ثلاثة من هؤلاء الرجال قد ولدوا فى فيينا والرابع وهوVon Mises ولد فى Lemberg بالنمسا وهى تسمى الآنLvov أما الخامسSchumpeter فقد ولد فى Moravia وهى على بضع عشرات من الأميال شمالا من عاصمة الامبراطورية، كل هؤلاء الكتاب تعرضوا لهزة أثرت فيهم بعمق خلال كارثة ضرب النمسا مسقط رأسهم التى أعقبت كارثة الحرب العالمية الأولى. ثم سقطت البلاد فى انقلاب الرجعية عام ١٩٣٤ وبعد ذلك بأربع سنوات تعرضت البلاد للغزو والاحتلال النازى.

تبعا لهذه الأحداث فقد تعرضوا جميعا للنفى وعلى وجه الخصوصHayek - وجميعهم كان عليهم أن يلقوا بكتاباتهم وتعاليمهم فى ظلال السؤال المركزى لحياتهم وهو لماذا انهار المجتمع الليبرالى وولى- على الأقل فى النمسا - وحلت محله الفاشية؟ وكان جوابهم إن المحاولات الفاشلة لليسار الماركسى لإدخال التخطيط الموجه إلى «نمسا ما قبل ١٩١٨» وكذلك إدخال شركات الخدمات المملوكة للبلديات والملكية المشاعة للنشاط الاقتصادى، لم تكن كل هذه المحاولات خادعة فقط بل إنها أدت إلى رد فعل عكسى.

وبالتالى فإن المأساة الأوروبية قد نتجت عن فشل اليسار أولا فى تحقيق أهدافها ومن ثم الدفاع عنها وعن تراثها الليبرالى. لقد تم التوصل إلى استنتاج واحد- وان كان ذلك من خلال مفاتيح متناقضة وهو: أن أفضل وسيلة للدفاع عن الليبرالية وأفضل خط دفاع لمجتمع منفتح والحريات المصاحبة له هى إبعاد الحكومة عن الحياة الاقتصادية. فإذا وضعت الدولة فى بعد آمن، وإذا منع الساسة مهما بلغ حسن نواياهم من التخطيط والتلاعب أو توجيه شئون مواطنيهم فإن المتطرفين اليمينيين واليساريين على حد سواء سوف يجدون أنفسهم فى وضع حرج.

بترتيب مع:
The New York Review of Books

ترجمة: إيمان عبدالهادى الكيلانى

واجهJohn Maynard Keynes نفس التحدى وهو كيفية فهم ما حدث بين الحربين ومنع تكرار ما حدث. وKeynes الخبير الاقتصادى الإنجليزى الكبير ولد عام ١٨٨٣ نفس عام ميلاد Schumpeter ونشأ فى مجتمع مستقر ومزدهر فى بريطانيا ذات الثقة والقوة. شاهد Keynes من موقعه المتميز فى وزارة الخزانة وكمشارك فى مفاوضات السلام فى فرساى عالمه وهو ينهار آخذا معه كل المعتقدات المطمئنة المرتبطة بثقافته وطبقته، وكان على Keynes أن يسأل نفسه نفس السؤال الذى طرحه Hayek وزملاؤه النمساويون ولكنه طرح إجابة مختلفة تماما.

نعم اعترف Keynes بأن تفكك أوروبا التى كانت منتصرة فى الماضى كان التجربة الحاسمة فى حياته. فى الواقع إن جوهر مساهماته فى النظرية الاقتصادية كان إصراره على الشك وعلى النقيض من معالجاته المتسمة بالثقة فى الاقتصاد الكلاسيكى والاقتصاد الكلاسيكى الجديد كان Keynes يصر على عدم القدرة أساسا على التنبؤ بالشئون البشرية. وإذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من الإحباط والفاشية والحرب فإن هذا الدرس هو أن «عدم اليقين» الذى تصاعد إلى مستوى انعدام الأمن والخوف الجماعى هو قوة التآكل التى هددت العالم الليبرالى ومن الممكن أن تهدده مرة أخرى.

هكذا كان Keynes يتلمس دورا متزايدا لدولة الضمان الاجتماعى بما فى ذلك التدخل لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وفى تقريره الكلاسيكى لعام ١٩٤٤ «الطريق إلى العبودية» كتبHayek - مقترحا النقيض ما يلى:

« لا يوجد أى وصف فى العبارات العامة يمكن أن يعطى فكرة كافية عن التشابه بين الكثير من الأدبيات السياسية الإنجليزية الحالية وبين الأعمال التى دمرت الاعتقاد فى الحضارة الغربية فى ألمانيا وخلقت الحالة الذهنية التى من خلالها أصبحت النازية ناجحة».

وبعبارة أخرى كان التصور الصريح لـHayek أن يكون نتاج الفاشية هو فوز حزب العمال فى بريطانيا بالسلطة. وبالفعل فقد فاز حزب العمال، ولكنه بدأ فى تنفيذ السياسات التى كان Keynes قد حددها مباشرة، وخلال العقود الثلاثة التالية كانت بريطانيا العظمى مثل معظم العالم الغربى محكومة فى ضوء اهتمامات Keynes.

ومنذ ذلك الحين وكما نعلم كان للنمساويين انتقامهم. «لماذا كان لابد من حدوث ذلك؟» إنه سؤال مثير جدا للاهتمام ولكن فى مناسبة أخرى، ولكن أيا كان السبب فنحن مثل ضوء خافت من نجم يتلاشى نعيش خارج صدى مناقشة أجريت من سبعين سنة فائتة من قبل رجال ولد معظمهم فى أواخر القرن التاسع عشر. لكى نتأكد من أن المصطلحات الاقتصادية التى تم تشجيعنا على التفكير فيها ليست مجرد شكل تقليدى للمصطلحات البعيدة عن الخلافات السياسية بدون التوصل إلى فهم لهذه المصطلحات. فإن الوضع يبدو كما لو كنا نتحدث بلغة لا ندركها تماما.

إن لدولة الرفاهية إنجازاتها الملحوظة التى تحسب لها. فى بعض الدول كانت الديمقراطية الاجتماعية قائمة على أساس برنامج طموح من التشريعات الاشتراكية، فى دول أخرى على سبيل المثال بريطانيا العظمى بلغت هذه الإنجازات حد الوصول إلى سلسلة من السياسات الواقعية التى تهدف إلى التخفيف من الحرمان والحد من التطرف فى الثراء أو الفقر. كان الموضوع المشترك والإنجاز العالمى للحكومات الكينزية المحافِظة لحقبة ما بعد الحرب هو نجاحهم الملحوظ فى الحد من عدم المساواة. إذا قمت بمقارنة بين الفجوة التى تفصل الأغنياء عن الفقراء سواء عن طريق الدخل أو الممتلكات فى كل دول القارة الأوروبية وبين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة فسوف تجد أن هذه الفجوة تتقلص بشكل درامى فى الجيل التالى لسنة ١٩٤٥.

مع وجود قدر أكبر من المساواة جاءت فوائد أخرى، فبمرور الوقت تناقصت المخاوف من عودة السياسات المتطرفة مثل سياسات اليأس والحسد وانعدام الأمان ودخل العالم الصناعى الغربى فى حقبة هادئة من ازدهار الأمن، ربما تكون تلك مجرد فقاعة ولكنها كانت فقاعة مطمئنة من خلالها أنجز معظم الناس أفضل بكثير مما كانوا يأملونه فى الماضى وأصبح لديهم سبب وجيه لتوقع الثقة فى المستقبل.

فى الواقع إن المفارقة التى تشترك فيها دولة الرفاهية وجميع دول الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا بما فيها الديمقراطية المسيحية هى ببساطة أن نجاحها سيكون بمرور الزمن مقوضا لجاذبيتها. يعد الجيل الذى يتذكر الثلاثينيات من القرن الماضى هو الأكثر التزاما بالحفاظ على المؤسسات والنظم الضريبية والخدمة الاجتماعية والتدابير العامة التى يرونها تشكل حصنا ضد العودة إلى أهوال الماضى. أما خلفاؤهم حتى فى السويد فقد بدأوا ينسون لماذا كانوا يئنون طلبا للأمان فى المقام الأول.

إن الديمقراطية الاجتماعية هى التى وجهت الطبقة المتوسطة إلى المؤسسات الليبرالية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأعنى هنا الطبقة المتوسطة طبقا للمعنى فى السياق الأوروبى لقد حصلوا فى كثير من الحالات على نفس الرعاية والخدمات والمساعدات التى تقدم للفقراء مثل التعليم المجانى أو العلاج الطبى المجانى أو منخفض التكاليف أو المعاشات التقاعدية العامة وما شابه ذلك. نتيجة لذلك فقد وجدت الطبقة الأوروبية الوسطى نفسها قبيل الستينيات تتمتع بدخول مالية أكبر بكثير من أى وقت مضى مع توافر العديد من ضروريات الحياة المدفوعة الضرائب مقدما.

وبالتالى فإن الطبقة ذاتها

Lit Dickens - Oliver Twist

التى كانت معرضة للخوف وانعدام الأمن فى سنوات مابين الحربين توجهت إلى إجماع ديمقراطى فيما بعد الحرب.

ومع ذلك كانت هذه الاعتبارات مهملة بشكل متزايد فى فترة السبعينيات. بدءا من إصلاحات الضرائب وفرص العمل فى عهد تاتشر ريجانThatcher Reagan وما تلاها بوقت قصير من تحرير القطاع المالى، ثم أصبح عدم المساواة مرة أخرى قضية تشغل المجتمع الغربى. وبعد تقلص ملحوظ فى الفترة ما بين ١٩١٠ إلى فترة الستينيات أصبح مؤشر عدم المساواة فى تزايد مطرد على مدى العقود الثلاثة الماضية.

نحن نجد اليوم فى الولايات المتحدةS.U. معامل جينى Gini Coefficient لقياس المسافة التى تفصل الأغنياء عن الفقراء ولهذا المعامل نظير فى الصين[1]، عندما ننظر إلى الصين وهى دولة نامية حيث سنجد لا محالة فجوات ضخمة بين القلة من الأغنياء والكثرة من الفقراء. إن حقيقة أننا هنا فى الولايات المتحدة لدينا معامل تفاوت مماثل لما فى الصين تنبئنا عن المدى الذى تخلفنا به عن تطلعاتنا الماضية.

بالنظر إلى «قانون المسئولية الشخصية وفرص العمل» لسنة ١٩٩٦ وتشريعات عهد كلينتون التى تسعى إلى توفير الرعاية والرفاهية هنا فى الولايات المتحدة فإن أحكام هذا القانون تجعلنا نضع فى الاعتبار قانونا آخر تم تمريره فى انجلترا منذ ما يقرب من قرنين من الزمان: قانون الفقراء الجدد لسنة ١٨٣٤، وتبدو أحكام قانون الفقراء الجدد مألوفة لنا وذلك بفضل تصوير أعمال تشارلز ديكينزCharles Dickens فى أوليفر تويستOliver Twist فعندما كانNoah Claypole الشهير يسخر من أوليفر الصغير داعيا إياه بالإصلاحيةWork,us كان يشير ضمنا إلى ١٨٣٨ وهذا هو ما نفعله اليوم عندما يتضمن حديثنا سخريةً من «ملكات الرفاهية».

كان قانون الفقراء الجدد مستفزا حيث كان يجبر المحتاجين والعاطلين على الاختيار بين العمل بأى أجر ولو كان منخفضا أو الإذلال للإصلاحية. هذا وتعد معظم أشكال المساعدات العامة فى القرن التاسع عشر بمثابة الأعمال الخيرية والتى غالبا ما كان يتم وصفها بذلك. كان مستوى المساعدات والدعم محسوباً على أساس أن يكون أقل جاذبية من أسوأ البدائل المتاحة. أدى هذا النظام بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية إلى نفى قاطع لإمكانية وجود بطالة فى سوق فعال فإذا انخفضت الأجور بما فيه الكفاية ولم يكن هناك بديل جذاب للعمل فسوف يحصل الجميع على وظائف.

نتجت المأساة الأوروبية عن فشل اليسار أولا في تحقيق أهدافه ومن ثم الدفاع عنها وعن تراثها الليبرالى

فى المائة وخمسين سنة التالية سعى الإصلاحيون إلى استبدال هذه الممارسات المهينة، فقد نجحوا فى الوقت المناسب فى إقرار قانون الفقراء الجدد ونظائره الأجنبية كمسألة حق وذلك من خلال توفير المساعدات العامة. ولم يعد المواطنون العاطلون يعاملون على أنهم أقل استحقاقا حيث إنهم لا يستحقون العقاب على ظروفهم ويجب أن يأخذوا وضعا جيدا كأعضاء فى المجتمع. لقد أقرت دولة الرفاهية فى منتصف القرن العشرين بعمق عدم اللياقة فى تعريف وضع المدنيين كمجرد أداة فى المشاركة الاقتصادية وأكدت على ذلك أكثر من أى شىء آخر.

فى الولايات المتحدة المعاصرة، فى وقت تتزايد فيه البطالة فإن الرجل أوالمرأة بلا وظيفة لا يصنفان كأعضاء كاملين فى المجتمع. ومن أجل الحصول على مدفوعات الرعاية الاجتماعية حتى الشحيحة المتاحة فيجب عليهم أن يسعوا إلى الالتحاق بأى عمل ولو كان زهيد الأجر ومهما كانت الوظيفة متدنية أو الأجر منخفضا فإن هذا هو السبيل الوحيد لتصنيفهم كمواطنين يستحقون المساعدة حتى يحصلوا عليها.

لماذا يدين عدد قليل منا هذه الإصلاحات التى تم سنها فى ظل رئيس ديمقراطى؟ لماذا نتأثر نحن بوصمة العار اللصيقة بضحاياهم؟ بعيدا عن الاستفسار حول هذا الارتداد إلى الممارسات السابقة للرأسمالية الصناعية فقد تكيفنا جميعنا وبشكل جيد على الصمت والرضا بشكل واضح التناقض بالمقارنة مع الجيل السابق لنا. ولكن بعد ذلك وكما يذكرنا تولستوىTolestoy «إنه لا وجود لظروف حياتية لا يستطيع الإنسان التعود عليها لا سيما إذا كان يراها مقبولة من قبل الجميع من حوله».

«إن هذا الميل إلى الإعجاب بالأغنياء وأصحاب السلطة إلى درجة العبادة واحتقار الفقراء أو على الأقل تجاهلهم يعكس وضعا رديئاً يمثل السبب الرئيسى لفساد مشاعرنا وأخلاقياتنا على صعيد عالمى» هذه ليست كلماتى ولكن هذا هو ما كتبه آدم سميثAdam Smith الذى كان يعتبر الوقت الذى سنعجب فيه بالثروة والنجاح ونحتقر الفقر والفشل هو من أعظم المخاطر التى سنواجهها فى المجتمع التجارى الذى توقع قدومه وها هو قد قدم إلينا.

إن أكثر الامثلة دلالة على نوع المشكلة التى نواجهها يأتى فى شكل صادم للكثيرين منكم كمجرد أسلوب تقنى هو: عملية الخصخصة ففى الثلاثين عاما الماضية فتنت الحكومات الغربية وكثير من المنظمات غير الغربية بمسألة الخصخصة افتتاناً شديداً..لماذا؟ إن أوجز رد على هذا السؤال هو أنه فى عصر القيود على الميزانية تبدو الخصخصة وسيلة لتوفير المال، فإذا كانت الدولة تملك برنامجا عاما ذا كفاءة أو خدمة عامة باهظة التكاليف مثل شبكات المياه، مصنع سيارات أو سكك حديدية فسوف تسعى إلى رفع عبئها عن كاهلها وإلقائه على المشترين من القطاع الخاص.

إن الدولة تربح المال من بيع الأصول ومن خلال إدخال القطاع الخاص فإن الخدمات أو الأعمال تصبح أكثر كفاءة بفضل إنجاز العمل المرتبط بدافع الربح. الجميع سيكسبون سوف تتحسن الخدمات وسوف تتخلص الدولة من المسئولية والإدارة السيئة غير الملائمة. وسيكسب المستثمرون والقطاع العام سوف يحصل على مكسب واحد من البيع.

إن الممارسة الفعلية مختلفة جدا عن النحو الذى أشارت إليه النظرية. إن ما شاهدناه فى العقود السابقة كان مجرد نقل للمسئولية العامة إلى القطاع الخاص بدون تحقيق أى ميزة جماعية واضحة. إن الخصخصة فى المقام الأول غير فعالة. فمعظم الأعمال التى رأت الحكومات أنها مناسبة لتنقل إلى القطاع الخاص كانت تعمل بشكل مضطرب: سواء كانت شركات السكك الحديدية أو مناجم الفحم والخدمات البريدية أو المرافق العامة والطاقة، إنها تحتاج نفقات ضخمة لتشغيلها وصيانتها أكثر بكثير مما كانوا يأملونه من الإيرادات.

لهذا السبب فقط تعد مثل هذه السلع العامة غير جذابة للمشترين من القطاع الخاص إلا إذا عرضت بأسعار زهيدة جدا. ولكن عندما تبيع الدولة بأسعار رخيصة فسوف يخسر الشعب، لقد تمت العملية الحسابية بهذه الطريقة، ففى سياق عمليات الخصخصة فى عهد تاتشر فى المملكة المتحدة كان السعر المنخفض الذى اعتمد لفترة طويلة للأصول العامة التى بيعت للقطاع الخاص سببا فى نقل صافى ١٤ بليون جنيه استرلينى من الضرائب العامة المدفوعة إلى المساهمين والمستثمرين الآخرين.

ويضاف إلى ذلك أكثر من ثلاثة مليارات جنيه استرلينى دفعت كرسوم بنكية للبنوك التى يتم التعامل معها خلال عمليات الخصخصة. وبالتالى فإن الدولة قد قامت فى واقع الأمر بدفع ما يقرب من ١٧ مليار جنيه استرلينى (٣٠ مليار دولار) لتسهيل بيع الأصول ولولا هذه التسهيلات لما وجدت مشترين. تعد هذه مبالغ مالية ضخمة تقارب المنح الخاصة بجامعة هارفارد على سبيل المثال أو الناتج الإجمالى السنوى لباراجواى أو البوسنة والهرسك[2] ولا يمكن أن يفسر ذلك على أنه استخدام جيد وكفء للموارد العامة.

فى المرتبة الثانية يثور التساؤل حول المخاطر الأدبية. فالسبب الوحيد الذى يوجد الرغبة لدى المستثمرين من القطاع الخاص فى شراء السلع العامة قليلة الكفاءة هو أن الدولة تمنع أو تحد من تعرضهم للمخاطر ففى حالة مترو أنفاق لندن على سبيل المثال تم التأكيد للشركات المشترية على أنها سوف تكون محمية من الخسائر الجسيمة أيا كان ما حدث مما يقوض الإطار الكلاسيكى للخصخصة: إن دافع الربح يشجع على الكفاءة، إن خطورة المسألة تكمن فى أن القطاع الخاص تحت هذه الظروف والامتيازات سوف يثبت عدم كفاءته مثل نظيره القطاع العام بينما يمثل جنى زبدة الأرباح خسائر باهظة للدولة.

أما الثالثة وربما تكون هى القضية الأكثر تعبيرا ضد الخصخصة فهى الآتية: لايوجد شك فى إن الكثير من السلع والخدمات التى تسعى الدولة إلى تصفيتها قد وصلت إلى مرحلة رديئة فى التشغيل مثل إدارتها بشكل تعوزه الكفاءة

ونقص الاستثمار وما إلى ذلك. ولكن برغم ذلك فإن بعض المجالات أياً كانت درجة السوء فى تشغيلها فإنها لابد أن تبقى تحت مسئولية إدارة السلطات العامة حتى بعد بيعها، هذه الخدمات مثل الخدمات البريدية وشبكات السكك الحديدية ودور التقاعد والسجون وغيرها من الأماكن المستهدفة للتخصيص، وهى لا يمكن أن تترك لتقلبات السوق لأنها بطبيعتها تعد نوعا من النشاط يحتاج شخصا لتنظيمه.

إن تولى مسئوليات جماعية جوهرية بهذا الشكل الجزئى، فهى هكذا شبه خاصة وشبه عامة فى الوقت نفسه، يعود بنا فى الواقع إلى قصة قديمة جدا. فإذا تمت مراجعة إقراراتك الضريبية اليوم فى الولايات المتحدة، فحتى لو كانت الحكومة هى صاحبة القرار فى التحقيق فى ضرائبك، فإن من تقوم بهذا التحقيق هى شركة خاصة. حيث تعاقدت هذه الشركة مع الدولة لأداء هذه الخدمة بالنيابة عنها وذلك إلى حد كبير بنفس الطريقة التى تعاقد بها وكلاء القطاع الخاص مع واشنطن لتوفير الأمن والنقل والدراية التقنية «مقابل أرباح» فى العراق وأماكن أخرى. وبطريقة مشابهة فإن الحكومة البريطانية اليوم تبرم عقودا مع أصحاب المشروعات الخاصة لتقديم خدمات الرعاية السكنية للمسنين، وتقوم الدولة بمسئوليتها بشكل إشرافى فقط.

إن الحكومات باختصار تلزم الشركات الخاصة بتحمل مسئولياتها وهذه الأخيرة تدعى قدرتها على إدارتها بشكل أرخص وأفضل من الدولة ذاتها. فى القرن الثامن عشر كان يطلق على ذلك الضريبة الزراعية. كانت الحكومات الحديثة تفتقر إلى وسائل لجمع الضرائب وبالتالى كانت تقبل عروضا من الأفراد للاضطلاع بهذه المهمة، وصاحب أعلى عطاء كان يحصل على الوظيفة وله الحرية فى تحصيل الضرائب كيفما شاء والاحتفاظ بالعائد طالما أنه سيدفع للحكومة المبلغ المتفق عليه. وهكذا اتخذت الحكومة خصما على ايراداتها الضريبية فى مقابل المبالغ النقدية التى تحصلها.

وبعد سقوط النظام الملكى فى فرنسا تم الاعتراف على نطاق واسع بعدم فاعلية الضريبة الزراعية لأن هؤلاء المنتفعين من القطاع الخاص يتسببون فى المقام الأول فى فقدان الثقة فى الدولة داخل أذهان العامة من الشعب وثانيا أنها تولد إيرادات أقل بكثير مما يمكن تحصيله من خلال نظام حكومى يدار بكفاءة، حيث إن هؤلاء المحصلين الخصوصيين يعنون أساسا بهامش ربحهم وثالثا فإن النظام يحصل فى النهاية على استياء دافعى الضرائب.

اليوم فى الولايات المتحدة نحن لدينا دولة فاقدة لمصداقيتها وموارد عامة غير كافية. ومن المثير للاهتمام أنه لا يوجد دافعو ضرائب ساخطون أو على الأقل فإنهم يستاءون فقط لوجود أخطاء، ومع ذلك فإن المشكلة التى خلقناها لأنفسنا تعد أكثر حدة من المشكلة التى واجهت النظام القديم.

إن ما يحدث اليوم يماثل الوضع فى القرن الثامن عشر حيث إننا أضعفنا من الموقف العام للدولة من خلال نزع مسئولياتها وقدراتها منها، والنتيجة لذلك هى «مجتمعات منغلقة» بكل معنى الكلمة، ومجموعات فرعية نشأت من الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين عن المجتمع وعن الخدمات العامة والموظفين العموميين. إذا اعتمدنا بشكل خاص وبأغلبيتنا الساحقة على وكالات القطاع الخاص، فبمرور الزمن نحن نضعف العلاقة مع القطاع العام الذى سنراه غير ذى قيمة. لا يهم كثيرا ما إذا كان القطاع الخاص يقوم بالأشياء أفضل أو أسوأ بسعر أعلى تكلفة أو أقل، فى كلتا الحالتين فقد فقدنا ولاءنا للدولة وفقدنا شيئا حيويا كان يجب علينا الحفاظ عليه - وطالما تعودنا ذلك فى علاقتنا مع مواطنينا.

جاء أفضل وصف لهذه العملية على لسان واحدة من أعظم الممارسين الجدد لها وهى مارجريت تاتشر Margaret Thatcher التى أكدت «أنه لا يوجد شىء مثل المجتمع، هناك فقط أفراد من الرجال والنساء والأسر» ولكن إذا لم يكن هناك شىء مثل المجتمع وكان هناك أفراد ودولة تقوم بدور الحارس الليلى الذى يشرف من بعيد على أنشطة لايلعب دورا فيها. إذاً فما الذى يجمعنا معاً؟ نحن بالفعل نقبل بوجود قوات شرطة خاصة، وخدمات بريدية خاصة، وهيئات من القطاع الخاص تدعم الدولة فى أوقات الحرب وجوانب أخرى عديدة. لقد قمنا تحديدا بخصخصة المسئوليات التى كانت تقوم الدولة الحديثة بأخذها على عاتقها بمشقة فى أثناء القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

إذاً ما الذى سيعمل كعازل بين المواطنين والدولة؟ بالتأكيد ليس مجتمعا يكافح من أجل إنقاذ الملكيات العامة المسلوبة، وبالنسبة لدولة ليست على وشك الانزواء فحتى لو جردناها من كل مساهماتها الخدمية فستظل معنا حتى لو كانت مجرد قوة للسيطرة والقمع. وفيما بين الدولة والأفراد فلن تكون هناك مؤسسات أو ولاءات وسيطة، ولن يبقى شىء من الشبكة العنكبوتية من الخدمات والالتزامات المتبادلة التى تربط بين المواطنين بعضهم البعض من خلال المساحة العامة التى يحتلونها بشكل

إن الديمقراطية الاجتماعية هى التى وجهت الطبقة المتوسطة إلى المؤسسات الليبرالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

جماعى، وكل ما سيبقى هو الأفراد العاديون والشركات الخاصة التى تسعى بشكل تنافسى للسطو على الدولة من أجل مصالحهم الخاصة.

إن تبعات اليوم ليست أكثر جاذبية منها قبل نشوء الدولة الحديثة، فى الواقع إن الدافع لبناء الدولة الحديثة كما عرفناها نبع أساسا وبوضوح شديد من مفهوم أن أى تجمع للأفراد لا يمكن أن يصمد بدون وجود غايات مشتركة. إن المفهوم القائل بإمكانية تضاعف المصالح الخاصة لتخدم المصلحة العامة يعتبره النقاد الليبراليون للرأسمالية الصناعية الناشئة نوعا من العبث المنافى للعقل، وعلى حد تعبير جون ستيوارت ميل «إن فكرة وجود مجتمع قائم أساسا على علاقات ومشاعر تنبع فى الأساس من المصالح المالية تعد فكرة مثيرة للاشمئزاز».

إذاً فما الذى ينبغى فعله؟ علينا أن نبدأ بالدولة باعتبارها تجسيدا للمصالح والأهداف والسلع الجماعية، فإذا لم نستطع تعلم «الإيمان والاعتقاد فى الدولة» مرة أخرى فلن نذهب بعيدا ولكن ما الذى يجب على الدولة أن تقوم به فعليا؟ الحد الأدنى كما كتب Keynes هو «عدم تكرار ما لا داعى له» من المهم بالنسبة للحكومة أن لا تقوم بأشياء يؤديها الأفراد بالفعل لمجرد أن تؤديها بشكل أفضل قليلا أو أحيانا قد يكون أسوأ قليلا ولكن عليها أن تقوم بالأشياء التى لا يؤديها فى الوقت الحاضر أحد على الإطلاق. لقد علمنا من التجربة المريرة للقرن الماضى أن هناك بعض الأمور من المؤكد أنه لا يجب أن تقوم بها الدولة.

فى القرن العشرين تعتمد القصص التاريخية للدولة المتطورة على فكرة «أننا» أى الإصلاحيين والاشتراكيين والراديكاليين كان التاريخ إلى جانبنا، فعلى حد تعبير الراحل برنارد ويليامز «لاقت مشروعاتنا تشجيعا من الكون بأسره»[٣]، أما اليوم فليس لدينا قصة مؤكدة لكى نحكيها. لقد نجونا فقط من قرن من المذاهب التى تستهدف بجرأة مزعجة تقرير ما الذى ستفعله الدولة وتذكير الأفراد بالقوة إذا اقتضى الأمر بأن الدولة تعلم ما هو جيد بالنسبة لهم. لا يمكننا العودة إلى كل ذلك، حتى إذا ما أردنا التفكير مرة أخرى فى الدولة، فلابد أن تكون لنا بداية جديدة من التفكير والإحساس بحدودها.

لأسباب مماثلة قد يكون من العبث محاولة إحياء خطاب الديمقراطية الاجتماعية الذى كان سائدا فى أوائل القرن العشرين. فى تلك السنوات ظهر اليسار الديمقراطى كبديل للأنواع المتصلبة من الاشتراكية الماركسية الثورية وفى سنوات لاحقة كان بديلا للخلف الشيوعى. هناك انفصام غريب فى الشخصية يعد من الأشياء الأصيلة فى الديمقراطية الاجتماعية فبينما كانت تتقدم للأمام بخطى واثقة نحو مستقبل أفضل كانت على الدوام تتلفت بشكل عصبى متوتر تجاه كتفها اليسرى، ويبدو عليها أنها تقول «نحن لسنا سلطويين» «نحن من أجل الحرية وليس القمع» «نحن الديمقراطيون الذين يؤمنون بالعدالة الاجتماعية والأسواق المنظمة» وهكذا دواليك.

طالما كان الهدف الأساسى للديمقراطيين الاجتماعيين هو إقناع الناخبين بأنهم كانوا خيارا محترما وأصيلا داخل النظام السياسى الليبرالى، فإن هذا الموقف الدفاعى يعد منطقيا، ولكن هذا الخطاب اليوم يعد غير مترابط، فليس من قبيل المصادفة لمثل حزب Angela Merkel الديمقراطى المسيحى أن يفوز فى الانتخابات فى ألمانيا ضد معارضيها الديمقراطيين الاجتماعيين وحتى فى أوج الأزمة المالية بمجموعة من السياسات

التى تشبه فى مجملها الأساسيات الهامة لبرنامجهم الخاص.

تعد الديمقراطية الاجتماعية بشكل أو بآخر نثرا مثيرا للملل للسياسات الأوروبية المعاصرة. هناك عدد قليل جدا من السياسيين الأوروبيين وبالتأكيد عدد أقل ممن لا يزالون فى مواقع النفوذ سوف يختلفون بدءا من الافتراضات الأساسية للديمقراطية الاجتماعية حول واجبات الدولة، فضلا عن أن الكثير منهم قد يختلفون حول نطاقها. وبالتالى فإن الديمقراطيين الاجتماعيين فى أوروبا اليوم ليس لديهم شىء مميز ليقدموه، ففى فرنسا على سبيل المثال كان النقل الطائش للملكية إلى صالح الدولة أكثر ما يميز بعدهم عن أساسيات الحق الديجولىGaullist إن الديمقراطية الاجتماعية تحتاج إلى إعادة التفكير فى مقاصدها.

لا تكمن المشكلة فى سياسات الديمقراطية الاجتماعية ولكن فى اللغة التى تصاغ بها، فمنذ انقضاء التحدى السلطوى لليسار أصبح التركيز على الديمقراطية زائدا إلى حد كبير. اليوم نحن جميعا ديمقراطيون أما كوننا «اجتماعيين» فهى كلمة ذات معنى جدلى الآن لأكثر من عشرات السنين إلى الوراء عندما كان للقطاع العام دور تم التنازل عنه من جميع الأطراف. إذاً فما هو التميز « الاجتماعى » الذى تحتويه الديمقراطية الاجتماعية للسياسات؟

تخيل إذا كان ذلك جائزا أنك ترغب فى امتلاك محطة للسكك الحديدية، محطة سكك حديدية حقيقية ليس محطة بنسلفانيا فى نيويورك وهى عبارة عن سوق تجارى فاشل منذ حقبة الستينيات، أنا أعنى شيئا مثل محطة ووترلوWaterloo فى لندن، محطة جاردى فى باريس، محطة فيكتوريا فى مومباىVictoria Terminus، أو محطة برلين الرائعة الجديدةHaupt Bahnhof، فى هذه الكاتدرائيات الرائعة للحياة الحديثة يقوم القطاع الخاص بوظائفه على أكمل وجه وفى المكان الملائم تماما ولا يوجد سبب بعد ذلك كله يجعل أكشاك بيع الصحف أو المقاهى تدار من قبل الدولة. إذا تذكر أى أحد تلك المأكولات المجففة والشطائر الملفوفة فى مقاهى السكك الحديدية الإنجليزية سوف يسلم بضرورة تشجيع المنافسة فى هذا المجال.

ولكنك لا تستطيع تشغيل القطارات بشكل تنافسى فالقطارات مثلها مثل الزراعة أو البريد تعد نشاطا اقتصاديا وخدمة عامة أساسية فى نفس الوقت، وفضلا عن ذلك فأنت لا تستطيع تحويل نظام السكة الحديد إلى آخر أكثر كفاءة من خلال وضع قطارين على المسار لكى

في الثلاثين عاما الماضية فتنت الحكومات الغربية وكثير من المنظمات غير الغربية بمسألة الخصخصة افتتاناً شديداً

تحدد أيهما يؤدى بشكل أفضل، السكك الحديدية هى احتكار له طبيعة خاصة. والشىء الذى لا يصدق أن الإنجليز قد وضعوا مثل هذا التنافس فى مجال النقل بالحافلات، ولكن المفارقة فى وسائل النقل العام بالطبع أنها تؤدى وظيفتها بشكل أفضل بالرغم من أنها قد تكون أقل كفاءة.

إن الحافلات التى تقدم الخدمات السريعة لأولئك الذين يسعون لاستخدامها فى نقلهم إلى القرى النائية حيث يكون معظم روادها من المتقاعدين على المعاش سوف تجلب هذه الحافلات المزيد من المال لمالكيها، ولكن يظل هناك شخص ما الدولة أو البلدية المحلية يقدم خدمات غير فعالة ولا مثمرة على المستوى المحلى. ولكن فى غيابها فإن الثمار الاقتصادية قصيرة المدى الناتجة عن تخفيض التحكم فيها قد تؤدى إلى نتائج مدمرة للمجتمع على المدى البعيد وعلى نطاق واسع. وعلى ذلك فإن عواقب المنافسة بين الحافلات فيما عدا لندن حيث يتوافر الطلب الذى يقوم عليه تشغيلها سوف تكون ارتفاعا فى التكاليف المخصصة للقطاع العام، ارتفاعا حادا فى الأسعار إلى أعلى مستوى يتحمله السوق وأرباحا مغرية بالنسبة لشركات حافلات النقل السريع.

إن القطارات مثل الحافلات هى قبل كل شىء خدمة عامة. يستطيع أى فرد أن يقوم بتشغيل خط سكك حديدية بشكل مربح إذا كان المطلوب فعله فقط هو مجرد رحلات ذهابا وإيابا من لندن إلى أدنبرة ومن باريس إلى مارسيليا ومن بوسطن إلى واشنطن، ولكن ماذا عن خطوط سكك حديدية تربط بين أماكن يقتصر استخدام الناس لها على المواسم والمناسبات فقط؟ لا يوجد شخص لديه استعداد لتخصيص أموال لتغطية التكلفة الاقتصادية لدعم خدمة نادرا ما تستخدم. الجماعة هى الوحيدة القادرة على ذلك سواء كانت هذه الجماعة هى الدولة أو الحكومة أو السلطات المحلية، وسوف يظهر الدعم المطلوب دائما قليلا وغير كاف فى أعين نوعية معينة من الاقتصاديين، من المؤكد أن الوضع الأفضل سوف يكون هو تمزيق هذه الخطوط والسماح للجميع باستخدام سياراتهم لأن ذلك سيكون أقل تكلفة.

فى عام ١٩٦٦ وهو العام الأخير قبل تخصيص السكك الحديدية الإنجليزية قررت هيئة السكة الحديد البريطانية تخصيص أدنى دعم مالى للسكك الحديدية فى أوروبا. فى نفس السنة كان الفرنسيون يخططون للاستثمار فى السكك الحديدية بمبلغ يقدر بمعدل٢١ جنيها لكل مواطن وكان المعدل الإيطالى ٣٣ جنيها لكل مواطن وكان المعدل الإنجليزى هو ٩ جنيهات فقط للمواطن[٤]، عكست هذه التناقضات بدقة مستوى الخدمة التى كانت تقدمها كل من هذه الأنظمة الوطنية وكذلك فسرت السبب الذى جعل شبكة الخطوط الحديدية البريطانية لا تتم خصخصتها إلا تحت ظروف من خسائر جسيمة وكذلك بنية تحتية ليست على كفاءة.

ولكن التناقص فى الاستثمار يوضح وجهة نظرى. فالفرنسيون والإيطاليون منذ فترة طويلة يتعاملون مع السكك الحديدية باعتبارها خدمات اجتماعية. إن تشغيل قطار فى منطقة نائية برغم أنه غير فعال من الناحية الاقتصادية إلا أنه يربط المجتمعات المحلية ببعضها، ويقلل من الأضرار البيئية من خلال توفير بدائل للنقل على الطرق، إن محطة السكة الحديد والخدمات التى تقدمها تعد بناء على ذلك عَرَضاً ورمزاً للمجتمع ذى التطلعات المشتركة.

إننى أقترح بالإضافة إلى ذلك أن توفير خدمة القطارات فى المناطق النائية يعطى شعورا أو بعدا اجتماعيا حتى لو كان اقتصاديا «غيرمجد» ولكن هذا بطبيعة الحال يطرح فكرة هامة، فمثل هذا الطرح ذى الأهداف الاجتماعية هو حقا جدير بالثناء ولكنه لن يذهب بالديمقراطيين الاجتماعيين بعيدا إلى وضع هم أنفسهم يرونه أكثر تكلفة من بدائله. نستطيع فى النهاية أن نعترف بفضائل الخدمات الاجتماعية وننتقد تكلفتها بشدة ولا نفعل أى شىء. نحن بحاجة إلى إعادة النظر فى المخصصات التى نوظفها لتقييم جميع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

اسمحوا لى أن أقدم مثالا على ذلك. إن تقديم صدقات كأعمال خيرية للفقراء يعد أرخص من تأمين مجموعة كاملة من الخدمات الاجتماعية «كحق لهم»، من خلال الصدقات وأعنى بها الهبات القائمة على أساس من الإيمان كأعمال خيرية وهى مبادرات فردية مستقلة أو مساعدات مالية مستقلة أيضا قد تكون فى شكل طوابع الغذاء أو منح الإسكان أو إعانات وتبرعات الملابس إلى آخره. ولكن من المعروف أن تقديم المساعدة بهذا الشكل قد يكون مهينا للطرف المتلقى لها. إن «استطلاع الموارد» الذى كانت تطبقه السلطات البريطانية لضحايا الاكتئاب عام ١٩٣٠ لا يزال يشار إليه بمشاعر النفور والغضب من قبل الجيل القديم[٥]. «استطلاع الموارد Means Test هو تحقيق رسمى حول دخل شخص يتلقى إعانة مخصصة للعاطلين عن العمل فى بريطانيا..المترجمة».

وعلى العكس فإنه ليس من المذل أن يتسلم الفرد حقوقه. فإذا كان لك الحق فى الحصول على إعانة البطالة أو معاشات التقاعد أو العجز أو إسكان البلدية أو أى من المساعدات المقدمة للجمهور كحق بدون أن يقوم أى أحد بالتحقيق لتحديد تدنى وضعك المالى واستحقاقك للمساعدة فلن تشعر بالحرج فى قبول هذا الحق. ومع ذلك فإن هذه الحقوق والاستحقاقات العالمية تعد باهظة الثمن.

ولكن ماذا لو تعاملنا مع عملية الإهانة نفسها على أنها تكلفة وتهمة موجهة للمجتمع؟ وماذا لو قررنا أن نقيس مقدار الضرر الذى يتعرض له الأفراد وشعورهم بالخزى عند تسلمهم لمجرد ضروريات الحياة؟ بكلمات أخرى ماذا لو أخذنا فى اعتباراتنا فى تقدير الإنتاجية والكفاءة أو الرفاهية الفرق بين صدقة مذلة وبين مكسب يؤخذ كحق. نحن نخلص إلى أن تقديم الخدمات الاجتماعية الشاملة والصحة العامة والتأمين والنقل العام أو المدعوم كان طريقة واقعية وذات كلفة معقولة لتحقيق أهدافنا المشتركة، إنها مسألة مثيرة للجدل بطبيعتها فكيف لنا أن نقيس

«المهانة»؟ ما هى التكلفة القابلة للقياس لحالة الحرمان لدى مواطنين معزولين عن تناول الموارد الحضرية؟ ما هو الثمن الذى لدينا الاستعداد لدفعه فى مقابل مجتمع جيد؟ الإجابات مبهمة ولكن ما لم نطرح هذه الأسئلة فكيف لنا أن نأمل فى استنباط إجابات[٦].

ما الذى نعنيه عندما نتحدث عن مجتمع جيد؟ من منظور معيارى ربما نستطيع أن نبدأ بالحكى عن الأخلاق التى من خلالها نستطيع إرساء خياراتنا الجماعية، وسوف يكون هذا السرد بديلا عن المفاهيم الاقتصادية الضيقة التى تعيق محادثاتنا الحالية، ولكن تحديد أغراضنا العامة بهذه الطريقة لا يعد أمرا سهلا.

كانت الديمقراطية الاجتماعية فى الماضى تشغل نفسها بقضايا الحق والباطل والسبب الأغلب فى ذلك أنها ورثت المفردات الأخلاقية لما قبل الماركسية والتى كانت مملوءة بالكره المسيحى للتطرف فى الثراء وعبادة الماديات ولكن هذه الاعتبارات كثيرا ما طغت عليها بعض علامات الاستفهام الأيديولوجية، هل الفشل هو القدر المحتوم للرأسمالية؟ إذا كان الأمر كذلك فهل من سياسة تقدم تصورا لإزالة الخطر أو تأجيله؟ إذا لم تنته الرأسمالية بالفشل فإنه يجب التفكير فى الخيارات السياسية من منظور مختلف. فى كلتا الحالتين فإن التساؤل الذى سيتبادر أولا سوف يتناول آفاق النظام بدلا من الفضائل أو العيوب المتأصلة فى مبادرة معينة. هذه الأسئلة لم تعد تشغلنا كثيرا وبالتالى فنحن نُواجَه بالآثار الأخلاقية لخياراتنا بشكل مباشر.

ماهو بالتحديد الذى نراه بغيضا فى الرأسمالية المالية أو المجتمع التجارى كما كان فى القرن الثامن عشر؟ ماهو الشىء الخاطئ فى ترتيباتنا الحالية وماذا نستطيع أن نفعل حيالها؟ ما الذى نراه غير عادل؟ ما الذى يؤذى إحساسنا المرتبط بآداب مجتمعنا عندما تواجهنا الضغوط غير المحدودة من قبل الأثرياء على حساب أى شخص آخر؟ ماذا فقدنا؟

إن الأجوبة على هذه الأسئلة يجب أن تأخذ شكل النقد الأخلاقى لأوجه القصور للسوق غير المحدود أو للدولة الضعيفة، يتعين علينا أن نفهم لماذا يسيئون إلى إحساسنا بالعدالة والإنصاف.

فى اعتقادى أننا ندخل إلى عصر جديد من انعدام الأمن. لا ننسى التحليل الذى عرضه Keynes فى «الآثار الاقتصادية المترتبة على السلام ١٩١٩» والذى يوضح فيه أن آخر عصر كان يشبه عصرنا جاء عقب عقود من الرخاء والتطور وزيادة هائلة فى تدويل أو عولمة الحياة فى كل شىء ما عدا الاسم. يصف كينيز هذا العصر بانتشار الاقتصاد التجارى فى جميع أنحاء العالم وزادت معدلات التجارة والاتصالات بمعدل لم يسبق له مثيل. فيما قبل ١٩١٤ كان من المؤكد على نطاق واسع أن منطق التبادل الاقتصادى السلمى سوف ينتصرعلى المصلحة الوطنية ذاتها. لم يتوقع أحد لهذا العصر أن ينتهى هذه النهاية المفاجئة ولكنه فعلها.

نحن أيضا قد عشنا خلال حقبة من الاستقرار واليقين ووهم من التحسن الاقتصادى الممتد لأجل غير مسمى، ولكن كل ذلك وراءنا الآن. فى المستقبل المنظور سوف يفتقد الأمن الاقتصادى مثلما نفتقد الثقة فى ثقافتنا. بالتأكيد نحن أقل ثقة فى أهدافنا الجماعية ورفاهيتنا البيئية وحتى سلامتنا الشخصية أكثر من أى وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. نحن لا نمتلك أى فكرة عن نوع العالم الذى سيرثه أطفالنا ولكن لم يعد بمقدورنا أن نخدع أنفسنا بافتراض أن عالمهم يجب أن يشبه عالمنا لا يجب أن نطمئن إلى ذلك.

يجب أن نعيد النظر فى الطرق التى كان جيل أجدادنا يستجيب بها للتحديات والتهديدات المماثلة. إن الديمقراطية الاجتماعية فى أوروبا والصفقة الجديدة والمجتمع العظيم هنا فى الولايات المتحدة يعدون استجابات واضحة لانعدام الأمن والمساواة فى هذا العصر. قليلون فى الغرب قد مر بهم عمر طويل بما فيه الكفاية لكى يعرفوا ماذا يعنى أن نرى عالمنا ينهار[٧]. إننا نجد صعوبة فى تصور انهيار كامل للمؤسسات الليبرالية وتفكك كامل للإجماع الديمقراطى. ولكنه كان مجرد انهيار يشبه ذلك الذى أثار مناقشات كينيز والذى تولدت منه الآراء الكينيزية والديمقراطية الاجتماعية تلك الآراء والتراضى الاجتماعى هما اللذان نشأنا فيهما وحققنا نجاحا كبيرا.

إذا كان للديمقراطية الاجتماعية مستقبل فسوف تكون ديمقراطية الخوف الاجتماعية[٨] فبدلا من استعادة لغة التقدم المتفائلة ينبغى علينا أن نبدأ بتعريف أنفسنا بالماضى القريب. إن المهمة الأولى للمنشقين الراديكاليين اليوم هى تذكير جمهورهم بإنجازات القرن العشرين، وذلك جنبا إلى جنب مع الآثار المحتملة لاندفاعنا الطائش نحو تفكيكها.

إن لدى اليسار بصراحة تامة شيئا يحافظ عليه هذا الشىء هو الحق الذى ورث عن الحداثة الطموحة الرغبة فى التدمير والابتكار تحت اسم المشروع العالمى. يحتاج الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يتميز بالتواضع فى النمط والطموح إلى التحدث بشكل أكثر جزما عن المكاسب السابقة. إن صعود دولة الخدمات الاجتماعية، القطاع العام الذى

إن ما شاهدناه فى العقود السابقة كان مجرد نقل للمسئولية العامة إلى القطاع الخاص بدون تحقيق أى ميزة جماعية واضحة

استغرق بناؤه طيلة القرن والذى كانت سلعه وخدماته توضح وتعزز هويتنا الجماعية وغاياتنا المشتركة ومؤسسات الرعاية التى تعد مسألة حق وحكمها ودعمها الذى يعد واجبا اجتماعيا. إن كل ما سبق يعد إنجازات لا معنى لها.

لا ينبغى أن يزعجنا كون هذه الإنجازات لم تكن أكثر من إنجازات جزئية، إذا لم نكن قد تعلمنا اى شىء آخر من القرن العشرين فلابد على الأقل أن نكون قد أدركنا أن الإجابة كلما زادت كمالا زادت عواقبها رعبا. إن أكثر ما يمكننا أن نأمل فيه وربما ينبغى علينا أن نسعى إليه جميعا هو «تحسينات غير كاملة قائمة على ظروف غير مرضية »، وفى خلال العقود الثلاثة الماضية قام آخرون بكشف نفس هذه التحسينات وزعزعتها منهجيا، ولابد أن يجعلنا ذلك أكثر غضبا مما نحن عليه، وينبغى أن يقلقنا أيضا حتى من باب اتخاذ أسباب الحيطة: لماذا كنا فى مثل هذه العجلة لهدم سدود شيدها أسلافنا بمشقة؟ هل نحن على يقين بعدم وجود فيضانات قادمة؟

إن ديمقراطية الخوف الاجتماعية هى شىء يستحق الكفاح من أجله، إن التخلى عن مجهود قرن كامل يعد خيانة لمن سبقونا وللأجيال القادمة. قد يكون لطيفا ولكنه مضلل- أن نقرر أن الديمقراطية الاجتماعية أو ما شابهها تمثل المستقبل الذى رسمناه لأنفسنا فى عالم مثالى. إنها لا تمثل حتى الماضى المثالى ولكنها من بين الخيارات المتاحة فى الوقت الحاضر إنها أفضل من أى شىء فى متناول اليد، وبكلمات Orwell التى تعكس آخر تجاربه الثورية فى برشلونة» الولاء لكتالونيا Homage to Catalonia å:

«هناك الكثير فيها لم أفهمه، وبطريقة ما لم أحبه ولكننى أعترف حالا بها كدولة للشئون التى ينبغى القتال من أجلها».

إننى أعتقد أن ذلك لن يكون أقل من الحقيقة التى بوسعنا استعادتها من ذاكرة القرن العشرين حول الديمقراطية الاجتماعية. ■

ملاحظات

(١) انظر«High Gini Is Loosed Upon Asia » الإيكونومست ١١ اغسطس ٢٠٠٧

(٢) انظر«The Great Divestiture » لماسيمو فلوريو: تقييم تأثير الرعاية الاجتماعية فى عمليات الخصخصة البريطانية ١٩٧٩ -١٩٩٧ (معهد ماساتشوسيتس لتكنولوجيا الصحافة ٢٠٠٤) صفحة ١٦٣، انظر» العائد الإيجابى الصلب للمنح المشتركة لهارفارد» الجريدة الرسمية لهارفارد ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨ بالنسبة للناتج الإجمالى المحلى لباراجواى أو البوسنة والهرسك انظر/www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/goes/xx.html.

(3) Bernard Williams «الفلسفة كتخصص إنسانى» جامعة برينستون ٢٠٠٦ ص144

(٤) للاطلاع على هذه الأرقام انظر Twas a Famous Victory» نيويورك ريفيو ١٩ يوليو ٢٠٠١

(٥) للاطلاع على قصص مماثلة من الصدقات المهينة انظر السيرة الذاتية لمالكوم اكس (بلنتين١٩٨٧)

(٦) أوصت اللجنة الدولية لقياس الأداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى برئاسة Joseph Stiglitz ورعاية Amartya Sen مؤخرا باتباع منهج مختلف لقياس الرفاهية الاجتماعية وعلى الرغم من الأصالة الرائعة لمقترحاتهم فلم يذهب أى من ستيجليتز أو سان إلى طرق أبعد لتقييم الأداء الاقتصادى ولم تحتل الاهتمامات الاقتصادية أى حيز من تقديرهم. انظر/www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/en/index.htm.

(٧) الاستثناء هنا ينطبق بالطبع على البوسنة التى يدرك مواطنوها جيدا ما ينطوى عليه هذا الانهيار.

(٨) انظر مقال » ليبرالية الخوف» لـ Judith Shklar وهويخترق قضية السلطة وعدم المساواة السياسية.

الضـــرائـب العقـــاريـة

فـى الـقـانـون والاقـتـصـاد والـسـيـاسـة

[١]

جـذور المـشـكـلـة

فى سابقة نادرة، أو ربما لا نظير لها، يعلن الرئيس إعادة النظر فى تطبيق قانون أقره مجلس الشعب، ثم أمهره الرئيس بإمضائه وأصدره، ونعنى به قانون الضريبة على العقارات المبنية المرقم بـ ١٨٦ لسنة ٢٠٠٨. فعلى الرغم من أن القانون قد واجهته معارضة قوية شملت أطرافا من الحزب الحاكم نفسه أثناء مناقشته وهو ما يزال بعد مشروعا، إلا أن الحكومة وقيادة الحزب الوطنى لم تلتفت إليها. ومن ناحية أخرى بينما ظلت المعارضة محصورة فى إطار النخب السياسية والاقتصادية، إلا أن أولى خطوات تطبيق القانون بإلزام جميع ملاك الوحدات السكنية بالإقرارات، نجحت فى استثارة فزع الملايين الذين خشوا (وهى خشية مشروعة كما سوف نرى) من أن تقديم الإقرارات لا يعنى سوى تطبيق القانون عليهم إن لم يكن اليوم فغدا، على الرغم من التأكيدات الحكومية بأنه لن يمس سوى ٥٪ من ملاك العقارات. وهكذا انتقلت معارضة القانون من النخب إلى الجماهير الواسعة، مما استلزم تدخل الرئيس. ولكنه بطبيعة الحال كان من أجل بث الطمأنينة فى نفوس الناس وتغيير بعض إجراءات التطبيق وليس تعديل القانون نفسه، ولهذا جاءت تصريحات أخرى للرئيس لتؤكد على القانون وتبدد التكهنات حول تعديله.

لقد أثيرت العديد من الانتقادات للقانون، لكن القضية المركزية فى الخلاف تكمن فى إخضاع القانون الجديد الوحدات السكنية التمليك للضريبة العقارية، ويرى معارضو القانون

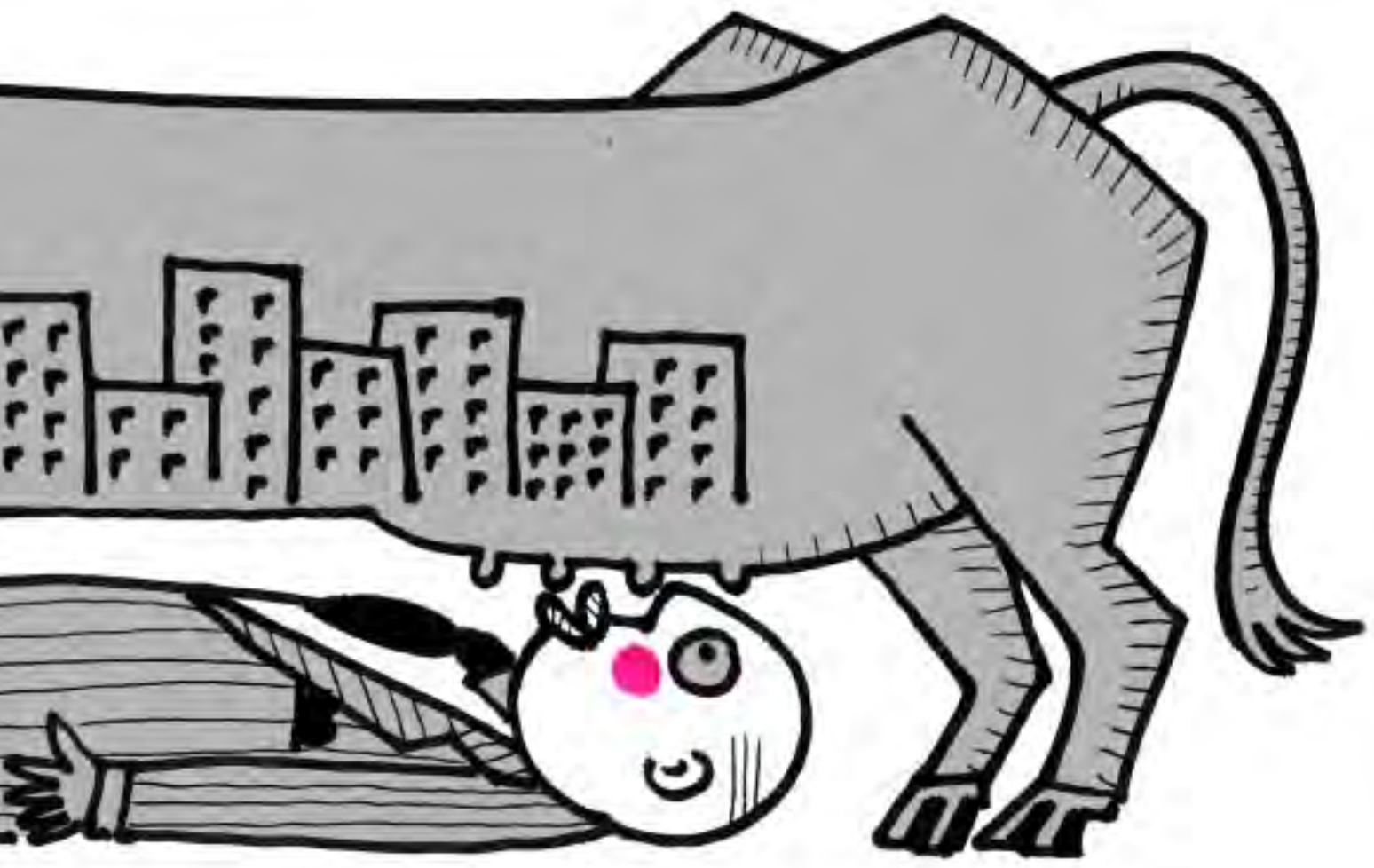

صـــــــلاح العمـــــروسى

يري معارضو القانون أنه يلغي حقا مكتسبا قديما أقرته القوانين السابقة، ويشككون أيضا في دستورية القانون انطلاقا من مبدأ عدم فرض الضريبة إلا علي عقارات تدر دخلا

أنه يلغى حقا مكتسبا قديما أقرته القوانين السابقة، ويشككون أيضا فى دستورية القانون انطلاقا من مبدأ عدم فرض الضريبة إلا على عقارات تدر دخلا، أى على العقارات المؤجرة، ومن ثم إعفاء السكن الخاص الملك، وهم يستندون على سابقة قانونية تتمثل فى حكم للمحكمة الدستورية قضت بعدم فرض ضريبة على الأرض الفضاء، ويفترضون أن المبادئ التى تضمنها هذا الحكم تنطبق على الجدل الراهن حول الضريبة العقارية.

ولكن المدهش أن وزارة المالية لا تعترف أصلا بهذا الخلاف وتجزم بأن القانون الجديد لم يأت بجديد، وتقول الوزارة «القانون الجديد... لا يفرض ضريبة جديدة، فهى ضريبة مفروضة بالفعل بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤... ولم يخرج القانون الجديد عن الأساس الذى تفرض عليه الضريبة، فالضريبة ستفرض على القيمة الإيجارية للعقارات، وإنما يأتى الاختلاف الأساسى بين القانونين فى أن القانون الجديد يأخذ بالحد الأدنى لمعدلات الضريبة بسعر ١٠٪»[١]. وذلك فى مقابل الضريبة التصاعدية فى القانون القديم، والذى كانت شريحته العليا تصل إلى ٤٠٪.

وهكذا تتجاهل وزارة المالية الحديث صراحة عن الفارق الجذرى بين القانونين، والذى يتعلق، كما سبقت الإشارة، بإلغاء إعفاء السكن الخاص الملك الذى كان معمولا به من قبل. ومن المحتمل أن الوزارة تستند فى تجاهلها هذا إلى أن القانون القديم (٥٦ لسنة ١٩٥٤) وكذلك القوانين التى سبقته لا ينص صراحة على إعفاء السكن الخاص الملك، حيث إن ذلك الإعفاء ورد فى قانون آخر ظل مكملا لقوانين عوائد الأملاك المبنية ونعنى به «القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن الضريبة العامة على الإيراد»، فقد نصت آخر فقرة فى المادة السادسة من ذلك القانون على أنه «لا يدخل فى الحساب عند تحديد المبالغ الخاضعة لضريبة الإيرادات المفترضة المنزل المملوك للممول والذى يشغله بالفعل»[٢]. وقد ظل هذا الإعفاء ساريا فى القانون الحالى للضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذى صدر فى عهد وزير المالية الحالى نفسه، وقد نصت المادة ٣٩ من القانون المذكور على أنه «تحدد ضريبة العقارات المبنية على أساس إجمالى القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة المفروضة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤... وذلك بعد خصم ٤٠٪ مقابل جميع التكاليف والمصروفات فضلا عن القيمة الإيجارية للمسكن الخاص الذى يقيم فيه الممول وأسرته»[٣]. ومن الواضح أن هناك عاملا جديدا غير من فكر الوزارة والوزير يوسف بطرس غالى جعلها تغير موقفها من ذلك الإعفاء، ولعل السبب يعود إلى تأثيرات الأزمة على ميزانية الدولة.

ولكن الحكومة ممثلة فى وزارة المالية اختارت الالتفاف حول المسألة الجوهرية وليس مواجهتها مباشرة. ونعنى بها مبدأ عدم فرض الضريبة سوى على عقارات تدر دخلا على صاحبها، أى على المبانى السكنية المؤجرة وإعفاء السكن الخاص المملوك. وفى الحقيقة أن مواجهة ذلك المبدأ تقتضى أولا تجاوز النظرة القانونية المجردة التى تتناول المسألة بعيدا عن الظروف التاريخية الملموسة الذى طبق فيه ذلك المبدأ، فهذا المبدأ طبق فى ظروف سادت فيها الحيازة الإيجارية للسكن الخاص ومن ثم كان السكن الملك استثناء وليس القاعدة، وهى ظروف لم يعد لها وجود الآن أو لحقت به تغييرات جذرية بصورة أدى ويؤدى تطبيق هذا المبدأ إلى أزمة حقيقية فى تمويل البنية الأساسية التى تخدم المبانى السكنية لمصر بأسرها.

إن هذا التحول معروف للكافة ولكنه لا يوضع موضع التحليل فى تناول المسألة ويقتصر

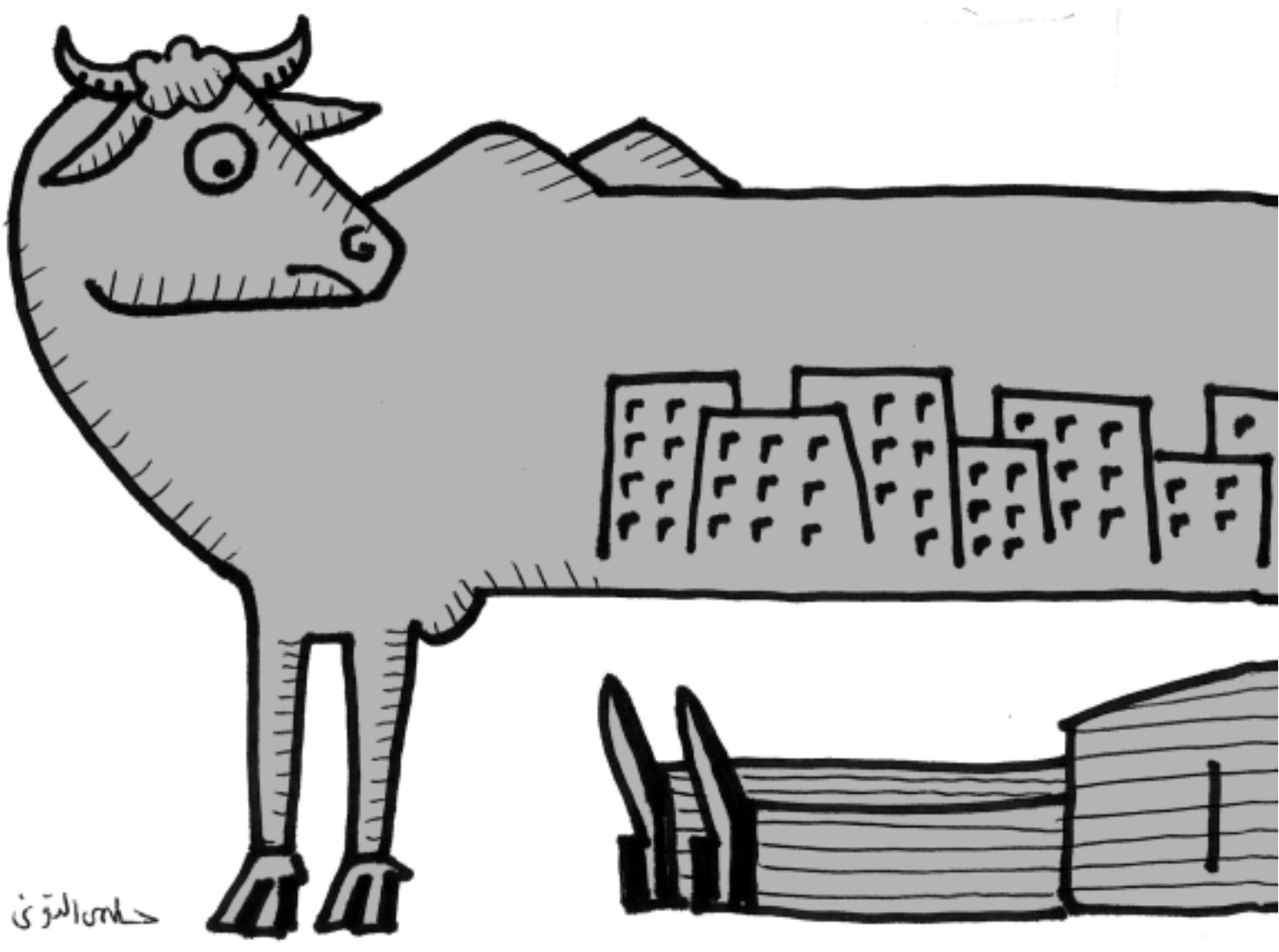

الأمر على التناول القانونى المجرد كما سبق القول. وهو يتمثل فى التحول من نظام الإيجار الذى ظل سائدا حتى منتصف السبعينيات إلى نظام التمليك الذى تعاظم وزنه عبر السنين حتى أصبح سائدا اليوم.

فوفق بيانات تعداد الظروف السكنية لسنة ٢٠٠٦، تبلغ نسبة الأسر التى تحوز وحدات سكنية ملك أو تمليك ٧٠٪ من الأسر على مستوى الجمهورية (حوالى ١٢ مليون أسرة من إجمالى ١٧,٣ مليون أسرة)، والأسر التى تحوز وحدات سكنية مؤجرة إيجار قديم ١٥٪، والإيجار الجديد ٦٪، أما بقية الأسر فهى تتوزع بين أشكال أخرى من الحيازة (هبة، ميزة عينية... إلخ). وبطبيعة الحال تتركز الوحدات السكنية التمليك فى المدن الجديدة والتى قد تصل إلى ١٠٠٪، وإن كانت بياناتها تأتى مندمجة فى بيانات إجمالى المحافظات التى تتضمن مناطق قديمة. وحتى فى محافظة قديمة مثل محافظة القاهرة بلغت نسبة حائزى الوحدات السكنية (ملك وتمليك) ٤٠٪، ونسبة حائزى الإيجار القديم ٤٨٪، والإيجار الجديد ٨٪[٤].

ولكن البيانات السابقة تتعلق بالوحدات السكنية التى تحوزها الأسر فقط، وينبغى أن يضاف إليها كتلة الوحدات السكنية المغلقة (٢ مليون وحدة) وكذلك الوحدات السكنية الخالية (٥,٩ مليون)[٥]، وهى غالبا وحدات ملك أو تمليك: إما محجوزة للأبناء وإما اشتراها مستثمرون صغار بغرض البيع، وأخيرا،إما أن تكون مخزونا سلعيا، وهى النسبة الأكبر، فى حيازة مشروعات الاستثمار العقارى ولم تنجح فى بيعها بعد. وعلى الرغم من أنه من الصعب جمع تلك الأرقام، حيث إن عدد الحائزين لا يتطابق مع عدد الوحدات السكنية (عادة أقل بالنظر إلى أن هناك من يحوز أكثر من وحدة سكنية)، إلا أنه يمكن القول بشكل تقريبى أن نسبة الوحدات السكنية الملك والتمليك تزيد على ٨٠٪.

وهكذا يعنى إعفاء المسكن المملوك لحائزه من الضرائب أن الأغلبية الساحقة من المبانى السكنية، بما فيها مدن بكاملها لا تدفع ضرائب عقارية، وأن قلة من الوحدات السكنية هى التى يقع عليها وحدها العبء الضريبى الذى ينبغى أن ينفق منه على البنية الأساسية لمجمل المبانى السكنية. ولكن المشكلة تبدو أكثر تفاقما من حقيقة أن الوحدات السكنية الإيجارية فى الغالب هى من فئة الإيجارات القديمة، تلك التى خفضت ثم تجمدت إيجاراتها منذ حوالى نصف قرن، فحسب تعداد ٢٠٠٦ تشكل الأسر التى تدفع إيجارات أقل من ١٠٠جنيه حوالى ٧٤٪، فضلا عن حوالى ١٤٪ أخرى تدفع إيجارات غير محددة (تصنف غير مبين)[٦]. ولما كانت تلك الإيجارات المجمدة هى التى تشكل الوعاء الضريبى، لهذا يتبين لنا السبب الحاسم فى هزال الضريبة العقارية فى مصر. فحسب بيانات وزارة المالية وصلت ضرائب المبانى فى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حوالى ٢٣١ مليون جنيه فقط[٧]، لا تتجاوز نسبتها ٠,٣ ٪ من حصيلة الضرائب، ٠,١ من إجمالى الإيرادات، وللمقارنة بلغت الضرائب العقارية فى الثلاثينيات ٣٠٪ من الإيرادات العامة[٨]. وهذه من المفترض أن ينفق منها على ثروة عقارية من المبانى السكنية تقدر بأقل قليلا من ٣ تريليون جنيه (باعتبار أن متوسط قيمة الوحدة ١٠٠ ألف جنيه وإجمالى الوحدات السكنية ٢٨ مليون وحدة).

وهكذا فإن الظروف التى سادها نظام الإيجار، والتى نشأ فيها مبدأ إعفاء المساكن الخاصة الملك من الضريبة لم يعد له وجود الآن، وحل محله وضع جديد تماما تدفع الضرورة الاقتصادية فيه إلى إنهاء المبدأ المذكور، من أجل الإنفاق على البنية الأساسية التى تخدمها والتى بدونها يستحيل استخدامها فى غرض السكنى، فهى ملحق لها أو حتى امتداد مباشر لها.

وإذا كانت الوجهة الرئيسية لقانون الضرائب العقارية الجديد تنصب على إخضاع الوحدات السكنية المملوكة لشاغلها للضريبة العقارية، وعلى الرغم من أنه بذلك جاء تصحيحا لوضع شاذ، إلا أنه جاء أيضا منافيا لمبدأ العدالة الضريبية، وذلك على نقيض زعمه تماما. كما أنه يحتاج إلى دراسة معمقة لدستورية القانون الذى يدفع البعض بعدم دستوريته ويستندون فى ذلك على سابقة مشابهة، حينما حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية فرض الضريبة على أرض فضاء لا تدر دخلا.

[٢]

الحد الوهمى للإعفاء الضريبى والعدالة الضريبية المقلوبة

هناك زاويتان أساسيتان فى الأساس المقلوب للعدالة الضريبية للقانون الجديد: تتعلق الأولى بحد الإعفاء الضريبى، وتتعلق الثانية بإلغاء مبدأ الضريبة التصاعدية.

حد الإعفاء الضريبى: ثمة عنصران يجعلان من حد الإعفاء حدا وهميا:

أولهما أن القانون ثبت حد الإعفاء (للعقارات التى تقل قيمتها السوقية عن نصف مليون، أو بالضبط ٤٧٦,٢ ألف جنيه، وهى القيمة السوقية للعقار التى تنتهى بعد خطوات حسابية معينة (أشبه ما تكون بحسبة بيرما) إلى أن قيمته الإيجارية المحسوبة كوعاء ضريبى تبلغ ٦٠٠٠ جنيه فى السنة والتى تمثل الحد الدقيق للإعفاء)، لكنه فى نفس الوقت يقرر إعادة تقدير قيمة العقار الذى سيجرى ربط الضريبة على أساسه، أو بعبارة أخرى حرك ربط الضريبة وفقا لتحرك القيمة السوقية للوحدات السكنية. ويعنى هذا أن معظم الوحدات السكنية التى تتحرك قيمتها السوقية سوف تتجاوز بالتدريج حد الإعفاء ومن ثم تخضع الضريبة إن عاجلا أو آجلا. ويضع القانون حدا أقصى ٣٠٪ لزيادة قيمة العقار كل ٥ سنوات. ومعنى ذلك أن حد الإعفاء المذكور ستتجاوزه الشقة التى تقدر قيمتها الآن بـ ٣٨٥ ألف جنيه، ثم تلحق بها بعد ١٠ سنوات الشقة التى تقدر قيمتها الآن بـ ٢٩٥ ألفا، ثم الشقة التى تقدر قيمتها بـ ٢٢٥ ألفا بعد ١٥ سنة، بل إن الشقق التى تباع الآن لمن يفترض أنهم فقراء ضمن مشروع مبارك للإسكان والتى تبلغ مساحتها ٦٣ مترا وتبلغ قيمتها ما بين ١٢٠ ١٣٥ ألف جنيه ستتجاوز حد الإعفاء الضريبى بعد ٢٥ سنة. بعبارة موجزة أن مساكن أفقر فقراء مصر ستخضع إن عاجلا أو آجلا للضريبة العقارية.

وكل هذا يعنى أن فزع جماهير الشعب من تقديم الإقرارات كان مبررا تماما، ذلك أننا إزاء حد إعفاء وهمى تماما، فقد أدرك الناس بحسهم السليم تلك الخدعة، واعتبروا أن تقديمهم إقرارا ضريبيا سيعنى إخضاعهم للضريبة إن عاجلا أو آجلا، ولم يصدقوا زعم الحكومة أن أكثر من ٩٠٪ من العقارات لن تخضع للضريبة، وأن هذا الإقرار لا يعنى سوى جمع قاعدة بيانات لأغراض إحصائية بحتة.

فالعدالة الضريبية تقتضى أن يكون حد الإعفاء حدا نهائيا، فإما أن يتحرك حد الإعفاء مثلما تتحرك قيمة العقارات، أو يجرى تثبيت حد الإعفاء، ولكن ينبغى اعتباره من الآن حدا فاصلا نهائيا، بمعنى أن من سيعفى اليوم سيظل يتمتع بالإعفاء فى المستقبل بصفة نهائية. وأن إعادة تقدير العقارات تنسحب فقط على العقارات التى تعلو الآن عن حد الإعفاء. فالفقراء اليوم لن يصبحوا أغنياء لمجرد ارتفاع سعر وحداتهم السكنية بفعل التضخم، التى لا تمثل سوى قيمة افتراضية، ولا تمثل لهم رأس مال من أى نوع، وليس مطروحا بيعها لتحويلها إلى ثروة نقدية، وإنما هى مجرد قيمة استعمالية ليس هناك بديل عنها سوى أن يكونوا بلا مأوى.

ثانيا: ومن إبداعات القانون أنه ليس إعفاء للفقراء فقط وإنما يمثل إعفاء للأغنياء أيضا، أى أنه بمعنى أدق يمثل نسبة خصم للجميع مهما كانت قيمة العقار الذى يملكه، ومن ثم فهو لن يدفع ضرائب إلا على ما يزيد على حد الإعفاء، فالعقار الذى تبلغ قيمته السوقية نصف مليون سيحسب وعاؤه الضريبى بـ ٣٠٠ جنيه فقط (بعد خصم حد الإعفاء وهو

الظروف التي سادها نظام الإيجار، والتي نشأ فيها مبدأ إعفاء المساكن الخاصة الملك من الضريبة لم يعد له وجود الآن، وحل محله وضع جديد تماما تدفع الضرورة الاقتصادية فيه إلى إنهاء المبدأ المذكور

العدالة الضريبية تقتضى أن يكون حد الإعفاء حدا نهائيا، فإما أن يتحرك حد الإعفاء مثلما تتحرك قيمة العقارات، أو يجرى تثبيت حد الإعفاء، ولكن ينبغى اعتباره من الآن حدا فاصلا نهائيا

٦٠٠٠ كوعاء ضريبى، يستحق عنها ٦٠٠ جنيه كضريبة سنوية)، وعلى ذلك تكون الضريبة المستحقة ٣٠ جنيها سنويا، وذلك بدلا من أن تكون الضريبة المستحقة ٦٣٠ جنيها سنويا. وكذلك من يملك عقارا قيمته السوقية مليون سيدفع ٦٦٠ جنيها سنويا بدلا ١٢٦٠ جنيها، وهكذا... إلخ..

توحيد الضريبة بدلا من الضريبة التصاعدية:

بدلا من الضريبة التصاعدية فى القانون القديم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والتى تصاعدت بالضريبة من ١٠ إلى ٤٠٪ كحد أقصى، فرض القانون الجديد سعرا موحدا قدره ١٠٪ من قيمة الإيجارات المحتسبة كوعاء ضريبى للعقار. ويمثل ذلك تحيزا واضحا للأثرياء وهو فى نفس الوقت يمثل دافعا لنقل عبء الضريبة إلى عاتق الطبقات الفقيرة. ونشرت الوزارة كشفا ملحقا بالقانون لمقارنة العبء الضريبى المقدر على العقارات وفق القانونين القديم والجديد. وهذه هى بعض الأمثلة: قدرت الضريبة السنوية على قصر تبلغ قيمته السوقية ١٥ مليون جنيه وفق القانون القديم بـ ٨٦ ألف جنيه، خفضت إلى ١٨ ألفا فقط، وآخر قيمته السوقية ١٣ مليونا يستحق ضريبة ٧٥ ألف جنيه، خفضت إلى ١٦ألفا فقط، وهكذا وصولا إلى شقة قيمتها السوقية مليون جنيه تستحق ٦ آلاف جنيه خفضت إلى ٦٦٠ جنيها فقط (الأرقام مقربة).

وليست الضريبة التصاعدية إجراء اشتراكيا بأى حال، فهى تفترض سلفا التفاوت الواسع فى الدخول والسكن... إلخ، أى مجتمعا رأسماليا، وإنما هى إجراء إصلاحى لا أكثر، علما بأن خدمات الدولة ومن ضمنها البنية الأساسية تخدم الرأسماليين بأكثر مما تخدم الطبقات الفقيرة كونها تخدم نشاطهم التجارى والصناعى وليس مجرد نواحى الاستهلاك الشخصى، فضلا عن أن الطبقات الفقيرة هى التى يقع عليها العبء الأكبر من الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية، وضرائب الاستهلاك أو ضريبة المبيعات). وتطبق كل البلدان الرأسمالية المتقدمة الضرائب التصاعدية وقد استمر نفس النهج حتى بعد التحول عن سياسة دولة الرفاه الإصلاحية وتبنى السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، فلا تزال تطبق الضريبة التصاعدية على الدخول الرأسمالية للأفراد والشركات فى كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تقريبا، ويصل الحد الأقصى للضريبة على دخول الأفراد فى أمريكا إلى ٣٥٪، وفى بريطانيا ٤٠٪، وفى الدانمارك ٦٠٪، ٥٢٪ فى هولندا، ٤٣٪ فى إيطاليا وألمانيا... إلخ.

ويشكل قانون الضرائب العقارية من هذه الناحية جزءا من حزمة من الإصلاحات الضريبية والتى أطلق عليها ثورة ضريبية تستهدف تحديث النظام الضريبى، ومصطلح التحديث يأتى هنا لإضفاء صفة التطور العصرى، من أجل إخفاء التحيز الاجتماعى ضد الفقراء من قبل حكومة رجال الأعمال. وقد بدأت تلك الثورة الضريبية بقانون الضرائب على الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) الذى تقرر بموجبه تخفيض الحد الأقصى لسعر الضريبة من ٤٠٪ إلى ٢٠٪، ثم التخفيضات الجمركية المتلاحقة من أجل فتح السوق المصرية للبضائع الأجنبية، التى لم تستهدف ترخيص السلع للمستهلك وإنما فتح السوق المحلية للسلع المستوردة وإنهاء الحماية للسوق المحلية، الأمر الذى اتبع بفرض ضريبة المبيعات لتعوض التخفيضات الجمركية، ولكن مع فرضها فى نفس الوقت على السلع المحلية التى لم تعد تتمتع فى هذه الحالة بالحماية التى كانت تتمتع بها، وكلاهما (الجمارك والمبيعات) يقع عبئها الرئيسى على الطبقات الشعبية الفقيرة[٩].

وقد جرى الترويج للتخفيضات التى أدخلها قانون الضرائب على الدخل بأنها تستهدف احتفاظ المجتمع (المقصود كبار الرأسماليين) بأكبر قدر من الفائض بدلا من تعبئته فى يد الدولة من أجل توجيهه نحو الاستثمار والتنمية، ولكن الخطاب الدعائى شىء والواقع شىء آخر، ذلك أنه ليست هناك أية ضمانة لتحقق ذلك، حيث الأكثر احتمالا أن يتوجه الفائض، على العكس، إلى الاستهلاك الترفى السفيه بدلا من الاستثمار، وهو ما يحدث بالفعل أمام أعيننا جهارا نهارا، وتتناقل وسائل الإعلام كل يوم قصة صادمة من قصص الإنفاق السفيه على المحظيات وما أشبه. ومع ذلك إذا كانت هناك مساحة للادعاء بدوافع تنموية لتخفيض الحد الأقصى لسعر الضريبة فى حالة قانون الضريبة على الدخل، فإن مثل تلك المساحة معدومة تماما فى حالة قانون الضرائب العقارية، حيث إن تخفيض الحد الأقصى للضريبة (أو بالأحرى توحيدها فى سعر واحد لمساكن الفقراء وقصور الأغنياء)، هو تشجيع مباشر على الاستمرار فى اقتناء المزيد من القصور والفيلات. وهذا الجانب المتحيز للأغنياء جرى طمسه حتى من المعارضة التى استغرقت فى معارضة إجمالية للقانون دون تمييز وكشف التحيزات الاجتماعية للقانون.

[٣]

الضريبة العقارية وثلاثة أحكام دستورية من وجهة نظر الاقتصاد السياسى

طعن العديد من الخبراء وفقهاء القانون الدستورى[١٠] وأعضاء مجلس الشعب، على رأسهم النائب المستقل البارز علاء عبد المنعم[١١]، فى دستورية القانون الجديد للضريبة العقارية، الذى كما سبق القول، استحدث فرض الضريبة العقارية على المسكن الخاص المملوك لشاغله، والتى كانت حتى صدوره مقصورة على المبانى السكنية المؤجرة، واستندوا فى ذلك بحكم للمحكمة الدستورية العليا فى ١٩ يونيو ١٩٩٣، بشأن عدم دستورية فرض الضريبة على الأرض الفضاء، باعتبار أنها لا تدر إيرادا يستوجب فرض الضريبة العقارية. وهم يرون أن هذا الحكم الذى وإن كان لم يتعرض لمثل تلك الحالة إلا أنه يمكن القياس عليه انطلاقا من المبدأ الدستورى الذى يمكن استخلاصه من ذلك الحكم، المتمثل فى أن الضريبة لا تفرض على أصل رأس المال، وإنما على ما يغله من دخل.

قبل كل شىء لابد من الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية لم تصدر حكما واحدا، وإنما لدينا ثلاثة أحكام لها صلة بقضيتنا محل الجدل، فهناك حكمان آخران إضافة لحكم الأرض الفضاء المشار إليه، وهما يدوران حول غياب الإيراد الذى يستوجب الضريبة، مثلها مثل قضية الأرض الفضاء. ومع ذلك جاء الحكمان مخالفين له:

- الأول: حكم (١٠ مارس ٢٠٠٢) يرفض الطعن فى دستورية تحصيل الضريبة من العقارات المبنية المشغولة بغير عوض (أى بدون أجرة)، ويرفض تطبيق حكم المحكمة الدستورية المتعلق بالأرض الفضاء عليه. وربما هذا الحكم هو الذى يعتبره الدكتور فتحى سرور تعزيزا لدستورية قانون الضريبة العقارية الجديد.

- وحكم آخر فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٠، يرفض الطعن فى دستورية نص المادة ١٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى ألزمت المستأجر بدفع الضريبة العقارية بدلا من المالك، الذى هو المكلف الأصلى بأدائها باعتباره المستفيد من إيراد العقار.

ولحسن الحظ تتوافر لدينا نصوص الأحكام الثلاثة (حصلنا عليها من موقع المحكمة الدستورية العليا)، الأمر الذى يتيح لنا مناقشة غنية، ولكننا سنناقشها أساسا من وجهة نظر الاقتصاد السياسى، ولن نتعرض للقضايا القانونية إلا بقدر ما يستوجبه تحليلنا الاقتصادى، آملين أن تفيد المتخصصين من فقهاء القانون فى مناقشة القضية.

١- عدم دستورية فرض الضريبة على الأرض الفضاء.[١٢]

لهذه المشكلة قصة يحسن أن نقف عندها أولا، حتى نفهمها بوضوح، فوفقا لقانون الضرائب العقارية القديم ٥٦ لسنة ١٩٥٤، هناك نوعان من الأرض الفضاء، أرض مستغلة أو مستعملة لأى غرض من الأغراض، وهذه اعتبرت فى حكم العقارات المبنية، ومن ثم أخضعت للضريبة، والنوع الآخر هى الأرض الفضاء غير المستغلة، وهذه أعفيت من الضريبة العقارية، حتى فكرت الدولة فى ١٩٧٦ فى إنشاء صندوق لتمويل الإسكان الاقتصادى بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦، بحثت له عن تمويل كان أحد مصادره فرض ضريبة على الأرض الفضاء «غير المستغلة أو غير المستعملة»، والتى ربما بدأت تشتعل أسعارها، ومن ثم بدأ الاستثمار فيها فيما يسمى «تسقيع» الأراضى، ولكن يبدو أن تلك الظاهرة لم تكن محل نظر المحكمة الدستورية التى أصدرت حكمها فى ١٩ يونيو ١٩٩٣.

والمسألة الجوهرية فى ذلك الحكم تتمثل فى أن الأرض الفضاء غير المستغلة لا تدر دخلا، ومن ثم ستقع الضريبة على رأس المال ذاته، مما يؤدى إلى زواله، حيث «... أنه لا يجوز أن تفرض الضريبة ويحدد وعاؤها بما يؤدى إلى زوال رأس المال المفروضة عليه كلية أو الانتقاص منه

بدرجة جسيمة. ومن أجل ذلك كان الدخل باعتباره من طبيعة متجددة ودورية هو الذى يشكل على اختلاف مصادره الوعاء الأساسى الرئيسى للضريبة... أما فرض ضريبة على رأس مال لا يغل دخلا... فإنه ينطوى على عدوان على الملكية بالمخالفة لنص المادة ٣٤ من الدستور، كما يناقض مفهوم العدالة الاجتماعية الذى نصت المادة ٣٨ من الدستور على قيام النظام الضريبى على أساسه وهو ما يوجب القضاء بعدم دستورية النصين المطعون فيهما».

ومن الواضح أن المحكمة انطلقت من مفهوم نظرى للأرض الفضاء غير المستعملة، بأنها أرض عديمة النفع بحكم طبيعتها، أى لا ينتفع بها ولا تستعمل فى أى غرض اقتصادى (إنتاجى أو خدمى) ومن ثم فهى لا تغل دخلا، ومن ثم فإن إخضاعه للضريبة سيكون اقتطاعا من رأس المال مما يؤدى إلى زواله أو الانتقاص منه بصورة جسيمة.

ومع ذلك فإن مفهوم الأرض الفضاء غير المستغلة يحتاج إلى وقفة للتأمل والوضوح، فهى بذاتها ذات وضع متناقض بطبيعتها، أو لها وجهان متناقضان: الوجه الأول يرتبط بمجال الإنتاج، حيث إنها لا تدر دخلا طالما لم تستخدم كوسيلة لنشاط اقتصادى من أى نوع (مخزن، جراج... إلخ) والذى من شأنه أن يولد دخلا بصورة دورية ومتجددة، أما الوجه الآخر، فيرتبط بمجال التداول، فهى باعتبارها سلعة تباع وتشترى قد يرتفع أو يهبط سعرها، ومن ثم يمكن أن تكون مصدرا للأرباح أو الخسائر، ومن ثم يمكن أن تكون من هذه الناحية مولدة للدخل، ويمكن أن يستمر ذلك الدخل بصورة متواصلة شرط أن تتخذ أسعارها اتجاها صعوديا غالبا، ولكنه لن يتحقق إلا مرة واحدة فى حالة التصرف فيها بالبيع. وهذا الوجه الآخر لم تأخذه المحكمة فى عين الاعتبار، وهو ما يتطلب الانتقال من إطار التحليل القانونى إلى إطار التاريخ الاقتصادى والتحليل الاقتصادى الاجتماعى.

ففى ظل الظروف الاقتصادية السائدة فى بداية الخمسينيات حينما صدر القانون القديم فى ١٩٥٤ (وبالتأكيد قبلها أيضا) كان مستوى أسعار أراضى البناء ثابتا نسبيا، وربما كان يصعد أحيانا ويهبط أحيانا أخرى ولكن دون تحولات دراماتيكية كبرى، بحيث لم تكن مصدرا لتوليد الدخل يعول عليه. ولهذا السبب أعفى القانون المذكور الأرض الفضاء غير المستغلة من الضريبة. ومن المرجح أن هذا المفهوم هو الذى أسست عليه المحكمة الدستورية العليا حكمها، ولهذا السبب شدد نص الحكم فى البداية بصفة خاصة على توصيف القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ للأرض الفضاء غير المستغلة بأنها لا تدر دخلا.

ولكن الظروف التى نشأ فيها هذا المفهوم للأرض الفضاء التى لا تدر دخلا، لم تعد موجودة حيث شهدت ارتفاعا جنونيا ومتواصلا فى الأسعار بدءا من النصف الثانى من السبعينيات من القرن الماضى وحتى الآن، لنشهد ظاهرة جديدة تماما يعرفها الكافة تحولت معها الأرض الفضاء غير المستغلة من أرض لا تدر دخلا إلى واحد من أهم مجالات الاستثمار وتوليد الدخل، وأطلق عليها المصريون ذلك المصطلح العبقرى «تسقيع» الأراضى، أى تركها لفترات طويلة لبرودة العراء دون ممارسة أى نشاط اقتصادى عليها حتى «تسقع»، لكن سعرها سيرتفع دون جهد، لتأتى بدخل يكون غالبا أضعاف فائدة البنوك ويفوق بشكل هائل معدل التضخم، وامتدت هذه الظاهرة إلى الوحدات السكنية المغلقة والخالية. وفى هذه الحالة لم يعد فرض الضريبة على تلك الأراضى عدوانا على الملكية يؤدى إلى زوال رأس المال، بل لقد أصبحت تلك الملكية عدوانا على المجتمع، حيث ساهمت فى عجز الملايين عن الحصول على مسكن.

ومن ناحية أخرى إذا كان القانون المطعون فى مواده بفرضه الضريبة على الأرض الفضاء غير المستغلة ينطوى على أفضلية التنبه لظاهرة «تسقيع» الأراضى، إلا أنه فرض تلك الضريبة على نحو معيب، حيث إنه، كما أشار حكم المحكمة الدستورية، فرض الضريبة على «القيمة الأصلية» وكذلك على زيادة حددها القانون بصورة تحكمية (أى جزافية) تقدر بـ ٧٪ سنويا وذلك «بغض النظر عن مساحتها أو موقعها أو صقعها»، فتؤدى بالتالى إلى شبهة تآكل رأس المال أو الانتقاص منه بشكل جسيم. وكان من الأوفق أن تقتصر الضريبة على نقل الملكية سواء بالبيع كأرض فضاء أو ضمن المبانى السكنية التمليك، وفى هذه الحالة كان يجب أن تكون ثقيلة وتكون أقرب إلى مصادرة الزيادة الحقيقية (أى بعد حساب عامل التضخم) الناجمة من «التسقيع». وهذا فى الحقيقة أمر ضرورى وملح الآن، أكثر من أى وقت مضى، ليس لمجرد إيجاد مصادر لتمويل مشروعات ذات بعد اجتماعى، وإنما أساسا لمواجهة المضاربة على الأراضى ونهب أراضى الدولة.

ومع ذلك، بغض النظر عن تلك التحولات التى جعلت الأرض الفضاء غير المستغلة تدر دخلا، وأن الأرض ظلت كما كانت عليه فى زمن صدور القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فهل حقا يمكن أن ينطبق الحكم المشار إليه على السكن الخاص الملك، باعتبار أن كليهما لا يدر دخلا؟. الحقيقة إن هناك فارقا حاسما بينهما، فإذا كان كلاهما لا يغل دخلا، إلا أن الأولى عديمة النفع لا يمكن لأحد أن يستأجرها وهى على ما هى عليه من عطالة بينما الثانية تحقق منفعة عظيمة تلبى حاجة ماسة باعتبارها مسكن الأسرة، ومنفعتها هذه قابلة للتأجير ومن ثم توليد دخل احتمالى، أو دخل حكمى وفق حكم المحكمة الدستورية الذى سيلى حالا. ومن ثم فمن بالغ الخطأ الظن بأن حكم المحكمة الدستورية الخاص بالأرض الفضاء «ينطبق فى معناه ومبتغاه انطباقا لا يقبل التجزئة» على مواد قانون الضريبة العقارية الجديد، وذلك وفق رأى النائب علاء عبد المنعم[١٣].

وهذا ينقلنا إلى حكم آخر للمحكمة الدستورية الذى يقدم تناولا مختلفا يمكن أن يعزز دستورية قانون الضريبة العقارية الجديدة.

٢ دستورية الضريبة على العقارات المبنية المشغولة بدون عوض[١٤].

أصدرت المحكمة الدستورية هذا الحكم فى النزاع حول المادة الأولى من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤، التى تقضى بفرض ضريبة على العقارات المشغولة بدون عوض (أى بدون أجرة). وتبدو هذه الضريبة مشابهة فى حكمها للضريبة على الأرض الفضاء غير المستعملة، حيث إن كليهما من الناحية الظاهرية لا يدر دخلا. وبالفعل طلب الطاعن تطبيق السابقة الدستورية بشأن الأرض الفضاء على العقارات المشغولة بدون عوض، بنفس المعنى ونفس الصياغات تقريبا.

لكن المحكمة الدستورية رفضت ذلك الادعاء تماما وقالت إن «الاستشهاد فى ذلك بقضاء المحكمة الدستورية العليا فى شأن الضريبة على الأرض الفضاء، فإنه مردود عليه بأن الأرض الفضاء هى رأس مال خالص لا يدر دخلا بحكم طبيعته وطالما بقى بحالته من عدم الاستغلال، ومن ثم فإن فرض الضريبة عليها إنما يرد على رأس المال ذاته، وليس على ما يدره من دخل، فى حين أن العقارات المبنية المشغولة قد أعدت لأن تدر دخلا بحكم طبيعتها». ثم يواصل الحكم قائلا: إن «المغايرة بين حالة الأرض الفضاء وحالة العقار المشغول تتأتى من أن الأولى لا تدر أى دخل يمكن أن ترد عليه الضريبة، أما الثانية فهى مصدر لدخل حقيقى حين يشغل العقار بعوض، ودخل حكمى حين يكون شغله بغير عوض، إذ يرتد انعدام العوض فى الحالة الأخيرة إلى حرية صاحب حق العوض فى استخدام مصدر دخله، وهو اختيار ليس من شأنه تغيير طبيعة المال ذاته، وما أعد له من أن يكون مصدرا لإنتاج دخل، سواء تحقق هذا الدخل فعلا أو حكما».

الجديد فى هذا الحكم أنه يميز بين الدخل الفعلى وبين الدخل الحكمى، فعلى الرغم من أن العقارات المشغولة بغير عوض لا تدر دخلا فعليا، إلا أنها معدة لتوليد أو إنتاج الدخل (أى تملك منفعة محددة) ولكن صاحبها تنازل عنه بحرية، ومن ثم اعتبرت المحكمة أنه يولد دخلا حكميا. ويمكن القول أن هذا الحكم ينطبق على

من إبداعات القانون أنه ليس إعفاء للفقراء فقط وإنما يمثل إعفاء للأغنياء أيضا، أي أنه بمعنى أدق يمثل نسبة خصم للجميع مهما كانت قيمة العقار الذى يملكه

ليست الضريبة التصاعدية إجراء اشتراكيا بأى حال، فهى تفترض سلفا التفاوت الواسع فى الدخول والسكن... إلخ، أى مجتمعا رأسماليا، وإنما هى إجراء إصلاحى لا أكثر

القانون الجديد للضريبة العقارية على النقيض من حكم الأرض الفضاء. فهذه الأخيرة لا تملك مقومات توليد الدخل، أو ليس لها منفعة (بغض النظر عن ظاهرة التسقيع التى لا تنتج دخلا ناجما من نشاط اقتصادى ولكن من مجرد الاحتكار والمضاربة)، على حين أن العقارات المبنية معدة بالفعل لتوليد الدخل (أو تملك منفعة)، ليكون بذلك حال العقارات المشغولة بغير عوض كحال المسكن المملوك لحائزه، وكذلك الوحدات السكنية الخالية أو المغلقة. فالمسكن الخاص الملك إذا لم يكن يولد دخلا فعليا، فهو يولد دخلا حكميا (أو افتراضيا إذا شئنا تقريب الأمر لغير المختصين بالقانون) يساوى ما كان يمكن أن يحصل عليه من تأجيره، أو مقدار ما وفره على مالكه لو أنه استأجر مسكنا خاصا. وكذلك الحال مع الوحدات السكنية الخالية والمغلقة فهى بدورها معدة لتوليد الدخل، ولكن بسبب النزوع الاحتكارى لملاكها والمضاربة عليها من أجل رفع أسعارها، اختار ملاكها عدم تأجيرها أو بيعها، ومن ثم لا تدر دخلا فعليا، وإنما تولد دخلا حكميا.

بعبارة موجزة إن هذا الحكم يعزز القائلين بدستورية قانون الضرائب العقارية.

٣ - دستورية إلزام المستأجر بدفع الضريبة العقارية[١٥].

صدر هذا الحكم بشأن الدعوى بعدم دستورية نص المادة ١٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. وذلك لمناقضته لمقومات الضريبة ووجوب قيامها على العدالة الاجتماعية، تأسيسا على أن «الأصل هو التزام المالك بالضريبة العقارية باعتباره المستفيد من إيراد العقار، الذى يصلح دون غيره لأن يكون وعاء لتلك الضريبة...»

ولكن المحكمة ردت على ذلك «بأنه وإن كان الأصل أن الدخل باعتباره من طبيعة متجددة ودورية هو الذى يشكل... الوعاء الأساسى للضرائب... إلا أن هذا الأصل وإن كان يصدق بصفة أساسية فى ظل حرية التعاقد... فإن الأمر يختلف حين يتدخل المشرع لتنظيم العلاقة الإيجارية... تنظيما مؤداه فرض أجرة... لا يجوز للمالك تجاوزها، بافتراض أنها تكفل له ربحا صافيا منسوبا إلى مجموع التكاليف الرأسمالية وما يلحق بها من ضرائب عقارية؛ ومن ثم كان مما يتفق مع العدالة إلزام المستأجر بهذا العنصر من عناصر التكلفة الرأسمالية للأماكن المؤجرة لإعادة التوازن إلى العلاقة بين المؤجر والمستأجر..». وانتهت المحكمة إلى دستورية إلزام المستأجر (لغير غرض السكنى كانت الدعوى خاصة بعيادة طبيب) بدفع الضريبة العقارية.

وبغض النظر عما يشوب هذا الحكم من ميول أيديولوجية معينة حول حرية التعاقد والخضوع لاعتبارات العرض والطلب... إلخ إلا أن المحكمة بنت حكمها على الظروف الاقتصادية التى أحاطت بالعلاقة بين المالك والمستأجر، لتلزم المستأجر(الذى لا يملك رأس مال ولا يستفيد من دخل العقار) بدفع الضريبة على نقيض التقيد الحرفى بوجوب أن تفرض على الدخل على الرغم من أن دخل العين المؤجرة، يخص الطرف الآخر. وقياسا على ذلك فإن الظروف الاقتصادية الناشئة من التحول من نظام الإيجار إلى نظام التمليك يجب أن تنهى إعفاء السكن الخاص المملوك من الضريبة، لأنه بدونها يستحيل تمويل البنية الأساسية التى تخدم قطاع الإسكان بأسره. بعبارة موجزة إن إعفاء المسكن الخاص المملوك من الضريبة لا يمكن أن يتحول فى حد ذاته إلى حق دستورى بغض النظر عن الظروف العامة التى تحيط به.

[٤]

إسكان التمليك:

ثروات فلكية وأزمة إسكان شاملة وتبديد لمدخرات المجتمع

كان من الضرورى أن نتناول قضية التحول إلى السكن التمليك، التى شكلت محور تلك الدراسة، دون دراستها هى نفسها وليس فقط دراسة إلزامها بدفع الضرائب. وهذا السياق الأوسع كان من الأوفق منهجيا أن يكون تمهيدا للدراسة، ولكننا اخترنا أن يكون خاتمة لها حتى تأخذ القضية الأضيق محلها من التركيز.

على أية حال، لا تعتبر أزمة حصيلة الضرائب العقارية التى خلقها هذا التحول سوى نتاج ثانوى بالقياس إلى نتائجه الاقتصادية الاجتماعية على صعيد المجتمع المصرى بأسره. فقد أدى نظام السكن بالتمليك إلى عجز الطبقات الفقيرة وجانب من الفئات الوسطى عن الحصول على سكن ملائم، واضطرار الفئات الأشد فقرا إلى اللجوء للمناطق العشوائية والمقابر... إلخ ويقف ذلك فى تناقض صارخ مع ذلك الكم الهائل من الشقق الفاخرة والفيلات والقصور والتى لا تستخدم سوى فى فترات محدودة ومتقطعة، فضلا عن المخزون السلعى الهائل من الوحدات السكنية الخالية أو المغلقة، لنصبح إزاء إحدى القنوات الرئيسية لتبديد الثروة القومية ومدخرات المصريين التى كان يمكن، بل كان ينبغى، توجيهها نحو استثمارات منتجة فى قطاعات ذات أولوية من وجهة نظر تطوير الاقتصاد القومى. ولكن كما هى العادة فإن مصائب قوم عند قوم فوائد، حيث شكل الاستثمار العقارى، سواء فى المبانى السكنية أو الأرض الفضاء مصدرا للتراكم الأولى للثروة والمال لقلة من الرأسماليين، تلك التى لا تصب فى الاستثمار الرأسمالى لاسيما الصناعى، وإنما فى استشراء الميول الاستهلاكية.

وحتى نفهم أزمة الإسكان الراهنة بشكل أوضح، ينبغى أن نتوقف بإيجاز عند تاريخ مشكلة السكن فى مصر فى علاقتها بتطور العلاقات الاجتماعية ووتائر التطور الحضرى التى ترتبط بها. فحتى الخمسينيات كانت العلاقات السابقة على الرأسمالية تتفكك ببطء نسبى، ومن ثم كان سكان الحضر ينمون ببطء نسبى أيضا (بنسبة ٣,٤٪ فى الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٧)، ومن ثم كان نمو الطلب محدودا على الإسكان الحضرى، وكان نمو العرض يتوازن أو يزيد قليلا، لهذا شهدنا فى تلك الفترة وحتى بداية الخمسينيات لافتة «شقة للإيجار» الشهيرة. وفى الفترة الناصرية، مع التفكك السريع للعلاقات السابقة للرأسمالية بفعل الإصلاح الزراعى، ومع تسارع حركة التصنيع زادت معدلات نمو سكان الحضر (٥,٢٪ فى الفترة من ١٩٤٧ ١٩٧٦)، ولهذا اشتد الطلب على المساكن، ولكن الدولة تدخلت بقوة بأسلوبين: الأول توفير الدولة مباشرة المساكن الاقتصادية بأسعار رخيصة، والثانى ضبط الأسعار من خلال تخفيض ثم تحديد الإيجارات فى القطاع الخاص، وفى نفس الوقت وفرت له مواد البناء (الأسمنت وحديد التسليح)، وحددت أسعارها ولم تتركها لتقلبات العرض والطلب (وإلى جانبها وجدت السوق السوداء بأسعار تفوق الأسعار الحكومية). وفى تلك الفترة وجدت أشكال من السوق السوداء فى المبانى السكنية، أشهرها خلو الرجل، ولكن هذه الأزمة كانت بسبب المعدلات السريعة للنمو الحضرى أكثر من كونها بسبب إعراض القطاع الخاص عن الاستثمار نتيجة للتدخل فى تحديد الإيجارات. ومع ذلك فقد كان أى مواطن يستطيع أن يدخر جزءا من مرتبه لعدد من السنوات يستطيع أن يحصل به على شقة وأن يتزوج وبدعم محدود (من خلال الأسرة أو من خلال الاشتراك فى جمعيات «ادخارية» وما أشبه) يستطيع أن يؤثث شقته بالتعاون مع زوجته العاملة...إلخ.

أما منذ الانفتاح الاقتصادى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن فقد شهدنا تفاقم أزمة السكن بصورة غير مسبوقة. من ناحية بسبب تخلى الدولة تدريجيا عن توفير المساكن الاقتصادية، فضلا عن رفع يدها بشكل متزايد عن ضبط الأسعار ونمط حيازة السكن. وبدأت شقق الإيجار تخلى الطريق تدريجيا للشقق التمليك. ولما كان نظام التمليك يتطلب قوة شرائية، لهذا لم يشق طريقه إلا بعد هجرة العاملين إلى بلدان الخليج النفطية، التى بدورها أشعلت الطلب وأشعلت الأسعار: أسعار أراضى البناء، أسعار مواد البناء وأسعار المبانى السكنية، وأجور الحرفيين العاملين بها... إلخ. وقد جرى ذلك التحول دون ضوابط أو قيود مما أدى إلى إطلاق قوى الاحتكار فى القطاع السكنى من عقالها، التى تدفع الأسعار إلى أعلى بشكل متواصل دون أن تعرف هبوطا فى الأسعار مهما تعاظم المخزون السلعى من المبانى السكنية، بل لقد أصبح ذلك هدفا قصديا (أو عمديا) لنشهد ظاهرة «تسقيع» المبانى السكنية فى صورة مخزون سلعى هائل من الشقق الخالية والمغلقة من أجل خلق «مجاعة مفتعلة» من الطلب على المساكن»، تمكن الاحتكاريين من فرض أسعار احتكارية شاهقة الارتفاع للمساكن، وشمل هذا الاحتكار، أراضى البناء ومواد البناء وبشكل خاص حديد التسليح والأسمنت، تلك التى كان يستحيل أن تفرض أسعارا احتكارية فلكية دون تلك المجاعة المفتعلة للطلب على المساكن.

إن رقم المخزون السلعى من المبانى السكنية يستحق التأمل والتفكير، فكما سبق القول وصل عدد الوحدات السكنية المغلقة حوالى ٢ مليون، والشقق السكنية الخالية ٥,٩ مليون، أى أن الإجمالى المخزون يصل إلى حوالى ٧,٩ مليون وحدة سكنية من إجمالى حوالى ٢٧,٩ مليون وحدة سكنية فى مصر بأسرها، أى بنسبة

٢٨,٣٪، وإذا علمنا أن الطلب السنوى على الشقق السكنية يبلغ حوالى ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف، فمعنى ذلك أن هذا المخزون يكفى ١٣ - ١٦ سنة. وكان من شأن هذا المخزون الهائل أن يؤدى إلى انهيار شامل وحاد للأسعار وفقا للمنطق الجوهرى لقانون العرض والطلب، ولكنه لم يؤد إلى ذلك مطلقا، وإنما على العكس واصلت الأسعار ارتفاعها.

فما هو السبب، أو بالأحرى السر وراء ذلك؟

من المؤكد أن المخزون يعود إلى أن الطلب المباشر الفعال (أى الذى يملك قوة شرائية) هو أقل بشكل هائل من العرض. ولكن الاحتكاريين أو الذين «يسقعون» المبانى العقارية يراهنون على الطلب الاحتمالى (أى فى المستقبل) باعتبار أن المصريين يستمرون فى التزايد السكانى وفى الكفاح من أجل العمل فى الخارج وتكوين مدخرات تمكنهم من شراء شقة. وقد يصلح ذلك كتفسير جزئى، ولكن فقط فى تشابكه مع عامل آخر أكثر أهمية، وهو نظام تمويل المبانى السكنية التمليك، وهو نظام خاص جدا وجديد تماما لم تعرفه مصر من قبل.

فى الحقيقة إن خصوصية نظام تمويل المساكن التمليك فى مصر تمثل المسألة المركزية التى تكشف سر قوة الاحتكار العقارى وقدرته على تعطيل قانون العرض والطلب كليا أو جزئيا، حيث تعمل على دفع الأسعار إلى أعلى دوما ومقاومة هبوطها مهما ضعف الطلب المباشر أو تراكم المخزون. وهذا النظام التمويلى لم يعد يعتمد على مدخرات ملاك العقارات كما كانت الحالة فى زمن نظام الإيجار، حيث كان أصحاب الثروات يعتبرون المبانى السكنية مخزنا مضمونا وآمنا لثرواتهم ويؤمن لهم دخلا من تأجيرها. فمع التحول إلى نظام المساكن التمليك، أصبح إنتاج المبانى السكنية صناعة مثلها مثل أى صناعة أخرى تنتج سلعا من أجل السوق، أى لا يحتفظ بها وإنما يجرى بيعها للمستهلك (أى لمن سيستخدمها سكنا). وفى هذه الصناعة مثل عموم الصناعة كما تطورت فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، لا تملك الشركات الرأسمالية المنتجة سوى رأس المال الثابت المتمثل أساسا فى معدات الإنتاج (وفى حالة الاستثمار العقارى قد تكون الشركة الرأسمالية مجرد وسيط مالى على حين تملك المعدات شركات المقاولات المنفذة من الباطن) بينما تعتمد على التمويل المصرفى فى تمويل شراء الأرض ومستلزمات الإنتاج من مواد البناء من الأسمنت وحديد التسليح والطوب والدهانات والأخشاب... إلخ (أى رأس المال العامل). لتأتى بعد ذلك مرحلة تسويق منتجاتها، وبالنظر لطبيعة تلك السلعة المعمرة عالية التكلفة من النادر أن تباع نقدا كأى سلعة أخرى، ويحتاج المستهلك إلى شرائها بالتقسيط، وهو بدوره يحتاج إلى تدخل طرف ثالث مثل الدولة أو هيئات تعاونية تدعمها الدولة، وأخيرا ابتدع نظام الرهن العقارى، الذى يمثل ائتمانا استهلاكيا يقع عبئه تماما على المستهلك، وهذا النظام الأخير يوافق مصالح شركات الاستثمار العقارى، حيث تحصل فورا على ثمن سلعها لتتمكن من تسديد ائتمان رأس المال العامل وأيضا تحقيق أرباحها. وبطبيعة الحال يؤدى أى خلل فى حلقات تلك السلسلة، ولاسيما تسويق الوحدات السكنية للمستهلك، إلى نشوء أزمة، وذلك أنه بسبب تكلفة الإقراض، سواء للمنتج أو للمستهلك يكون ذلك القطاع شديد الحساسية لقوى العرض والطلب، حيث لن يتحمل المستثمر حدوث ركود فى مبيعات ما لديه من وحدات، وسوف يضطر إلى تخفيض الأسعار عند أى انخفاض فى الطلب. كما أن أى إعسار للمستهلك فى خدمة دين الرهن العقارى من شأنه أن يؤدى إلى اضطراب مالى للمؤسسات المقرضة... إلخ وهكذا حدثت الأزمة المالية فى الولايات المتحدة لمجرد انخفاض محدود فى الطلب على المساكن الجديدة وارتفاع محدود أيضا فى سعر الفائدة، وبدأت الأزمة مع عجز المقترضين بنظام الرهن العقارى ذوى الجدارة الائتمانية المنخفضة عن الدفع، وخلال بضعة شهور انهارت أسعار الوحدات السكنية تماما.

أما فى مصر فلا يعتمد تمويل عملية بناء (أو إنتاج) الوحدات السكنية على القنوات المصرفية إلا بصورة جزئية لاسيما إذا كانت هناك تسهيلات بائتمان رخيص مدعوم من الدولة، أو قروض تعاونية... إلخ، فالمصدر الرئيسى للتمويل يأتى من المشترين أنفسهم، على أقساط تبدأ قبل بدء عملية الإنتاج (البناء) ثم تتوازى معها، وعلى هذا النحو تستطيع الشركات «المنتجة» (أو بالأحرى «الوسيط المالى») تغطية تكاليف الإنتاج دون حاجة للاقتراض من البنوك، وذلك حتى لو لم يستطع بيع جزء من الوحدات السكنية، وحتى لو امتدت بعض الأقساط إلى ما بعد اكتمال البناء وتسليم الوحدات السكنية. ويتضح ذلك بصورة أفضل إذا ما أخذنا فى الاعتبار التضخم المتنامى لهامش الربح، فكما يؤكد د. ميلاد حنا، تضخم هامش الربح من ٥٪ فى الستينيات إلى حوالى ٢٥٪ فى التسعينيات، ويؤكد الخبراء أنه تضخم الآن إلى نحو ٥٠٪. ويصبح الموقف المالى أشد قوة حينما نأخذ فى الاعتبار تضخم ثمن الأراضى، التى غالبا ما تحصل عليها شركات الاستثمار العقارى من الدولة بثمن بخس ثم ترتفع بصورة فلكية فى سنوات قلائل أو حتى شهور ويجرى حساب التكلفة بالأسعار الجديدة وليس الأصلية.

وهكذا ففى ظل هذا النظام الخاص لتمويل إنتاج المبانى السكنية الذى لا يعتمد على التمويل المصرفى، لن يشكل المخزون السلعى من الوحدات السكنية عبئا ماليا على الشركات العقارية، ومن البديهى أيضا أن هذا المخزون السلعى غير قابل للتلف. ولما كانت الأسعار تتجه دائما إلى الصعود، حتى لو شهدت بعض الركود أو التذبذب المحدود لأسفل، لهذا ستعتبر مخزنا للقيمة أكثر ضمانا من إيداعها فى البنوك، حيث تأتى بدخل أضعاف سعر الفائدة.

وفى هذا السياق نشهد فئة من صغار المستثمرين، غالبا كونوا ثرواتهم من الهجرة للعمل فى الخارج، تستثمر نقودها فى تسقيع أراضى البناء والوحدات السكنية، وعلى هذا النحو يسحب جزء من المخزون من الشركات العقارية «المنتجة» لينتقل إلى ملاك صغار جدد يضاربون على ارتفاع الأسعار، ويفضلون هذا النوع من الاستثمار على إيداع أموالهم فى البنوك، خاصة إذا كانت أسعار الفائدة تقل عن معدل التضخم، ومن ثم تؤدى عمليا إلى تآكل المدخرات. ومن اللافت للنظر أن ذلك يتخذ غطاء دينيا ينطلق من تحريم فوائد البنوك. وهذه شهادة أحد المستثمرين، نجدها فى الدردشات الحرة على شبكة الإنترنت:

«بخصوص تسقيع الأراضى فى المدن الجديدة عامة... لا يمكن القضاء عليها، لماذا؟ لأننا فى تقدم دايما وبعدين المستثمرين والتجار فى كل أنحاء المدن الجديدة... لازم يعمل كده... أنا النهاردة راجل مستثمر... اشتريت قطعة أرض من جهاز المدينة بمليون جنيه سبتها سنة فى خلال السنة دية هكسب على المليون كام هل أكسب ١٠٠ ألف جنيه مش كفاية... أنا إذا اشتريت بمليون أبيع بـ ٢ مليون، مش هينفع أبيع بأقل من كده، وإلا أضع فلوسى فى البورصة أحسن ودى طبعا مش مضمونة أو أضع فلوسى فى البنك وأرباح البنك كلها حرام، لا لا طبعا الحياة كده...»[١٦].

وقد تكون هناك مبالغات فى التوقعات، إلا أنه من الواضح أننا إزاء بناء أيديولوجى تبريرى كامل، فيعتقد أن ارتفاع الأسعار تقدم، كما أن الاعتقاد الدينى فى تحريم فوائد البنوك يجد ما يعززه من مكاسب مادية تصل إلى أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه من فوائد مصرفية غالبا ما تكون أدنى من معدل التضخم.

وهكذا يمكن القول أن التحول إلى نظام تمليك المبانى السكنية وما ارتبط به من تسقيع للأراضى والوحدات السكنية شكل سببا رئيسيا، إن لم يكن السبب الرئيسى، فى تكوين الثروات الفلكية التى تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات. ولنا أن نتصور كم تكون الثروات التى تكونت من تخصيص أراضى المدن الجديدة التى يقدرها البعض من سنوات بحوالى ٧٠٠ ألف فدان موزعة على ٢٢ مدينة جديدة، قد تكون وصلت إلى مليون فدان، أى حوالى ٣ - ٤ بلايين متر مربع، تكونت منها ثروات فلكية يصعب حسابها على نحو دقيق، لكنها لا تقل عن مئات المليارات من أراضى البناء وحدها، ناهيك عن أرباح الاستثمار العقارى. علما بأن أسعار الأراضى قد تضاعفت فى ربع قرن إلى حوالى ٢٠٠ ضعف، حيث كان سعر الأراضى

لابد من الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية لم تصدر حكما واحدا، وإنما لدينا ثلاثة أحكام لها صلة بقضيتنا محل الجدل

فى ١٩٧٥ فى أرقى الأماكن من ٤٥ إلى ٦٥ جنيها للمتر فأصبح ١٠ آلاف فى مطلع القرن، وفى الأحياء الشعبية ارتفع من ٢ جنيه إلى نحو ٤٠٠ جنيه، وأراضى المدن الجديدة فى السنوات الأخيرة شهدت قفزات أخرى، ليصل السعر فى المناطق الراقية إلى ١٥ - ١٧ ألف جنيه، وارتفع فى المناطق الشعبية إلى ١٠٠٠ جنيه. وشهدت المدن الجديدة نفس الاتجاه ففى مدينة الشيخ زايد، على سبيل المثال، ارتفع من ٧ جنيهات فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه. ثم وصل السعر فى السنوات الأخيرة إلى أرقام فلكية بعد تطبيق سياسة الوزير أحمد المغربى فى بيع أراضى الدولة بالمزاد العلنى، ولاسيما مع دخول الأموال النفطية فى تلك المزادات.

ولكن من الضرورى تقييم المكانة التاريخية لهذا الأسلوب فى تمويل المساكن التمليك، فهو يمثل فى الحقيقة نوعا من الادخار الإجبارى، لأن قيمة السلعة تدفع كلها أو بعضها بشكل سابق على حيازة السلعة والانتفاع بها، ولكنه بدلا من أن يصب فى الاستثمار المنتج الصناعى والزراعى، ومن ثم توسيع قاعدة الاقتصاد القومى المنتجة، صب فى مجرى صناعة الفورة العقارية. ومثل هذا الادخار، لو أنه صب فى قنوات تحت سيطرة الدولة ولو كانت الدولة المصرية لا تزال دولة تنموية، كان من الممكن توجيهه لتلبية حاجات المجتمع من السكن بصورة أكثر عقلانية وأكثر عدالة وبتكلفة أرخص على المواطنين، وفى نفس الوقت توجيهه فى وجهة إنتاجية من أجل تطوير الصناعة المصرية على وجه التحديد (ولنقارن ذلك بتجربة سنغافورة التى فرضت نظاما قاسيا للادخار الإجبارى، ووجهت جانبا منه لبناء المساكن، ولكنه مكن الدولة من تطوير الصناعة، على الرغم من انتهاجها سياسة السوق الحرة، التى زاوجت بينها بشكل براجماتى مع تدخل كثيف للدولة). وعلى النقيض من ذلك شكل هذا الشكل من تمويل المساكن التمليك، وكامل السياق الذى جرى فيه من السياسات الليبرالية الجديدة وانسحاب الدولة من الاقتصاد، إلى كارثة كبرى من الناحية التنموية. فهو كان أداة لشكل من تراكم رأس المال، هو أقرب إلى تراكم الثروة منه إلى التراكم الرأسمالى، فتكونت ثروات فلكية لم تتجه إلى الاستثمارات الإنتاجية فى الصناعة والزراعة بقدر ما اتجهت إلى تعزيز نزعة الاستهلاك الترفى السفيه، وإلى المزيد من الثروات العقارية، والتى كما سبق الإشارة وصلت فى ٢٠٠٦ إلى ٨ ملايين وحدة سكنية خالية ومغلقة، تبلغ قيمتها السوقية ما يقرب من ٠.٨ تريليون جنيه (بحساب ١٠٠ ألف جنيه لكل وحدة) التى تمثل من الناحية الاقتصادية رأس مال معطلا، ومن ثم تبديدا مباشرا للثروة القومية. ■

هوامش

(١) وزارة المالية، أسئلة وأجوبة حول قانون الضريبة على العقارات المبنية ص ٢٠

(٢) محيط الشرائع، ج ٣، ص2749

(٣) قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يوجد على موقع وزارة المالية على الرابط http://www.mof.gov.eg/laws/pdf/412.pdf

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية تعداد الظروف السكنية لسنة 2006.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المبانى فى ٢٠٠٦، البيانات موجودة على موقع هيئة الاستعلامات على الرابط التالى http://www.sis.gov.eg/VR/egyptinnumber/egyptinfigures/arabictables/32.pdf

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد النهائى للظروف السكنية

(٧) مأخوذ من البيانات الإحصائية لوزارة المالية الواردة فى الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، التقسيم الاقتصادى.

(٨) تقرير عن نشاط وزارة المالية فى مجلسى الشعب والشورى، ص١٥، على الرابط التالى: http://www.mof.gov.eg/Arabic/PDF/1-1. pdf

(٩) للتوسع انظر صلاح العمروسى، الثورة الضريبية الجديدة، مواد متفجرة فى القانون الجديد للضرائب على الدخل، أحوال مصرية، العدد ٣٠، خريف ٢٠٠٥ ص.88 80

(١٠) انظر اليوم السابع فى ١٤ يناير2010

(١١) اليوم السابع فى ١٧ يونيو.2008

(١٢) حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩/٦/ ١٩٩٣ على الرابط التالى: http://www.hccourt.gov.eg/Rules/getRule.asp?ruleId=511&searchWords=

(١٣) انظر حديث الأستاذ علاء عبد المنعم فى عدد اليوم السابع المشار إليه سابقا.

(١٤) حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٠ مارس ٢٠٠٢ على الرابط http://www.hccourt.gov.eg/Rules/getRule.asp?ruleId=40&searchWords=ضرائب

(١٥) حكم المحكمة الدستورية فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٠ على الرابط http://www.hccourt.gov.eg/Rules/getRule.asp?ruleId=1176&searchWords=ضرائب

(١٦) دردشة على عقار نت على الرابط http://www.ekaar.net/f243/t18300/

ويمكن أن نجد موضوعات عن التسقيع للكبار فقط فى جريدة الوسط، مافيا تسقيع الأراضى تتحدى سخونة الأرض، اليوم السابع، مليارديرات محمد إبراهيم سليمان... إلخ

كتاب الزاوية

قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية

أحمد أمين

(٤)

الجـرَّة:

اعتاد المصريون أن يكسروا جرة أو «قلة» وراء الخارج من البيت أو المسافر إذا كان مكروها. ويقولون: «كسروا وراه قلة» ويعتقدون أنهم إذا فعلوا ذلك فلن يعود. واعتاد بائعو الترمس والفول «المقلي» أن يصفوا على عربتهم قللا صغيرة لمن يريد أن يشرب كأنها سبيل لله، كما اعتاد بائعو حب العزيز أن يبيعوه بزفة. وقد كان من عادة بعض الناس أن يصفوا أمام بيوتهم قللا نظيفة ملأى في رمضان ليشرب منها المارون وقت الإفطار. وشبهوا الكمثرى بقلل الشربات، فقالوا: «زي قلل الشربات يا كمثرى» كما شبهوا التين الشوكي بكيزان العسل، وجنبة البلح ببير العسل، واشتهرت قنا بالقلل إذا حرقت تكون ذات مسام واسعة، تساعد على تبريد الماء. وكان بعض الناس يبيع قلل سمنود على أنها القلل القناوي، إذا ضبط ذلك المحتسب أوقع العقوبة على البائع.

ويحكون أن أحد الأتراك وهم من طبعهم حب السلطة، أحيل إلى المعاش، فأتى ببعض القلل يسقي بها الناس إحسانًا. فإذا أراد رجل أن يشرب من قلة زجره وأمره أن يشرب من الأخرى، إظهارا لسلطته ليس إلا. وأهل الشام يقولون: «زي قلل مصر لا كسم ولا خصر». وكان للمصريين عناية بالقلل تدعك كل يوم بالرمل، وتنظف وتوضع في صينية الماء وتوضع الصينية في المشربيات لتبرد.

وكثيرا ما كانت تملأ من الأزيار لتزيد برودتها.

غـــــــــزل ذلـك الـزمـــــــــان..

عبد الرشيد الصادق محمودى

■■ لم يكن طه حسين أول من كتب عن عمر بن أبى ربيعة فى القرن الماضى عندما نشر مقالتين: أولاهما تحت عنوان «زعيم الغزليين عمر بن أبى ربيعة»، والأخرى تحت عنوان «خاتمة القول فى الغزليين. الحب فى شعر ابن أبى ربيعة» (١٩٢٤). فقد سبقه إلى ذلك زكى مبارك الذى ألقى تحت إشراف أحمد ضيف ثلاث محاضرات عن الشاعر فى سنة ١٩١٩، وهى المحاضرات التى جمعها فى نفس السنة فى كتاب عنوانه «حب ابن أبى ربيعة وشعره» .وسبق الاثنين أحمد ضيف الذى قدم إلى السوربون رسالة قارن فيها بين ابن أبى ربيعة والشاعر الفرنسى ألفرد دى موسيه. ومن المؤسف أن هذه الرسالة ليست متاحة لنا فى الوقت الحاضر، وأننا لا نعرف من آراء صاحبها إلا ما أورده طه حسين وزكى مبارك. غير أننا نعرف على الأقل أنها كتبت قبل سنة ١٩١٨. ويشير طه حسين إليها صراحة ويرفض وجاهة المقارنة بين الشاعر العربى والشاعر الفرنسى؛ كما يشير زكى مبارك إليها ضمنا عندما يرى أن من الممكن عقد مقارنة بين الشاعر العربى وشعراء أوروبيين مثل ألفرد دى موسيه أو اللورد بايرون. وجدير بالذكر أيضا أن طه حسين يرجع إلى كتاب زكى مبارك ويناقشه صراحة وضمنا - كما سنرى فيما يلى.

ولم يكن الاهتمام بابن أبى ربيعة فى الربع الأول من القرن العشرين حدثا عابرا، بل كان ظاهرة أدبية ما زالت جديرة بالدراسة بالنظر إلى اتساع نطاقها - فقد أدت فيما تلا ذلك من أيام إلى اهتمام أجيال من الباحثين بدراسة الغزل فى مختلف مراحل تاريخ الأدب العربى - وإلى ما كان لها من دلالات فنية واجتماعية وأخلاقية. وستتيح لنا المقابلة بين آراء زكى مبارك وآراء طه حسين فرصة ممتازة لكشف النقاب عن تلك الأبعاد. كما ستفتح لنا الباب لعقد مقارنة جديدة بين ابن أبى ربيعة وبين شاعر عربى آخر هو امرئ القيس.

ولنبدأ باتفاق الرواد الثلاثة على أن من الضرورى دراسة شعر الغزل وفقا لمنهج جديد أو مناهج جديدة لم يعرفها العرب القدامى. يتضح ذلك من إجماعهم على وجاهة المقارنة بين عمر ابن أبي ربيعة وبين نظراء غربيين محتملين مثل ألفرد دى موسيه (فى حالة أحمد ضيف) أو بيير لوتى (فى حالة طه حسين). كما يتضح من نقد زكى مبارك لأساليب القدماء فى شعر عمر وسعيه كما يقول إلى الإتيان بعمل جديد وابتداع بدعة حسنة وإحداث أثر جميل وسلوك سبيل لم يسلكه الناس من قبل فى فهم ابن أبى ربيعة. وهو يهاجم بصفة خاصة أقوال مصعب بن عبدالله فى شرح تفوق ابن أبي ربيعة بأقوال مثل: «راق عمر بن أبى ربيعة الناس وفاق نظراءه وبرعهم بسهولة الشعر، وشدة الأسر، وحسن الوصف، ودقة المعنى، وصواب المصدر، والقصد للحاجة، واستنطاق الربع، وإنطاق القلب، وحسن العزاء...».

ويرى أن هذه الأقوال غامضة مبهمة، وأن اللغة لا تتسع لتلك الألقاب والمصطلحات العديدة (٤٦ صفة) حتى ولو كانت واضحة. (ص ٢٠٧). وصحيح أن طه حسين يأخذ على زكى مبارك أنه أسرف فى نقد مصعب وفى التقليل من شأن أساليب القدماء. ولكنه لم يكن فى نهاية المطاف أقل من زكى مبارك اهتماما بهجر السبل النقدية المطروقة وبضرورة التجديد.

وحقيقة الأمر أن الاهتمام بغزل ابن أبى ربيعة وبالغزل عامة كان جزءا من الاتجاه نحو التجديد. فاتباع نهج جديد فى الدراسة الأدبية كان يعنى من بين ما يعنى إعادة قراءة التراث الأدبى وإعادة تقييم مذاهبه وأعلامه وفقا لاهتمامات العصر وشواغله. وقد بدا وفقا لهذه الاهتمامات والشواغل العصرية أن الغزل - على خلاف المدح والهجاء والفخر وشعر المناسبات إلى غير ذلك من أغراض الشعر التقليدية - من أكثر المجالات مواءمة للتعبير الفنى الخالص وتحرير الشاعر من ضغوط الحاجة وضرورات الحياة الاجتماعية. وليس من قبيل المصادفة أن طه حسين يرى أن انقطاع ابن أبى ربيعة عن السياسة وبعده عن أهوائها كان مصدر خير لشعره (المجموعة، ص ٢٠٣) ولكن مطلب الحرية الفنية لا بد أن يصطدم بالقيود التى يفرضها المجتمع بحكم تقاليده وقيمه الدينية. وغنى عن الذكر أن هذه المشكلة - مشكلة حدود الحرية الفنية - كانت وما زالت متأصلة وراسخة فى الثقافة العربية الإسلامية. فهذه الثقافة التى تعد من أكثر الثقافات اهتماما بالحب وافتتانا بالمرأة وانشغالا بالجنس يحتل فيها الدين مكانة رئيسية. وقد جرت العادة على أن تكون الكتابة فى الحب والتغلغل فى شعابه وفروعه شأنا من اختصاص الفقهاء.

ومعنى ذلك أن الرواد الثلاثة عندما تناولوا غزل ابن أبى ربيعة كانوا يحيون نقاشات وخلافات قديمة فيما يتعلق بالحدود القائمة أوالتى ينبغى أن تقام بين المباح وغير المباح. وكانت لهم بالإضافة إلى ذلك هموم خاصة تتعلق بالمرحلة التاريخية التى عاشوا فيها. فهم أبناء الجيل الذى نشأ فى السنوات التى سبقت ثورة سنة ١٩١٩ وشهد الاتجاهات الدافعة إلى تحرير المرأة (قاسم أمين) وجمع فى تعليمه بين الثقافة الإسلامية العربية وبين الثقافة الغربية كما تلقاها فى مصر أو فى أوروبا. وذلك هو الجيل الذى وقع على عاتقه عبء إعادة النظر فى القيم الموروثة، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الرجل بالمرأة ومكانة المرأة فى المجتمع بصفة عامة. ولم تكن دراسة شعر الغزل كما أجراها الرواد الثلاثة بحثا أكاديميا صرفا يقصد لذاته. بل كانت أيضا طريقة فى تناول العلاقة المذكورة والمكانة المشار إليها فى الوقت الحاضر. ومن ثم كانت أسئلة ذات دلالة مثل: هل يمكن للحب الذى تتعدد فيه المعشوقات أن يكون صادقا؟ وهل الغزل الحسى ضرب من ضروب الخلاعة والمجون؟ وما هو وضع المرأة بوصفها طرفا فى هذا النوع من الحب؟ ولا شك أن مناقشة هذه المسائل التى طرحها أولئك الرواد تمكننا وتفرض علينا التمييز بين محافظ على القيود التقليدية وبين مناصر للتحرر. فزكى مبارك (فى تلك الفترة على الأقل) ينتمى إلى الفئة الأولى، بينما ينتمى طه حسين إلى الفئة الثانية.

بين زكى مبارك وطه حسين

عمر كان مغرورا بشبابه ومفتونا بجماله. وهو فى غزله ليس عاشقا، بل معشوقا تهيم به النساء ويتهافتن عليه

زكى مبارك

لزكى مبارك موقف محافظ بصفة عامة، وإن لم يخل من ازدواج. فهو يتهم ابن أبى ربيعة بالكذب فى الحب، ويرميه بالخلاعة ويرى أن فنه يزين الفسوق. ولكنه معجب أيما إعجاب بهذا الفن، مقبل على دراسته بشغف وتلذذ واضحين. ومن المعقول أن يفترض زكى مبارك ضرورة تحلى الباحث فى ميدان الحب باتساع الأفق والقدرة على التعاطف مع شاعر الغزل لكى يفهمه. ولكنه يتجاوز هذا المطلب المعقول عندما يرى أن على من يريد البحث العلمى وتقصى الحقيقة أن يكون على قدر من الخلاعة. يقول فى هذا الصدد: «...العلم لا يكون دائما جافا، بل قد يكون أحلى من المنى، وأشهى من ثغور الحسان، فإنك إذا احتجت إلى شيء من الزهادة فى العيش ... لتفهم الجزء الثالث من كتاب «الإحياء» للغزالى ... فإنك أيضا فى حاجة إلى شيء من الخلاعة، ونصيب من المجون لتفهم الشاعر الفتى عمر بن أبى ربيعة» (نفس المصدر، ١٩٩). ومن الواضح أن من كتب هذه السطور كان عرضة لشد وجذب بين دافع المحافظة ودافع الرغبة والاشتهاء.

ويتناول زكى مبارك موضوع بحثه فى إطار مسألتين رئيسيتين: حقيقة حب ابن أبى ربيعة؛ وحقيقة شعره. وهو فى المسألة الأولى يرى أن الشاعر كان كاذبا فيما ادعاه من حب. ولدى الباحث فى ذلك ثلاثة أسباب. أولها أن عمر كان حضريا لا بدويا، وأهل الحضر فى رأيه يسعون إلى الحسن أينما وجد ويطلبون المتعة ويميلون إلى الفسوق. وعمر ابن أبي ربيعة «ما قصر نفسه على امرأة ولا وقف حبه على فتاة، وإنما كان يتلمس الجمال فى مناسك الحج، ويتلقط الحسن فى مسارح الظباء، فيغشى الرياض الزاهرة... ويقصد الأندية السامرة... بل وربما صد عمن تجزيه بالحب حبا، ورام من تجزيه بالقرب الصدود» (نفس المصدر، ص ١٩٨).

والسبب الثانى أن عمر كان مغرورا بشبابه ومفتونا بجماله. وهو فى غزله ليس عاشقا، بل معشوقا تهيم به النساء ويتهافتن عليه. ومن الممكن أن نعيد صياغة رأى زكى مبارك فنقول إن ابن أبى ربيعة كان نرجسيا. والسبب الثالث كثرة ادعاء ابن أبى ربيعة الإخلاص فى حبه، فهو يوهم كل معشوقة بأنها مالكة فؤاده، وهو متعدد المعشوقات. وخلاصة القول إن زكى مبارك يرى أن ابن أبى ربيعة كاذب فى حبه لأنه دون جوان.

وبعد الإجابة عن المسألة الأولى، ينتقل زكى مبارك إلى المسألة الثانية: كيف استطاع هذا الشاعر الكاذب فى حبه أن يجيد الغزل ويبز غيره من المنافسين؟ وهنا يرى زكى مبارك أن ابن ربيعة توصل إلى ذلك بثلاثة «حيل»: إبداعه فى وصف النساء؛ وتلطفه فى وصف الغوانى؛ ووصفه لأوقات التلاقى وساعات التدانى. ويرى زكى مبارك بصدد هذه الحيلة الأخيرة أن ابن أبى ربيعة «...كان يغرب فى ذلك إغرابا لم يسبق إليه، ويتهتك تهتكا لم يعرفه الناس من قبل، اللهم إلا شذرات قلائل فى شعر امرئ القيس وأمثاله من الخلعاء». ويرى أيضا أن هذه الحيلة هى أهم الحيل الثلاث وأكثرها مساهمة فيما لشعر ابن أبي ربيعة من ميزة وتأثير وغواية. ويختتم زكى مبارك البحث بقوله إن حديثه عن تلك الحيل تمهيد لرأيه أن الصفة الغالبة فى شعر بن أبى ربيعة هى القصص الجميل والحديث العذب المعسول الذى يصف به لياليه الحسان. وقد امتلأ الناس فى عصره دهشة واستغرابا من تلك الأحاديث النادرة الطريفة وهاتيك القصص الممتعة الشائقة. وهى أحاديث وقصص تزين الفسق وتلطفه - على حد تعبيره.

وجدير بالذكر أن زكى مبارك يستند إلى أحمد ضيف فيما يتعلق بتأكيد الطابع القصصى لغزل ابن أبى ربيعة. غير أنه كان يرى على خلاف أحمد ضيف أن الشاعر كان يجيد أيضا وصف «ربات الحجال» ونعت محاسنهن. وزكى مبارك على حق فى هذا، ولكن يعيب رأيه أنه يتعامل مع الموضوع بطريقة مجزأة. فهو يعدد «حيل» الشاعر - ومن بينها إبداعه فى وصف النساء - كتمهيد لتأكيد الطابع القصصى لغزله. وحقيقة الأمر أن هذه «الحيل» جزء لا يتجزأ من قصص الشاعر. وكان أحرى بزكى مبارك أن يسجل بوضوح أن ما يسميه بالحيل ليست سوى مهارات فنية قصصية، وأنها جوانب أساسية من جوانب براعة الشاعر وإبداعه القصصى. ولو أن زكى مبارك اتخذ من الطابع القصصى لغزل الشاعر أساسا منطقيا لتحديد تلك الحيل أو المهارات، لما قطع بأنها ثلاث لا تنقص ولا تزيد، ولفتح الباب لنفسه أو لغيره من أجل تنقيحها أو اكتشاف المزيد منها عن طريق التعمق فى تحليل فن القص عند ابن أبى ربيعة. وسنرى فيما يلى أن مثل هذا التعمق يكشف عن حيل أو مهارات فنية أخرى. ولكن يحمد لزكى مبارك على أى حال اهتمامه بالجانب الفنى من شعر ابن أبى ربيعة، أيا ما كان الرأى فى حكمه على جانب الحب فى حياة الشاعر - فهو موضوع خلاف.

طه حسين

أما طه حسين، فهو لم ينظر فى شعر عمر بن أبى ربيعة؛ بل ولم يلتفت إليه ولو على سبيل الاستشهاد. وهو على خلاف زكى مبارك لا يعنى بالجانب الفنى من غزل ابن أبى ربيعة؛ وآراؤه فى الشاعر لا تعد نقدا أدبيا، بل تدخل بالأحرى فى باب تاريخ الأدب - كما يفهمه طه حسين. وهو يقدم من ثم صورة أخرى للحب فى حياة الشاعر وفى غزله بناء على دراسة البيئة الاجتماعية التى نشأ الشاعر فيها، ومدى تطور هذه البيئة من حالة البداوة إلى حالة الحضارة. فالبيئة الاجتماعية للشاعر هى الأرستقراطية القرشية التى كانت فى مرحلة انتقالية بين الحالتين، والتى حالت سياسة بنى أمية بينها وبين الحياة العامة، وقصرتها فى الحجاز على اللهو والترف. وكانت الأرستقراطية القرشية فى تلك المرحلة قد أخذت ببعض أسباب النعمة والترف، ولكنها لم تزل تجمع بين سذاجة البداوة وطلاوة الحضارة. وكانت المرأة

العربية الأرستقراطية تنفق حياتها فى دعة ونعمة لا تخلوان على عفتهما وطهارتهما من لهو ودعابة، ولا من عبث وفكاهة.(المجموعة، ص ٣٠١). وقد اجتمعت فى ابن أبى ربيعة كل الخلال الإيجابية والسلبية لتلك البيئة الاجتماعية؛ وكان ممثلا ومرآة لها.

ولئن كان ابن أبى ربيعة زعيم شعراء الغزل الحضريين فى عصره، فهو أيضا زعيم شعراء الغزل سواء أكانوا حضريين أم بدويين (مثل جميل الذى ضاع كثير من شعره)، بل وزعيم شعراء الغزل فى جميع عصور الأدب العربى لأن الغزل كفن شعرى قائم بذاته لم يوجد ويزدهر إلا مرة واحدة، أى فى ظل الدولة الأموية واحتكارها للسياسة وانقطاع شعراء مثل ابن أبى ربيعة لذلك الفن. فالجاهليون لم ينظموا فى الغزل كغرض قائم بذاته؛ والغزل فى العصر العباسى يجنح نحو العبث والمجون. وصحيح أن هذا العصر الأخير شهد ظهور عباس بن الأحنف الذى تفرغ بدوره للغزل. ولكن هذا الشاعر كان فيما يقول طه حسين غريبا فى عصره، ولم يبلغ إتقان الغزليين من شعراء بنى أمية، ولم يبلغ إجادة العابثين من شعراء بنى العباس، وجاء غزله فاترا قلما يترك أثرا فى النفس.

ويبدو أن طه حسين نظر طويلا فى مقالة زكى مبارك، وساق آراءه كتعليق صريح أو ضمنى عليها. يقول فى تقييمه الصريح: «أقول هذا كله بعد أن فرغت من قراءة رسالة صغيرة، ولكنها قيمة ممتعة، للدكتور زكى مبارك خريج الجامعة المصرية، فدرسه من بعض جوانبه درسا حسنا، ويسرنى أن أهنئه به ... ولكن الدكتور زكى مبارك، وهو شاب حاد الشباب عنيفه، أسرف فى نقد مصعب بن عبد الله إسرافا جعله إلى الظلم أقرب منه إلى الإنصاف. وليس مصدر هذا الظلم إلا أنه لم يقدر، كما ينبغى، اختلاف المثل الأدبية باختلاف العصور والأجيال. وما أحسب إلا أنه عائد عن هذا النقد فملطف ما فيه من حدة ومزيل ما فيه من جور». (نفس المصدر، ٣١٠-٣١١). وواضح من هذا النص أن طه حسين مع تقديره لمساهمة زكى مبارك يحاول إنصاف مصعب والقدماء بصفة عامة من زكى مبارك. فطه حسين إن شارك هذا الأخير فى اتجاهه نحو التجديد، فإنه يرى أن لأساليب القدماء أهمية تاريخية، ويحمد حسن الحظ لأن آراء مصعب وصلتنا مفصلة كاملة؛ فهى وثيقة تاريخية قيمة.

غير أن دفاع طه حسين عن القدماء ليس سوى جزء من محاولة أعم - وإن كانت ضمنية فى بعض الأحيان- لتصويب الشاب زكى مبارك لما فى موقفه من تطرف. وتلاحظ عملية التصويب فى صورتها الضمنية فى حديث طه حسين عن وجود الأرستقراطية القرشية فى مرحلة انتقالية بين البداوة والحضارة ؛ وهو ما يعنى أن ابن أبى ربيعة لم يكن شاعرا حضريا ببساطة كما ادعى زكى مبارك. وتلاحظ أيضا فى حديث طه حسين عن طهارة المرأة العربية الأرستقراطية وعفتها رغم تمتعها بحرية العبث والفكاهة. وهو ما يعنى أن حرية ابن أبى ربيعة فى مجال الحب كانت مقيدة. ويتأكد هذا المعنى عندما يتخذ طه حسين موقفا وسطا بين الذين زعموا أن ابن أبى ربيعة كان مسرفا فى الفجور، والذين زعموا أنه كان مسرفا فى العفة. ويرى على خلاف الطرفين أن ابن أبى ربيعة كان يحظى - بحكم ثروته ومكانته الاجتماعية - بنصيب من اللهو، غير أن صلته بالشريفات القرشيات وغير القرشيات اللاتى تغزل فيهن كانت طاهرة كل الطهر بريئة كل البراءة. وفيما يتعلق بغزل الشاعر، يتخذ طه حسين مرة أخرى موقفا وسطا، فيرى أن غزل ابن أبى ربيعة لم يكن عذريا عفيفا، ولكنه لم يكن من الإباحية بحيث يسوى بخلاعة أصحاب المجون من شعراء العصر العباسى مثل أبى نواس. وهناك إذن منزلة وسط أو فئة ثالثة من الحب، هى الحسى. فابن أبى ربيعة لم يكن يحب بعقله ولا بقلبه، وإنما كان يحب بحسه وبحسه ليس غير. وكان يتبع الجمال أنى رآه، ويهيم بالمرأة الجميلة إلى أن يلقى الحسناء التى تليها، ولكنه كان صادق الحب قويه فى جميع الحالات. وكل ذلك مخالف لآراء زكى مبارك فى غزل ابن أبى ربيعة ومصوب لها فى اتجاه الاعتدال.

ثم يخطو طه حسين خطوة جريئة عندما يشرح موقف الشاعر من المرأة بصفة عامة. فهو يقول فى فقرة تستحق أن تنقل هنا بنصها: «كانت الصلة الجنسية (يعنى الصلة بين الجنسين) أساس الحياة الأدبية وغايتها بالقياس إلى عمر بن أبى ربيعة؛ فهو لم يكن يتصور المرأة إلا أنها مكملة للرجل، لا يستطيع أن يعيش بدونها كما أنها لا تستطيع أن تعيش بدونه، ولم يكن عمر يقصر هذه الصلة الجنسية على معناها المادى وحده، وإنما كان يريدها واسعة متناولة جميع أطراف الحياة. ولست أشك فى أن عمر بن أبى ربيعة كان صديقا للمرأة بالمعنى الحديث الذى نفهمه لصداقة المرأة، كان يريد لها الحرية مثل ما يريدها للرجل وكان يريد أن تكون صلة الغزل بين الرجل والمرأة صلة ظاهرة لا حرج فيها ولا جناح، وكان يريد أن تستفيد الجماعة الإنسانية من خلال المرأة، كما تستفيد من خلال الرجل. كان يريد أن تزول الفروق بين الجنسين، وألا يكون بينهما حجاب». (نفس المصدر، ٣١٢-٣١٣).

وهنا نرى كيف كان موقف طه حسين متحررا مقارنة بموقف زكى مبارك المحافظ. فطه حسين يزيل الفارق التقليدى الحاد بين حب عذرى عفيف ينشد المثل الأعلى من ناحية وبين إباحية مطلقة لا مكان فيها للقيم من ناحية أخرى. وهو إذ يحدد القيم التى كان لها مكان فى حياة ابن أبى ربيعة وشعره - قيم الصداقة والمساواة والتكامل مع المرأة - يفترض أيضا أن هذه القيم ينبغى أن يكون لها مكان فى حياة الناس فى الوقت الراهن. أو لنقل بعبارة أخرى إن طه حسين فى النص الذى استشهدنا به كان مؤرخا للآداب بقدر ما كان داعية إلى نوع من الحب يتميز بالواقعية والإنسانية. وحديثه عن موقف الشاعر من المرأة يتضمن رسالة أراد أن يبثها عن علاقة الرجل بالمرأة كما ينبغى أن تكون. ويخيل إلى أنه كان فى ذلك سابقا لعصره. ولعله كان متأثرا فى فكرته عن صداقة المرأة «بالمعنى الحديث» بما عرفه عن علاقات الرجال بالنساء فى فرنسا وبما قرأ عن علاقات الأدباء بالنساء فى تاريخ الأدب الفرنسى. ومع ذلك فمن الممكن أن يقال إحقاقا للحق إن الفترة التى كتب فيها طه حسين - مصر فى الربع الأول من القرن العشرين - كانت أقدر على استقبال رسالته من الفترة الحالية. فهناك من الشواهد ما يدل على أن المجتمعات العربية فى أوائل القرن الحادى والعشرين أشد مقاومة للقيم التى بشر بها طه حسين.

وخلاصة القول هى أن زكى مبارك كان له فضل السبق، وأن آراءه فى ابن أبى ربيعة أثارت اهتمام طه حسين وحفزته على إعمال الفكر والاجتهاد فى نقد من سبقه والانتهاء إلى رأى مستقل ومتحرر. ولكن يعاب على طه حسين أنه لم يلتفت إلى أهم مساهمة لزكى مبارك، وهى تسليط الضوء على الجانب الفنى فى غزل ابن أبى ربيعة وبالطابع القصصى فيه. إلا أنه يعاب على زكى مبارك فى مقابل ذلك أنه لم يوف هذا الجانب حقه من البحث، ولم يصل فيه إلى الوضوح الكامل. ويخيل إلى أن تطرفه فى الحكم على ابن أبى ربيعة بوصفه رجلا كاذب الحب وشاعرا مزينا للفسق أفسد عليه الأمر وشوش على أصالة مساهمته.

ومن الأمور اللافتة أن الرواد الثلاثة - وقد أجمعوا على ضرورة الدراسة المقارنة لغزل ابن أبى ربيعة - اتفقوا أيضا

زكى مبارك كان له فضل السبق، وآراؤه فى ابن أبى ربيعة أثارت اهتمام طه حسين وحفزته على إعمال الفكر والاجتهاد

على الاتجاه غربا بحثا عن طرف ثان للمقارنة. وهو أمر يدعو إلى التساؤل: لماذا لا يقارن ابن أبى ربيعة بشاعر آخر من شعراء العرب الغزليين؟ وما القول مثلا فى امرئ القيس؟ العلاقة بين هذين الشاعرين وثيقة إلى أقصى حد، كما سأبين فى الفقرة التالية من البحث.

امرؤ القيس

امرؤ القيس هو أقرب الشعراء إلى ابن أبى ربيعة. فكلاهما ينتمى إلى الطبقة العليا فى مجتمعه؛ وكلاهما يحب المرأة حبا حسيا، وكلاهما متعدد المعشوقات. يضاف إلى ذلك أن غزل امرئ القيس يتخذ أحيانا طابعا قصصيا. والأهم بصفة خاصة أن ابن أبى ربيعة يروى فى قصيدته الرائية الشهيرة وقصائد أخرى قصة تشبه ترد بعض عناصرها الأساسية فى معلقة امرئ القيس. ويكفى للتدليل على ذلك أن ننظر فى الجزء التالى من القصة التى يرويها ابن أبى ربيعة فى قصيدته المذكورة:

وأعجبها من عيشها ظل غرفة
وريان ملتف الحدائق أخضر
ووال كفاها كل شيء يهمها
فليس لشيء آخر الليل تسهر
وليلة ذى دوران جشمنى السرى
وقد يجشم الهول المحب المغرر
فبت رقيبا للرفاق على شفا
أحاذر منهم من يطوف وأنظر
....
وباتت قلوصى بالعراء ورحلها
لطارق ليل أو لمن جاء معور
وبت أناجى النفس أين خباؤها
وكيف لما آتى من الأمر مصدر
فدل عليها القلب ريا عرفتها
لها وهوى النفس الذى كاد يظهر
...
وغاب قمير كنت أهوى غيوبه
وروح رعيان ونوم سهر
وخفض عنى الصوت أقبلت مشية
الحباب وشخصى خشية الحى أزور
فحييت إذ فاجأتها فتولهت
وكادت بمخفوض التحية تظهر
وقالت وغضت بالبنان: فضحتنى
وأنت امرؤ ميسور أمرك أعسر
...
يمج ذكى المسك منها مقبل
نقى الثنايا ذو غروب موشر
تراه إذا ما افتر عنه كأنه
حصى برد أو أقحوان منور
وترنو بعينيها إلى كما رنا
إلى ظبية وسط الخميلة جؤذر

الشاعر فى هذه المقتطفات يروى قصة إسرائه ليلا إلى حبيبة منعمة مرفهة زكية الرائحة، وهى مكنونة مصانة وعليها من أهلها حراسة مشددة. والعاشق ينتظر على أحر من الجمر اللحظة المناسبة لكى يغافل الحراس ويقتحم خدر الحبيبة التى تستسلم له بعد عتاب. وإذا أجملنا القصة على هذا النحو، رأينا على الفور أن هذه العناصر الأساسية مأخوذة من معلقة امرئ القيس. يقول الشاعر الجاهلى:

وبيضة خدر لا يرام خباؤها
تمتعت من لهو بها غير معجل
تجاوزت أحراسا وأهوال معشر
على حراص لو يشرون مقتلى
إذا ما الثريا فى السماء تعرضت
تعرض أثناء الوشاح المفصل
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر إلا لبسة المتفضل
فقالت يمين الله ما لك حيلة
وما إن أرى عنك العماية تنجلى
خرجت بها تمشى نجر وراءنا
على أثرينا ذيل مرط مرحل
فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى
بنا بطن حقف ذى ركام عقنقل
إذا التفتت نحوى تضوع ريحها
نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل
إذا قلت هاتى نولينى تمايلت
على هضيم الكشح ريا المخلخل
مهفهفة بيضاء غير مفاضة
ترائبها مصقولة كالسجنجل
...
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر إلا لبسة المتفضل

ويشير ابن أبى ربيعة بدوره إلى التجرد من الثياب، وإن كان يضع الحادث بعد اللقاء والعتاب وعند التهيؤ للعطاء:

واشتكت شدة الإزار من البهر
وألقت عنها لدى الخمارا
حبذا رجعها إليها يديها
فى يدى درعها تحل الإزارا

فما تفسير هذه الظاهرة؟ سيقول النقاد السذج إن ابن أبى ربيعة سطا على المعلقة، وسرق قصته منها. ولكن ابن أبى ربيعة ليس غبيا إلى هذا الحد وهو الذى كان يعلم أن جمهوره يحفظ معلقة امرئ القيس ضمن مأثوراته الشفوية. وما كان ليفعل ذلك وهو الذى يشير فى رائيته إشارة صريحة إلى بيت مشهور لامرئ القيس. يقول ابن أبى ربيعة:

تصد وتبدى عن أسيل وتتقى
بناظرة من وحش وجرة مطفل

ولابن أبى ربيعة قصيدة أخرى يقول فى مطلعها:

راح صحبى ولم أحيى النوارا
وقليل لو عرجوا أن تزارا

وهى من القصائد التى يستشهد بها زكى مبارك؛ وهى بدورها تتضمن على نحو أو آخر تلك العناصر المأخوذة من المعلقة - بما فى ذلك انتظار العاشق للحظة المناسبة، ونجاحه فى النهاية فى الوصول إلى صاحبته، وما كان بعد ذلك من عتاب تلين بعده وتعطى بسخاء. ولن أطيل الحديث فى هذه القصيدة، بل سأكتفى بذكر جانب من جوانب اعتماد صاحبها على امرئ القيس. يقول هذا الأخير:

فيالك من ليل تقاصر طوله
وما كان ليلى قبل ذلك يقصر

ويقول امرؤ القيس فى المعلقة:

فيالك من ليل كأن نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وحقيقة الأمر أن ابن أبى ربيعة تعمد الإشارة إلى سلفه الجاهلى على سبيل التحية والاعتراف بالدين. والأصح أن يقال إذن إن الشاعر الإسلامى استمد من معلقة امرئ القيس نموذجا أصليا يبنى على أساسه، أو إنه أقتبس القصة كما رواها امرؤ القيس فطورها وأعاد خلقها. والصحيح أيضا أن يقال إن جمهور ابن أبى ربيعة كان يستحسن ما فعله الشاعر ويطرب له لما فيه من إحياء وتجديد وتخليد لتراثه الشعرى. والأمر فى هذه الحالة يشبه ما يحدث فى الموسيقى الكلاسيكية الغربية عندما يستعير مؤلف معاصر لحنا من سلف له فيطوره وفقا لما اكتشفه فيه من إمكانيات جديدة. والمؤلف المستعير لا يسطو عندئذ على المؤلف الأصلى، بل يعترف بفضله ويمجده. ولقد يثنى النقاد العارفون على المؤلف المستعير لحسن تصرفه وأصالته.

ولا بد أن ننظر إذن فى طريقة ابن أبى ربيعة فى تجديد القصة المستعارة وإعادة خلقها. فنحن لا نكاد نلاحظ اعتماده على امرئ القيس حتى نرى على الفور مدى استقلاله وقدرته على الابتكار. ومن ذلك مثلا تصويره لانتظار العاشق للحظة المناسبة لكى يخترق الحراسة إلى معشوقته. العاشق فى قصة امرئ القيس ينتظر جنوح الثريا إلى المغيب. أما اللحظة المناسبة لذلك فى قصيدة ابن أبى ربيعة، فهى تروى كما يلى:

وغاب قمير كنت أهوى غيوبه
وروح رعيان ونوم سمر

فهذا البيت على إيجازه يتضمن تصويرا أخاذا للأحداث ويوحى بالجو المحيط ويلمح إلى قلق العاشق وأشواقه. ويصور الشاعر تسلل العاشق إلى خباء صاحبته فى مشهد بصرى أخاذ تشبه فيه مشية العاشق تلوى الحية فى زحفها:

وخفض عنى الصوت أقبلت مشية
الحباب وشخصى خشية الحى أزور

وابن ربيعة يتجاوز امرأ القيس فى تصوير لحظة الالتقاء المفاجئ وما تلاه من حوار العاشقين. يقول هذا الأخير:

العاشق ينتظر على أحر من الجمر اللحظة المناسبة لكى يغافل الحراس ويقتحم خدر الحبيبة التى تستسلم له بعد عتاب

بين زكى مبارك وطه حسين

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر إلا لبسة المتفضل
فقالت يمين الله ما لك حيلة
وما إن أرى عنك العماية تنجلى

أما ابن أبى ربيعة، فيقول:

فحييت إذ فاجأتها فتولهت
وكادت بمخفوض التحية تجهر
وقالت وعضت بالبنان: فضحتنى
وأنت امرؤ ميسور أمرك أعسر
أريتك إذ هنا عليك ألم تخف
وقيت وحولى من عدوك حضر
فوالله ما أدرى أتعجيل حاجة
سرت بك أم قد نام من كنت تحذر
فقلت لها: بل قادنى الشوق والهوى
إليك وما نفس من الناس تشعر

تفاجأ المعشوقة فى الحالتين بظهور صاحبها وجسارته. وهناك فى الحالتين مشهد محسوس: بصرى وسمعى. ولكن ابن أبى ربيعة يفيض فى تصوير المشهد ويجرى - بدلا من التقريع من جانب المرأة فى حالة امرئ القيس - حوارا فيه عتاب رقيق وحنان من طرف (انظر دعاء الفتاة لصاحبها بالوقاية من كيد العدو) واعتذار حاذق لتليين قلب الأنثى من الطرف الآخر.

وقصة ابن أبى ربيعة كما عرضتها حتى الآن ليست سوى جزء من قصة كاملة ومتكاملة تستغرق الرائية وتعبر عن تجربته وحده. ففى الأجزاء الأخرى من القصيدة يفارق الشاعر امرأ القيس ويواصل الرواية منفردا دون استعانة بغيره. والمعلقة التى اقتطفنا منها ذلك الجزء الغزلى ليست فى نهاية المطاف قصيدة غزلية ولا قصصية - كما سنبين بعد قليل. أما رائية عمر، فهى غزلية وقصصية من الألف إلى الياء. تستهل الرائية بافتتاحية سنعرض لها فيما يلى، ثم تبدأ القصة بالمعنى الدقيق للكلمة عندما ينيخ العاشق بعد السرى «قلوصه» (ناقته) غير بعيد من الخباء المشتهى وتنتهى برحيله عن الحى على نفس الناقة. ولكنه لا يتمكن من الرحيل بعد أن أعطى حاجته إلا بصعوبة واحتيال. وذلك أن تباشير الصباح تداهم العاشقين، فيقعان فى مأزق لا خلاص منه فيما يبدو:

فلما تقضى الليل إلا أقله
وكادت توالى نجمه تتغور
أشارت بأن الحى قد حان منهم
هبوب ولكن موعد منك عزور
فما راعنى إلا مناد ترحلوا
وقد لاح معروف من الصبح أشقر
فلما رأت من قد تنبه منهم
وأيقاظهم قالت: أشر كيف تأمر

ولا تجد الفتاة مفرا من اللجوء إلى أختيها:

أقص على أختى بدء حديثنا
وما لى من أن تعلما متأخر
لعلهما أن تطلبا لك مخرجا
وأن ترحبا سربا بما كنت أحصر
فقامت كئيبا ليس فى وجهها
دم من الحزن تذرى عبرة تتحدر

وتجد الأختان لشقيقتهما وصاحبها مخرجا:

فقامت إليها حرتان عليهما
كساءان من خز دمقس وأخضر
....

فقالت لها الصغرى: سأعطيه مطرفى ودرعى، وهذا البرد إن كان يحذر العاشق يرتدى ثياب امرأة ويتخذ من الفتيات «مجنه» - هو الذى أبدى استعداده بدء لإشهار سيفه على من يعترض سبيله من الحراس:

فلما رأت من قد تنبه منهم
وأيقاظهم قالت: أشر كيف تأمر
فقلت: أباديهم فإما أفوتهم
وإما ينال السيف ثأرا فأثأر
...

وجميع المهارات التى ذكرتها مهارات قصصية أصيلة سخرت لإنتاج قصة غزلية كاملة ومتكاملة. وهى مهارات معروفة ومتبعة فى فن القصة منذ نشأ وحتى وقتنا هذا. ولا يخلو غزل امرئ القيس من بعض هذه المهارات أو مما يماثلها. غير أن ابن أبى ربيعة يتوسع ويتفنن فى هذا الباب على نحو لا يجاريه فيه شاعر غزلى آخر. يقول زكى مبارك: «... رأيت الناس فى عصره قد ملئوا دهشة واستغرابا من تلك الأحاديث النادرة الطريفة، وهاتيك القصص الممتعة الشائقة...» (المرجع المذكور آنفا، ص ٢٢٥). فكأن جمهور ابن أبى ربيعة - رغم وعيه بدين ابن أبى ربيعة لامرئ القيس وبالمأثورات الشعرية - كان يدرك أن شاعره أتى بشعر قصصى جديد وفريد فى بابه.

ولا أحب أن أنهى هذا الحديث عن هذه المهارات دون أن أتناول خاصية أخرى فى الغزل القصصى لدى ابن أبى ربيعة، وأعنى بذلك الرواية بضمائر مختلفة دون إخلال بسلاسة السرد. ومن ذلك أن الراوى يحدث نفسه متسائلا فى افتتاحية القصيدة:

أمن دار نعم أنت غاد فمبكر
غداة غد أم رائح فمهجر؟

ثم يجيب عن السؤال بضمير المتكلم:

أهيم إلى نعم: فلا الشمل جامع
ولا الحبل موصول ولا القلب مقصر

ويخرج الشاعر أحيانا عن دور الراوى ليضع نفسه فى موقف المخاطب (بفتح الطاء). إذ تقول له صاحبته مخاطبة إياه بكنيته:

فقالت وقد لانت وأفرخ روعها
كلاك بحفظ ربك المتكبر
فأنت أبا الخطاب غير مدافع
على أمير ما مكثت مؤمر

وهو فى بعض الأحيان يقطع حبل السرد فجأة ليخاطب صاحبا له ويطلب إليه أن يذهب إلى الحبيبة نيابة عنه ليهديها السلام:

ألكنى إليها بالسلام فإننى
يشهر إلمامى بها وينكر

وهذه الأساليب السردية ليست غريبة على امرئ القيس. فهو يستهل معلقته بمخاطبة صاحبين له:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو يتذكر حبيباته السابقات فيخاطب نفسه بقوله:

كدينك من أم الحويرث قبلها
وجارتها أم الرباب بمأسل

ويعود فى البيت التالى مباشرة إلى الرواية بضمير المتكلم:

ففاضت دموع العين منى صبابة
على النحر حتى بل دمعى محملى

وامرؤ القيس مثله مثل ابن أبى ربيعة يضع نفسه أحيانا فى موضع المخاطب. إذ إن صاحبته تخاطبه وتشير إليه باسمه:

تقول وقد مال الغبيط بنا معا
عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل

ولكن ابن أبى ربيعة يتوسع ويتفنن فلا يكتفى بالتنقل بين الضمائر، بل يصور الحادث أحيانا من أكثر من زاوية. يحدث ذلك فى افتتاحية القصيدة (قبل بداية القصة بالمعنى الدقيق للكلمة). فهو يستهل القصيدة بتصوير نفسه كما تراه صاحبته «نعم» قادما من بعيد على مطيته. فتقول لرفيقتها «أسماء»:

قفى فانظرى أسماء هل تعرفينه
أهذا المغيرى الذى كان يذكر؟
أهذا الذى أطريت نعتا فلم أكد
وعيشك أنساه إلى يوم أذكر؟

والشاعر لا يورد عن السؤال جواب أسماء، بل يصف نفسه بضمير الغائب من وجهة نظر «نعم»:

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت
فيضحى، وأما فى العشى فيخصر
يقوم فيمشى بيننا متنكرا
فلا سرنا يفشو، ولا هو يظهر
فكان مجنى دون من كنت أتقى
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

وهكذا يفر العاشق متنكرا فى زى امرأة محتميا بموكب نسائى من صاحبته وأختيها. والشاعر فى هذه المشاهد التى ينفرد بها يبدى مهارات فذة. ومن ذلك قدرته على إدارة الحوار، والتشويق، ووصف الانفعالات وصفا محسوسا (انظر ما أصاب صاحبته من حزن فغاضت الدماء من وجهها)؛ وتصعيد حدة التوتر إلى مستوى الأزمة؛ ومكره فى اختيار صغرى الأخوات لتقديم الحل المناسب؛ وحسه الفكاهى عندما جعل

يفر العاشق متنكرا فى زى امرأة محتميا بموكب نسائى من صاحبته وأختيها. والشاعر فى هذه المشاهد يبدى مهارات فذة

بين زكى مبارك وطه حسين

أخا سفر جواب أرض تقاذفت
به فلوات فهو أشعث أغبر
قليل على ظهر المطية ظله
سوى ما نفى عنه الرداء المحبر

فكأننا بإزاء مشهد افتتاحى فى فيلم سينمائى. ونرى الشاعر فى صورة المسافر الذى يهل من بعيد أشعث أغبر لولا ردائه المزركش - دليلا على مكانته الاجتماعية وأناقته وحسن طلعته. وقد تعرض ابن أبى ربيعة للنقد منذ القدم وحتى زكى مبارك لغروره وتشبيبه بنفسه. ورد طه حسين على ذلك بقوله إن الشاعر لم يكن مغرورا لأنه كان بالفعل محبوبا من النساء. والواقع أن امرأ القيس وابن أبى ربيعة يتباهيان كلاهما بالقدرة على إغواء النساء. ولكن يبدو لى أن هذا النقاش بغير طائل. فالمهم هنا هو أن هذا التباهى جزء مألوف ويكاد يكون ضرورة فنية فى القصص الدون جوانية. وما دمنا قد تحدثنا عن الضرورة الفنية، فقد ينبغى أن نشير فى حالة ابن أبى ربيعة إلى أننا بإزاء «حيلة» أو مهارة فنية أخرى من بين مهاراته القصصية الكثيرة التى لم يشملها بحث زكى مبارك.

وينبغى فى ختام هذه المقالة أن ننبه إلى أن تفوق ابن أبى ربيعة على امرئ القيس يقتصر على مجال القص. فغزل امرئ القيس وإن تضمن عناصر قصصية جزء من قصيدة غنائية أكبر وأبعد مدى، قصيدة يتغنى الشاعر فيها بلحظات عابرة من السعادة فى إطار من الحنين والتشاؤم العميق. فالشاعر الذى يريد لليل أن ينجلى بهمومه الثقيلة ثم يستدرك بقوله إن الصباح عندما يجىء لن يكون أفضل حالا لا بد أن يكون متشائما. وفى ذلك الإطار الغنائى المتشائم يتذكر تلك اللحظات التى انقضت إلى غير رجعة- اقتحام خدر عنيزة، ومشهد الحصان وهو يكر ويفر، ورحلة الصيد، والوليمة التى أقامها الشاعر للعذارى - ويأسى عليها. تبدأ القصيدة بالوقوف على الأطلال والبكاء على الأحبة الذين رحلوا عنها فأضحت مرتعا لبقر الآرام. وهذه الافتتاحية الطللية البكائية ليست مقدمة لا ترد حتى تنسى كما هو الحال فى كثير من الشعر التقليدى، بل هى النغمة الأساسية التى تمهد لما يليها وتحدد طابعه. فبعدها مباشرة يتذكر الشاعر ويبكى بعض من أحب وفقد - أم الحويرث وأم الرباب وفاطم - ثم تتوالى بعد ذلك مشاهد السعادة المتبددة حتى نصل إلى آخر القصيدة التى يختتمها الشاعر بوصف البرق والسيل الكاسح.

ويبدو من بعض المشاهد التى ذكرناها أن مؤلف المعلقة كان رجلا ناضجا أو كهلا يترحم على أيام صباه عندما كان فتى غرا يمارس الطيش والنزق وكأنهما حق له. ومن تلك المشاهد الوليمة التى أقامها الفتى لمجموعة من الفتيات (فى مثل سنه أو لا يصغرنه كثيرا):

ألا رب يوم لك منهن صالح
ولا سيما يوم بدارة جلجل
ويوم عقرت للعذارى مطيتى
فيا عجبا من رحلها المتحمل
يظل الغدارى يرتمين بلحمها
وشحم كهداب الدمقس المفتل

واقتحامه هودج «عنيزة»:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات إنك مرجلى
تقول وقد مال الغبيط بنا معا
عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل
فقلت لها سيرى وأرخى زمامه
ولا تبعدينى من جناك المعلل

قصيدة ابن أبى ربيعة رائعة فى بابها، وهى خفيفة رشيقة سلسة أنيقة وآية فى الحذق الفنى ومهارة الصنعة القصصية. قصيدة تحتفل بالحب والفوز فيه. أما معلقة امرئ القيس، فهى تبكى انقضاء أيام الحب والهناء، ولعلها تبكى بصفة عامة انقضاء فترة الشباب. وهى قد تخلو أحيانا من الرشاقة والأناقة والسلاسة، ولكنها لم تؤلف لتحقيق تلك الأغراض. هى قصيدة غنائية من طراز رفيع بفضل تنوع حالاتها فى إطار من الوحدة الفضفاضة - وحدة الحنين والأسى - وبفضل الوعى الوجودى الكامن فيها بأن حياة الإنسان هشة بإزاء زمان يمضى دون هوادة. ■

طه حسين، حديث الأربعاء، الجزء الأول، فى المجموعة الكاملة لمؤلفات الدكتور طه حسين، المجلد الثانى (بيروت ١٩٧٤)، ص ٢٩٧-٣٠٨ و٣٠٩-٣١٩ على التوالى. سيشار إلى هذا المرجع فيما يلى بعنوان مختصر: «المجموعة الكاملة»

أعيد نشر الكتاب فى طبعة أحدث مع كتاب آخر عنوانه «الأسمار والأحاديث»، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان (القاهرة ١٩٩٨).

كتاب الزاوية

قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية
أحمد أمين

(٥)

الجنـــازة:

أحيانًا تطلق هذه الكلمة على جمع من النساء يجتمعون في بيت الميت للبكاء والعويل والولولة والصياح واللطم وخمش الوجوه، ويسمى المأتم. وأحيانا تطلق الكلمة على مجموع السائرين بالنعش في الطريق، فقهاء ومعزين. ومن عادة المصريين وخصوصًا المصريات الغلو في عواطف الفرح والحزن. فكان إذا مات رجل عظيم فكل نساء بيته يغطين رؤوسهن بالأسود وأوجههن بالوحل أو بالنيلة، وهي عادة قديمة ذكرها هيرودوت عن المصريين القدماء في تاريخه.

فهن يكثرن من الدفوف والدق عليها بنغمات خاصة، والقرع على الصدور بالأيدي. وقد يضربن صدورهن بالأحجار، ولا يلبسن الملابس إلا إذا كانت سوداء.

وإذا كان الميت عزيزًا صبغن كل غطاءات الفرش والوسائد بالسواد، وقلبت البسط والسجاجيد، ووضعت ووجهها على الأرض، والنجف والشمعدانات تلف بقماش أسود. وتستدعى طائفة من النساء يسمين المعددات ويغنين أغاني مخصوصة بنغمات حزينة. وتمتنع الزوجة إذا مات زوجها عن الحموم.

وإذا كان للميت فرس كان يركبها يقص ذنبها ويوضع الشعر على السرج، وتقاد أمام النعش.

ومن اعتقادهم أن روح الميت تبقى بجوار الجثة وهي في البيت قبل الدفن لا تفارقها ولا يصح إدخال السمك ولا الفاكهة في بيت الحزن إلا بعد الأربعين، ولا يصح أن يوضع السكر على القهوة أيام المأتم، ولا بد من إضاءة السراج مدة ثلاثة أيام في الحجرة التي مات فيها. ولا بد أن يفرش النعش تحت الميت بشيء كلحاف ونحوه. وإذا كان الميت من الأغنياء لف النعش بشال من الكشمير. ولا بد أن يكون ماء الغسل والصابونة والليفة التي يغسل بها الميت من خارج البيت. ويفرش في المقبرة حيث يوضع الميت حناء، إذا كان الميت عزيزًا أو غنيًا.

وإذا قورن ما نسمعه من ضبط بعض الإفرنج عواطفهم الحزينة أخذنا العجب! فقد حكى لي أن أستاذا ألمانيا كبيرًا كان يدرس في مصر ثم ذهب إلى إجازة وأراد مرة أن يتسلق جبلا مع أحد تلاميذه فزلفت رجله ومات. فلما أخبرت زوجته وكان عزيزًا عليها وصادف أن أباها زارها من الريف ليقضي عندها ليلة، صبرت وكتمت عنه الخبر لئلا ينزعج وكانت تدخل الحجرة وتغلقها على نفسها وتبكي، فإذا خرجت إليه لم يشعر منها بشيء غير عادي حتى أتى الصباح فأخبرته، وخرجت إلى المستشفى وتسلمت زوجها لتدفنه.

وأخبرت أن عميد جامعة أمريكية في بيروت قتل ابنه الوحيد في الحرب العالمية الثانية، فلما ذهب بعض الأصدقاء ليعزوه هو وزوجته لم يلاحظوا عليهما أي شيء غير عادي، فظنوا أن الاسم مغلوط، وأبوا أن يعزوهما، حتى لا يقعا في خطأ، ثم تأكدوا من أن الخبر صحيح وأنهما هما المنكوبان، فعجبوا من ضبط عواطفهم.

وكان لنا جارية، ومات أحد أقاربنا وكان عزيزًا علينا، فحلقت شعرها وظلت أربعين يومًا لا تأكل إلا الزيتون الأسود، ولا تنام إلا على حجر، ولا تشرب القهوة إلا سادة، وتدعي أن في ذلك وفاء للميت، وقد زال كثير من تلك العوائد اليوم.

إصـــــــــدارات جـــــــــديـــدة

تهتم «وجهات نظر» بتعريف قرائها بجديد المكتبة العربية والعالمية، وتشكر الناشرين والكُتَّاب والمؤلفين الذين يساعدونها فى ذلك. وتدعو قراءها لإرسال مراجعاتهم النقدية لما يرونه من إصدارات.

إسطاسية

خيرى شلبى

القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠ ، ٢٥٦ صفحة

«إسطاسية» هى أرملة المقدس جرجس غطاس، تعيش فى إحدى القرى النائية بكفر الشيخ، قُتل ولدها محفوظ الحلاق فاشتعلت نارها وأصبحت تخرج كل يوم مع الفجر تصرخ وتناديه. وهناك بالأسفل تشتعل الصراعات والحكايات بين «حمزة البراوى» راوى الحكاية وبطلها الآخر الذى درس الحقوق وفشل فى أن يصبح قاضياً لتاريخ عائلته فى القتل والإجرام، والعمدة «عواد البراوى» عم حمزة وشريك محفوظ فى ماكينة الطحين، ومن ناحية أخرى هناك الجزار «عبد العظيم عتمان» المتهم بالقتل، والذى برأته المحكمة لنظل نحن فى حيرة بشأن ذلك القاتل المجهول... حكايات متتالية يجيد غزلها الكاتب الكبير خيرى شلبى، فيشكل منها عالمًا سحرياً يغرى بمتابعة تفاصيله الأخاذة، ويكشف أسرار تلك الأركان المنزوية من ريفنا وذواتنا التى لا تتوقف عن التغيير.

■

الإبستيمولوجيا فى ميدان المعرفة

على حسين كركى

شبكة المعارف، ٢٠١٠

صدر حديثاً عن شبكة المعارف كتاب «الإبستيمولوجيا فى ميدان المعرفة» للدكتور على حسين كركى.

«تتمحور معظم الدراسات المعرفية التى تتناول قضايا الفكر العلمى المعاصر، حول الإبستيمولوجيا. فقد ورد هذا المصطلح فى عدة لغات مع بعض الاختلاف فى مفهومه، مما أدى إلى صعوبة تعريفه وتحديد ملامحه فى صورة نهائية.

إذاً لم تكتسب الإبستيمولوجيا صيغتها النهائية بعد لأنها مازالت مشتّتة بين جذورها الفلسفية من جانب وبين علاقتها المباشرة الحالية مع العلم من جانب آخر.

إلا أنه منذ قرن من الزمان تقريباً تحاول الإبستيمولوجيا، شيئاً فشيئاً، أن تستقل عن الفلسفة وأن تصبح علماً متميزاً ينأى بنتائجه عن الجدل الفلسفى صابغاً إياها بصفتى الموضوعية والعمومية.

فإذا نظرنا إلى الإبستيمولوجيا فى علاقتها بالعلم فإننا نجد أنها عبارة عن نشاط من مستوى أعلى، موضوعه العلم نفسه. فهى عبارة عن تفكير فى العلم، إلا أن بعض التحفظات قد فرضت نفسها.

فالتفكير فى العلم لا يكون بالضرورة تفكيراً فلسفياً، كما أنه لا يعنى بالضرورة عدم التقيد بالمتطلبات العلمية، إنه قابل للانضمام والتكامل مع العلم نفسه.

فنحن لا نستطيع أن نطلب بعدم الخلط بين التفكير حول العلم (الإبستيمولوجيا) الذى يسعى شيئاً فشيئاً إلى الاستقلال عن الفلسفة وفلسفة هذا العلم التى تتخذ من موضوع هذا العلم مجالاً لدراستها إلا بطريقة عامة غامضة.

لذلك حاولنا إلقاء الضوء على الإبستيمولوجيا بوصفها أحد ميادين المعرفة، ومشكلاتها، وعلاقاتها وأهدافها...

وقد جاء عرضنا علمياً، تاريخياً وواضحاً، يصب بمجمله فى ميدان المعرفة؛ بهدف تطوير الوعى الإنسانى وتوسيع ثقافته».

■

الرواية العربية والنقد

إعداد عبد الإله الكلخة وحسنى كرون

الدار العربية للعلوم وبيروت عاصمة عالمية للكتاب، ٢٠١٠

صدر عن الدار العربية للعلوم ناشرون وبيروت عاصمة عالمية للكتاب، كتاب جماعى حول نقد الرواية، وهو كتاب طرح المسار الذى قطعه النقد الروائى العربى على اختلاف توجهاته ومراحل تشكله، على محك التأمل النقدى. وقد شارك فى هذا الكتاب نخبة من النقاد العرب الذين ساهموا فى ندوة الرواية العربية والنقد والتى التأمت ببيروت ٨ ـ ٩ كانون الثانى (يناير) ٢٠١٠ بدعوة من الدار العربية ناشرون فى إطار بيروت عاصمة عالمية للكتاب، وهم عبد اللطيف محفوظ من المغرب وسعيد بو طاجين من الجزائر ومصطفى الكيلانى من تونس وحسين حمودة من مصر وفيصل دراج من فلسطين ولطفى زيتون من لبنان ونبيل سليمان وشهلا العجيلى من سوريا وفخرى صالح من الأردن وسعد البازغى ومعجب العدوانى من السعودية ونادر كاظم من البحرين. وقد تطرقوا للموضوع من منطلقات مختلفة ومتكاملة، ساهمت فى إضاءة المناهج والخلفيات والتجارب الكبرى.

■

نصف شمس صفراء

تشيماماندا نجوزى أديتشى

ترجمة فاطمة ناعوت

سلسلة الجوائز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠

عن سلسلة الجوائز بالهيئة المصرية العامة للكتاب؛ صدرت رواية «نصف شمس صفراء» فى ثوبها العربى بترجمة الشاعرة المصرية فاطمة ناعوت. الرواية كتبتها بالإنجليزية الكاتبةُ النيجيرية الشابّة «تشيماماندا نجوزى أديتشى» وفازت بجائزة الأورانج البريطانية الرفيعة عام ٢٠٠٤.

تقع الروايةُ فى أكثر من ٦٠٠ صفحة من القطع الكبير، وتحكى عن علاقة حبٍّ ناضجة، بين بروفيسور فى جامعة نيجيريا، ومثقفة شابة جميلة تنتمى إلى طبقة الأثرياء الجدد فى نيجيريا. نشأت قصة الحب تحت ظلال الحرب الأهلية فى نيجيريا، بين عامى ١٩٦٧ و١٩٧٠، تلك التى اندلعت فيها الصراعات البيافرية فى محاولة من قبائل الإيبو الاستقلال وتكوين دولة، علمُها «نصف شمس صفراء»، رمزًا للتحرر والخروج من ظلامية النظام الفاشى المحافظ الذى كان يحكم نيجيريا آنذاك. ورغم تصوير الرواية المجازرَ والانتهاكاتِ البشريةَ العنيفة التى مورست على تلك القبائل المسالمة، إلا أن الروائية نجحت فى الخروج بها من الحسّ التراجيدىّ، عبر سردِها الوقائعَ على لسان طفل أسود صغير «آجوو»، بطل الرواية، الذى يخدم فى بيت البروفيسور «أودينيبو».

تحمل الرواية فيضًا من أجواء الجنوب الأفريقى الساحر بطقوسه الغرائبية وشعائره الغريبة على القارئ العربى، إلا أن المترجمةَ نجحت فى نقلها إلى اللسان العربى بلغة شعرية رفيعة تجعل القارئ يتوحّد مع أحداثها، مع الحفاظ على أجواء القارة السمراء الفاتنة، كما صرّحت بذلك د. سهير المصادفة، رئيس تحرير السلسلة. خمسةُ أبطال رئيسون تدور حولهم الرواية: «أودينيبو»، أستاذ الجامعة الثورىّ ابن البرجوازية الوسطى، «أولانا»، المثقفة التى تنتمى لأبوين من طبقة الأثرياء الانفتاحيين، وتوأمتها «كاينين» نقيضُ أولانا، سيدة الأعمال التى تهوى جمع المال، ووقعت فى هوى البريطانى «ريتشارد تشرشل» المتعاطف مع قضية السود، سوى إنه فى النهاية سيكتشف أنه غير متورط بما يكفى فى قضيتهم، بسبب بشرته البيضاء وعينيه الزرقاوين وشعره الناعم، فيترك الكتاب الذى بدأه بعنوان: «كان العالم صامتًا ونحن نموت»، ليكمله الصبىّ الأسود «آجوو»، الذى تدور معظم أحداث الرواية على لسانه، ومن خلال عينيه اللتين ترصدان أهوال الحرب والمجازر.

■

يوميات عبده المغلوب على أمره

أحمد عدلى رزق

المركز العربى الدولى للإعلام

القاهرة، ٢٠١٠

صدر للكاتب أحمد عدلى رزق كتاب من الأدب الساخر يتضمن يوميات مؤلفة على لسان مواطن مصرى يعانى من مشاكل الحياة اليومية. وهو يعتبر جزءا من تيار شديد الرواج فى سوق الكتاب المصرى المعاصر وهو تيار الأدب الساخر. وفى مقطع من الكتاب يقول المؤلف «وتذكر عبده ما قرأه من أحداث مؤسفة، لعبت فيها «أكياس البلاستيك» دورا حاسما فى إنهاء الخلافات الزوجية وتوزيع جثث الأزواج «المتمردين» صدقة على الكلاب الضالة، فأسرع إلى التعقل وإنهاء النقاش مع زوجته «مدام نكد» وهو يردد بينه وبين نفسه «رحم الله زوجا عرف قدر نفسه، واحتاط من تهور زوجه وجزم على الخنوع أمره».

كذلك تذكر نصيحة أحد الحكماء لابنه إثر تفشى ظاهرة ذبح الزوجات لأزواجهن حين قال له: «يا بنى كن عاقلا، لزوجك مجاملا وللنكد متحملا، وبالتعسف راضيا وعلى الاستبداد صابرا واعلم يا بنى أن جبانا حيا خير من متهور مذبوح».

لذا تقوقع الأستاذ عبده على نفسه وعكف على تدوينه يومياته فى سرية تامة وتحت إجراءات مشددة من الحرص الحذر، فهو لم ينس أن المجتمع الدولى مازال يحتفظ بما أسماه «محاكم مجرمى الحرب» وأن إحداها قد خصصت لهؤلاء «الأزواج المشاكسين» أو من يمكن أن تثبت زوجاتهم بطريقة ما أنهم كانوا مشاكسين قبل التخلص منهم.»

■

ضحك مجروح

بلال فضل

القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠ ، ٢٤٠ صفحة

فى أحدث كتبه «ضحك مجروح» يتناول بلال فضل بأسلوبه الساخر، ولغته التى تجمع بين الفصحى الرصينة والعامية المدهشة يكتب بلال فضل حكايات يومية ساخرة، يتناول فيها أوضاع المصريين وما أصابهم وما شاب تفكيرهم ونظرتهم إلى الحياة بطريقة لاذعة أحيانا ونوع من الكوميديا السوداء أحيانا أخرى. عندما تقرأ هذه المقالات لن تتمالك نفسك من الضحك، ولكن لا تبتئس إذا ضبطت نفسك متلبسا بدموع تجرح هذا الضحك أحيانا. من المقاطع الجميلة فى إحدى مقالات الكتاب يقول بلال فضل:

ليست فروسية والنبى، أنا لن أُحمل أحداً مسئولية ما أصبحت عليه، أنا أستحق ما جرى لأسنانى، أنا وأسنانى نبت للثقافات الفاسدة التى تسود حياتنا، ثقافة العلاج بالمسكنات، ثقافة البحث عن الحل بعد وقوع الكارثة، ثقافة الطناش والإهمال والطلسقة والترقيع، ثقافة عدم الجدية والسخرية من الذين يفعلون أى شىء بجدية حتى لو كان غسيل أسنانهم بالفرشاة كل يوم، ثقافة الحشو المؤقت حتى يسقط فنستبدله بحشو مؤقت آخر، ثقافة هو إحنا فاضيين للكلام ده أيًا كانت خطورة الكلام ده، ثقافة الهروب من تحمل المسئولية طالما كان بالإمكان الشكوى من الزمان والظروف والنصيب، لذلك لا تشفقوا علىَّ، فأنا لا أشفق على نفسى، أنا أستحق هذه الأسنان الخربة، وهى يا عينى لا تستحقنى أيًا كانت نسبة الكالسيوم فى موانيها المتصدعة.

عارف؟ من ييجى خمسة عشر عاماً كنت أقول لأصدقائى الحالمين بأن يصحوا من النوم على وجه حاكم أفضل، أو وجه حاكم آخر والسلام، «لن يسقط نظام مبارك إلا بعد أن تسقط أسنانى»، وهذى أسنانى قد سقطت، فاللهم لا اعتراض على حكمتك فى توزيع الكالسيوم.

■

القدس: محاولات التهويد والتصدى لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات

أنور محمود زناتى

مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب تهويد القدس (محاولات التهويد والتصدى لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات) للكاتب والأكاديمى أنور محمود زناتى - جامعة عين شمس.

والكتاب يتناول القدس، تلك العاصمة الدينية والتاريخية والسياسية والاقتصادية العربية، والتى مرت بمؤامرات عديدة ومحاولات يهودية لتزوير هويتها، بدءا من تهويد المقدسات بعمل «حفريات» تحت المسجد الأقصى، وبناء الكنس اليهودية ومحاولات عدة لحرق وهدم المسجد واجتياحه، وحتى تهويد السكان عن طريق طرد العرب والمسلمين من المدينة واستقدام يهود آخرين من شتى بقاع الأرض لتغليب تعداد اليهود فيها، ومرورا بتهويد ملامح المدينة عن طريق هدم المنازل وردم الآثار الإسلامية وبناء مستوطنات على أنقاضها.

والكتاب كما يقول مؤلفه يستند إلى المصادر الوثائقية والاحصائية المتوافرة وأقلها تحيزاً. والموضوع من أخطر القضايا الملحة فى عالمنا العربى والإسلامى خاصة أن هناك عدة جوانب جديدة هامة ظهرت من خلال إحصاءات منشورة لها دلالتها الخطيرة، وهو يستعرضها فى متن البحث، وفيها إضافات جديدة ألقت مزيدا من الضوء على الفكر الصهيونى الجبان.

وقد جاء هيكل الكتاب مقسماً إلى فصلين اثنين، جاء الفصل الأول تحت عنوان «إقرار النصوص وكلمة التاريخ» وفيه تم التأكيد على عروبة القدس من خلال النصوص والمصادر اليهودية والتوراتية قبل العربية والإسلامية وكلها تشهد بعروبة فلسطين، ومدينة القدس. وتعرض الباحث التاريخ الوثائق وأعمال التنقيب، وقام بتحليل تلك النصوص وانعكاس ذلك بوضوح كل خطوات الكيان الصهيونى.

ثم جاء الفصل الثانى بعنوان «آليات التهويد»، وهى أساليب شيطانية من أساليب التحريف والتزييف فى المدينة حيث تتعرض مدينة القدس بصفة عامة والمسجد الأقصى المبارك بصفة خاصة لاعتداءات يومية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلى، والتى تعمل ليل نهار على إزالة وطمس الهوية العربية لكى ينجحوا فى تركيب تاريخ يهودى مزور. وكشفت الدراسة أن من أخطر أهداف إسرائيل ليس فقط تزوير الواقع السياسى والديموغرافى، وإنما أيضاً محو الهويّة العربية والإسلامية لمدينة القدس وتهويد التعليم، واستبدالها بهويّة يهوديّة من الناحيتين التاريخيّة والدينيّة.

كما يستعرض الكتاب أسماء المدن والقرى العربية التى تم تغييرها لتزوير وتهويد المسميات بطريقة منظمة، وتتم عن طريق سلطة تسمية الأماكن «الإسرائيلية».

■

ملامح المستقبل

محمد بن حامد الأحمرى

الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠

صدر حديثاً عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر طبعة ثالثة من كتاب «ملامح المستقبل» للأستاذ محمد بن حامد الأحمرى.

«مفهوم المستقبل مرتبط بالتخطيط والبناء والنهضة والإصلاح والتجديد والتحرر والأمل؛ المستقبل يوسع فسحة الأمل، ويحرّض على العمل،.... هو الانعتاق من ضيق اللحظة،... وهو الخلاص والتمرد على القيود الزمانية والمكانية وعدم الإذعان للواقع المر...».

هكذا بدأ محمد بن حامد الأحمرى كتابه ملامح المستقبل الذى يُعتبر رحلة تغوص فى المستقبل، وترصد المؤشرات والإنجازات التى تحققت لاستشراف المستقبل، مشيراً إلى أن مسافات الاستشراف تختلف بين الناس، لأن من يخطط لخمسة قرون قادمة يختلف عن الذى يخطط لقرن آتٍ.

إن الكتاب عرض لقضايا وأفكار متفرقة، جاءت أشبه بالمقالات، وكل مقالة تدور حول محور معين مثل: الإعلام، وانتشار الوعى العام، واللغة، والانفتاح على الغرب، والعولمة والحركة القوميّة، والثقافة المقاومة... وغيرها من المحاور.

ويختتم المؤلف باعتباره أن الزمن لا يعود، وأن صياغة المستقبل تحتاج إلى مزيد من الدعوة والاجتهاد، فعلى المرء بذل جهد أكبر للإمساك بتفاصيل عصره وفهمه، وأن يتطور ويحيا داخل تجاربه ليكون أجدر بالتأثير فيه والتأثّر به.

■

صرخة الحق فى محكمة الباطل

إعداد عامر الحسينى

المركز العربى الدولى للإعلام

القاهرة ٢٠١٠

والكتاب عبارة عن شهادات للكاتب السياسى العراقى عبد الغنى عبد الغفور وهو عضو فى حزب البعث العراقى اعتقلته القوات الأمريكية فى التاسع من مايو عام ٢٠٠٣ وحكم عليه بالاعدام بعد احالته للمحكمة. وقد كان عبد الغنى عبد الغفور يتقلد مناصب وزير الأوقاف والشئون الدينية ووزير الثقافة والإعلام فى فترات مختلفة إبان حكم حزب البعث للعراق. وقد حوكم عن أحداث البصرة عام ١٩٩١ والتى أنكر أى صلة له بها. ويتضمن الكتاب شهادته عن تفاصيل المحاكمة التى تعرض لها ومقاطع اخبارية اختارها لتنشر عنه وقصائد كتبها بالإضافة إلى أشعاره وصور له قبل وبعد الاعتقال.

■

تطور الشعر العربى فى العصر الحديث

محمد حلمى القاعود

دار النشر الدولى بالرياض، ٢٠١٠

«السهل الممتنع».. هذا ما يمكن أن يوصف به هذا الكتاب، الذى ألفه كاتب مرموق وأستاذ جامعى له مكانه ومكانته فى الحقلين الثقافى والأكاديمى..وقد سعدت دار النشر الدولى بتقديم حوالى عشرة كتب له، تحتل مكانة رفيعة فى مجال البحث العلمى والإنتاج الأدبى، وبعضها يعد مرجعا فى بابه.

والأستاذ الدكتور «حلمى محمد القاعود» يجمع إلى الدقة العلمية العذوبة الأدبية، ويتحقق فى كتابه سلاسة

العرض وطلاوة الأسلوب، ومتانة الحكم العلمى القائم على المنطق والاستقراء والدليل والبرهان.

وفى رصده لتطور الشعر العربى الحديث يقدم لنا صورة شاملة متنوعة، تتوقف عند التفاصيل الدقيقة التى لا يمكن الاستغناء عنها للوعى بحركة الشعر العربى الحديث، ومساره على امتداد ما يقرب من قرنين من الزمان، فى إيجاز غير مخل..

ويقدم لهذا التطور برصد أبرز العوامل التى مهدت للنهوض الشعرى الحديث، ثم يشير إلى المدرسة المحافظة فى سياقها البعثى الإحيائى.. فالمدرسة التجديدية على يد الديوانيين وجماعة أبولو والمهجريين، وينتقل إلى حركة التجديد التى عرفت باسم الشعر الحر أو شعر التفعيلة من خلال الرواد العرب، وشعر المقاومة الفلسطينية.

وعلى امتداد صفحات الكتاب يتعرف القارئ على أعلام الشعر العربى الحديث فى شتى مراحله وفتراته، مع نصوص دالة وموضحة.

ويطرح الكتاب فى النهاية مجموعة من المقترحات للنهوض بالشعر المعاصر بعد أن جرى عليه ما جرى على الحياة العربية العامة من أحوال وأوضاع..

كتاب تطور الشعر العربى الحديث حدث أدبى مهم فى واقعنا الأدبى والثقافى نحتفى به فى دار النشر الدولى بالرياض ونقدمه إلى القراء آملين أن يمثل ركنا مهما فى المكتبة العربية الحديثة.

وبالله التوفيق.

وفى مقدمة الكتاب يشير المؤلف إلى أنه يهدف إلى تقديم صورة مكتنزة الملامح لحركة الشعر العربى الحديث ؛ تتيح للأجيال العربية والإسلامية الجديدة الإلمام بفن العربية الأول والتعرف عليه فى خطوطه الأساسية ومعالمه الرئيسية حتى منتصف القرن العشرين تقريبا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن من غايات الكتاب تصحيح الأحكام المغلوطة من خلال سياقات علمية موضوعية وأدلة نصية مقنعة، مما يهيئ لفن العربية الأول، فرصة الوجود الحى عبر نماذجه القوية المضيئة فى وجدان القراء المعاصرين. مع نفض الرماد عن النماذج الجيدة التى أطفئت أو غيبت تحت الرماد بحكم الدعاية المزيفة أو غير المنصفة وفقا لما تمليه الأمانة العلمية.

وفى ختام البحث يقدم الكاتب مجموعة من المقترحات للارتقاء بفن العربية الأول ؛ أبرزها :

التوجيه نحو الاستفادة من إمكانيات النظام الخليلى، وخاصة فى البحور التى لا تستخدم إلا نادرا، ومجزوءات البحور بصفة عامة، وألوان الموشحات والمقطعات.

وأيضا الإفادة من الشعر الحر فى التأليف المسرحى والملحمى بما يرفع الذائقة الأدبية لدى الجمهور، وبما يكسر حدة الرتابة والتكرار، التى كانت سببا لهجر الشكل الخليلى. فضلا عن استيعاب الطاقة الشعرية الزائدة بما يقدم التراث العربى فى أفضل صورة، ويضيف إلى الرصيد الشعرى القائم رصيدا جديدا.. ثم الالتفات إلى الروح الإسلامية فى عطاءاتها الغنية من خلال فروع الثقافة المختلفة، واستلهام رموزها وشخصياتها بعد أن خفت وجودها بفعل عوامل عديدة.

كما يوجه البحث إلى ضرورة الاهتمام بقضية اللغة العربية بحكم أنها أبرز عناصر البناء الشعرى وأداته الأولى؛ حيث تتعرض لمحاولات سحق وطمس تمضى على قدم وساق، وضرورة البحث فى الوسائل والطرق التى تنصفها وتجعلها تستعيد مكانتها فى الإعلام والتعليم والثقافة والفكر والإدارة والمجتمع.

الكتاب يترجم لعشرات الشعراء من كل الأجيال ترجمات وافية، ويعرض تفاصيل عديدة لحركة الشعر الحديث تشير إلى حيوية الأمة وقدرتها على الانبعاث الحضارى فى كل الظروف والأحوال.

■

معـــــذبتى

بنسالم حميش

القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠ ، ٢٩٦ صفحة

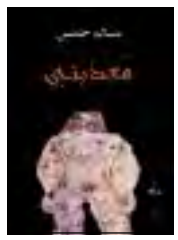

فى روايته الجديدة يكتب بنسالم حميش عن حمودة المصمودى المغربى الذى تزوجت أمه بعد وفاة أبيه فانتقل للعيش على الحدود المغربية الجزائرية، زاده الكتب وسلواه القراءة. وفى ظروف لا تختلف كثيرا عن ظروف جوزيف ك بطل كافكا الشهير، يجد حمودة نفسه مقبوضا عليه، بل وأكثر من جوزيف ك وجد نفسه رهن الاعتقال. يواجه حمودة أصعب أنواع التعذيب وهى التعذيب الناعم الذى يجعله «بحيلة ما» يكتب تقريرا عن نفسه. غير أن ما كان يؤرق حمودة أو غيره هو اسم الغولة التى يتوعدون السجناء بها كل لحظة. وحينما يلتقيها حمودة تقرر هى أو تقرر الصدفة أن تختار له نوعا خاصا من التعذيب، وهو أنها تقع فى غرامه.. يجيب بنسالم حميش فى هذه الرواية على السؤال : من يقهر من؛ السجين أم السجان؟ وكيف يمكن للسجين أن يصبح آلة تعذيب لمعذبيه؟ وذلك عبر تأملات تعبر عن نوع مخصوص من الإيمان وإدمان الصبر والحيلة. فى الوقت نفسه الذى يكتب بنسالم حميش حكاية حموده، يضع نصب عينيه هدفا آخر وهو اللغة التى يعمل عليها ويخلّق منها ويعيد اكتشاف طاقات السخرية فى مستوياتها الكلاسيكية، محاولا روايته كلها إلى مايشبه قصيدة تحملك من عالم إلى عالم آخر.

■

أوراق فى التاريخ والحضارة
أوراق فى الفكر والثقافة

عبدالعزيز الدورى

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٣٦٧ صفحة

فى هذا الكتاب ستة عشر بحثًا، ينتظمها إطار فكرى، يتضمن عناوين لصيقة بهموم المجتمع العربى، فهى تتصل بقضايا وتيارات قائمة فى حياتنا، ومايزال كثير منها موضع نقاش فى الحاضر.

فقضايا مستقبل الوطن العربى، وهوية الأمة، والديمقراطية فى فلسفة الحكم، وسُبُل مواجهة التحديات، وفلسفة الثقافة، والعلاقات بين العرب والغرب، سياسيًا وحضاريًا، ودور اللغة والتعريب فى توحيد الأمة وبعث نهضتها، والاشتراكية فى جذورها العربية، ونهجها الاقتصادى والاجتماعى، والعلاقات - الإيرانية، وطابع الحوار القومى - الدينى، ومناهج نجاحه" هى من القضايا التى تستحق البحث، وتستحوذ على اهتمام مؤرخنا الكبير الدكتور عبدالعزيز الدورى، وتجعله يستقرئ الحاضر - مما ينتخبه، صالحًا، من التراث، فيتعرف إلى إنجاز الأمة الحضارى فى فترات ازدهارها، فى حاضر يعتريه القلق أو الضعف، ففى ذلك بعث للهمم، وإثارة للطموح، داعيًا - فى الوقت نفسه - إلى إحياء الثقافة العربية، وبعث قيمها الخُلُقية والأدبية، ومضاعفة الجهود الآيلة إلى كشف أسرار التشريع ووجهات نظره فى السياسة والاقتصاد والاجتماع، فالمستقبل الفكرى ينبثق من صميم تراث هذه الأمة وذاتيتها، فى أدوارها الحية، الملهمة، ويرتكز على التحرر من إطار النقل والتقليد، والخروج إلى الأصالة.

وما تجدر إشارته، هنا، أن هذه الدراسات، قُدمت فى الغالب، فى ندوات ومؤتمرات، وفى أوقات مختلفة، وعبر فترة طويلة، وهى تعبر عن فكر صاحبها وآرائه فى وقتها، فهى كالوثائق، رهينة بزمانها ومكانها.

ولا ينتظر أن تبقى الآراء والمفاهيم ثابتة على الزمن، بل هى عرضة للتعديل أو التبديل. ولكن ذلك، إن حصل، فقد يكون فى التفاصيل، لا فى الاتجاه العام، أو فى الخطوط الرئيسية.

ولم تخضع هذه الدراسات لأى تغيير، بل بقيت كما كُتبت فى الأصل، لأنها نتاج فكر كاتبها فى مسيرته العلمية، ولا يحق إخضاع فكره لزمن واحد فى حياته.

■

خمسون شخصية أساسية فى الإسلام

روى جاكسون ورشا جمال

الشركة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠

صدر حديثاً عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر كتاب «خمسون شخصية أساسية فى الإسلام»، تأليف روى جاكسون (محاضر وكاتب فى مجالى الدين والسياسة)، وترجمة رشا جمال.

شهدت السنوات الأخيرة عدداً من نقاط التحول التاريخية فى العالم الإسلامى، حيث كان لبعضها تأثير مهم فى العالم غير الإسلامى. بدءاً من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، إلى الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٠، إلى فترة الثمانينيات وسيطرة القوات الروسية على أفغانستان، ثم الصراع فى البوسنة والهرسك.... بعدها حرب الخليج، والتفتيش على الأسلحة فى العراق..... وصولاً إلى حادثة برجى مركز التجارة العالمى. كلها أحداث أوجدت مصطلحات جديدة فى الإسلام، باتت شائعة اليوم.

ومهما تكن الأحداث، يرى المؤلف أن ما يجب أن يكون واضحاً هو أهمية الإسلام، ويرى أنه بدلاً من التعرف إلى لاهوتية الإسلام، من الأفضل الاطلاع على الصراع والاختلاف بين الإسلام والغرب. كما يرى أنه، وبغض النظر عن الاختلافات الدينية وهى عديدة، فإن «المسلمون لا يختلفون عن سواهم: فهم بشر يُدمّون إذا جُرحوا».

لذلك، سعى المؤلف فى هذا الكتاب إلى اختيار خمسين شخصية إسلامية، رغم وجود الكثير من الشخصيات، ورغم صعوبة الإجماع على خمسين شخصية، إلا أن الاختيار جاء فى إطار تاريخى بحسب الأحداث والحركات. ولتسهيل الاطلاع، رُتبت مداخل الكتاب ترتيباً زمنياً، وخُتم كل مدخل بأهم الأعمال ومراجع إضافية تزيد من معلومات القارئ عن الشخصية نفسها.

■

هل نستحق الديمقراطية؟

علاء الأسوانى

القاهرة: دار الشروق ٢٠١٠ ، ٢١٢ صفحة

هذه هى المجموعة الثانية من مقالات الكاتب علاء الأسوانى، والتى نشرها على صفحات جرائد مصرية متنوعة حتى عام ٢٠٠٩. وفيها يبثنا الأسوانى شجون الوطن ويشاركنا همومًا وشواغل تدور حول الإنسان المصرى الذى يمر بواحدة من مراحله التاريخية الحرجة. يطرح علاء الأسوانى على النقاش العام أسئلة عن قيمة الإنسان المصرى الذى فقد كثيرا من مكتسباته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا. سنقرأ فى هذا الكتاب مقالات مثل: ظاهرة التدين البديل، فى المسألة القبطية، هل نستحق الديمقراطية؟ تأملات فى المهزلة، لماذا يكره الغربيون الإسلام، هل تصلح الديمقراطية لحكم المسلمين، كم يساوى الإنسان المصرى، الحقوق الغائبة للإنسان المصرى.. وغيرها الكثير.

■

اتجاهات الفكر الدينى المعاصر فى إيران

مجيد محمدى

ترجمة: ص. حسين

بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٣٣٤ صفحة

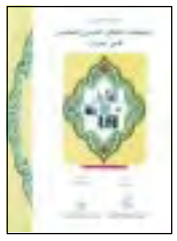

قطع الفكر الإسلامى المعاصر فى إيران شوطًا كبيرًا فى معالجة قضايا منهجية وأساسية فى تجديد الفكر الدينى تستحق الدراسة والتأمل، حيث لعب المفكرون الإصلاحيون هناك دورًا كبيرًا فى إعادة صياغة العقلية الإسلامية، وتجديد عوامل أزمة الأمة المسلمة، واقتراح منهجية بديلة للتفكير تتجاوز ثغرات المنهجية السائدة.

ويعرض المؤلف بالنقد والتحليل لقضية التجديد الدينى فى المشاريع الفكرية لأبرز ستة مفكرين لعبوا دورًا مهمًا فى هذا المجال، وانشغلوا فى نقد الفكر الدينى المعاصر وتحليله. وحيث يجمع هؤلاء التشيع والاهتمام بتجديد الفكر الإسلامى فى إيران، فإنهم يتمايزون فى موقفهم النقدى من التراث، وينتمون إلى مراحل زمنية مختلفة (ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين)، وإلى اتجاهات فكرية مختلفة أيضًا. وهؤلاء هم: الميرزا محمد حسين النائينى، ومرتضى مطهرى، وعلى شريعتى، ومهدى بازرجان، وسيد حسين نصر، وعبدالكريم سروش.

ولما كانت معظم مؤلفات هؤلاء المفكرين أو الدراسات التى تتناول فكرهم غير متوفرة باللغة العربية، فإن هذا الكتاب يفتح أمام القارئ العربى خصوصًا، والقارئ السنى عمومًا نافذة على الثراء الفكرى الذى شهده حقل التجديد الدينى فى إيران خلال المائة سنة الأخيرة، وهو ثراء يجهله الكثير من العالم العربى والسنى، حتى المختصون فى دراسات التجديد والإصلاح الفكرى.

■

المستقبل النانوى

ج. ستورس هول

ترجمة: صباح صدّيق الدملوجى

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٤٨٠ صفحة

تعدنا التكنولوجيا النانوية بسيارات جوية وسفر فضائى للجميع كما تعد بالقضاء على الفقر والجوع وبتوفير أدوات وتقنيات علاجية ودوائية جديدة، مما سيطيل أمد عمر الإنسان إلى بضع مئات من السنين. ويصف مؤلف الكتاب هذه التكنولوجيا بطريقة سهلة المنال تمكن كل قارئ من فهمها وفهم إمكانياتها والمحددات التى تكتنفها.

والخلاصة أن التكنولوجيا النانوية مع شقيقتها الحيوية تمتلك إمكانيات واسعة جدًا تصل إلى حد تحوير الكائن البشرى ذاته، فهل يمكن أن نرتجى فى ذلك خيرًا؟ لا أحد يمتلك الجواب الشافى لكن الوعى بهذه الإمكانيات سيوفر سلاح المعرفة، وهو ما يجب أن يتوفر للجميع، وهذا الكتاب خير سبيل لذلك.

جون ستورس جول: هو أحد أبرز المفكرين فى موضوع التكنولوجيا النانوية الجزيئية ويعمل حاليًا رئيسًا للأطر العلمية فى شركة نانوريكس، وكان فى السابق معماريًا لأنظمة الحاسوب فى جامعة روتجيرز فى ولاية نيو جيرسى.

■

همسات وخواطر

سليمان دهب

المركز العربى الدولى للإعلان

القاهرة ٢٠١٠

والكتاب ديوان شعر يتضمن اشعارا نثرية للشاعر سليمان دهب مستوحاة فى أغلبها من رحلاته فى أسبانيا ورومانيا وبلغاريا. وقد سبق للشاعر اصدار دواوين شعرية باللغة الأسبانية والبلغارية. كما انه يحتوى ايضا على نصوص مستلهمة محليا. والديوان تجميع متكامل لنماذج من أعمال الشاعر المولود عام ١٩٣١

■

المستقبل العربى

يناير ٢٠١٠

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

يتضمن العدد افتتاحية بعنوان: «التعاون العربى - التركى: إلى أين؟» للدكتور خير الدين حسيب، وخمسة بحوث، وهى:

١. اقتصاد القرن الحادى والعشرين - آفاق اقتصادية اجتماعية لعالم متغير لحسن عبدالله بدر وعبدالوهاب حميد رشيد.

٢. الأزمة الفلسطينية أزمة عربية لنايف حواتمة.

٣. الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعلى خليفة الكوارى.

٤. التغلغل الإسرائيلى فى دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاتها فى المنطقة العربية لجاسم يونس الحريرى.

٥. دارفور، منقذون وناجون: السياسة والحرب على الإرهاب لمحمود المدانى.

كما تضمن العدد مقابلة مع صادق جلال العظم أجراها: هاشم قاسم.

أما فى باب آراء ومناقشات فهناك بحثان، الأول: معضلة الأمن الوطنى العراقى لرعد الحمدانى، والثانى: تنازلات على هيئة مراجعات (تعقيب على مقالة د. عبدالإله بلقزيز) لشفيع بو منيجل.

وفى باب ترجمات مهمة، مقالة بعنوان: العراق.. غش وفساد واسعا النطاق فى التعليم العالى لديرك أدريانسنز.

وفى باب كتب وقراءات، مراجعة للكتب الآتية:

. «عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية» (تحرير سارى حنفى)، أعد المراجعة البشير التليلى. . «بحث فى المعطيات المباشرة للوعى» (هنرى برجسون)، أعد المراجعة الحسين الزاوى. . «ما قبل اللغة: الجذور السومرية للغة العربية واللغات الأفروآسيوية» (عبدالمنعم المحجوب)، أعد المراجعة رياض زكى قاسم.

إضافة إلى كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة، إعداد كابى الخورى، والكتب العربية هى:

الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة فى ليبيا، الطفرة النفطية الثالثة، العروبة والقرن الحادى والعشرون، الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة، العلم والنظرة العربية إلى العالم، استعادة روسيا مكانة القطب الدولى، جدل الهويات فى العراق، التكوين التاريخى للأمة العربية، مؤشرات قياس الديمقراطية فى البلدان العربية، بحث فى المعطيات المباشرة للوعى.

وبالإضافة إلى موجز يوميات الوحدة العربية، وببليوغرافيا الوحدة العربية، يختتم العدد ببيانات تنديد واستنكار ونداء إلى الضمير والوعى القومى (حول مباراة كرة القدم بين فريقى مصر والجزائر).

■

عصر الوصول

الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة

جيريمى ريفكين

ترجمة: صباح صدّيق الدملوجى

بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٥٤٤ صفحة

هذا الكتاب الذى ذاع صيته، حال صدوره، هو من الكتب التى تبحث فى الاقتصاد الجديد الذى يعتمد على الترابط من خلال الشبكات، وأولها الإنترنت، من أجل بلوغ المعرفة التى هى الأساس الأهم فى النجاح الاقتصادى وفقًا لرأى المؤلف.

وهو يكشف أيضًا جشع الرأسمالية التى سيطرت على معظم موارد العالم المادية، وتريد اليوم تحويل موارده الثقافية، بما فيها الشعبية، إلى سلع تباع وتشترى، وتخضع للاستثمار، بما فيه من مخاطر قد تؤدى إلى اضمحلال الثقافة نفسها، وربما إلى موتها.

Sports and Policy (Sports Managments)

السياسة والرياضة (إدارة الرياضات)

Russell Hoye¨ Matthew Nicholson¨ Barrie Houlihan Butter Worth-Heinemann2009¨216pp. $52.95

عندما يتم إلهاب مشاعر الجماهير بشكل متعمد ومدروس ومنظم وتوجيه هذه المشاعر نحو هدف واحد وتكثيف اهتمام الملايين نحو موضوع واحد فى آن واحد فإن هذا هو صلب التعبئة والتوجيه والحشد، رائعة هذه الحالة ولكنها أشبه بسيف ذى حدين يتطلب من ممسكه حذرا شديدا فإذا لم تكن هذه الحالة مفيدة إلى حد الروعة فقد تكون ضارة إلى حد الكارثة، خطورة المغامرة فى استخدام مشاعر الجماهير فى التشجيع الرياضى تكمن فى احتمالات حدوث انفجارات قد لا تحمد عقباها فى حالة عدم وصول الفريق للنتيجة المرجوة، ولكن الوضع بصفة عامة يعكس وجود خلفيات أبعد وأعمق من ممارسة الرياضة المجردة وهنا لا يجب إغفال ذكر الفاعل الأساسى وراء هذه «الالتهابات الرياضية» وهوالسياسة، الأحداث الاخيرة التى رافقت مباراتى كرة القدم بين الفريقين المصرى والجزائرى قد تخلق الرغبة لدى الكثيرين لمعرفة الخلفيات السياسية وراء الاحداث الرياضية، قد يلبى هذا الكتاب تلك الرغبة. كتاب «السياسة والرياضة إدارة الرياضات» يحتوى مضمونا يفتح آفاقا جديدة بما يقدمه من بحث فى العلاقة بين الرياضة والسياسة على الصعيد الدولى، وهذا الكتاب هو الأول من نوعه الذى يقدم تحليلا نقديا للدور التنظيمى للدولة وتأثيرها على الرياضة وكذلك التقاطعات بين الرياضة والمناطق الأخرى للسياسات الحكومية وهو يقدم دراسة شاملة وفريدة من نوعها حول الكيفية التى تتأثر بها الرياضة من قبل مجموعة من السياسات الحكومية، دفتا هذا الكتاب تحتويان بينهما أحد عشر فصلا ويستخدم كل فصل منهجا للمقارنة الدولية بهدف تسهيل وتوسيع نطاق الفهم للعلاقة بين السياسة والرياضة فى سياق عالمى. ويعد هذا الكتاب من الأهمية بمكان بالنسبة لأى طالب يدرس السياسة وكذلك الممارسين والعاملين بالسياسة فى عصرنا هذا. ويدرس الكتاب التقاطع بين الرياضة والسياسات غير الرياضية من منظور دولى بما فى ذلك موضوعات مثل المقامرات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمثل نص هذا الكتاب تحديا كبيرا حيث يخترق موضوعا لم يسبق تناوله بهذا الشكل التحليلى والنقدى. شارك فى تأليف الكتاب ثلاثة من المؤلفين هم راسل هوى Russel Hoye وهو أستاذ مشارك فى إدارة الرياضة فى كلية الادارة بجامعة لا تروب La Trobe باستراليا، تركز مجالات أبحاثه الرئيسية على حكم المنظمات الرياضية وآثار السياسة العامة على الرياضة وإشراك المتطوعين فى الرياضة، وله مؤلفات عديدة فى مجال العلاقة بين السياسة والرياضة. ماثيو نيكلسونMatthew Nicholson هو أستاذ مشارك فى إدارة الرياضة فى كلية حركة حقوق الانسان وعلوم الرياضة بجامعة بالارات Ballarat باستراليا، تركز أبحاثه واهتماماته التدريسية على سياسة الرياضة والتنمية ومساهمة الرياضة فى رأس المال الاجتماعى والعلاقة بين الرياضة ووسائل الاعلام. بارى هوليهان Barrie Houlihan هو أستاذ للسياسة الرياضية فى معهد الرياضة والترفيه وكلية الرياضة والصحة وممارسة العلوم فى جامعة لوبورو Loughborough وله كتابات واسعة النطاق فى مجالات السياسات الرياضية بما فى ذلك تعاطى المنشطات وتطوير الرياضة ووضع النظريات فى عملية السياسة الرياضية والرياضة والشباب وله مؤلفات عديدة فى مجال تسييس الرياضة.

■

Breaking the Sound Barrier

كسر حاجز الصوت

Amy Goodman Haymarket Book¨2009¨380pp. $10.88

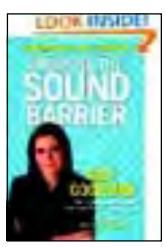

حلقت إيمى جودمان Amy Goodman بتحقيقاتها الصحفية فى آفاق جديدة من الاثارة والتحليلات الحافلة بالمعلومات ، يستطيع أى مشاهد أن يحصل على كم ضخم من المعلومات عن واشنطن والعالم من خلال متابعة أسبوع واحد فقط من برنامج جودمان «الديمقراطية الآن» Democracy Now والسبب الاساسى فى ذلك أن إيمى كما سيتكشف من صفحات هذا الكتاب استطاعت أن تجد الإجابة الحاسمة للسؤال الذى يشغل بال معظم الصحفيين وهو ما مدى اقترابهم من الحقيقة وليس اقترابهم من السلطة، ايمى جودمان الحائزة على جائزة أفضل مضيفة إذاعية على برنامجها العالمى «الديمقراطية الآن» اقتحمت – من خلال مجموعة واسعة النطاق من المقالات – الاكاذيب التى تروجها بعض المؤسسات الاعلامية من خلال بث بعض التسجيلات الصوتية وكسرت إيمى بهذا الكتاب الحاجز الذى يغلف هذا الموضوع ، تقول جودمان أن البعض ممن يدعون الخبرة ليسوا كذلك ويتعامل معهم الصحفيون من منطلق خبرة مزيفة فهم لا يعلمون إلا القليل من كثير ولكنهم يكونون وجهات نظر مبنية على هذا القليل، ولذلك فأفكارهم التى يتم نقلها إلى الجمهور تنقصها الدقة والحيادية وقد تكون بعيدة كل البعد عن الحقيقة وهى الهدف الأسمى للصحفيين وتبعا لذلك فإن مهمة الصحفى فى البحث عن الحقيقة هى بالفعل مهمة شاقة تتطلب تعدد المصادر للحقيقة أو المعلومة الواحدة حتى يتم التحقق من صحتها. توجه إيمى نقدا لاذعا للصحفيين الذين يتسبب اقترابهم من السلطة فى طغيان مصالحهم الشخصية على المهمة المنوطة بهم وهى تقصى الحقيقة ونقلها. كما تعيب جودمان على بعض المؤسسات الاعلامية اعتمادها على بعض الأكاذيب لتحقيق السبق الإعلامى وقيامها متعمدة بنشر بعض المعلومات والتعتيم على البعض الآخر وهى تصف ذلك بالكذب فليس الكذب فقط هو تزييف الحقيقة بما هو مغاير لها ولكن أيضا اختيار أجزاء للنشر وتجاهل أجزاء أخرى من الحقيقة يتنافى مع مبدأ الشفافية والأمانة فى النقل وذلك يؤدى إلى تكوين وجهات نظر غير دقيقة عند الجماهير ويعد ذلك من قبيل الكذب الذى لا تغفره أخلاقيات وميثاق شرف المهنة. تقول جودمان أن المسئولية الكبرى الملقاة على عاتق الصحفى فضلا عن البحث عن الحقيقة هى الحديث بالنيابة عن الصامتين الذين يفتقدون قنوات التواصل مع السلطة تناولت جودمان فى كتابها موضوعات أخرى مثل قضايا الحروب فى أفغانستان والعراق وسياسات أوباما الداخلية والخارجية والتغيرات المناخية كالاحتباس الحرارى والعوامل البيئية الأخرى المهددة لحياة البشر كالأوبئة وحروب البترول والمياه والأزمة الاقتصادية العالمية كما تطرقت فى كتابها إلى موضوعات مشكلة الرعاية الصحية الأمريكية والانتخابات فى أمريكا وتناولت جودمان الفقر الذى افردت له فصلا فى كتابها واعتبرته فضيحة حقيقية وجريمة فى حق البشر، كتاب مثل كسر حاجز الصوت هو حقا جدير بالقراءة.

■

2- Networks of Influence; Developing Countries in a networked Global Order

شبكات النفوذ: الدول النامية فى شبكة النظام العالمى

Nagaire Woods¨ Leonardo Martinez Oxford University Press¨2009¨256pp. $81.89

تزدهر الشبكات فى السياسات العالمية حينما يتم جلب صانعى السياسات من مختلف الدول ليتقاسموا المشاكل ويحاولوا التوصل إلى الحلول الممكنة متحررين من قواعد والتزامات التمثيل ومسئوليات وتوابع صناعة القرارات والشفافية التى يرتبط تواجدها وجدواها بالمنظمات الدولية الرسمية يتساءل هذا الكتاب عما إذا كانت الدول النامية تستطيع أن تحقق فائدة من هذه الشبكات أم أنه من الأفضل والآمن لها أن تزيد علاقاتها مع المؤسسات الرسمية ؟ يختلف الجواب والحل يكمن فى الكيفية التى يتم بها بناء الشبكة والأهداف التى تسعى لتحقيقها. يقدم هذا الكتاب عرضا رائعا للكيفية التى قامت من خلالها بعض هذه الشبكات بتدعيم أوضاع المسئولين فى الدول النامية سواء فى الداخل أو فى المفاوضات الدولية وأيضا يقدم الكتاب على قدم المساواة الظروف التى تجعل اعتماد الدول النامية على الشبكات أمراً محفوفا بالمخاطر. ناجير وودزNagaire Woods مؤلفة الكتاب هى أستاذ الاقتصاد السياسى الدولى بجامعة أوكسفورد ومدير برنامج الحوكمة الاقتصادية العالمية بجامعة كوليدج Collage فى أوكسفورد، تشمل أحدث مؤلفاتها سياسات التنظيم العالمى

مشاركة فى التأليف مع والتر ماتلى Walter Mattli ، العولميين: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومقترضيهم، السيطرة على التصدير اغراءات وتحديات برنامج المعونة فى كندا ويشاركها تأليف هذا الكتاب جينيفر ويلش Jennifer Welsh، وكتاب تشكيل التنظيمات الذاتية الفعالة فى الدول النامية Making self-regulation Effective in Developing Countries. مشاركة فى التأليف مع دانا براونDana Brown إصدار جامعة أوكسفورد، أما ليوناردو مارتينيز دياز فهو أستاذ مساعد للاقتصاد السياسى فى معهد بروكينز Brookings Institution ونائب مدير لجنة الشراكة من أجل الأمريكتين ، تتركز أبحاثه على الاقتصادات الناشئة ودور المصارف والتمويل والإدارة العالمية وقام بنشر العديد من المقالات عن الاقتصاد السياسى والإصلاح والحكم العالمى.

■

Seven Lessons for Leading in Crisis

سبعة دروس للقيادة فى وقت الأزمة

Bill George

Jossey-Bass¨2009¨160pp. $13.57

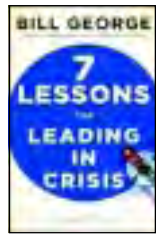

نصيحة هى أشبه بخلاصة تجارب أثمرها مختبر الزمن والعالم الحقيقى يقدمها واحد من ثقات العلماء لتكوين وزيادة المهارات فى مجال القيادة وسط الازمة وفى الاوقات الصعبة. بيل جورج Bill Goerge عملاق فى مجال الاعمال وكاتب شهير فى صحيفة وول ستريت جورنال وهى من أعلى الصحف مبيعا وتوزيعا، تواجهه هذه الأيام - كمثله من اصحاب المناصب القيادية ـ تحديات اقتصادية لم يسبق لها مثيل. قام بيل جورج بصفته مديرا تنفيذيا سابقا لميدترونيك Medtronic وهى تمثل مجموعة من الشركات برسم الخطوط العامة اللازمة لمواجهة العواصف الاقتصادية وهى تمثل نتاج خبرات السنين للقادة والدروس المستفادة من خبراتهم التطبيقية، بأسلوب مباشر وتوجه واضح يعرض جورج للقادة «تحديدا» ماذا يجب عليهم فعله لكى تتسم قيادتهم بالقوة وحتى يعبروا الازمات بسلام، تتضمن دروسه السبعة وهى ممثلة فى شكل سبعة فصول فى كتابه ما يأتى: الاختبار الحقيقى للقدرة على القيادة، واجه الحقيقة وابدأ بنفسك، لا تعتبر نفسك إلها فأنت لست كذلك ولا تحمل العالم فوق كتفيك فقط نقب عن السبب الحقيقى والعميق، استعد للرحلة الطويلة، الأزمات فرص رائعة للتفوق لا تضيعها أبدا، أنت تحت الاضواء اتجه نحو الشمال، ركز على الفوز الآن، وكن عنيفا فهذه هى فرصتك المثلى لكسب السوق. كتاب سبعة طرق للقيادة فى الازمة هو زمام قيادة لكل من يحتل منصبا قياديا يتميز باحتوائه على دروس مثبتة صلاحيتها بالتطبيق العملى لاحتواء الازمات فى الاوقات الصعبة ويقدم للقياديين استراتيجية قوية تمنح القدرة على البقاء طويلا على درب النجاح. بيل جورج هو استاذ إدارة الاعمال التطبيقية فى كلية إدارة الاعمال بجامعة هارفاردHarvard Busines school وهو مؤلف لثلاثة كتب تعد من الأكثر مبيعا فى هذا المجال وهى نحو الشمال الصحيحTrue North اكتشف الاتجاه الصحيح نحو الشمالFinding Your True North وكتاب القيادة الاصيلة Authentic Leadership .

■

George W.Bush¨War Criminal?

The Bush Administration¨s Liability for 269 War Crimes.

هل جورج دبليو بوش مجرم حرب؟ مسئولية إدارة بوش عن مائتين وتسع وستين جريمة حرب.

Micheal Haas

Praeger 2008¨408pp. $31.96

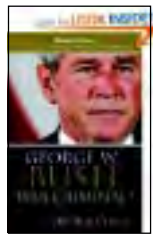

بوضوح شديد ومن خلال مدخل غير رسمى يقدم مايكل هاس Micheal Hass « وهو حاصل على الدكتوراة الفخرية فى العلوم السياسية من جامعة هاواىHawaii - الدليل على ارتكاب إدارة جورج دبليو بوش جرائم حرب يقدر عددها بمائتين وتسع وستين جريمة وذلك فى خضم الحروب والاحتلالات التى قامت بها. كان منهجه فى ذلك هو سبر غور اتفاقيات جنيف وغيرها من المواثيق ذات الصلة بقوانين الحروب، حيث قام باستعراض المقاطع ذات الصلة من مختلف المعاهدات واتبع ذلك بعرض وصف موجز للكيفية التى قامت بها إدارة بوش بانتهاك الحكم الذاتى، وأخيرا قام بعرض مناقشة ختامية موجزة محورها هو لماذا يجب تقديم إدارة بوش للمحاكمة على ارتكاب جرائم حرب وما هى الكيفية التى ستتم بها تلك المحاكمة؟ يعد هاس أول مؤلف يقوم بجمع قائمة شاملة لجرائم الحرب المزعومة والتى ارتكبتها إدارة بوش خلال حربها العالمية ضد الارهاب الدولى والمعيار الذى استخدمه هاس هو مجموعة اتفاقيات جنيف التى اعتمدت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وكانت الولايات المتحدة حينئذ هى الدولة الراعية والمتحمسة والداعمة لها. أقل ما يجب لكتاب مثل هذا أن يقرأ قراءة تمحيصية متأنية دقيقة نظرا لإصرار هاس على مركزية سيادة القانون وعلى وجه الخصوص فى أوقات الصراع الدولى. وهذا الاصرار من قبل هاس يعد موضع اعتراف وتقدير من المحكمة الأمريكية العليا وعلى وجه الخصوص فى قضية حمدان ضد رامسفيلد ٢٠٠٦ والتى قامت فيها المحكمة بإلغاء نظام اللجان العسكرية لإدارة بوش. قد يكون هذا الاعتراف من قبل المحكمة بمثابة تسديدة صائبة تدعم دعوة هاس لإنشاء لجنة لتقصى الحقائق للتحقيق فى الأفعال الماضية الصادرة من مختلف المسئولين فى إدارة بوش بما فى ذلك الرئيس نفسه. قد يكون الانجاز الاعظم لهذا العمل هو المعاملة التفصيلية لاتفاقيات جنيف ودورها فى إنشاء نظام دولى يستند إلى سيادة القانون، نظام قابل للتطبيق على القانون والسياسات الامريكية.

■

The Checklist Manifesto: How to Get Things Right

القوائم المرجعية وكيف تضع الأمور فى نصابها الصحيح

Atul Gawande

Metropolitan books¨2009¨224pp. $16.53

نحن نعيش فى عالم من التعقيد المتعاظم والمتزايد حيث يكافح الجميع. حتى الخبراء المحترفين- من أجل السيطرة على المهام المطلوبة منهم لإنجازها على أكمل وجه. بالطبع يمنح التدريب الطويل واستخدام التكنولوجيا المتطورة القدرة على تجنب الأخطاء الفادحة ، المؤلف أتول جاوند وهو جراح عام فى بريجهام ومستشفى النساء ببوسطن كما أنه أستاذ مساعد فى كلية الطب وكلية الصحة العامة بجامعة هارفارد ويعد أحد محررى مجلة نيويوركر.

يرى جاوند أنه بالرغم من التعقيد الذى يتصف به عالمنا إلا أن العلاج يكمن فى شىء واحد متواضع وبسيط وهو وجود مرجعية لكل شىء ، فمنذ عقود من الزمن مكنت القوائم المرجعية الطيارين فى القوات الجوية الأمريكية من قيادة الطائرات المعقدة تقنيا بمنتهى الحنكة والبراعة. الآن أصبحت القوائم المرجعية معتمدة فى مستشفيات العالم أجمع وهى تساعد الأطباء وهيئات التمريض على الاستجابة السريعة والصحيحة لأى طارئ، بدءا من وباء الانفلونزا إلى أسوا حوادث الانهيارات الجليدية. حتى فى عالم الجراحة شديد التعقيد فقد أدى استخدام القوائم المرجعية وهى تكنيك بسيط لا يستغرق استخدامه سوى تسعين ثانية إلى خفض معدلات الوفاة إلى ما يزيد على الثلث. من أجل تدعيم وجهة نظره يعرض جاوند فى كتابه بعض القصص التى وقعت أحداثها ما بين النمسا «حيث أدى استخدام القوائم المرجعية إلى انقاذ أحد ضحايا الغرق بعد قضائه نصف ساعة كاملة تحت الماء- إلى ميتشجان. حيث ساهمت القوائم المرجعية للنظافة فى الرعاية المركزة فى القضاء على أشد أنواع الميكروبات فتكا فى المستشفيات.

يعرض جاوند بشكل تفسيرى وتفصيلى الكيفية التى من خلالها تعمل القوائم المرجعية على إحداث تحسينات سريعة وفورية ملحوظة ويعقب قائلا: ان الثورة فى انتاج القوائم المرجعية وتفعيلها لابد أن تمتد إلى مجالات تتجاوز الطب مثل الامن الداخلى والخدمات المصرفية الاستثمارية والاعمال بكافة أنواعها. مغامرة فكرية واحدة قد تتسبب فى هلاك العديد من الأرواح أو قد تكون طوق نجاة ولكن فكرة بسيطة قد تحدث فرقا هائلا، لذا فإن قراءة دليل القوائم المرجعية تعد شيئا جوهريا لكل من يستهدف انجاز الأمور كما تجب وبأعلى مستوى ممكن للأداء.

■

تركيـــا «عثمانيـــة جـــديدة»؟

ســــــــــوات كينيكليوجلو
Suat Kiniklioglu

■■ أيامنا هذه أصبحت وسائل الإعلام مهووسة بمسألة من«فقد» تركيا وماذا قد تعنى هذه الخسارة بالنسبة لأوروبا والغرب. والأكثر من هذا إزعاجاً أن بعض المعلقين شبهوا سياسة الجوار التركية بإحياء الإمبراطورية العثمانية. ومؤخراً، ذهب أحد كبار كتاب الأعمدة فى تركيا إلى حد ذكر عبارة بلسان وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو فزعم أنه قال: «نحن فى الواقع عثمانيون جُدد».

وباعتبارى أحد الحضور حين قدم داوود أوغلو عرضه أمام الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم فى تركيا، فمن واجبى أن أشهد بأنه لم يستخدم هذا المصطلح. فى الواقع، لا داوود أوغلو ولا أى منا فى دوائر السياسة الخارجية فى حزب التنمية والعدالة قد سبق له استخدام هذا المصطلح، وذلك لأنه ببساطة يشكل إساءة تمثيل لموقفنا.

لقد صُمِّمَت سياسة الجوار التركية بهدف إعادة إدماج تركيا فى جيرتها المباشرة، بما فى ذلك مناطق البلقان، والبحر الأسود، والقوقاز، والشرق الأوسط، وشرق البحر الأبيض المتوسط. ونحن نهدف إلى تعميق حوارنا السياسى، وزيادة تجارتنا، وزيادة الصلات بين شعبنا والشعوب الأخرى فى البلدان المجاورة لنا فى هيئة أنشطة رياضية، وسياحية، وثقافية. وحين عمل إيجون بار على صياغة «مبدأ التقارب» فى ستينيات القرن العشرين فلم يسأل أحد ويلى برانت ما إذا كانت ألمانيا قد فُقِدَت.

لقد أنعم الله على تركيا بموقع جغرافى يتطلب منا فى الأساس أن نتعامل مع الشرق والغرب، والشمال والجنوب. وهذا ليس خياراً ولا ترفاً. بل هو ضرورة.

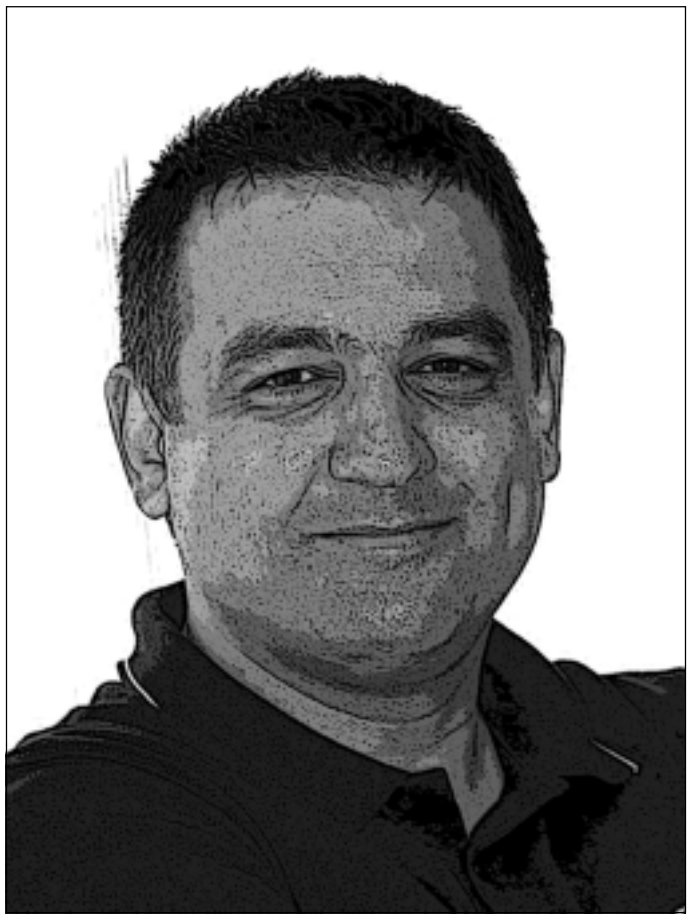

إن الرمز الذى استخدمته الإمبراطورية البيزنطية وإمبراطورية السلاجقة، والتى كانت كل منهما تحتل تقريباً نفس المساحة الجغرافية التى تحتلها تركيا اليوم، كان عبارة عن نسر ذى رأسين ينظر نحو الشرق والغرب. وليس من العجيب أن تسعى تركيا أيضاً إلى الارتباط بكل من طرفى أراضيها وأن تحرص على تعضيد أمنها بتقليص المخاطر التى قد تتعرض لها جنباً إلى جنب مع جيرانها.

لذا فنحن نرى أن المناقشة الدائرة حالياً بشأن توجهات تركيا زائدة ولا ضرورة لها، وقد تكون فى بعض الأحيان نابعة من سوء نية. إن سياسة الجوار التى تتبناها تركيا تحتاج إلى الدعم وليس الانتقاد. إن تركيا تشكل أصلاً لا يقدر بثمن فى تركيبة المناطق المحيطة بنا، ولقد بدأت بالفعل فى تغيير الوضع الراهن لصالح المزيد من الاستقرار. وجهودنا الرامية إلى تطبيع العلاقات مع أرمينيا، على سبيل المثال، تتجه نحو جلب التغيير إلى جنوب القوقاز بأسره. ونحن نقوم بواجبنا فيما يتصل بتقاسم الأعباء. ومن المؤكد أن الأوروبيين الواعين يدركون هذه الحقيقة.

لا شك أن بعض جيراننا يتسمون بقدر كبير من الصعوبة. ولكن لا يوجد بلد على ظهر الأرض يتمتع بترف اختيار جيرانه. إن سياسة الجوار التركية شديدة الواقعية، وهى تستند إلى مصالح حقيقية، ولا تشكل حنيناً رومانسياً عثمانياً جديداً، كما اقترح بضعة معلقين دوليين.

صحيح أن المجال الثقافى يشهد صحوة عثمانية جديدة، وصحيح أن مواطنينا يتوقون إلى إعادة اكتشاف الحياة العثمانية وثقافتها وممارساتها. وفى حين تسعى تركيا إلى التطبيع على المستوى الداخلى، فهى تسعى أيضاً إلى إعادة تفسير سردها التاريخى الوطنى. وهذا نتاج طبيعى لمساعينا الرامية إلى توطيد ديمقراطيتنا. ولكن محاولة تلوين مبادراتنا المدرسة بدقة فى السياسة الخارجية بألوان استعمارية إمبراطورية لا تشكل سوء تفسير صارخ فحسب، بل تشكل أيضاً إجحافاً شديداً لجهودنا المبنية على حسن النوايا لدعم وتعزيز الاستقرار فى منطقتنا.

فى الأساطير الرومانية القديمة، كان يانوس إله البوابات، والمداخل، والبدايات، والنهايات. وتركيا اليوم تجسد الجغرافية الأشبه بالإله يانوس، والتى تعمل كبوابات ومداخل إلى الشرق والغرب. وهى تعرض البدايات والنهايات على القوقاز، والبحر الأسود، والبلقان، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وبهذا الوصف، فإن تركيا تكَمِّل وتسهم فى إيجاد ممرات انتقال فريدة من نوعها بين مناطق كان يصعب التواصل بينها بأى سبيل آخر، فهى ترمز إلى قرون طويلة من التعايش والتكيف. والسياسة التركية الخارجية تساهم فى التقريب بين جيرانها المباشرين وتساعد فى الاتصال فيما بينهم.

وخلافاً للاتهامات الأخيرة، فإن صناع القرار السياسى الخارجى لا يسعون إلى إحياء الإمبراطورية العثمانية. بل إننا نسعى بدلاً من هذا إلى إعادة إدماج تركيا على مستوى تاريخى فى جيرتها المباشرة، وبالتالى تصحيح الوضع الشاذ الذى خلقته سنوات الحرب الباردة. ولا شك أن هذا من شأنه أن يفيد الاتحاد الأوروبى وحلفاءنا الغربيين فى منظمة حلف شمال الأطلنطى. ولا أظن أن أياً منهم لديه أى سبب للإعراب عن عدم ارتياحه لتركيا. ■

سوات كينيكليوجلو: نائب رئيس حزب العدالة والتنمية للشئون الخارجية، وعضو اللجنة التنفيذية المركزية للحزب

ترجمة: هند على